الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة البليدة2
كلّية العلوم الاقتصـاديّة والتّجـاريّة وعلوم التّسيير
قسم العلوم الاقتصادية

متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر
– دراسة حالة –

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثّالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: بنوك ومالية

إعداد الطالب:
خطوي منير

إشراف الأستاذ الدكتور:
لسلوس مبارك

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة البليدة2
كلّية العلوم الاقتصـاديّة والتّجـاريّة وعلوم التّسيير
قسم العلوم الاقتصادية

متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر
– دراسة حالة –

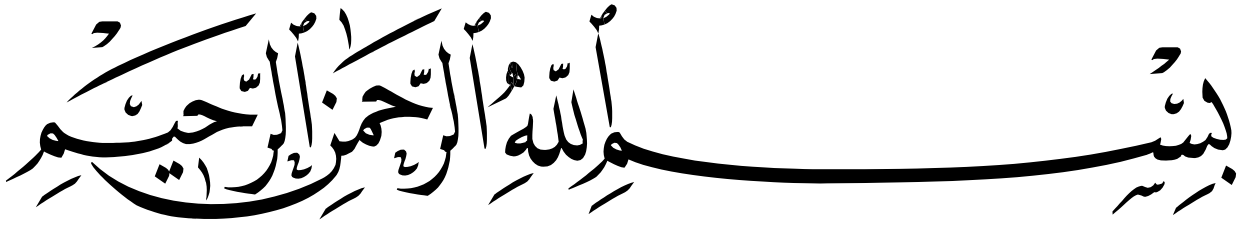
أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثّالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: بنوك ومالية

إعداد الطالب:
خطوي منير

أمام اللجنة المشكلة من:

أ.د حنيش الحاج	أستاذ	جامعـة البليـدة2	رئيسًا
أ.د لسلوس مبارك	أستاذ	جامعـة غـرداية	مشرفا ومقررًا
د. بن زعرور عمار	أستاذ محاضر "أ"	جامعـة البليـدة2	عضوًا مناقشا
د. أوزال عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعـة البليـدة2	عضوًا مناقشا
د. بعداش عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعـة بومرداس	عضوًا مناقشا
د. قبة فاطمة	أستاذ محاضر "أ"	جامعـة البليـدة2	عضوًا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



{... قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ}

(سورة يونس، الآية 58)

الإهداء

إلى رمز الحنان و بسمة الحياة، ومن ربتني وأنارت دربي

وأعانتني بالصلوات والدعاء

أمي الغالية

إلى الذي أنبتني نباتا حسنا، ويسر لي طريق العلم

وعلمني حب العمل والصبر

أبي العزيز

إلى أحب الناس على قلبي إخوتي وأخواتي،

وبالأخص أختي رحمة الله عليها

و إلى كل من أعانني بالفعل أو بالقول أو الدعاء ولم يبخل علي بالنصح،

وإلى كل الأصدقاء والأحبة الذين أحببتهم وأخلصت النية في حبهم

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم

إلى من تذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

لكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

منير

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء

وأشكره سبحانه وتعالى أن أعانني بفضله ووفقني في إتمام دراستي

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الأستاذ الدكتور لسلوس مبارك

على مده يد العون لي من نصح وإرشاد ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء هذا العمل

وإلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة كانت دافعا لي لإتمام دراستي

وفي الأخير أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أساتذتي

من الطور الابتدائي الى التعليم العالي.

ملخص

تهدف هده الدراسة إلى التعرف على المتطلبات الأساسية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر من خلال استعراض واقع العمل المصرفي في الجزائر والوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق عملية التفعيل، مع عرض لبعض التجارب دولية في مجال التحول للعمل المصرفي الاسلامي بالدراسة والتحليل، لمحاولة الاستفادة منها في تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الاستقصائي من خلال توزيع الاستبيان على عينة من موظفي وإطارات البنوك العاملة في الجزائر لمعرفة آرائهم كمهنيين حول مدى امكانية تفعيل الصيرفة الاسلامية في البنوك والوصول إلى أهم المتطلبات الضرورية لذلك.

وخلصت الدراسة أن لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية على غرار تعديل بعض مواد قانون النقد و القرض أو بإدراج بنود أو فصول تتعلق بالصيرفة الاسلامية، إضافة إلى تعديل القانون التجاري و قوانين الضرائب، مع الالتزام بالضوابط الشرعية بوجود رقابة شرعية فعالة في معاملات الصيرفة الاسلامية، تدريب وتأهيل الموارد البشرية في مجال المالية و الاقتصاد الاسلامي مع القيام بالحملات الاعلامية والتوعية حول أهمية الصيرفة الاسلامية، كما خلصت هذه الدراسة أيضا الى أن النوافذ الاسلامية تعتبر مدخل مناسب ومقبول لتفعيل وبعث الصيرفة الاسلامية ، والذي يتناسب مع طبيعة النظام المصرفي الجزائري والاجراءات القانونية والتنظيمية التي تبنتها الجزائر مؤخرا لزيادة الاهتمام بالصيرفة الاسلامية والمالية الاسلامية عموما.

الكلمات المفتاحية

صيرفة إسلامية، تحول، متطلبات، مالية إسلامية، تفعيل، نوافذ إسلامية.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والاختصارات	
مقدمة	**1**
الفصل الأول: واقع وتحديات العمل المصرفي الاسلامي	**19**
تمهيد الفصل الأول	**20**
المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول الصيرفة الإسلامية	**21**
المطلب الاول: ماهية الصيرفة الإسلامية	**21**
المطلب الثاني: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية	**31**
المطلب الثالث: مبادئ العمل المصرفي الإسلامي	**35**
المبحث الثاني: واقع التمويل الاسلامي عالميا	**47**
المطلب الأول: تطور حجم المالية الإسلامية عالميا	**47**
المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية عالميا	**57**
المطلب الثالث: أهم إنجازات الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية	**71**
المبحث الثالث: تحديات ورهانات العمل المصرفي الإسلامي وأساليب مواجهتها	**87**
المطلب الاول: التحديات الداخلية	**87**
المطلب الثاني: التحديات الخارجية	**92**
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية	**96**

قائمة المحتويات

المطلب الرابع: أساليب مواجهة تحديات العمل المصرفي الاسلامي	**107**
خلاصة الفصل	**114**
الفصل الثاني: تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية	**115**
تمهيد الفصل الثاني	**116**
المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في السعودية	**117**
المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في السعودية	**117**
المطلب الثاني: دور مؤسسة النقد العربي السعودي في دعم العمل المصرفي الإسلامي	**128**
المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في السعودية	**132**
المبحث الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	**151**
المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	**151**
المطلب الثاني: قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	**158**
المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	**166**
المبحث الثالث: تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا	**176**
المطلب الاول: تطور العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا	**176**
المطلب الثاني: قطاع الصيرفة الإسلامية في بريطانيا	**182**
المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا	**187**
خلاصة الفصل الثاني	**198**
الفصل الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	**199**
تمهيد الفصل الثالث	**200**
المبحث الأول: نظرة عامة عن القطاع المصرفي في الجزائر	**201**
المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في الجزائر	**201**
المطلب الثاني: أهم مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري	**208**
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**213**
المبحث الثاني: تجربة بنك البركة الجزائري	**219**
المطلب الأول: واقع المعاملات في بنك البركة الجزائري	**219**
المطلب الثاني: دراسة تقييمية لبنك البركة الجزائري	**230**
المطلب الثالث: آليات الترويج للصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري	**241**
المبحث الثالث: تجربة مصرف السلام الجزائر	**245**

قائمة المحتويات

المطلب الأول: واقع المعاملات في مصرف السلام الجزائر	**245**
المطلب الثاني: دراسة تقييمية لمصرف السلام الجزائر	**258**
المطلب الثالث: آليات الترويج للصيرفة الإسلامية في مصرف السلام الجزائر	**268**
خلاصة الفصل الثالث	**271**
الفصل الرابع: دراسة إمكانية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**272**
تمهيد الفصل الرابع	**273**
المبحث الاول: الإطار المنهجي والوصفي لدراسة	**274**
المطلب الأول: الطريقة وأدوات الدراسة	**274**
المطلب الثاني: الصدق والثبات	**279**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**281**
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة	**281**
المطلب الثاني: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة	**293**
المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**313**
المطلب الأول: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	**313**
المطلب الثاني: تحديات ومعوقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر	**319**
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لعملية فتح النوافذ الإسلامية	**323**
خلاصة الفصل الرابع	**329**
الخاتمة	**330**
قائمة المراجع	**337**
الملاحق	**364**
الملخص باللغة الإنجليزية	**386**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي	26
(2-1)	التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية عالميا لسنة 2019	49
(3-1)	البنوك الإسلامية الأسرع نمواً في العالم	60
(4-1)	أكبر 10 بنوك إسلامية حول العالم حسب حجم الأصول الإسلامية 2017	69
(1-2)	لائحة البنوك المحلية والفروع المالية الإسلامية العاملة بالسعودية	127
(2-2)	تطور حجم الأصول في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة (2014-2018)	133
(3-2)	تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة (2014-2018)	134
(4-2)	تطور إجمالي حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة (2014-2018)	135
(5-2)	التمويل الممنوح من طرف البنوك الإسلامية السعودية	137
(6-2)	تمويل قطاع الصناعة من طرف البنوك الإسلامية في السعودية	138
(7-2)	تمويل قطاع الزراعة من طرف البنوك الإسلامية في السعودية	140
(8-2)	تمويل قطاع التجارة من طرف البنوك الإسلامية في السعودية	142
(9-2)	تمويل قطاع الخدمات من طرف البنوك الإسلامية في السعودية	143
(10-2)	حجم صيغ التمويل الإسلامي المقدم من طرف البنوك الإسلامية السعودية	144
(11-2)	البنوك الإسلامية في ماليزيا	154
(12-2)	تراخيص البنوك الإسلامية في المملكة المتحدة	183
(1-3)	البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في القطاع المصرفي الجزائري سنة 2019	210
(2-3)	هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري (2013-2017)	211
(3-3)	التطورات المالية لبنك البركة الجزائري (2014-2018)	231
(4-3)	تطور حجم التمويل حسب الصيغ لدى بنك البركة (2012-2016)	234
(5-3)	تطور حجم التمويل حسب القطاعات الاقتصادية لدى بنك البركة (2012-2016)	236
(6-3)	معدل كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري (2014-2018)	238
(7-3)	التطورات المالية لمصرف السلام الجزائر (2014-2018)	259
(8-3)	التمويل مصرف السلام الجزائر حسب المدة (2014-2018)	261
(9-3)	التمويل مصرف السلام الجزائر حسب شكل التمويل (2014-2018)	263

قائمة الجداول

(10-3)	معدل كفاية رأس المال في مصرف السلام الجزائر (2014-2018)	265
(1-4)	عدد الاستبانات الموزعة، المستردة والصحيحة	276
(2-4)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	278
(3-4)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية لكل محور	280
(4-4)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة	281
(5-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية	282
(6-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المشاركة في مؤتمرات حول المصرفية الإسلامية	284
(7-4)	الميزان التقديري وفق مقياس ليكرت الخماسي	285
(8-4)	تحليل آراء استجابات فقرات المحور الأول	286
(9-4)	تحليل آراء استجابات فقرات المحور الثاني	288
(10-4)	تحليل آراء استجابات فقرات المحور الثالث	292
(11-4)	نتائج الاختبار التوزيع الطبيعي	294
(12-4)	معامل الارتباط بين البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية	295
(13-4)	أثر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية	298
(14-4)	أثر متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية	300
(15-4)	أثر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	303
(16-4)	أثر متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	305
(17-4)	المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمعيقات الصيرفة الإسلامية	307

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تطور حجم المالية الإسلامية عالميا (2015-2019)	48
(2-1)	تقسيم قطاعات صناعة المالية الإسلامية عام 2019	50
(3-1)	تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا(2009-2019)	52
(4-1)	الحصص الدولية لإصدارات الصكوك عالميا (2001-2019)	53
(5-1)	تطور حجم أصول وعدد الصناديق الاستثمارية عالميا(2015-2019)	54
(6-1)	الحصص الدولية لأصول صناديق الاستثمار الإسلامية عالميا عام 2019	55
(7-1)	تطور حجم أصول التأمين التكافلي عالميا(2015-2019)	56
(8-1)	حصص التأمين التكافلي حسب المنطقة عام 2019	57
(1-9)	تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)	58
(10-1)	حصص الأصول المصرفية الإسلامية العالمية لعام 2019	59
(11-1)	عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية لعام 2017	63
(12-1)	الدول الرائدة في البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي 2017	86
(1-2)	نتائج التعديلات على الإطار التشريعي لنشاط المالية الإسلامية في ماليزيا	161
(2-2)	تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا (2014-2018)	167
(3-2)	تطور حجم ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا (2014-2018)	168
(4-2)	تطور حجم التمويل المصرفي في ماليزيا (2014-2018)	169
(5-2)	صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في ماليزيا 2018	170
(6-2)	تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (Q4-2016Q42018)	188
(7-2)	تطور حجم ودائع البنوك الإسلامية في بريطانيا (Q4-2017Q42018)	189
(8-2)	تطور حجم التمويل المصرفي في بريطانيا (Q42017-4Q2018)	190
(9-2)	صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في بريطانيا 2018	191
(10-2)	أفضل الدول في الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامية 2017	193
(11-2)	حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة (2014-2018)	199
(1-3)	تطور حجم أصول القطاع المصرفي الجزائري (2014-2018)	209
(2-3)	تقسيم القروض للقطاع المصرفي الجزائري إلى الاقتصاد (2014-2018)	212

قائمة الأشكال

(3-3)	صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري 2018	235
(4-3)	معدل كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري (2014-2018)	239
(5-3)	الخطوات العملية للتمويل بالمضاربة في مصرف السلام الجزائر	250
(6-3)	الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة في مصرف السلام الجزائر	251
(7-3)	الخطوات العملية للتمويل بالمرابحة في مصرف السلام الجزائر	253
(8-3)	الخطوات العملية للتمويل بالبيع الآجل في مصرف السلام الجزائر	254
(9-3)	الخطوات العملية للتمويل بالسلم في مصرف السلام الجزائر	254
(10-3)	الخطوات العملية للتمويل بالاستصناع في مصرف السلام الجزائر	255
(11-3)	معدل كفاية رأس المال في مصرف السلام الجزائر (2014-2018)	266
(1-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية	285

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	استمارة الاستبيان	**365**
2	الأساتذة المحكمين للاستبيان	**368**
3	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة	**369**
4	معامل ألفا كرونباخ	**375**
5	نتائج ووصف عينة الدراسة	**375**
6	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات عينة الدراسة	**377**
7	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	**380**
8	نتائج اختبار علاقة الارتباط	**380**
9	نتائج اختبار الأثر	**381**
10	شهادة المطابقة الشرعية لبنك BNA	**385**

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	باللغة الأجنبية	ترجمة باللغة العربية
CIBAFI	General Council for Islamic Banks and Financial Institutions General Council for Islamic Banks and Financial Institutions	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
AAOFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
OIC	Organisation of Islamic Cooperation	منظمة التعاون الإسلامي
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IIRA	Islamic International Rating Agency	وكالة التصنيف الإسلامية الدولية
IILM	International Islamic Liquidity Management	المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة
IIFM	International Islamic Financial Market	السوق المالية الإسلامية الدولية
SAMA	Saudi Arabian Monetary Authority	مؤسسة النقد العربي السعودي
SIDC	Securities Industry Development Corporation	شركة تطوير صناعة الأوراق المالية
AIBIM	Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia	رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا
IBFIM	Islamic Banking & Finance Institute Malaysia	المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية
ICLIF	International Centre For Leadership In Finance	المركز الدولي للقيادة المالية
FMB	Financial Mediation Bureau	مكتب الوساطة المالي
INCEIF	International Centre for Education in Islamic Finance	المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي
MIFC	Malaysia International Islamic Financial Centre	المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية
ISRA	International Shariʿah Research Academy for Islamic Finance	الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية
IIBI	Institute of Islamic Banking and Insurance	معهد البنوك الإسلامية والتأمين
CISI	Institute for Securities & Investment	المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار
CIMA	Chartered Institute of Management Accountants	المعهد القانوني للمحاسبين الاداريين بريطانيا
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري

قائمة الرموز والمختصرات

بنك التنمية المحلية	Banque de Développement Local	**BDL**
البنك الخارجي الجزائري	Banque extérieure d'Algérie	**BEA**
بنك البركة الجزائري	Albaraka-Bank	**BARAKA**
البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie	**BNA**
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	**BADR**
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque	**CNEP**
بنك الخليج الجزائري	Gulf Bank Algeria	**AGB**
مصرف السلام الجزائر	Al Salam Bank-Algeria	**Al Salam**

مقدمـــة

تمهيد

أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية تشكل جزء مهما من المنظومة المصرفية العالمية ومن أكثر القطاعات المصرفية نمواً، حيث شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في انتشار العمليات المصرفية الإسلامية ونمو متزايدا في عدد البنوك الإسلامية، وزيادة تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة بعد أن أثبت المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية استقرارها وثباتها بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، وهذا بفضل تميز هذه المؤسسات بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بعمليات اقتصادية حقيقية، وبفضل كفاءتها في تعبئة المدخرات المختلفة، وفي تخصيص الموارد للاستخدامات ذات العوائد المرتفعة، فضلا عن المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تسببت هذه الأزمة بإفلاس العديد من البنوك التقليدية في مقابل صمود نظيرتها من البنوك الإسلامية في مواجهة هذه الأزمة العالمية وخروجها منها بأقل الخسائر، وهو ما عزز قناعة المختصين بأهمية وموضوعية العمل المصرفي الإسلامي في مواجهة الأزمات والتصدي لها، مما جعل الأضواء تسلط على الصيرفة الإسلامية كظاهرة عالمية تستوجب الانتباه محليا ودوليا، ليس كما قبل كوافد جديد وإنما بفضل الانجازات الكبيرة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة، حيث أشار تقرير تومسون رويترز لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2018 أن حجم أصول المالية الإسلامية في سنة 2019 قد بلغ نحو 3 تريليون دولار والمتوقع أن يرتفع إلى حوالي 3.8 تريليون دولار بحلول سنة 2023، وبلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في مختلف أنحاء العالم 1389 مؤسسة منها 505 مصرفاً إسلامياً أو نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية

و324 شركات تكافل و560 مؤسسة مالية إسلامية أخرى مثل شركات التمويل والاستثمار.

وعلى الرغم من النمو المشهود الكبير للصناعة المالية الإسلامية خلال العقود الأخيرة إلا أنها ما زالت تشكل سوى 2% من حجم الصناعة المالية العالمية، وهذه الصناعة مقبلة على نمو أكبر وتطور أشمل، هذا لأن الصيرفة الإسلامية نجحت في تقديم خدماتها لغير المسلمين وهي لحد الآن لم تعمل بكل طاقتها لتقديم خدماتها لغير المسلمين، كما تشهد عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية في العالم ازديادا ملحوظا من خلال تحول البنوك التقليدية كلية إلى بنوك إسلامية أو الاكتفاء بفتح نوافذ إسلامية متخصصة في تقديم منتجات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية خاصة بعد نجاح تجارب بعض الدول في الصيرفة الإسلامية مما ساهم في ارتفاع منسوب الثقة على المستوى الدولي بأهمية التمويل الإسلامي وإثبات نجاعته في التصدي والتقليل من آثار الأزمة المالية الأخيرة التي ضربت النظام الاقتصادي الدولي عموما والقطاع المصرفي بشكل خاص.

أما على مستوى الجزائر فشهدت الصيرفة الإسلامية تأخرا ملحوظا مقارنة بدول عربية وإسلامية خاصة أنها كان السباقة في محاولة إنشاء أول بنك إسلامي في العالم سنة 1929 إبان الاحتلال الفرنسي بمبادرة أطلقها الشيخ أبو اليقظان والتي دعا فيها رجال الأعمال والتجار في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي، فقدم ملف كامل لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري"، ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع في نهاية المطاف، في حين ظهرت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكلها المؤسساتي في سنة 1990 بدخول بنك البركة الجزائري إلى السوق المصرفية الجزائرية كأول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن هذا التأخر في التأسيس صاحبة تأخر في الانتشار، إذ لا تمتلك الجزائر سوى بنكين إسلاميين وعدد محدد من النوافذ الإسلامية، حيث لا تتعدى مساهمة أصول

الصيرفة الإسلامية نسبة 3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية وذلك بسبب العقبات العديدة التي حالت دون تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وانتشارها رغم الطلب الشعبي الكبير على خدماتها.

وفي هذا السياق قامت الجزائر ببعض الإجراءات القانونية والتنظيمية الداعمة للصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية عموما، خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية والذي حل محل النظام رقم 18-02 الصادر في 04 نوفمبر 2018 حول شروط ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وكذا التعليمة رقم 03-2020 المتعلقة بتعريف وكيفية تنفيذ المعاملات المصرفية الإسلامية مما سيشجع على خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل مراقبة ومتابعة المؤسسات المالية والتي تصب في هذا المجال، من شأنها أن تخلق الثقة في وسط الجمهور وتشجع على الادخار، كما أدرجت مادة في قانون المالية لسنة 2020 تسمح بممارسة نشاط التأمين التكافلي، مما يعتبر عنصرا محوريا في بناء بنية النظام المالي على أساس المبادئ الإسلامية الصحيحة، كما تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وتشكيلة أعضائها، والتي تختص بمنح شهادة المطابقة الشّرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية، والسماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية.

فكل هذه الإجراءات الأخيرة التي أقرتها السلطات الجزائرية ستعطي دفعة مهمة نحو توفير البيئة الملائمة لتفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية عبر تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية تابعة لها، وهذا استجابة لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل

المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، ولاستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازية من أجل تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتساهم بطريقة أفضل في عملية التنمية والتي تعول عليها الحكومة، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط لتفعيل وبعث الصيرفة الإسلامية من جديد، ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

فيما تتمثل المتطلبات الأساسية لتفعيل وتطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟

أولا: الأسئلة الفرعية

إضافة إلى الإشكالية الرئيسية للدراسة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توجد علاقة ارتباط بين البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية؟

2- هل يوجد أثر للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية؟

3-هل يوجد أثر لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي(الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) في تفعيل الصيرفة الإسلامية؟

4- هل يوجد أثر للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل؟

5- هل يوجد أثر لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي(الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل؟

6- هل يوجد تباين بين معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1- لا توجد علاقة ارتباط بين البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية؛

2- لا يوجد أثر للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية؛

3- لا يوجد أثر لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي(الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) في تفعيل الصيرفة الإسلامية؛

4- لا يوجد أثر للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل؛

5- لا يوجد أثر لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي(الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل؛

6- لا يوجد تباين بين معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في توجه السلطات في الجزائر نحو زيادة بالاهتمام للصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية عموما لمحاولة استقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازية، من أجل تقديم قيمة اضافية للاقتصاد الوطني وتساهم بطريقة أفضل في عملية التنمية والتي تعول عليها الحكومة، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، واستجابة لشريحة واسعة من

المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، خاصة أن الجزائر لا تمتلك سوى بنكين إسلاميين وعدد محدود من النوافذ الإسلامية حيث لا يتعدى مساهمة أصول الصيرفة الإسلامية نسبة 3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية، انطلاقاً من ذلك كان لابد من زيادة عدد البنوك التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، وذلك بغرض التحوّل بشكل جزئي أو ربما بشكل كلي في المستقبل؛ لما حققته البنوك الإسلامية من نجاح وميزة تنافسية مع البنوك التقليدية، بالإضافة إلى أن الواجب على أفراد المجتمع الجزائري كونه مجتمعاً مسلماً ترك المعاملات المحرمة والابتعاد عن أي تعامل بها.

رابعا: أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية؛
- عرض واقع وتحديات الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا؛
- محاولة دراسة تجارب دول في مجال التحول إلى الصيرفة الإسلامية، ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب لتفعيل وبعث الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- دراسة واقع البنوك الإسلامية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية؛
- محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع اقتراح نموذج لذلك.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين:

أ- أسباب ذاتية

- محاولة إثراء المعرفة الشخصية للطالب في مجال الصيرفة الإسلامية؛
- تلاؤم الموضوع مع طبيعة التخصص.

ب- أسباب موضوعية

- معرفة مكانة ومساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في النظام المصرفي العالمي؛
- معرفة تجارب بعض الدول في مجال التحول للصيرفة الإسلامية؛
- محاولة تسليط الضوء على واقع وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- البحث عن سبل نجاح عملية بعث وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

سادسا: حدود الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم تحديد حدود الدراسة على النحو التالي:

أ- الحدود الزمانية

تتمثل الفترة الزمنية التي شملتها دراسة هذا الموضوع خلال الفترة (2014-2018) بالنسبة لتجارب دول في مجال التحول للصيرفة الإسلامية (ماليزيا، السعودية، وبريطانيا) ونفس الفترة بالنسبة لدراسة البيانات المالية لكل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، في حين كانت الفترة الزمنية للدراسة الميدانية والتي شملت توزيع وجمع الاستبيان الموجه لموظفي بنوك عينة الدراسة من بداية شهر جوان 2020 إلى أواخر شهر جويلية من نفس السنة.

ب- الحدود المكانية

تم دراسة هذا الموضوع لتجارب دول في مجال التحول للصيرفة الإسلامية وهي ماليزيا، السعودية وبريطانيا، كما تم دراسة تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر والتي تتمثل في بنيكين فقط وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، كما شملت الدراسة الميدانية مجموعة من البنوك التقليدية العاملة في الجزائر من خلال توزيع الاستبيان على موظفي هذه البنوك بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

سابعا: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة والذي يسمح بتوفير البيانات والحقائق حول مشكلة الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على اداة الاستبيان لجمع البيانات بخصوص المتطلبات الضرورية لتفعيل وتطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من وجهة نظر الموظفين بالاعتماد على برنامج SPSS، وهذا لتدعيم الدراسة واعطاء نتائجها مصداقية أكثر.

ثامنا: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع هذه الدراسة وتم تناولها من زوايا مختلفة، حيث سيتم استعراض بعض هذه الدراسات مع توضيح أهم ملامحها، ومحاولة إبراز جوانب الاتفاق والاختلاف، وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة الحالية كما يلي:

– **دراسة (مريم سعد رستم، 2014)**، تقييم مداخل تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على البنوك السورية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سورية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مختلف مداخل تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي والوقوف على أهم المتطلبات والعقبات التي تواجه هذه العملية، بالإضافة إلى لمقارنة أداء هذه البنوك التي خاضت تجربة التحول وذلك قبل وبعد هذه العملية بهدف معرفة أفضل مدخل لعملية التحول مع اقتراح نموذج عملي للتحول الكلي إلى بنوك إسلامية يلائم طبيعة البنوك التقليدية في سورية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض يعض المفاهيم حول مداخل التحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى توضيح أهم المتطلبات والعقبات التي تواجه عملية التحول، كما اعتمدت هذ الدراسة على المنهج المقارن من خلال مقارنة وتقييم أداء البنوك التقليدية التي خاضت لتجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي وذلك قبل وبعد هذه العملية، بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك عينة الدراسة وتم استخدام برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن مدخل التحول الكلي إلى بنوك إسلامية هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية، إذ حقق بنك مصرف الشرق الأوسط الذي تحول إلى بنك إسلامي بالكامل (مصرف الإمارات الإسلامي) أعلى نسبة توظيف لموارده مقارنة بالبنوك الأَخرى محل الدراسة، كما أدت عملية التحول الكلي إلى حدوث تحسن معتبر في جميع مؤشرات المالية (السيولة والربحية والنشاط) لهذا البنك محل الدراسة، كما استطاع هذا الأخير

امتصاص الخسارة التي تكبدها دون أن يتعرض لمخاطر في السيولة من خلال محفظته على نسبة سيولة ضمن الحدود المثلى لها.

- **دراسة (موسى أحمد عبدي عمر، 2016)**، متطلبات تحويل البنوك التقليدية إلى مصارف الإسلامية في ليبيا –دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، أندونسيا.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان متطلبات عملية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في ليبيا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مصرف الجمهورية بطبرق، بالإضافة إلى بيان العقبات والدوافع الأساسية لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متطلبات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في ليبيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المتطلبات الأساسية لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية هي المتطلبات السياسية من توفير الأمن في البلاد ومن تم تليها المتطلبات الشرعية من خلال تفعيل الرقابة الشرعية في البنك، ثم تأتي المتطلبات القانونية من خلال وضع قوانين مستقلة وخاصة بالبنوك الإسلامية.

كما توصلت هذه الدراسة أن أهم العقبات التي تواجه التحول هي العقبات السياسية بالدرجة الأولى العقبات السياسية الخارجية والمتمثلة في عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، ثم تأتي العقبات الشرعية والتي تتمثل في عدم وجود مراقب شرعي مستقل، ثم تأتي العقبات القانونية والتي تتمثل في عدم وجود قانون خاص بالبنوك الإسلامية، في حين تمثلت العقبات الإدارية في عدم معرفة أغلب الموظفين بعمل البنوك الإسلامية وأحكامها الشرعية، إضافة غياب الحملات

الإعلانية والتوعية بخصوص الصيرفة الإسلامية، وغياب التخصصات في مجال المالية الإسلامية.

– **دراسة (مريم سياخن، 2018)**، إمكانية التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب علمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية تحول البنوك التقليدية في الجزائر للعمل المصرفي الإسلامي من خلال عرض تجارب دولية في هذا المجال بدراسة والتحليل لمختلف مداخل التحول للعمل المصرفي الإسلامي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الاستقصائي من خلال توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 175 موظف من إطارات البنوك التقليدية محل الدراسة لمعرفة آرائهم كمهنيين حول إمكانية إدخال المعاملات الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية خاصة العمومية منها والوصول إلى أهم المتطلبات الضرورية لذلك.

وخلصت الدراسة إلى أن التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب إلى وجود إرادة الجهات المختصة من خلال إصدار جملة من القوانين المساندة للعمل المصرفي الإسلامي، مع ضرورة وجود الاطار الشرعي الذي يساهم في تقديم الاستشارات الشرعية للبنوك التقليدية الراغبة في تقديم منتجات مصرفية موافقة للأحكام الشريعة الإسلامية، كما توصلت هذه الدراسة أن عملية تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية يمكن تطبيقه من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات المدروسة في ظل رغبة الحكومة على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي والتي تعتبر كمرحلة أولى لتعميم تجربة الصيرفة الإسلامية على هذه البنوك.

– **دراسة (سفيان قمومية، 2019)**، النوافذ الإسلامية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية– عرض تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بشيء من التعمق، لمعرفة حقيقة هذا التحول خاصة بفتح النوافذ الإسلامية، ومحاولة دراسة وتحليل لتجارب دولية في مجال التحول عبر مدخل النوافذ الإسلامية لاستخراج مزايا ونقائص هذه التجارب لمحاولة الاستفادة منها، من خلال اقتراح نموذج عام للتحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية بفتح نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في سرد المفاهيم النظرية لظاهرة التحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل تجارب دولية في فتح نوافذ إسلامية ودراسة أثرها على أداء البنوك التقليدية التابعة لها، كما تمت معالجة نتائج الاستبيان الموجه لعينة مكونة من 115 موظف من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لمعرفة آرائهم كممارسين بخصوص دراسة حالة هذا البنك في إمكانية تحوله إلى الصيرفة الإسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية متخصصة.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية مدخل النوافذ الإسلامية في التحول الصيرفة الإسلامية كمدخل لتقديم المنتجات وفق أحكام الشريعة الإسلامية من قبل البنوك التقليدية كمرحلة أولية نحو التحول الكلي للمصرفية الإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح عملية التحول يتطلب إعداد خطة محكمة للتحول مرفقة بجدول زمني من جهة ووجود هيئة رقابة شرعية عليا وداخلية ترافقان وترقبان عملية التحول من جهة أخرى، أما بخصوص حالة الجزائر فقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود إمكانية تحول البنوك التقليدية في الجزائر من خلال فتح نوافذ إسلامية تابعة لها مع أمكانية

تطبيقها على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مع ضرورة سن قوانين وتنظيمات تسمح وتؤطر للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

- **دراسة (سليمان ناصر، 2019)**، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد أهم متطلبات البيئة الملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، الأمر الذي يقتضي من هذه البنوك اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تمكنها من التأقلم والاندماج مع بيئة لا تراعي خصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي كأحد مقومات نجاح هذه البنوك، خاصة بعدما كشفت سياسات الحكومة الجزائر في السنوات الأخيرة عن رغبة أكثر للانفتاح نحو الصيرفة الإسلامية مما يسمح للبنوك الإسلامية بالانتشار والعمل بأريحية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع مادة الدراسة، من مفاهيم وأدلة وآراء وقوانين والذي يمثل تقديما لأدوات وأسس معطيات حول مشكلة الدراسة للوقوف على واقع البنوك الإسلامية

في البيئة المصرفية الموحدة لتشخيص العراقيل والتحديات التي تعيق تطورها، والتي على ضوئها استخلص الباحث الحلول التي رآها مناسبة، ووضع تصورا عاما لمتطلبات البيئة الملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر.

وخلصت هذه الدراسة أن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط بتهيئة البيئة الملائمة لعملها يقتضي توفر المتطلبات التالية: إيجاد الإطار القانوني والرقابي الذي يراعي طبيعة البنوك الإسلامية، الالتزام بمعايير المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، تفعيل الرقابة الشرعية

والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، الاهتمام بتسويق العمل المصرفي الإسلامي، كفاءة الموارد البشرية المتخصصة، واهتمام البنوك الإسلامية بأداء المسؤولية الاجتماعية.

– ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة هو محاولة معرفة آراء الموظفين لمجموعة من البنوك العاملة في الجزائر حول المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية والعقبات التي تعيق تطورها خاصة بعد زيادة اهتمام السلطات في البلاد بالصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية عموما لمحاولة استقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي، وخاصة في السوق الموازية من أجل تقديم قيمة اضافية للاقتصاد الوطني وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

وما يميز هذه الدراسة أيضا هو اقتراح مدخل النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتي يتماشى مع الإجراءات الأخيرة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تتمحور حول إجراءات لإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية على غرار صدور النظام رقم 20–02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية والذي عزز النظام الصادر في 04 نوفمبر 2018 حول شروط ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، كما تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وتشكيلة أعضائها، والتي تختص بمنح شهادة المطابقة الشّرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية، والسماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية خاصة أن البنوك العمومية تهيمن على السوق المصرفية في الجزائر، ولديها فروع أوسع والمنتشرة عبر مختلف مناطق البلاد، وفي ظل صعوبة التحول الكلي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وصعوبة فتح بنوك إسلامية جديدة حيث لم يتم اعتماد بنوك جديدة منذ اعتماد مصرف السلام الجزائر كثاني

بنك إسلامي في الجزائر سنة 2008، وما يعزز هذا الاقتراح هو إطلاق البنك الوطني الجزائري (BNA) لنافذة الصيرفة الإسلامية بعدما استوفى الشروط المحددة في النظام 20-02.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، والإلمام بكل جوانب هذا الموضوع ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول:

- الفصل الأول "واقع وتحديات العمل المصرفي الاسلامي" تم التطرق في المبحث الأول لمفاهيم وأساسيات حول الصيرفة الإسلامية من خلال عرض ماهية الصيرفة الإسلامية ومراحل نشأتها وتطورها والمبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي الاسلامي، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة وتحليل واقع الصيرفة والتمويل الإسلامي في السوق العالمي بمكوناته الأربعة (الصيرفة الإسلامية، الصكوك الإسلامية، الصناديق الاستثمارية والتكافل)، والتوزيع الجغرافي لأصول هذا التمويل، بالإضافة لعرض لأهم إنجازات الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية، في حين تطرق المبحث الثالث لأهم التحديات والرهانات العمل المصرفي الإسلامي التي افرزتها المتغيرات الاقتصادية العالمية، مع عرض لبعض الحلول والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات.

- الفصل الثاني " تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية " تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث يمثل تجربة عالمية في مجال الصيرفة الإسلامية وهي السعودية، ماليزيا، وبريطانيا للوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية في هذه الدول، ومن تم محاولة تقييم كل تجربة من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية لأداء البنوك الإسلامية العاملة بهذه الدول، والوقوف على أهم عوامل نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية والعراقيل التي تواجهها.

– الفصل الثالث " واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري " حيث تم التطرق فيه إلى نظرة عامة عن النظام المصرفي في الجزائر، من خلال عرض لمراحل تطوره وأهم الإصلاحات التي مر بها هذا النظام، وكذاك أهم مميزته ومكوناته، ومن تم عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالتركيز على تجربة كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر بالدراسة والتحليل، من خلال عرض لأهم المعاملات المقدمة من طرف هذين البنكين وتحليل أهم المؤشرات المالية لهما، والوقوف على عراقيل البنوك الإسلامية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالبنك المركزي.

– الفصل الرابع "دراسة إمكانية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر" حيث خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية عبر محاولة إجراء إسقاط لما تم التطرق له في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، من خلال تحليل نتائج أداة الدراسة (الاستبيان) الموزعة على عينة من موظفي البنوك العاملة في الجزائر، لمعرفة آرائهم حول المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة والوقوف على تحديات ومعوقات تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية.

عاشرا: صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من مواجهة الصعوبات والعراقيل التي تعيق إنجازه، كما هو الحال بالنسبة لهذا البحث الذي واجهته مجموعة من الصعوبات خلال إنجاز هذه الدراسة على غرار صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وعدم تفهم إطارات بعض البنوك للموضوع وللحاجة في القيام بمقابلات خاصة معهم للحصول على معلومات أكثر حول هذه البنوك، خاصة في ظل شح المعلومات وعدم تحيينها على المواقع

الإلكترونية لهذه البنوك، حيث قوبلت جل هذه الطلبات بالرفض أو التماطل في الرد، أما بالنسبة للدراسة الميدانية كانت الصعوبة في توزيع واسترجاع الاستبانات في بنوك محل الدراسة لعدم اهتمامهم بالموضوع أو لأسباب أخرى.

الفصل الأول: واقع وتحديات العمل المصرفي الاسلامي

تمهيد:

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة موجودة في السوق المصرفية والمالية الدولية، وأرست لنفسها مكانة في بيئات مصرفية تختلف في أسسها وقواعدها عن أحكام الشريعة الإسلامية مقدمة بذلك فكراً اقتصادياً ذو طبيعة خاصة، وقد أصبحت هذه البنوك واقعاً ملموساً وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر التي تتغير باستمرار.

إذ حققت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة نجاحا معتبرا ونموا متميزا من حيث نمو الأصول والموجودات، ومن حيث زيادة عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وانتشارها عبر مختلف دول العالم، وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي عرفته البنوك الإسلامية، إلا إنها تواجهها العديد من التحديات والصعوبات منها ما يتعلق بأساس فكرتها، ومنها ما يتعلق بآليات عملها وإمكانية نجاحها فضلاً عن استمراريتها ومدى قدراتها التنافسية في البيئة المالية والمصرفية الدولية، الأمر الذي فرض على هذه البنوك على البحث عن الاستراتيجيات التي تمكنها من مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

وهذا ما سيتم التطرق له بشيء من التفصيل في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول الصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني: واقع العمل المصرفي الاسلامي عالميا

المبحث الثالث: تحديات ورهانات العمل المصرفي الإسلامي وأساليب مواجهتها

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول الصيرفة الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تمارس أعمالها المصرفية والاستثمارية في ميادين متعددة، وهي تمثل إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها، حيث تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية.

المطلب الاول: ماهية الصيرفة الإسلامية

هناك تفاوت في الاهتمام بالبنوك الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول من حيث تبني العمل المصرفي الإسلامي، وبين الرغبة في الكشف عن ماهية البنوك الإسلامية وآلية عملها وأسباب تميزها عن البنوك التقليدية.

الفرع الاول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

سيتم التطرق لبعض مفاهيم حول الصيرفة الإسلامية عموما والبنوك الإسلامية بشكل خاص كما يلي:

1- تعريف الصيرفة الإسلامية

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم حول الصيرفة الإسلامية وتنوعت تنوعا كبيرا، واختلفت من مؤلف لآخر، وسيتم التطرق لبعض هذه التعاريف فيما يلي:

- هي آلية لتطبيق العمليات المصرفية على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء، لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الإسلام.[1]

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية في عمليات الائتمان**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص155.

– هي كل أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية، والقائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق و أحكام الشريعة.[1]

– وتعرف في التشريع البنكي الجزائري أنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد[2].

نستنتج مما سبق أن الصيرفة الإسلامية هي تقديم خدمات مصرفية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومنع التعامل بنظام الفوائد الربوية أخذا أو عطاء.

2- تعريف البنوك الإسلامية

– عرفت اتفاقية الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منها كالتالي : يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً.[3]

– البنك الاسلامي هو منظمة مالية ومصرفي اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية

---

[1] حسن محمد الرفاعي، **دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة**، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، يومي 10- 11 نوفمبر 2009، ص4.

[2] المادة 02 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في2020/03/15، والمتضمن **العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، بتاريخ 2020/03/24، ص33.

[3] خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 40.

المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات مع مراعاة ظروف المجتمع.[1]

– يعرف البنك الإسلامي على أنه: "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[2]

– مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفيا توظيفا فعّالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجمع الموارد المالية وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع".

الفرع الثاني: خصائص الصيرفة الإسلامية

للبنوك الإسلامية مجموعة من الخصائص تميزها عن باقي البنوك الأخرى، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص86..

[2] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 17.

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها، مبادئها، وتطبيقاتها المصرفية**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2017، ص 110.

1- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء

أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة التي هي عين الربا مقابل الموارد التي تتحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها، وبكافة أشكالها، كما لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدام الموارد لديها، أي عند توفير الموارد التمويلية لهم، وبالتالي فإن تجميع الموارد في البنوك الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة، إضافة إلى تعاملات الأخرى فإنها لا تتعامل بالربا،[1] إن الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في إسقاط الفوائد الربوية من معاملاتها، هو أن الإسلام حرم الربا، وتستعيض البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع المخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل).

2-الطابع العقائدي

البنوك الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الاسلامي، وباعتبار أن الدين الاسلامي جاء منظما لجميع حياة البشر الروحية والخلقية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، فإن هذه البنوك تخضع للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله، وأن الانسان مستخلف فيه، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها.

3-الاستثمار في المشاريع الحلال

تولي البنوك التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الأخلاقية للنشاطات التي تمولها، وفي مقابل ذلك يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديون في النظام الإسلامي في إطار من القيم الأخلاقية المنبثقة من الإسلام، وليس ثمة استثناء بالنسبة للبنوك، فهي لا تستطيع أن تمول أي مشروع يتناقض مع

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، ط1، عالم الكتاب والحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 93.

نظام القيم الأخلاقية الإسلامية، فهي لا تقوم مثلا بتمويل مصنع للخمور أو أية أنشطة يحرمها الإسلام وتسبب الضرر للمجتمع.[1]

4-بنوك استثمارية

فهي تختلف عن البنوك التجارية التي تمنح قروضا وتنتظر آجال ردها مضافا إليها فوائدها، بل هي تدرس المشاريع ثم تمولها وتتحمل المخاطر الناتجة عن المشروع من نجاح او خسارة، كما تتحمل مخاطر السيولة بتدفق الأموال خارجا وداخلا وهذه المخاطر تتفاوت من مشروع لآخر ومن صيغة لأخرى، فهي تزيد في صيغة المضاربة وتنخفض في صيغة المرابحة.[2]

5- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين، إذ أن البنك الإسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنه يقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أي أن البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يهتم فقط بالحصول على العوائد، وإنما يتعدى ذلك إلى اهتمامه بالعائد الاجتماعي.[3]
فالبنك الإسلامي يراعي الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، على عكس البنوك التجارية التي لا تراعي تماما الناحية الاجتماعية، فهي تنظر فقط إلى الناحية الاقتصادية فلا تمول إلا المشاريع التجارية المربحة ولا تلتفت إلى المجتمع لا متطلباته[4].

---

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 306.

[2] محمد حربي عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الاسلامية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص92.

[3] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص 306.

[4] محد لمين مسعودي، **دور البنوك في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والبدائل الاسلامية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة، 2016، ص143.

الفرع الثالث: الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغاياتها ومقاصدها عن البنوك التقليدية، فهي تلتزم بالضوابط الشّرعية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية والتّمويلية المقدمة للعملاء، باستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، ولا تستخدم الفائدة في أيّ من معاملاتها آخذاً أو عطاءً، وتظهر أهم أوجه التباين بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يلي:

جدول رقم(1-1): يوضح الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
الهدف	تحقيق أعلى ربحية وفائدة ممكنة دون النظر إلى تنمية المجتمع من عدمه	تحقيق أهداف استثمارية ومالية وتنمية المجتمع الإسلامي، وتحقيق الربح
الأنشطة	منح القروض مقابل فائدة محددة سلفًا، فإما إقراض بفائدة أو اقتراض بفائدة.	يستثمر أمواله حسب الشريعة الإسلامية من بيع وشراء وتجارة ومرابحة ومضاربة ومشاركة وسلم واستصناع وتأجير.
التكييف الشرعي	قبول الودائع من الأفراد وتقديمها كقروض لأفراد ومؤسسات أخرى، فيكون البنك وسيطًا بين المقرض والمقترض بفائدة	يكون مضاربًا أو مشاركًا أو رب المال أو صانعًا أو مشاركًا أو بائعًا أو مشتريًا.
ضمان الربح والخسارة	البنك التقليدي ضامن للودائع لأنه يقرض ويقترض بفائدة.	البنك الإسلامي غير ضامن للودائع إلا في حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط أو العرف التجاري
التكافل الاجتماعي	البنوك التقليدية لا تندرج تحت أنشطتها أية أمور اجتماعية.	تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة والقرض

المصدر: مناف قومان، الصيرفة الإسلامية: الفرق بين البنك التقليدي والإسلامي،، تاريخ الاطلاع: 2019/07/24

على الرابط: http://www.noonpost.com/content/14432

وفي النهاية يبقى أن نشير أن أهداف البنوك الإسلامية هي تحقيق الربح والنمو في الاقتصاد كما البنوك التقليدية، فيما يبقى الهدف الأبرز للبنوك الإسلامية والتي يميزها عن التقليدية في توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية النافعة، وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات، وتشجيع التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة.

الفرع الرابع: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية, فهدف البنوك الإسلامية ليس فقط السعي وراء الربح و انما أيضا تحقيق المنهج الاسلامي في المعاملات للمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، ومن بين هذه الأهداف نذكر:

1- الأهداف المالية

انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية مبدأ المشاركة، فإن له العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:

أ- جذب الودائع وتنميتها

تعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها المطلقة والمقيدة، أو ودائع حتت الطلب، الحسابات الجارية أو ودائع إدخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

ب- استثمار الأموال

تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، علـى أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثمـاره للأموال المتاحة تحقيق التنميـة الاجتماعية.

ج-تحقيق الأرباح

الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي، وهي نتاج عملية الاستثمارات والعمليـات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة علي المودعين وعلي المساهمين، يضاف إلي هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلا علي نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

2- أهداف خاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص على تحقيقها وهي علي النحو التالي:

أ- تقديم الخدمات المصرفية

يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته علي جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للبنوك الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

ب- توفير التمويل للمستثمرين

يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين[1] عن طريق المضاربة والمشاركة والمرابحة، وسائر الأنماط الاستثمارية وفق الشريعة الإسلامية، وذلك بتشجيع الاستثمار بإيجاد الفُرص الملائمة، وإنشاء الآليات المطلوبة لذلك، والتي تلبي حاجيات المستثمرين بمختلف مستوياتهم.[2]

ج- توفير الأمان للمودعين

من أهم عوامل نجاح البنوك مدي ثقة المودعين في البنك، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولـة نقدية دائمة مواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع حتت الطلب دون الحاجة إلي تسييل أصول ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في البنوك في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية، بالإضافة إلي توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

3- أهداف داخلية

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعي إلي تحقيقها، نذكر منها:

أ- تنمية الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر علي استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى

---

[1] أحمد عبد الخالق محمد، **أهداف المصارف الإسلامية**، مجلة المال والاقتصاد، العدد 62، بنك فيصل الاسلامي السوداني، السودان، 2009، ص ص 18-19.

[2] إسماعيل البربشي محمد حسن، **المصارف الاسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 26، العدد 7، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص 237

ذلك إلا من خلال العمل علي تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلي أفضل مستوي أداء في العمل.

ب- تحقيق معدل نمو

تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل منو، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

ج-الانتشار جغرافيًا واجتماعيا

حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلي توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

4- أهداف ابتكارية

تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية علي اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع، الاستثمارية والجارية أو المستثمرين، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلي تحسين مستوي أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ علي وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي:

أ- صيغ للتمويل

حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين

لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- تطوير الخدمات المصرفية

يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي، ويجب على البنك الإسلامي أن لا يقتصر نشاطه علي ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية[1].

المطلب الثاني: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة نسبيا في العالم الاسلامي، حيث كانت هناك محاولات لإنشاء البنوك الإسلامية استهدفت إحياء الصيغ الإسلامية في بعض مجالات التمويل، تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين، وتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية.

الفرع الاول: نشأة الصيرفة الإسلامية

جاءت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية، أو كما تسمى أيضا ببنوك خالية من الفائدة نتيجة للصحوة الإسلامية التي يمكن إرجاعها إلى الخمسينات من القرن العشرين، عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية، ويرى بعض الباحثين أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي كان في أواخر الخمسينات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، وإن لم يكن لها أثر باق الآن.[2]

---

[1] أحمد عبد الخالق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] عبد القادر شاشي، **أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد21 ،العدد2 ،جدة، 2008، ص 52-53.

في حين يرى آخرون أن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي تعود إلى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق الادخار التي تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية[1].

الفرع الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية

ترجع التجربة الحقيقية لبداية الصيرفة الإسلامية إلى التجربة النموذجية التي نظر وأشرف عليها الدكتور أحمد النجار في "ميت غمر" أحد الأرياف المصرية سنة 1963م، وهي عبارة عن بنوك ادخار محلية تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، وتتلخص هذه التجربة في جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة.[2]

ثم جاءت تجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 على أساس عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاء، والتي كانت بمثابة البداية لتأسيس صيرفة جديدة متميزة ومختلفة عن الصيرفة التقليدية، ومع تنامي الاتجاه الداعي لإنشاء مؤسسات مصرفية لا تعتمد الربا كأساس لعملها، انتقل التأثير إلى مستوى حكومات الدول الإسلامية التي ترجمت هذا التأثير في قرارها بإنشاء مصرف دولي يعمل وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، وتحقق ذلك سنة 1975 بتوقيع اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي أقر إتّباع أحكام الشريعة الإسلامية في المادة الأولى من ميثاق تأسيسه: "إن هدف البنك الإسلامي هو دعم للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا

---

[1] خديجة خالدي، **البنوك الإسلامية: النشأة، التطور والآفاق**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد1، العدد1، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005، ص277.

[2] محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، وتطور نشاطها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص46

لأحكام الشريعة الإسلامية"، وفي نفس سنة 1975 تم إنشاء مصرف إسلامي خاص يتمثل في "بنك دبي الإسلامي"[1].

لتتوالى الانجازات والتطورات في إنشاء العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حتى وصل عددها نهاية سنة 2018 إلى ما يقرب 1389 مؤسسة منها 505 مصرفاً إسلامياً أو نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و324 شركات تكافل و560 مؤسسة مالية إسلامية أخرى مثل شركات التمويل والاستثمار وفق تقرير تومسون رويترز لتنمية التمويل الإسلامي لعام 2018، وبلغ حجم أصول المالية الإسلامية سنة 2019 نحو 3 تريليون دولار.

الفرع لثالث: التنظيم القانوني للبنوك الإسلامية

لقد انقسمت الأطر القانونية المنظمة لعمل البنوك الإسلامية، والتي من شأنها تضمن إمكانية اعتماد هذه الاخيرة في النظام المصرفي جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية، من خلال أربعة اتجاهات رئيسية، وهي:

1- النظام المصرفي الإسلامي الكامل

قامت مجموعة من الدول الإسلامية بتغييرات جذرية في أنظمتها المصرفية من أجل أسلمتها بالكامل فكانت العلاقة محددة بضوابط وقواعد تتلاءم مع أسس النشاط المصرفي الإسلامي ومبادئه ويتولى البنك المركزي الإسلامي في هذه الحالة الإشراف على الوحدات المصرفية الإسلامية ومراقبة اتباعها لهذه القواعد، دون تعارض أو تضارب في الأهداف والسياسات، على غرار باكستان، إيران والسودان.

---

[1] حمزة شودار، **الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الاسلامية في العالم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 15، جوان 2015، ص 308.

2- نظام خاص لكل بنك إسلامي

قامت بعض الدول الإسلامية التي لا يوجد فيها نظام مصرفي إسلامي والتي تخلو قوانينها من وجود أي تنظيم معين لإنشاء البنوك الإسلامية، بالسماح بإقامة بنوك إسلامية بموجب قانون خاص أو مرسوم لكل مصرف أو بنك ينشأ لممارسة ومباشرة المعاملات الإسلامية ومن أمثلة ذلك:

- القانون رقم 66 لسنة 1971 القاضي بإنشاء هيئة عامة باسم (بنك ناصر الاجتماعي) في جمهورية مصر العربية.

- القانون رقم 48 لسنة 1977 القاضي بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري.

- القانون رقم 13 لسنة 1978 القاضي بالترخيص للبنك الإسلامي الأردني[1].

3- نظام الجمع بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تزاوج بعض الدول بين ما هو قائم بين النظام الخاص بالبنوك التقليدية والنظام الخاص بالبنوك الإسلامية إذ بدأ العمل على نظام الجمع بين هذين النظامين منذ سنة 1983، أين صدر القانون الماليزي للبنوك و الذي يشتمل على قانون لتنظيم وتأسيس البنوك الإسلامية والإشراف عليها من البنك المركزي الماليزي، وفي تركيا بدأ العمل بهذا النظام سنة 1984 في البنوك الإسلامية التي عرفا في بادئ الأمر باسم "بيوت التمويل الخاصة".

لذلك نجد أن معظم الدول أصبحت تدرج ضمن قوانينها المتعلقة بالنقد و البنك المركزي بابا أوفصلا تحت عنوان البنوك الإسلامية والتي أصبحت بموجبه كافة البنوك الإسلامية التي تنشأ في ظله.

---

[1] إبتسام ساعد، **المتطلبات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة لبعض التجارب العالمية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص ص 6-7.

4- البنوك الإسلامية التي تخضع للنظام التقليدي

المقصود بذلك مجموعة البنوك الإسلامية التي لا تخضع لقانون خاص بها وإنما تخضع للقوانين المنظمة للبنوك التقليدية،[1] وتعمل جنبا إلى جنب في بيئة واحدة مع البنوك التقليدية، وتخضع لنظام إشراف ورقابة واحد، بمعنى أن هذه البنوك ليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك الأخرى، وإنما تعمل وفق لها كوحدات صغيرة وسط مجموعة كبيرة من البنوك التقليدية ينظمها قانون الدولة ويشرف عليها البنك المركزي.[2]

المطلب الثالث: مبادئ العمل المصرفي الإسلامي

يرتكز عمل البنوك الإسلامية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتميز بها عن أعمال البنوك التقليدية، من خلال سعيها لتعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية للمجتمع.

الفرع الأول: الإلزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

على البنك الإسلامي أن يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات التي يؤديها، وهذا يعني تكثيف عمليات البنوك بحيث يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، مما يتطلب الالتزام بالصيغ الشرعية في معاملات البنك سواء اختص بحفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها والامتناع عن الأنشطة والتي تسبب الضرر للغير.[3]

---

[1] لخضر شعاشعية، **الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2007، ص 169.

[2] عمر السعيد مفلح، **تقييم تجارب النظم المصرفية الإسلامية، مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، المجلد 30، العدد1، مصر، 2008، ص363.

[3] موسى شقيري نوري، **المصارف الإسلامية، الاستثمار والتمويل في الإسلام**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 94.

1- استبعاد المعاملات الربوية

فقد حرم الاسلام الربا بنصوص القرآن الكريم، الأحاديث النبوية الشريفة والإجماع، مؤكدا بذلك مواقف الشرائع السماوية السابقة، وحرم كل الوسائل المؤدية إليه، خصوصا ما كان منها بسبيل التحايل.[1]

أ-تعريف الربا

الربا هو الزيادة التي يؤديها المدين إلى الدائن على رأس المال، نظير مدة معلومة من الزمن أجله إليها مع الشرط والتحديد، أو هو عملية دين يؤدى عنه مال زيادة على أصل الدين في مقابل المدة التي يظل فيها الدين في ذمة المدين[2]، فتعريف الربا لغة أو شرعا يتفقان على أن الربا هي الزيادة بدون مقابل، فكل معاملة استهدفت هذه الزيادة بصفة مباشرة أو كانت وسيلة إليها فهي معاملة ربوية.[3]

ب- تحريم الربا

إن الربا يعتبر محرما بالكتاب والسنة والإجماع والدليل على ذلك كما يلي:

- دليل تحريم الربا في القرآن

جاء تحريم الربا في القرآن الكريم في أربعة مواضع وهي:

- أولا: الآية 39 من سورة الروم، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾(٣٩)

---

[1] عبد القادر جعفر جعفر، **العمل المصرفي في ظل القوانين السارية**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي- 3جوان 2009، ص 20.

[2] محمد علي محمد أحمد البنا، القرض المصرفي - **دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، دار الكتب العلمية – بيروت، 2006، ص327.

[3] عبد الله بن سليمان المنبع، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، المكتب الإسلامي، السعودية، 1996، ص 275.

– ثانيا: الآية 161 من سورة النساء قال تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(١٦١)

– ثالثا: الآية 130 من سورة آل عمران، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(١٣٠)

– رابعا: الآية 275 من سورة البقرة، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(٢٧٥)

ووجه الدلالة من هذه الآيات: أنها نص في تحريم الربا تحريما كليا، وأنها ردت على المزاعم والشبهات التي قال بها البعض من أن الربا المحرم هو الربا الفاحش، لأن الله تعالى لا يبيح للمقرض سوى استرداد رأس ماله فقط دون أي زيادة عليه.[1]

– دليل تحريم الربا في السنة النبوية الشريفة

تواترت الأحاديث النبوية التي تدل على حرمة الربا مطلقا، وتنهى عن أكله أو أخذه، وتبين عاقبة المرابي في الدنيا والآخرة، ومن هذه الأحاديث:

– ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله، وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواءٌ))؛ رواه مسلم.[2]

– وما رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): «الذهب

---

[1] محمد علي محمد أحمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2] ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله، رقم 1598، ج3، دار الحديث، القاهرة، 1991، ص 1219.

بالذهب، والفضة بالفضة، والُبر بالُبر والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلا بمثل، فمن زاد أو واستزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» رواه مسلم[1].

وهذه الأحاديث تدل على حرمة المبادلة بالزيادة، وأن ذلك أذا وقع كان ربا لكلا الطرفين، وفيهما تأكيد على ضرورة المماثلة في مبادلة الجنس بجنسه، والتسليم الفوري.

- تحريم الربا بالإجماع

أجمع علماء الإسلام على حرمة الربا على غرار مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة وسفيان الثوري ومن وافقه من أهل العراق، والأوزاعي ومن قال بقوله من أهل الشام، والليث بن سعد ومن وافقه من أهل مصر، والشافعي وأصحابه، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثورن وإبن حزم، على أنه لا يجوز بيع ذهب بذهب، ولا فضة بفضة، ولا بر ببر...إلخ، متفاضلا يد بيد ولا نسيئة، وأن من فعل ذلك فقد أربى، والبيع مفسوخ.[2]

2- العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه

أوجب الإسلام على المسلم أن يعمل على تنمية ما أنعم الله عليه من نعمة المال وما استخلفه فيه، حتى لوكان المال وديعة لديه تخص يتيما، إذ أمر الرسول (ص) ألا يترك مال اليتيم بغير نماء فتأكله الزكاة، وحيث أن الزكاة تغرم المال العقيم وتدفع صاحبه إلى وجوب استثماره لتحقيق النفع للمجتمع، فإذا لم يستثمر المال فسوف يتناقص في يد صاحبه بمقدار ما يقطع منه سنويا من زكاة، لذلك يكون من غير المنطقي أن يحرم صاحب المال المجتمع من تدفق الأموال إلى المشروعات الإستثمارية لغرض الإستثمار، لهذا حرم الإسلام إكتناز المال وحبسه عن التداول والتثمير، حيث أمرنا الله عز وجل بعدم الإكتناز فقال تعالى في الأية 34 من سورة التوبة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا

[1] مسلم، كتاب البيوع، باب الربا، رقم 1584، ج3، مرجع سبق ذكره، ص 1211.

[2] محمد علي محمد أحمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 342.

إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴿٣٤﴾

ويفهم من هذه الآية أن الإسلام يحض على الإنفاق ابتغاء إخراج المال إلى التداول ليتم إستثماره، كما أن تداول الأموال يولد الرخاء الإقتصادي في المجتمع.[1]

3- الالتزام بقاعدة الغُرم بالغُنم أو الخَراج بالضّمان

وتعتبر هاتين القاعدتين أساس قيام المعاملات المالية في الإسلام، والتزام بهما في التمويل الإسلامي أمر لابد منه لجعل العدالة في المعاملات المالية من خلال اشتراك الممول والممول في المغنم والمغرم، أي في الربح والخسارة.

أ- الالتزام بقاعدة الغُرم بالغُنم

يقصد بها أن الحق في الحصول على الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)، وبعبارة أخرى فإن الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وتمثل هذه القاعدة أساسا فكريا لكل المعاملات الي تقوم على المشاركات والمعاوضات، حيث لكل طرف حقوق تعادل ما عليه من التزامات، والالتزامات على أنواع هي: التزام بمال، أو التزام بعمل، أو التزام بضمان، وهذه هي الأسباب التي تسبب لصاحبها الحق في الحصول على الربح أو الغنم.

ب- قاعدة الخراج بالضمان

ويقصد بها إن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان

[1] أدهم إبراهيم جلال الدين، **علم الاستثمار الإسلامي**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2018، ص 266-267.

أصل المال، يكون الخراج (أي ما خرج منه) المتولد عنه جاز الانتفاع لمن ضمن، لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان المحتمل الحدوث–أن حدث– وجبر الخسارة إن وقعت، ولهذه القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة، لأنها تدخل تحتها من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم، ولا يخفي أن لهذه القاعدة أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية، حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في البنوك الإسلامية.[1]

4- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات

إن المستثمر المسلم مطالب بأن يوجه أمواله نحو المشروعات التي تنتج طيبات مشروعة لتشبع الحاجات السوية للإنسان، ذلك أن من أهداف الاستثمار إشباع حاجات الإنسان على اختلاف أنواعها بما يحفظ عليه دينه ونفسه وعقله وماله، ولا وسيلة لتحقيق ذلك إلا بالتعامل مع الطيبات، وقد اتفق الفقهاء أن قيمة الأشياء تتبع من مدى نفعها وفق الضوابط الشرعية والمنفعة، وإشباع الحاجات بما يحفظ عليه المقاصد الشرعية.[2]

5- الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات

إن ارتباط الأخلاق بنظام المعاملات في الاقتصاد الإسلامي إنما هو من المسائل الجوهرية التي يتميز بها التشريع الإسلامي إذ يتجلى ذلك على نحو ملزم، على عكس ما هو موجود في الأنظمة الوضعية من أنه إذ قيل أن قاعدة ما أخلاقية دل ذلك على أنها غير ملزمة، وارتباط الأخلاق بنظام المعاملات على نحو ملزم في التشريع الإسلامي وفقه إنما يرجع إلى أمر أساسي هو: إن الإسلام عقيدة وشريعة ودين ودنيا، والشريعة عبادات ومعاملات وأخلاق، فالعقيدة والشريعة لا

---

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص34.

[2] أدهم إبراهيم جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 267.

ينفصمان ولا ينفكان عن بعضهما ويعملان في نسق رائع وتوازن دقيق يدل على ذلك،[1] قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الآية 162 من سورة الأنعام.

هنالك العديد من الأخلاق الحميدة التي حثت عليها الشريعة الإسلامية، وأوجبت على المسلمين التحلي والتخلق بها في حياتهم، وفي باب المعاملات المالية والتمويل هنالك عدد من الأخلاق الحميدة التي يجب على المسلم أن يوليها عناية خاصة[2]، ومن ذلك: الصدق، الوفاء بالعهود والعقود، الأمانة، العدل، الإيثار، السماحة، والإحسان (الإتقان)، وما من شك في أن رذائل الغش والتدليس وتطفيف الكيل في الميزان، وعدم الوفاء بالعقود من عيوب المعاملات ومنكراتها الاخلاقية، مما يستلزم وجوب البعد عنها وعدم الوقوع فيها.[3]

الفرع الثاني: النقود وسيلة للتعامل، والعمل ضرورة لتحقيق التنمية:

تعتبر النقود وسيلة وأداة للتعامل، ومن ثم يعمل البنك الإسلامي على تصميم وإصدار الخدمات المالية والمصرفية والتجارية المتعددة التي تساعد على توفير الاموال للأفراد وأصحاب الأعمال بهدف تيسير أعمالهم وإقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، على أن يتم هذا التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للآخذ والمعطي، وتعمل البنوك الإسلامية على تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كوسيلة لتحقيق مصالحه، لا ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وعن توفير متطلباته، مما يعني اقتران رأس المال مع العمل، ولن يتحقق هذا بالطبع

---

[1] عبد الحميد محمود البعلي، **أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي**، على الرابط: https://iefpedia.com/arab/?p=6580، تاريخ الاطلاع: 2019/07/19.

[2] عثمان إبراهيم عامر أزهري، **أهمية المعيار الأخلاقي في التمويل الإسلامي**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، لمعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية، 2016، ص 84.

[3] عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سبق ذكره.

إلا بتقرير مبدأ المشاركة في الغنم والغرم وذلك بالاعتماد على المشاركات والمضاربة الإسلامية.[1]

تهدف البنوك الإسلامية إلى المساهمة في تنمية المجتمع تنمية شاملة إيجابية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات وبالتالي للمجتمع بصفة عامة، وبذلك فإن نموذج البنك الإسلامي يقوم علي أساس أنه ليس تاجرا للنقود ولكنه يعتبر وسيلة التبادل من أجل تحريك الجهد الإنساني وتشغيل الموارد والطيبات التي من الله سبحانه على الأفراد، ويعتمد علي المشاركة ولا يعتمد علي الفائدة، من أجل استخدامها والانتفاع بها كأداة لتحريك نواحي النشاط الاقتصادي والتأليف بين عوامل الإنتاج المختلفة وتقليب الطيبات الأخرى[2].

الفرع الثالث: الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي

يعتبر الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته، كما أنه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع، فالاستثمار الاسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأنه محل التعامل بالأصول والموجودات الحقيقية، وليس مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقية، فالاستثمار الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النشاط أو الأصل الممول، ويقوم نظام الاستثمار في البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، على عكس ما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية التي تعتمد على مبدأ التمويل بالفائدة، وعليه سنتطرق لأهم صيغ الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، وهي كما يلي:

1- صيغ الاستثمار القائمة على المشاركة

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة

---

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

في الأرباح والخسائر بين البنك والمودعين، وهذا ما تجسده صيغ الاستثمار القائمة على المشاركة في العائد والتي تتمثل فيما يلي:

أ-صيغة المضاربة

تتمثل طبيعة التعامل في البنوك الإسلامية في أن يكون المال من جانب البنك كممول ويسمى رب المال، وأن يكون العمل والجهد من العميل ويسمى مضاربا، على أن يكون الربح المكتسب بينهما نسبة مئوية شائعة ومحددة، أما في حالة الخسارة فإنها تقع على رب المال (البنك)، على أن يفقد المضارب جهده، أما إذا تعد المضارب (العميل) على المال أو قصر أو أساء إدارة العملية فإنه يتحمل كل خسارة وحده.[1]

ب- صيغة المشاركة

إن صيغة الاستثمار بالمشاركة تبرز طبيعة العلاقة التي تربط البنك الإسلامي بزبائنه، فهو يعتبر بمثابة شريك لهم وليس دائنا كما هو الحال في البنوك التقليدية[2] ، فهي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح[3].

ج- صيغة المزارعة

تعتبر المزارعة نوعا من المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض) والعنصر الثاني من جانب الشريك الآخر، وتقوم هذه العملية أساسا على عقد الزرع

---

[1] أحمد سفر، **المصارف الاسلامية** ، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2005، ص 163.

[2] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الاسلامية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 78.

[3] المادة 06 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في2020/03/15، والمتضمن **العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص33.

ببعض الخارج منه بمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها.[1]

د- صيغة المساقاة

هي عقد شركة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم هذا الأخير بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة[2]، ويتعهد بالسقي بالحفظ مقابل جزء شائع معلوم من الشجر أو الثمر أو منهما.[3]

2-صيغ الاستثمار القائمة على البيوع

بالإضافة لصيغ الاستثمار القائمة على أساس المشاركة نجد أيضا صيغ الاستثمار القائمة على أساس البيع، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

أ- المرابحة

وهو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسته لأحواله، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، فاذا اقتنع البنك بحاجة السوق لهذه السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، وهو أن يعين البنك قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها.[4]

ب-صيغة السلم

يعرف السلم على أنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا، وهو بيع مال بمال يقبض

---

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص 309.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 278.

[3] جمال لعمامرة، المصارف الإسلامية، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 80.

[4] مصطفى كامل السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مطابع غباشي، طنطا، مصر، 1999، ص 201.

فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بثمن آجل[1]، ويسمى أيضا بيع المحاويج، لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين، فإن صاحب رأس المال محتاج لأن يشتري السلعة، وصاحب السلعة محتاج إلى ثمنها قبل حصولها عنده لينفقها على نفسه.[2]

ج-صيغة الاستصناع

هو التعاقد على صنع شيء بأوصاف معلومة، مادته من الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معيننا سواء عند بداية العقد، أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، حسب الاتفاق في العقد، وسبب إدراجه ضمن أساليب الاستثمار التي تقدمها البنوك الإسلامية، هو أن هذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى.[3]

3- صيغ الاستثمار القائمة على الإجارة والقرض

تعتبر اساليب الاستثمار بالإجارة والقرض من أهم أساليب التمويل الاسلامي والتي تدخل ضمن الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية والتي تتمثل في:

أ- صيغة الاجارة

الاجارة تعني تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة، فهي لا تهدف إلى تمليك الأصل المؤجر للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام الأصل للمستأجر والانتفاع منه أو به مقابل

---

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[2] السيد سابق، **فقه السنة**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1971، ص ص 121-122.

[3] خديجة فوقي، **المنظومة الأخلاقية الضابطة لعمل الصّيرفة الإسلامية**، ندوة المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، فاس، المغرب ، يومي 11-12 أفريل 2014، ص 257.

أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة، يعود الأصل بعدها إلى المالك، وهكذا يتضح بأن الإجارة تتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر.[1]

الفرع الرابع: تحقيق التكافل الاجتماعي

تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق المارد المتعددة والتي يمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال المصرف وأرباحه، بالإضافة لزكاة أصحاب الحسابات الاستثمار الذين يفوضون المصرف في إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم هذا بجانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقها من الأفراد والمنظمات.

كما تهتم إدارة البنوك الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية، والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح، إن هذه الأنشطة الاجتماعية التي ينفرد بها المصرف الإسلامي بأدائها تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به،[2]وهذا أحد أدوار البنوك الإسلامية، فهي بمحفظتها على المعايير الأخلاقية العالية في تنفيذ المشاريع، وتوزيع أماكن التمويل والمساهمة الفاعلة في التنمية، تسهم في رتق النسيج الاجتماعي، وإشاعة المحبة والتعاون بين أفراد المجتمع.[3]

---

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 260.

[2] شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

[3] عثمان إبراهيم عامر أزهري، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

المبحث الثاني: واقع التمويل الاسلامي عالميا

سيتم التطرق بالدراسة والتحليل لواقع الصيرفة والتمويل الإسلامي في السوق العالمي بمكوناته الأربعة (الصيرفة الإسلامية، الصكوك الإسلامية، الصناديق الاستثمارية والتكافل)، والتوزيع الجغرافي لأصول هذا التمويل، بالإضافة لعرض لأهم إنجازات الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية.

المطلب الأول: تطور حجم المالية الإسلامية عالميا

شهدت الصناعة المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تطورات معتبرة على مستوى نمو الأصول والموجودات، وكذلك على مستوى التوزيع الجغرافي والدولي، وهو ما عزز مكانة مفهوم التمويل الإسلامي ورصانة قواعده وأسسه في الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

الفرع الأول: حجم وتنافسية التمويل الإسلامي

حققت صناعة التمويل الإسلامي نموا سريعا وإن كانت هذه الصناعة لا تمثل إلا نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية، ومع هذا استطاع التمويل الإسلامي أن يفرض نفسه على العالم ويصبح من أكثر آليات التمويل نموا وابتكارا، خصوصا أنه يقوم على مبدأ المشاركة في الاستثمار وتحمل المخاطر.

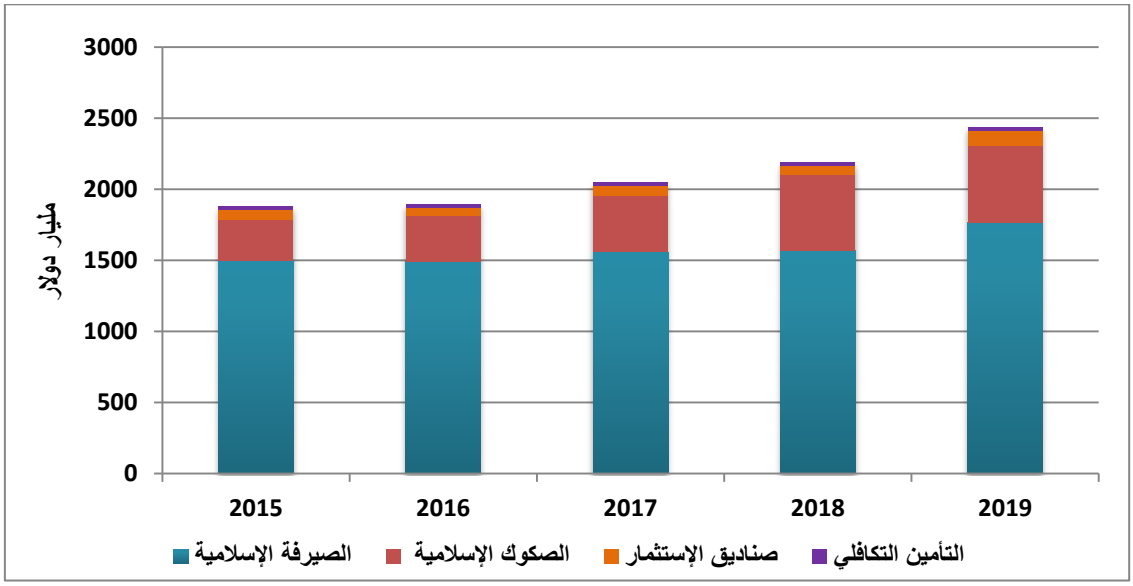
1- حجم التمويل الإسلامي

تعتبر صناعة الخدمات المالية الإسلامية حديثة نوعاً ما مقارنة بالصناعة المالية التقليدية، وعلى الرغم من حداثتها؛ إلا أنها حققت انتشاراً واسعاً تجاوز المحلية إلى العالمية، وقد عضد من هذا الانتشار الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) التي لفتت الانتباه لهذه التجربة، حيث سارعت

العديد من الدول للاستفادة منها باعتبارها تجربة إنسانية يمكن فحصها والاستفادة منها[1].

وضمن هذا الإطار، أظهرت تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية للسنوات الأخيرة حول التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) أن الأصول المالية العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 2.19 تريليون دولار سنة 2018 إلى 2.438 تريليون دولار سنة 2019، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 10.2 % مقابل معدل نمو 6.4% سنة 2018، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): تطور حجم المالية الإسلامية عالميا (2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية (من 2016 حتى 2020)

2- التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي

تتركز أصول التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط والقارة الآسيوية في ظل وجود عدد كبير من الدول الإسلامية وتوفر فوائض مالية ضخمة لدى بعض هذه الدول، كما تشهد صناعة المالية

[1] عبد الكريم البشير فضل، **تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي –تنافسية عواصم الاقتصاد نموذجا**، مجلة الدرسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم الملية والمصرفية، المجلد 23، العدد2، عمان، الأردن، 2015، ص24.

الإسلامية تناميا في عدد من الدول الأخرى مثل دول إفريقيا وبعض الدول الأوروبية، والتي من المتوقع أن تتزايد أهميتها في سوق التمويل الإسلامي خلال السنوات القادمة.

تشكل دول مجلس التعاون الخليج العربي أكبر سوق للتمويل الإسلامي على مستوى العالم باستحواذها على إجمالي أصول صناعة المالية الإسلامية بنسبة 45.4% أي ما يعادل 1.106 ترليون دولار، فيما تقدر حصة أصول التمويل الإسلامي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط دون دول التعاون الخليجي بنحو 25.9% ما يعادل 631.3 مليار دولار، ثم تأتي بعض الدول الأسيوية التي تستحوذ على نحو 23.5% وما هو يعادل 573.5 مليار دولار، تليهم منطقة أفريقيا دون دول شمال إفريقيا بنسبة 1.6%، أما بقية مناطق العالم الأخرى فهي تمثل مجتمعة ما نسبته 3.7% من حصة أصول التمويل الإسلامي العالمي، والجدول التالي يوضح أصول التمويل الإسلامي موزعة وفقا للمناطق الجغرافية عالميا لسنة 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية عالميا لسنة 2019

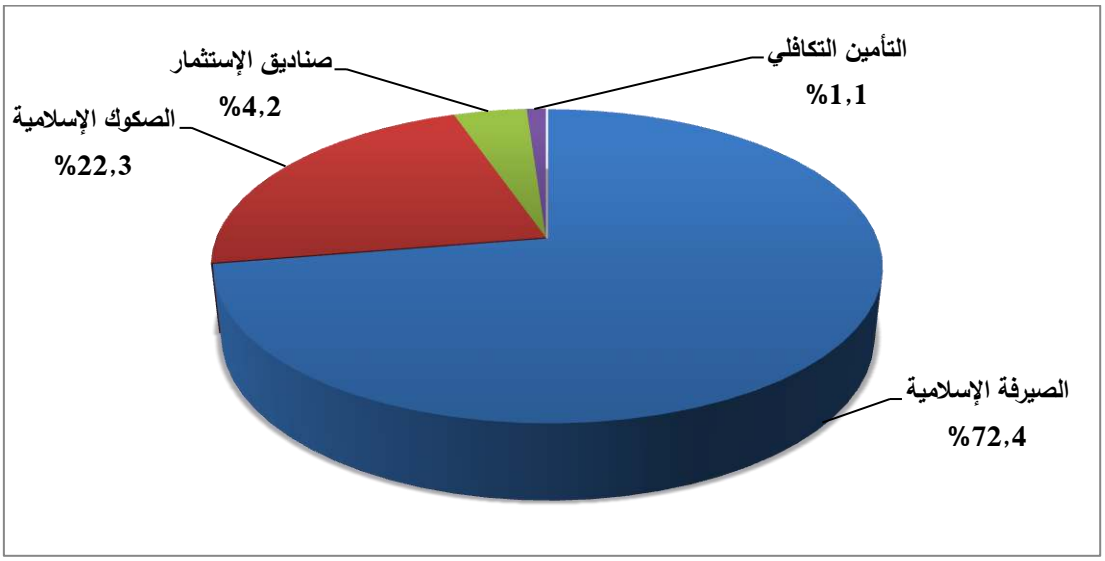
المنطقة	إجمالي أصول التمويل الإسلامي (مليار دولار)	الأهمية النسبية بالنسبة للعالم (%)
آسيا	573.5	%23.5
دول مجلس التعاون الخليجي	1106.6	%45.4
منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (دون دول التعاون الخليجي)	631.3	%25.9
أفريقيا وجنوب الصحراء (دون دول شمال إفريقيا)	37.9	%1.6
دول أخرى	89.3	%3.7
المجموع	**2438.6**	**%100.00**

Source: IFSB stability report 2020, July 2020, P12.

3- تقسيم قطاعات الصناعة المالية الإسلامية

من حيث التوزيع القطاعي لأصول المالية الإسلامية لسنة 2019 يتضح أن نشاط الصيرفة الإسلامية من أبرز القطاعات المهيمنة على أنشطة التمويل الإسلامي في العالم بإجمالي أصول تتقدر بـ 1.765ترليون دولار والتي تمثل ما يقارب 72.4% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي، يليه نشاط إصدار الصكوك الإسلامية بإجمالي أصول تتقدر بـ 543.4 مليار دولار والتي تشكل حوالي 22.3%، ثم أنشطة الصناديق الاستثمارية الإسلامية بإجمالي أصول تتقدر بـ 102.3 مليار دولار، والتي تمثل 4.2% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي، ثم تأتي أنشطة التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تعرف بشركات التأمين التكافلي بمساهمة لا زالت ضئيلة والمقدرة بـ 27.07 مليار دولار والتي تمثل أهميتها النسبية حوالي1.1% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي العالمي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2): تقسيم قطاعات صناعة المالية الإسلامية عام 2019



Source: IFSB stability report 2020, op, cit, p13.

الفرع الثاني: تطور الصكوك الإسلامية

تشكل الصكوك الإسلامية محور استثمارات اعداد كبيرة من المستثمرين المسلمين وكذلك غير المسلمين لما تتميز به من مرونة واضحة من حيث العائد والمخاطرة نظراً لتعدد هياكل اصدارها، فهي تعتبر من أهم الأدوات المالية التي حققت معدلات نمو معتبرة في حجم اصداراتها وانتشاراها عبر مناطق العالم.

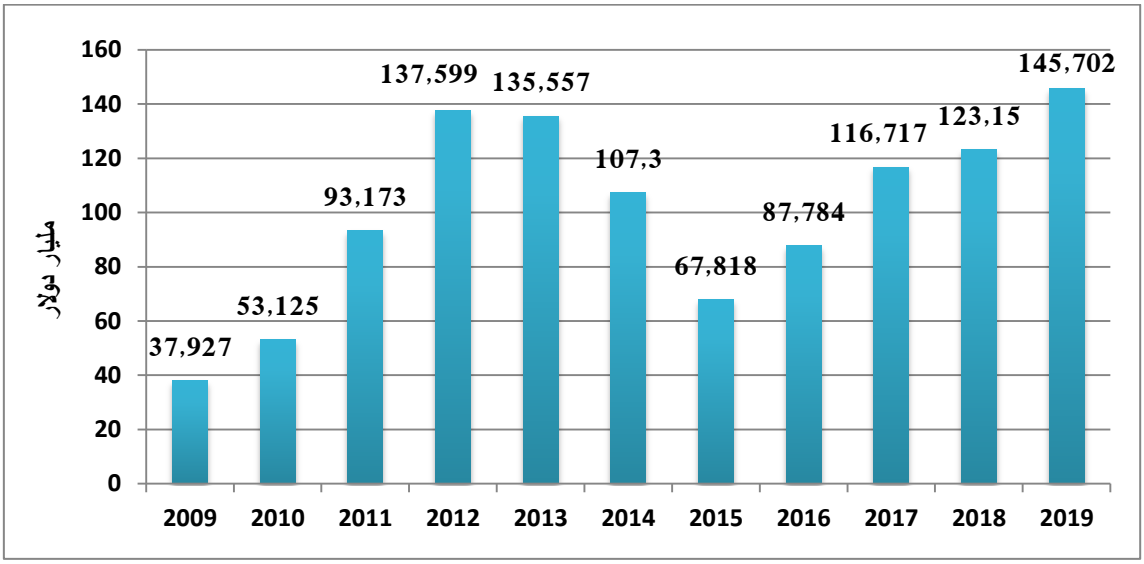
1- حجم إصدارات الصكوك الإسلامية

على الرغم من حداثة التجربة، إلا أن سوق الصكوك الإسلامية تمكنت من أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية، وسجلت معدلات مرتفعة في حجم إصداراتها ونموها، وإن كانت قد تراجعت بعض الشيء بسبب تداعيات الأزمة العالمية (2008)، إلا أنها ما لبثت أن تعافت وشهدت رواجا واسعا من جديد،[1] فقد نجحت الصكوك الإسلامية خلال السنوات العشر الماضية بتحقيق نمو لافتا بحيث ارتفع إجمالي قيمة إصدار الصكوك الإسلامية عالميا من 37.927 مليار دولار أمريكي سنة 2009 لتصل حوالي 123.150 مليار دولار أمريكي سنة 2018، أي بمعدل نمو حوالي 26.3%، وقد شهدت سنة 2019 أكبر حجم من الإصدارات الدولية للصكوك، حيث بلغ حجم إصدار هذه الصكوك حوالي 145.702 مليار دولار أمريكي.

ويمكن الوقوف على حجم الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا خلال السنوات السابقة من خلال الشكل التالي:

[1] أحمد محمد الجيوسي، **التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 1، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019، ص87.

الشكل رقم (1-3): تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا(2009-2019)

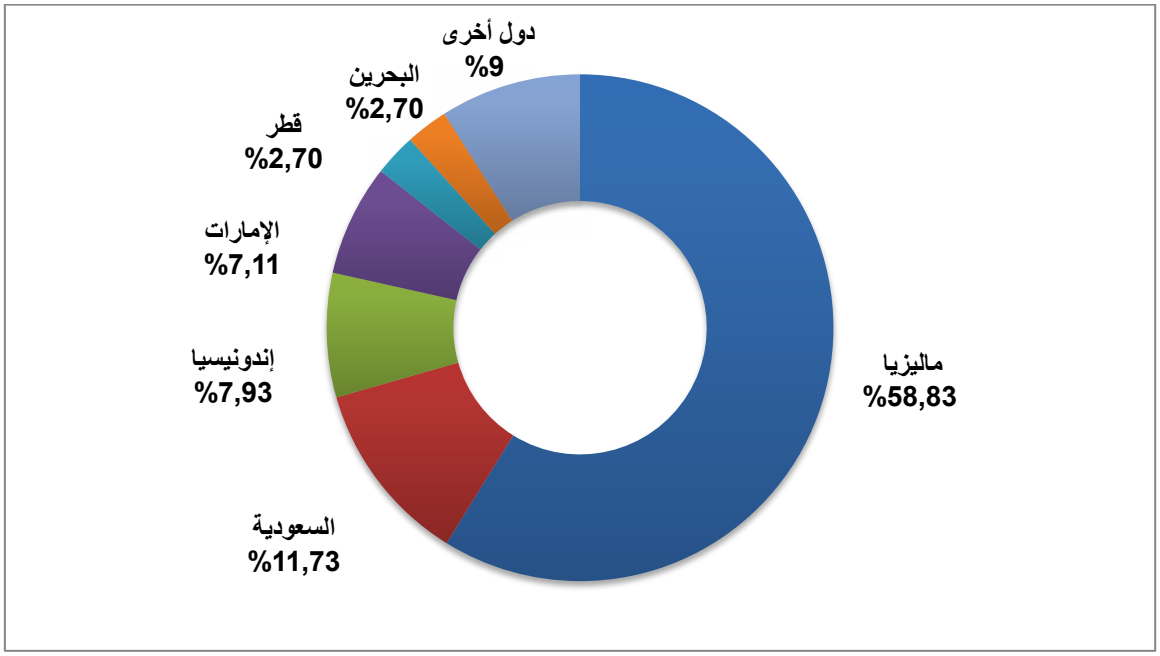


Source: IIFM Sukuk report 2020, July 2020, p28.

2- حصة سوق الصكوك الإسلامية العالمية

لا يزال سوق الصكوك يتمركز بشكل واضح في ماليزيا، ودول الخليج العربي، حيث نجد أن ماليزيا أصدرت ما قيمته 733.75 مليار دولار خلال السنوات الماضية (2001-2019)، وبهذا تحتل المركز الأول على مستوى الدول المصدرة للصكوك الإسلامية، وتستحوذ من دون منافسة على 58.83% من الحصة السوقية للصكوك العالمية، واحتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني من حيث حجم الإصدارات على المستوى الدول، والمركز الأول بين دول مجلس التعاون الخليجي بإجمالي إصدارات يبلغ 146.29 مليار دولار، تلتها إندونيسيا بـ 98.91 مليار دولار ثم دولة الإمارات بـ 88.69 مليار دولار، والبحرين 27.720مليار دولار، ثم تلتها قطر 25.851 مليار دولار، وشكلت إصدارات بقية الدول الأخرى ما يقرب من 83.407 مليار دولار، والشكل التالي يوضح الحصص الدولية لإصدارات الصكوك عالميا خلال الفترة (2001-2019):

الشكل رقم(1-4): الحصص الدولية لإصدارات الصكوك عالميا (2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير الصكوك 2020، السوق المالية الإسلامية الدولية، جويلية 2020، ص 75.

الفرع الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية

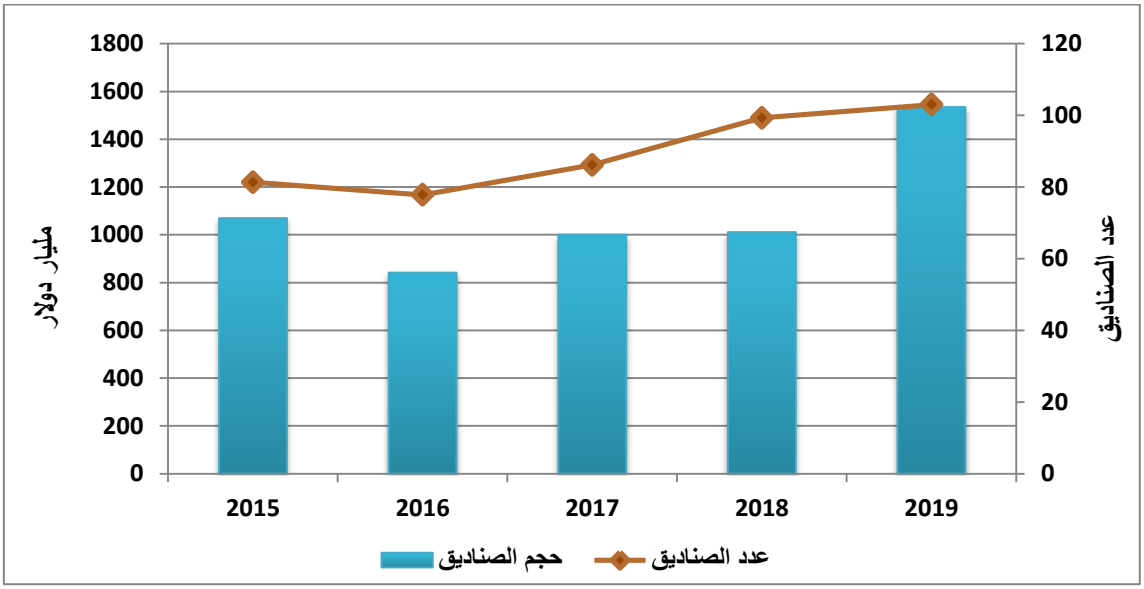
تعد صناديق الاستثمار إحدى أهم الآليات الاستثمارية الرائجة في الأسواق المالية الدولية باعتبارها أدوات مالية و أوعية استثمارية جديدة لها تأثيرها في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

1- تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامية

تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامية بصفة متزايدة بسبب ارتفاع الطلب عليها، خاصة في بدايتها الأولى، إذ شمل هذا التطور عدد الصناديق التي تم تأسيسها ثم اتسع ليشمل تطور حجم الأصول المتداولة من طرف هذه الصناديق، حيث تم تسجيل نمو "عدد هذه الصناديق من 1498 صندوق سنة 2018 إلى 1545 صندوقا سنة 2019 ليبلغ حجم الأصول المتداولة من طرف هذه الصناديق 102.3مليار دولار سنة 2019، بعدما كانت يقدر حجم هذه الصناديق سنة

2018 بـ 67.4 مليار دولار، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): تطور حجم أصول وعدد الصناديق الاستثمارية عالميا(2015-2019)

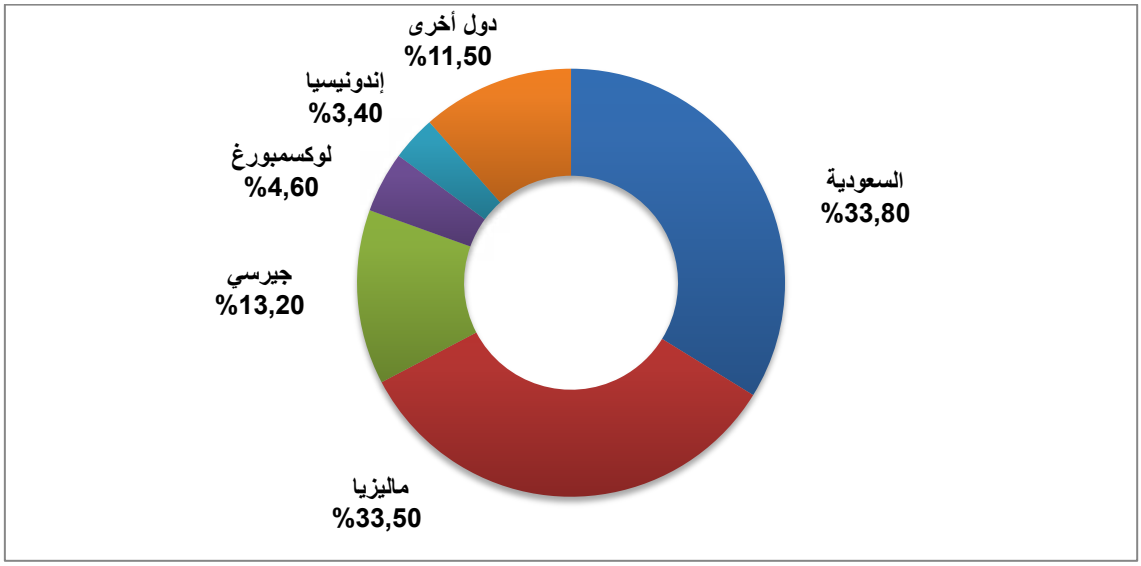


المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية (2016-2020).

2- التوزيع الجغرافي لصناديق الاستثمار الإسلامية

أما من جانب توزيع أصول استثمارات صناديق الاستثمار الإسلامية حسب انتشارها الجغرافي، فيشير تقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في لعام 2019 إلى أن ماليزيا والسعودية لديهما أكبر حصة في السوق من الصناديق الإسلامية العالمية وإدارة صناعة الثروات، حيث تمتلكان معاً أكثر من 67٪ من إجمالي أصول صناديق الاستثمار الإسلامية، إذ تحتل السعودية (33.8%) المرتبة الاولى من حيث مجموع الأصول البالغة 34.57 مليار دولار، مقارنة مع ماليزيا (33.5%) التي تراجعت للمرتبة الثانية بعد أن كانت في الصدارة في ظل استمرار أسهمها في الانخفاض خلال السنوات الثلاث الماضية بمجموع أصول قدرت بـ 34.27 مليار دولار مع نهاية سنة 2019 كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): الحصص الدولية لأصول صناديق الاستثمار الإسلامية عالميا عام 2019



المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات سوق التمويل الإسلامي في ماليزيا (MIFC) من خلال الرابط: http://www.mifc.com/index.php

الفرع الرابع: صناعة التأمين التكافلي

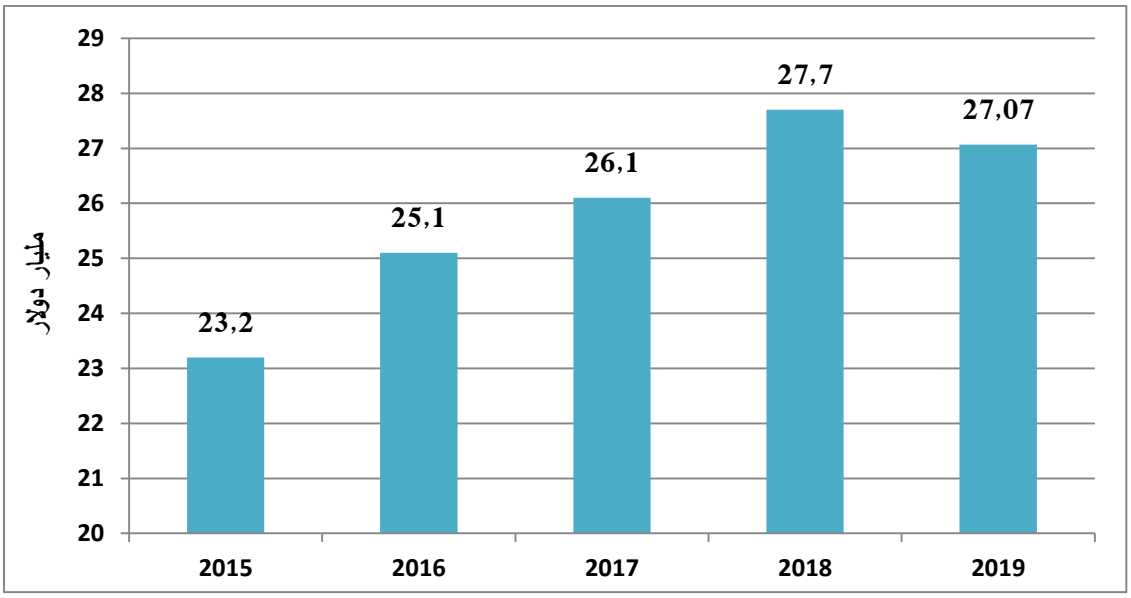
شهدت صناعة التأمين التكافلي مؤخرا نموا سريعا على الصعيد العالمي في ظل تزايد عدد وحجم شركات التكافل وتوسع أسواقه، وأضحت صناعة التأمين التكافلي ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي الحديث والتي تؤثر بصفة مباشرة في الصناعات المالية الأخرى وفي الاقتصاد ككل.

1- حجم التأمين التكافلي

يعد التأمين التكافلي واحداً من مكونات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، فقد شهدت صناعة التأمين التكافلي تسارعا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية من حيث إسهامات معتبرة في تطور وصياغة منتجات تأمينية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً للتقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في لسنة 2019، فقد بلغ حجمه على مستوى العالم نحو 27.07 مليار دولار في نهاية سنة 2019، بانخفاض طفيف جدا مقارنة بسنة 2018 والذي

قدر حجمه بـ27.7 مليار دولار كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): تطور حجم أصول التأمين التكافلي عالميا(2015-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية (2016-2020).

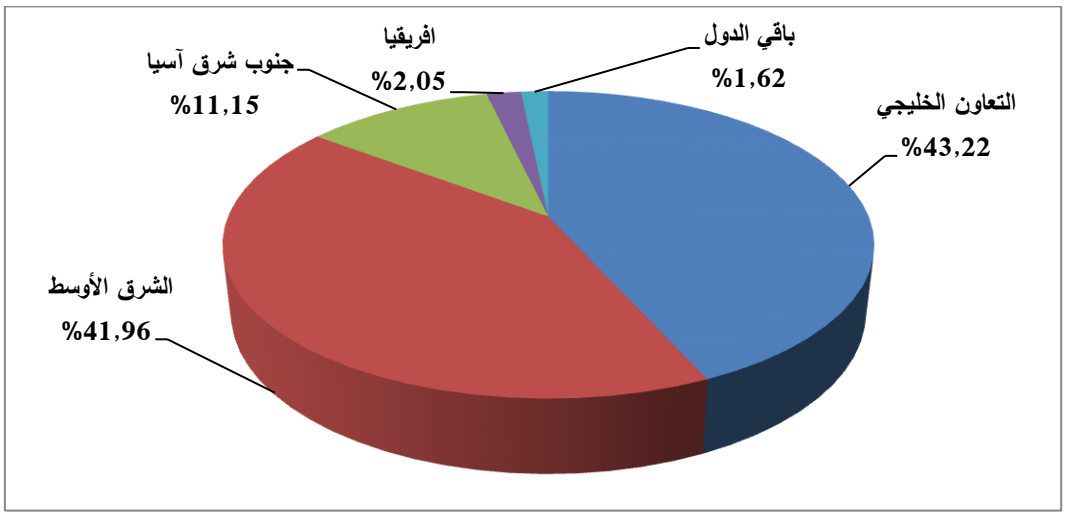
2- توزيع التأمين التكافلي بحسب المناطق

حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على موقعها الريادي سنة 2019 كأكبر سوق عالمي للتكافل الإسلامي، بمساهمات تقدر بنحو 11.71 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من 43.22 ٪ من إجمالي المساهمات العالمية، تليها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دون مجلس التعاون الخليجي) بـ 11.36 مليار دولار أمريكي بنسبة 41.96٪؛ جنوب شرق آسيا بمبلغ 3.02 مليار دولار أمريكي بنسبة 11.5٪؛ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ 0.55 مليار دولار أمريكي بنسبة 2.03٪ من حجم المساهمات العالمية .

ووفقاً لنفس تقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2019، تعد إيران ماليزيا، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي أسواق التأمين الإسلامية الكبرى

بنسبة مساهمة بأكثر من 84.49 ٪ من إجمالي المساهمات العالمية من أصول التأمين التكافلي في عام 2018، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-8): حصص التأمين التكافلي حسب المنطقة لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2020، ص 12.

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية عالميا

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، فخلال العقد الأخير تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير ولم يعد الاهتمام بها مقتصرا على الدول الإسلامية، بل انتشرت حتى في الدول غير الإسلامية من خلال إنشاء نوافذ وفروع لبنوك إسلامية.

الفرع الأول: حجم أصول الصيرفة الإسلامية عالميا

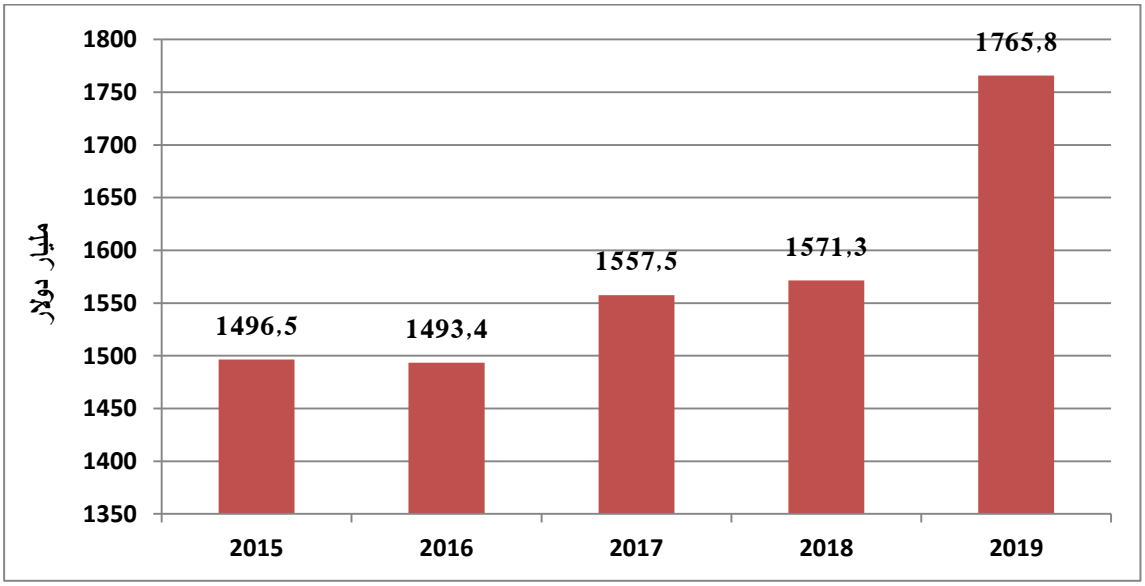
حققت الصناعة المصرفية الإسلامية نمو سريعا ولافتا للانتباه في السنوات الأخيرة، فقد زاد انتشارها في أسواق الكثير من الدول العالم، حيث أصبحت من الأنشطة المؤثرة في النظام المالي العالمي، وهو سنتطرق له في العناصر التالية:

1- نمو أصول الصيرفة الإسلامية

أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات والعملاء وحجم الأصول منذ نشأتها في سنوات الستينات من القرن العشرين، ورغم أن حجمها لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من أصول الصيرفة العالمية إلا أنها موجودة في أكثر من 60 بلدا بأصول ناهز حجمه1.765 ترليون دولار سنة 2019، أين شهدت هذه السنة ارتفاعا في حجم الأصول المصرفية الإسلامية مقارنة بسنة 2018 أين كان حجمها يقدر بـ1.571 ترليون دولار.

ومن المتوقع أن يصل حجم أصول البنوك الإسلامية عالميا خلال عام 2023م حوالي2.441 ترليون دولار وفقا لتقرير تومسون رويترز التنمية المالية الإسلامية لسنة 2018، أما عن تطور حجم أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)، فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-9): تطور حجم أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)



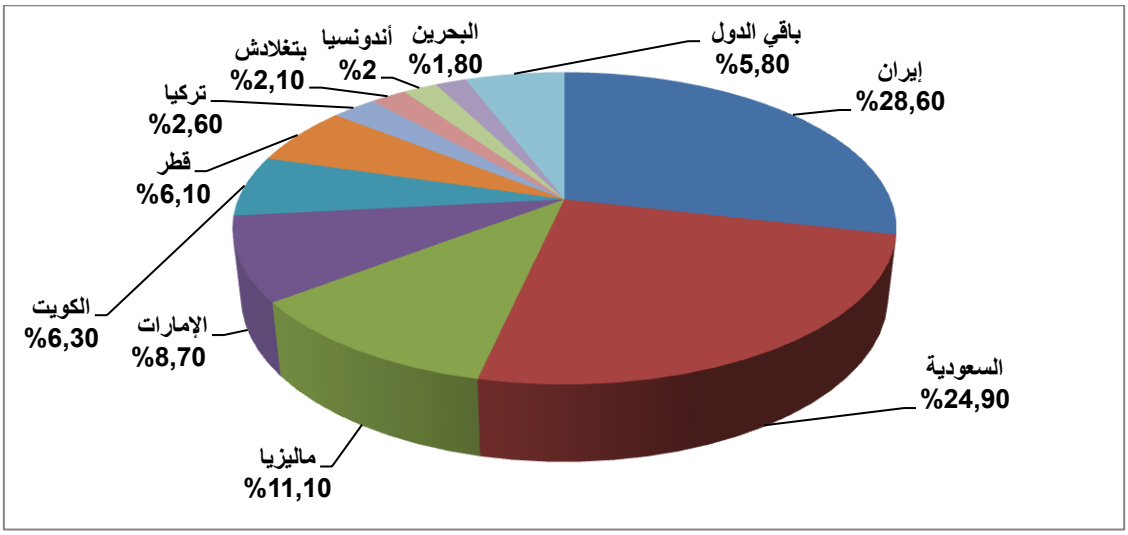
Source: IFSB stability report 2020, op, cit, p18.

2- الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية

تركز التمويل الإسلامي العالمي خلال سنة 2019 بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، حيث يوجد حوالي 77.85% من أصول المؤسسات المالية، وتستحوذ دول الخليج العربية على نسبة 48.36% من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على نسبة 33.08% من الأصول المالية الإسلامية، في المقابل تستحوذ منطقة جنوب شرق آسيا على نسبة 13.61% من الأصول الصيرفة الإسلامية، ومنطقة أفريقيا وجنوب الصحراء على نسبة 1.91%، وأوروبا وأميركا واستراليا مجتمعة على نسبة 3%، والملاحظ من خلال حصص الأصول المصرفية الإسلامية عالميا لسنة 2019 استحواذ إيران على 28.6% من إجمالي الأصول الإسلامية، تليها السعودية (24.9%)، فماليزيا (11.1%)، فالإمارات العربية المتحدة (8.7%). وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة 94.20% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم، وتتوزع أصول البنوك الإسلامية حسب الدول على النحو المبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-10): حصص الأصول المصرفية الإسلامية العالمية لعام 2019



Resource: (IFSB): Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020, July 2020, p15.

3- البنوك الإسلامية الأسرع نمواً حول العالم

سجل عدد من البنوك الإسلامية نمواً كبيرة في حجم أصولها خلال العام الماضي، إذ يُظهر الجدول رقم (1-3) البنوك الإسلامية العشرة الأكثر نمواً في العالم لسنة 2018 بأصول تزيد عن 500 مليون دولار، في حين تصدر بنك Ziraat Katilim Bankasi التركي قائمة أكثر البنوك الإسلامية نمواً هذا العام بزيادة في الأصول بلغت 80.29%، وتضمنت لائحة البنوك العشرة الأسرع نمواً، 3 بنوك إيرانية، ومصرف واحد من كل من بنغلاديش وتركيا، كما برزت المنطقة العربية باعتبارها سوقاً رئيسية لنمو الأصول مع وجود 5 بنوك عربية (من كل من الجزائر والكويت والسودان وسلطنة عُمان وسوريا) ضمن قائمة أكبر 10 بنوك من حيث نمو الأصول في العالم، مما يعكس تفوّق البنوك الإسلامية العربية على الصعيد العالمي من حيث النمو والتوسّع.[1]

جدول رقم(1-3): البنوك الإسلامية الأسرع نمواً في العالم 2018

رتبة	المصرف	البلد	حجم الأصول الإسلامية (مليون دولار)	نسبة النمو (%)
1	Ziraat Katilim Bankasi	تركيا	3,776.18	80.29
2	مصرف السلام -الجزائر	الجزائر	747.06	61.52
3	Gharzolhasaneh Mehr Iran Bank	إيران	3,878.08	61.06
4	Export Development Bank of Iran	إيران	6,855.93	60.05
5	بنك وربة	الكويت	5,868.81	57.33
6	Union Bank Limited	بنغلاديش	1,614.65	56.91

[1] اتحاد المصارف العربية، **التمويل الإسلامي يحصد نمواً عربياً وعالمياً خلال أربعة عقود**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 462، بيروت، لبنان، ماي 2019، ص26.

7	Tourism Bank	إيران	6,312.99	52.03
8	بنك الخرطوم	السودان	2,723.42	50.93
9	بنك العز الإسلامي	سلطنة عُمان	1,479.73	49.08
10	بنك سورية الدولي الإسلامي	سوريا	608.88	43.61

resource: The Banker, consulted on 11/27/2019, site web: www.thebanker.com/

الفرع الثاني: الصيرفة الإسلامية عبر العالم

انتشرت الصيرفة الإسلامية عالميا وتجاوز تطورها الانتشار الجغرافي للأسواق التقليدية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ودخلت هذه الصناعة مناطق جغرافية جديدة على غرار إفريقيا، وشرق آسيا والأمريكيتين ودول أخرى.

1-آسيا

تشهد الصيرفة الإسلامية تطورات ملموسة على الساحة الأسيوية، سواء من حيث نمو في حجم الأصول، أو في عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما سنتطرق له في التجارب التالية:

أ- التجربة الإيرانية

تعتبر إيران من الدول القليلة التي لديها قطاع مصرفي إسلامي بالكامل والذي يضم 44 بنك إسلامي، ووفقا لمؤشر تومسون رويترز الصادر لسنة 2018 فقد احتلت إيران صدارة ترتيب الدول من حيث نمو حجم التمويل الإسلامي ومن حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية أيضا لسنة 2017، إذ بلغ حجم هذه الأصول 504.38 مليار دولار، حيث ساهمت البنوك الإيرانية بـ 32.1٪ من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية عالميا لسنة 2018.[1]

[1] IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018, Op.Cit, p12.

ب- التجربة الماليزية

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في التمويل الإسلامي، ووفقاً لمؤشر تومسون رويترز الصادر في سنة 2018 ، فقد جاء ترتيب ماليزيا في المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث نمو حجم أصول التمويل الإسلامي، حيث بلغ حجمها حوالي 390 مليار دولار في سنة 2017 كما حازت ماليزيا على المرتبة الثالثة أيضا من حيث حجم أصول الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدرة بـ 201 مليار دولار سنة 2017 بعد كل من إيران والسعودية، والتي تمثل 10.8% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية عالميا.

ج- التجربة الإندونيسية

تعتبر إندونيسيا أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان المسلمين، حيث شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، خصوصا بعد سماح البنك المركزي لإندونيسيا للبنوك التقليدية المحلية بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية في السوق المالية الإسلامية مما ساعد على ارتفاع أصول البنوك الإسلامية[1]، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في إندونيسيا سنة 2018 حوالي 29.85 مليار دولار ما يمثل نسبة 1.9% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية عالميا، حسب تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2019.

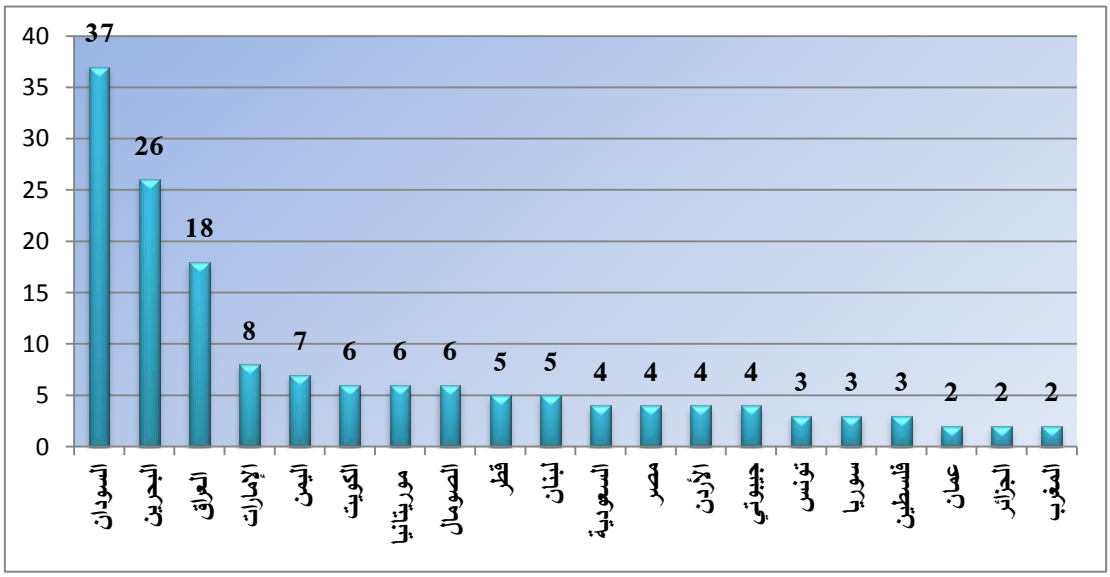
2- الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية

أحرزت الصيرفة الإسلامية في الدول العربية تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد البنوك والعملاء والأصول منذ نشأتها في أواخر الستينات، وتستمر البنوك الإسلامية العربية بالهيمنة على الساحة

[1]Mansoor Khan, Ishaq Bhatti, Islamic banking and finance: on its way to globalization, Journal of Managerial Finance,Vol.34,N.10,UK, 2008, p718.

المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد البنوك وحجمها، إذ بلغ إجمالي موجودات البنوك الإسلامية العاملة في الدول العربية بنهاية سنة 2017 نحو 600 مليار دولار، أي ما يمثل 18% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، وتجدر الإشارة إلى تركّز الصيرفة الإسلامية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعمل في الدول الخليجية 48 بنكا إسلامياً بالكامل، وتدير هذه البنوك موجودات بنحو 557 مليار دولار بنهاية سنة 2017، ما يمثل 90% من إجمالي موجودات البنوك الإسلامية العربية، كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، حيث يوجد 164 بنك عربي إسلامي بالكامل[1] موزعين على الدول العربية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-11): عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية لعام 2017



المصدر: اتحاد المصارف العربية، البنوك الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017، مرجع سبق ذكره، ص9.

[1] أحمد يوسف عدنان، **المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 449، بيروت، لبنان، أفريل 2018، ص9.

3- أوروبا

تشهد ظاهرة المالية الإسلامية بشكل عام نموا سريعا على صعيد عالمي خلال السنوات القليلة الماضية واهتماما متزايدا من قبل الأوساط الاوروبية على وجه التحديد خاصة من ناحية نمو الأصول، أو عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أ- التجربة البريطانية

ظهرت المصرفية الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1979 – 1978) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding)عام 1978، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House)، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى عام 1993.

تعتبر بريطانيا أكبر مركز خدمات المصرفية الإسلامية في أوروبا، وهذا بتصدرها قائمة البنوك الإسلامية على مستوى القارة الأوربية بعدد 22 بنكاً، 6 بنوك إسلامية تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية، و16 بنكا به نوافذ إسلامية[1]، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في المملكة المتحدة حوالي 6 مليار دولار أمريكي سنة 2017، وفقا لتقرير "الاتجاهات العالمية في التمويل الإسلامي وسوق المملكة المتحدة" لسنة 2019.

ب- التجربة الفرنسية

لم تظهر الصيرفة الإسلامية في فرنسا إلا في السنوات القليلة الماضية خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، ورغم هذا بدأت في منافسة الدول الأوروبية المختلفة على غرار بريطانيا

[1] عبد الكريم البشير فضل، مرجع سبق ذكره، ص26.

لتصبح باريس عاصمة التمويل الإسلامي خارج الدول الإسلامية، وهذا استجابة لحاجيات سوقها المحلي الذي يتزايد فيها الطلب على التمويل الإسلامي بالنظر لعدد السكان المسلمين الذي يقارب 06 ملايين نسمة (10% إجمالي السكان)[1]، والملاحظ على أن بعض البنوك الفرنسية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر فروعها خارج فرنسا على غرار دول الخليج وشمال إفريقيا وماليزيا إلا أنها تحجم عن ذلك في السوق الفرنسية.

4- افريقيا

وتعتبر معظم أسواق القارة الإفريقية أسواقًا ناشئة، شأنها شأن بقية الأسواق الناشئة؛ إذ تتأثر اقتصاداتها بالعوامل الخارجية بدرجة كبيرة، وحسب التقرير الذي أعدته شركة بيتك التابعة لبيت التمويل الكويتي، فإنه يوجد في القارة الإفريقية حوالي 38 مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية، وأكد أن القارة تعدّ سوقًا واعدة للمعاملات المالية الإسلامية، وفيما يلي سنبين ملامح التمويل الإسلامي فيها بشكل موجز.

أ- شرق إفريقيا والتمويل الإسلامي

في شرق إفريقيا، فقد بادرت كينيا بدخول مجال الصناعة الإسلامية، وذلك في عام 2008 عندما سمحت الحكومة الكينية للبنك التجاري الكيني بالبدء بالعمليات التشغيلية لبنك الأمانة الإسلامي كأول بنك إسلامي في كينيا، ثم تأسيس البنك الخليجي الإفريقي، وكينيا لديها الآن بنكين إسلاميين، وقام البنك المركزي الكيني بتعديل قانون البنوك في ماي 2010، ليسمح للمؤسسات المالية الإسلامية ممارسة أنشطتها من أجل تحقيق النمو والازدهار؛ حيث ساهم بشكل كبير في دفع عجلة المالية الإسلامية، كما تبنت خمسة بنوك تقليدية أخرى المنتجات المصرفية الإسلامية،

[1] حمزة شودار، مرجع سبق ذكره، ص314.

وذلك بغرض دعم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتوسيع قاعدة العملاء، وكذلك الحال في أوغندا، إذ قام البنك المركزي الأوغندي بتعديل الأنظمة المصرفية للسماح بتأسيس بنوك إسلامية في البلاد.

ب- جنوب إفريقيا

بلغ عدد المسلمين في جنوب إفريقيا حوالي 1.3 مليون نسمة والذين يمثلون نسبة 2.3% من سكان المنطقة، ومع ذلك فإن نسبة الذين يستخدمون المصرفية الإسلامية في تعاملاتهم تقدر بين 10% إلى 15% فقط من مجموع السكان المسلمين في الدولة، ويوجد حاليًا ثلاثة مؤسسات تتعامل بالمصرفية الإسلامية، إحداها مؤسسة مالية إسلامية متكاملة، ومؤسستان لهما نوافذ إسلامية، ويعد بنك البركة والذي تأسس في عام 1989 أول بنك إسلامي.

ج- وسط إفريقيا

تمثل مجموعة السيماك (CEMAC) في منطقة وسط إفريقيا بدولها الستة (تشاد، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون وغينيا الاستوائية) المنطقة الوحيدة التي تكاد تنعدم فيها تجربة المالية الإسلامية رغم ارتفاع عدد المسلمين بها والذي يتجاوز عددهم 50 مليون نسمة بنسبة 18.22% من عدد السكان الإجمالي، إلا أنه لا توجد مؤسسات مالية إسلامية في المنطقة إلا تلك المبادرة التي أطلقها بنك "أفريلاند فيسرت بانك" الكاميروني في 20 فبراير 2015 في فندق هيلتون- ياوندي، وهي مجرد نافذة إسلامية تقدم بعض المنتجات لبعض الصيغ التمويلية الإسلامية.[1]

[1] محمد زكريا، **ملامح التمويل الإسلامي في إفريقيا**، تاريخ الإطلاع 2019/08/23، على الرابط:
https://www.sasapost.com/opinion/islamic-finance-in-africa/

5- أمريكا الشمالية

يعد قطاع التمويل الإسلامي من القطاعات الواعدة في مجال الخدمات المالية في كندا، وهذا بفضل امتلاك الحكومة الكندية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح التمويل الإسلامي في البلاد، من أبرزها نسبة السكان المسلمين المتنامية، والنظام المصرفي المستقر بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة، إن هذه المزايا كفيلة بجعل كندا مركزا للصيرفة الإسلامية في أمريكا الشمالية، في الوقت نفسه يبرز الاقتصاد الأمريكي المنفتح وبأسواقها المالية الكبيرة كأحد الفرص المهمة للتمويل الإسلامي، حيث تعد الأسواق المالية الأمريكية الأضخم والأكثر سيولة في العالم، ففي الربع الثالث من عام 2015 ساهمت الولايات المتحدة في إدارة 5 % من الأصول الإسلامية من إجمالي الحصة السوقية العالمية[1].

الفرع الثالث: أهمية الصيرفة الإسلامية في سوق المصرفي العالمي

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

1- مساهمة الصيرفة الإسلامية في سوق المصرفي العالمي

حققت صناعة التمويل الإسلامي في العقد الأخير نمواً هو الأسرع في النظام المالي العالمي؛ حيث ازداد عمل هذه البنوك الإسلامية في العديد من الدول العربية والغربية التي سعت لتطوير عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما ساهم في زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية، إذ تشير

[1]Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), **Islamic Finance Development in Non-Traditional Markets report**, January2016, P5.

أحدث التقارير إلى أن حجم أصول المالية الإسلامية قد بلغ في عام 2019 نحو 3 تريليون دولار سنة 2019 والمتوقع أن يرتفع إلى حوالي 3.8 تريليون دولار بحلول سنة 2023، وبلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في مختلف أنحاء العالم 1389 مؤسسة منها 505 مصرفاً إسلامياً أو نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و324 شركات تكافل و560 مؤسسة مالية إسلامية أخرى مثل شركات التمويل والاستثمار وفق تقرير تومسون رويترز لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2018، ومع ذلك لا تزال 80% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين ودولياً، إذ تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فحوالي 1٪ من الأصول المالية العالمية، ولا تزال أصول هذا القطاع مركزة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا[1].

2- ترتيب أكبر 10 بنوك إسلامية في العالم

احتل بنك الراجحي (السعودي) المركز الأول عالمياً من حيث الأصول الإسلامية والتي بلغت 91.50 مليار دولار بنهاية سنة 2017، وتلاه بنك Mellat الإيراني(59.20مليار دولار)، فبيت التمويل الكويتي(57.86 مليار دولار)، ثم البنك الأهلي التجاري السعودي بأصول إسلامية بلغت 55.7 مليار دولار(وهي تمثل نسبة 47.78% من مجمل أصوله)، فبنك دبي الإسلامي (56.45 مليار دولار)، فبنك Melli إيران(53.34 مليار دولار)، فبنك Saderat إيران(49.17 مليار دولار)، فبنك Malayan الماليزي بأصول إسلامية 48.91 مليار دولار تمثل 25.95% من مجمل أصوله، فمصرف قطر الإسلامي (41.31 مليار دولار)، وفي المرتبة العاشرة بنك Maskanالإيراني (38.70 مليار دولار).

[1] The City UK, Global trends in Islamic finance and the UK market report 2019, April 2019, p9.

وبذلك تقسم أكبر 10 بنوك في العالم تدير أصول إسلامية كما يلي: أربعة بنوك من إيران، بنكان من السعودية، وبنك واحد من كل من الكويت، والإمارات، وماليزيا، وقطر، وتسيطر البنوك العشرة المذكورة على نسبة 34% من مجمل الأصول الإسلامية حول العالم، ما يدل على تركّز كبير في الأصول الإسلامية لدى مجموعة صغيرة من البنوك في العالم، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 51.5% لدى أكبر 20 بنك إسلامي في العالم.[1]

جدول رقم(1-4): أكبر 10 بنوك إسلامية حول العالم حسب حجم الأصول الإسلامية 2017

الرتبة	البنك	البلد	الأصول المصرفية (مليون دولار)	مجموع الأصول (مليون دولار)	نسبة الأصول الإسلامية (%)	ملاحظة
1	مصرف الراجحي	السعودية	91,497.00	91,497.00	100.00	إسلامي بالكامل
2	Mellat Bank	إيران	59,198.43	59,198.43	100.00	إسلامي بالكامل
3	بيت التمويل الكويتي	الكويت	57,859.00	57,859.00	100.00	إسلامي بالكامل
4	البنك الأهلي التجاري	السعودية	56,549.45	118,364.00	47.78	نافذة إسلامية
5	بنك دبي الإسلامي	الإمارات	56,448.00	56,448.00	100.00	إسلامي بالكامل
6	Bank Melli Iran	إيران	53,338.00	53,338.00	100.00	إسلامي بالكامل
7	Bank Saderat Iran	إيران	49,165.72	49,165.72	100.00	إسلامي بالكامل

[1] اتحاد المصارف العربية، **التمويل الإسلامي يحصد نمواً عربياً وعالمياً خلال أربعة عقود**، مرجع سبق ذكره، ص27.

8	Malayan Banking Berhad (Maybank)	ماليزيا	48,911.55	188,498.00	25.95	نافذة إسلامية
9	مصرف قطر الإسلامي	قطر	41,311.00	41,311.00	100.00	إسلامي بالكامل
10	Bank Maskan	إيران	38,699.00	38,699.00	100.00	إسلامي بالكامل

المصدر: اتحاد البنوك العربية، تاريخ الاطلاع: 2019/01/11، على الرابط:
http://www.uabonline.org/ar

3- مستقبل الصيرفة الإسلامية في سوق المصرفي العالمي

ومن المعروف أن هدف تعظيم الثروة هو أهم أهداف البنوك، وحيث إن البنوك الإسلامية تحقق زيادة في الأرباح مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يؤكد على إمكانية زيادة الأرباح وتوافر عناصر المنافسة الأساسية لهذه البنوك،[1] إذ أن نجاح تجربة البنوك الإسلامية، وزيادة نموها وعوائدها وانخفاض مخاطر أعمالها، ساهم بقدر معين في إثبات قدرتها على المنافسة، وتشجيع بعض البنوك التقليدية لاتخاذ قرار استخدام الأدوات الإسلامية المصرفية،[2] ومن المقرر أن تستمر أصول القطاع في الزيادة في السنوات المقبلة، مدعومة بالقطاع المحلي الطلب في الاقتصادات الناشئة، فبحسب تقرير تومسون رويترز حول التمويل الإسلامي والتنمية لسنة 2018، من المتوقع أن يصل حجم التمويل الإسلامي العالمي إلى 3.8 تريليون دولار بحلول سنة 2023.

---

[1] دريد كامل آل شبيب، محمد حسن عيد العوامرة، **تقويم أعمال المصارف الإسلامية في الأردن خلال الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر العاملين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014، ص401 .

[2] يزن العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، 2009، ص 20.

يوجد حوالي 1400 مؤسسة مسجلة عالميًا كمؤسسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية الخدمات المالية، وقدر عدد المسلمين حول العالم بـ 1.8 مليار نسمة سنة 2015، ما يمثل ربع سكان العالم (24.1%)، وهم ثاني أكبر مجموعة دينية في العالم بعد المسيحيين (31.2٪) ؛ ومن المتوقع أن يزيد عدد المسلمين بمعدل ضعف معدل السكان غير المسلمين على مدى العقدين المقبلين، ليشكل عدد المسلمين نسبة 26.5٪ من إجمالي سكان العالم المتوقعين في سنة 2030 و29.7 ٪ في سنة 2050[1]، كلها عوامل من شأنها زيادة التوسع في التمويل الإسلامي، وبالتالي زيادة مساهمته في حجم الأصول المالية العالمية.

المطلب الثالث: أهم إنجازات الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية

كشفت أبرز الدراسات التي أجريت مؤخرا عن تطور وانتشار التمويل والصيرفة الإسلامية بشكل متسارع نتيجة لتطور نشاطها ومنافستها للصيرفة التقليدية عالميا من خلال تحقيق معدلات نمو أعلى من نظيرتها التقليدية، وعليه سنحاول تسليط الضوء على أهم إنجازات الصناعة المصرفية من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: عوامل الاهتمام والتوجه للصيرفة الإسلامية

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

1- تنامي الطّلب على المنتجات المالية الإسلامية والتحول إلى المصرفية الإسلامية

أمام الخدمات المالية الإسلامية فرص حقيقية للتوسع عالمياً مع تنامي الطلب من قبل المسلمين وغير المسلمين أيضاً على الخدمات المالية الإسلامية، فالعولمة المالية ستزوِّد البنوك الإسلامية

[1] The City UK, **Global trends in Islamic finance and the UK market report 2019**, op-cit, p25.

بفرص جيدة لدخول أسواق جديدة سواء في الداخل أو الخارج، فإلى جانب توافر قطاعات جديدة من الزبائن(مشاريع تمويل المصغر، الصيرفة الخاصة، تلبية حاجيات الإدارات الحكومية ..) كل ذلك سيتيح للبنوك الإسلامية فرصاً واعدة للفوز بالقطاعات السابقة والإسهام في تقديم الخدمات المصرفي،[1] كما برزت ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك تتعامل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، نتيجة النجاحات الملحوظة للبنوك الإسلامية، كارتفاع معدلات الربحية وعوائد عميات التمويل مقارنة بعوائد عميات التمويل التقليدي.[2]

2- زيادة عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية

لقد شهدت السنوات الأخيرة نجاحا وانتشارا واسعا للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم خاصة عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، حيث تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير، ووفقاً لمؤشر تومسون رويترز الصادر في سنة 2018 بلغ عدد البنوك الإسلامية سنة 2017 حوالي 505 بنك، والتي تتضمن مؤسسات مصرفية تقدم خدمات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فتح النوافذ الإسلامية، والبالغ عددها 207 نافذة، والمتواجدة في 69 دولة عبر العالم،[3] إضافة إلى وجود 324 شركات تكافل و560 مؤسسة مالية إسلامية أخرى مثل شركات التمويل والاستثمار، وتوجد معظم هذه المؤسسات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، بينما يتوزع العدد الآخر بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا ومناطق أخرى، وتستحوذ السعودية وإيران وماليزيا والإمارات على معظم الأصول المالية الإسلامية في العالم.

---

[1] فيصل شياد، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] فهيمة حاجي، **تفعيل أداء الصيرفة الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة -دراسة حالة الصيرفة الإسلامية في دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص133.

[3] IFD THOMSON REUTERS, Islamic finance development report 2018, 2019, p17.

3- نجاعة منتجات الصّناعة المالية الإسلامية وتفوّقها عالميا

حقق القطاع المصرفي الإسلامي نجاحا مميزا في إدارة الموارد المالية مقارنة بالقطاع المصرفي على الرغم من تجربته القصيرة، حيث وصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي 15% سنويا وارتفع معدل العائد على الاستثمارات فيها، فضلا عن انخفاض تكاليف الاستثمار في البنوك الإسلامية عنه في القطاع المصرفي التقليدي حيث تحقق البنوك الإسلامية معدلات للربحية تزيد عن تلك المحققة بواسطة البنوك التقليدية.

فقد أظهرت التقارير والدراسات والبحوث المقارنة، ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وشمل ذلك معظم مؤشرات قياس العائد والربحية، مثال على ذلك معدل العائد على رأس المال، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الموجودات، والعائد على ودائع الاستثمار، هذا جانب الكفاءة الفنية للبنوك الإسلامية، هذه المؤشرات تعد حافزاً للبنوك الإسلامية لانتشار وجذب الموارد والاستثمارات[1].

4- نتائج الأزمة المالية العالمية 2008

لا الشك أن الأزمة المالية العالمية أثرت بصورة مباشرة على أوضاع البنوك والشركات العالمية، ونتج عنه خروج الكثير منها من المشروعات الاستثمارية، مما خلق فراغاً كبيرا في الطلب على الاستثمار من قبل البنوك وزاد من عرض المشروعات الاستثمارية، وبما أن البنوك الإسلامية إلى حد ما لم يصبها ما أصاب البنوك التقليدية،[2] حيث تميّزت الصناعة المصرفية الإسلامية وأثبتت قدرتها على تلافي تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أطاحت بعدد كبير من البنوك التقليدية في

---

[1] جبريل أحمد الصديق، **محفزات وموجهات عمل المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة المال والاقتصاد، العدد 61، بنك فيصل الاسلامي السوداني، السودان، 2009، ص 20.

[2] نفس المرجع، ص 21.

معظم الاقتصاديات الصناعية، فإن ذلك الوضع يزيد من فرص البنوك الإسلامية في الاستثمار في هذه المشروعات، إلى جانب الاستفادة من العمليات المصرفية المصاحبة لكل نشاط،[1] مما يعني أن البنوك الإسلامية أكرث استعداداً لمواجهة تداعيات الأزمة؛ لأنها تتعامل بالأصول الحقيقية الأكثر ربحية، وأقل انكشافا على المخاطر، بالإضافة إلى تمتعها بالسيولة، وهذا يعني أنها قادرة على منافسة النظام المصرفي التقليدي[2].

وتقديراً لهذه النجاحات منحت مؤسّسات التصنيفات الائتمانية الدولية العديد من البنوك والمؤسّسات المالية الإسلامية أرفع التصنيفات الائتمانية، حيث أكّدت فاعلية إدارة الأموال، وأكّدت الأدوات المالية الإسلامية المختلفة نجاحها وقدرتها على تخطّي المعوقات المختلفة، ومواكبة التطوّرات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية بما يتفق والضوابط الشرعية، ولبّت متطلبات الأفراد والمؤسّسات الحكومية والخاصة بيسر وكفاءة.[3]

5- توسّع الاهتمام بالاقتصاد والتّمويل الأخلاقي

تتميَّز المؤسسات المالية الإسلامية بالتزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها وعملياتها، خلافاً للبنوك التقليدية؛ فهي تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات التي يكون غرضها غير مشروع من وجهة نظر الإسلام، وهي تجتنب أيَّ تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن أو أكل لأموال الناس بالباطل كما أنها تلتزم بالمساهمة في المشروعات والعمليات التي تنتج سلعاً ضرورية للمجتمع، من خلال أدوات استثمار مميزة تحقّق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أنه لا يمكنها أن تهمل الالتزام الأخلاقي في أنشطتها الاستثمارية؛ إذ إنَّ النظام الأخلاقي

---

[1] الصديق طلحة محمد رحمة، **المصارف الإسلامية في إفريقيا –الواقع والمستقبل**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، السعودية، 2013، ص83.

[2] دريد كامل آل شبيب، محمد حسن عيد العوامرة، مرجع سبق ذكره، ص400.

[3] الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سبق ذكره ، ص83.

والنظام الاقتصادي مترابطان تماماً في المفهوم الإسلامي، فهما معاً يؤلفان نشاط الإنسان، وهو ما أدى إلى ازدياد الاهتمام العالمي بالأخلاق في الاقتصاد أو ما يسمى الاستثمار أخلاقي، وهي تعتبر من أكبر الفرص للتمويل الإسلامي ومؤسساته لاستغلال الفرصة، وعرض نماذج ومنتجات أخلاقية تحرص على مصلحة البيئة والفرد والمجتمع، وهي كلها متوفرة في أدوات التمويل الإسلامي وآلياته[1].

الفرع الثاني: المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي

تم إنشاء مجموعة من المنظمات والهيئات التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي، وتدعم آليات عمله مع الصناعة المصرفية التقليدية والمنظمات الدولية المشرفة على المعاملات المصرفية والمالية في العالم، وعليه سنتطرق لتقديم مختصر وأهم أهداف هذه المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي:

1- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOFI)

إن من أهم ركائز دعم مسيرة العمل المصرفي الإسلامي هو وجود منظمة مهنية تضطلع بمهام إعداد، إصدار وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو الدور الذي تقوم به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أ- تقديم

هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست سنة 1991 ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيارا حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى

[1] فيصل شياد، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها البنوك المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية لأكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.[1]

ب- الأهداف

تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها؛
- توحيد الممارسات المحاسبية وإعطاء نماذج للقوائم المالية للبنوك الإسلامية؛
- العمل كضابط للمعايير وهيئة رقابية للتوفيق بين الممارسات المتعلقة بالبنوك الإسلامية؛
- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بالبنوك الإسلامية؛
- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات الإرشادية المتعلقة بالممارسات المصرفية الاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدر من قبل كل الجهات الرقابية ذات الصلة بالبنوك الإسلامية وغيرها؛
- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية لتواكب تطور أنشطتها والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

---

[1] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI، تاريخ الاطلاع: 2019/08/09، على الرابط: http://aaoifi.com/about-aaoifi/

[2] نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص223.

2- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية(CIBAFI)

يعتبر هذا المجلس بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والذي يستهدف التعريف والتوثيق للعمل المصرفي الإسلامي وتمثيل مصالح مؤسساته على الصعيد الدولي.

أ- التقديم

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية تأسست سنة 2001 بموجب مرسوم ملكي من حكومة مملكة البحرين، مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، وهو عضواً تابعاً لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة، حيث يضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 34 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية.

ويهدف المجلس العام إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تحقق الاقتصاد الحقيقي ومقاصد الشريعة من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة للأعضاء[1].

ب- الأهداف

تتمثل أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي:

---

[1] الموقع الرسمي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، تاريخ الاطلاع: 2019/08/10، على الرابط: https://www.cibafi.org/About

- التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية؛
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة؛
- العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة؛
- العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابي[1].

3- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعمل على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على قوية وشفافة، من خلال تقديم معايير جديدة، أو ملاءمة المعايير الدولية القائمة بشكل يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أ- التقديم

مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يقع مقره في كوالالمبور، افتتح رسميًا في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس سنة 2003، ويعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية بكونه هيئة دولية واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة

[1] الأمين خليفة الطويل، **الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفق لقواعد الشريعة الإسلامية –دراسة عملية عن تجربة المصارف الليبية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، طرابلس، ليبيا، يومي 27-28أفريل 2010، ص8.

واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال والتأمين، ويعمل المجلس أيضا على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالحصافة والشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أَو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها، ويبلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى شهر أبريل 2019،حدود 182 عضوًا، يمثلون 79 سلطة تنظيمية ورقابية، و8 منظمات حكومية دولية، و95 منظمة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية)، يعملون في 57 دولة[1].

ب- الأهداف

تتمثل أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يلي[2]:

- صياغة معايير منضبطة وشفافة للخدمات المالية الإسلامية جديدة أو تطوير المعايير الدولية الحالية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تزويد المؤسسات المالية الإسلامية بضوابط إشرافية فعالة وتطوير معايير للصناعة المصرفية الإسلامية تعمل على تميزها وللقياس، الإدارة، ومواجهة المخاطر، وتعمل على الأخذ بمعايير المحاسبة الإسلامية؛
- التعاون مع المؤسسات المماثلة الحالية التي تشرف على وضع المعايير التي تحافظ على سلامة ومتانة السياسة النقدية الدولية والنظام المالي؛
- الدعم والتنسيق للمبادرات لتطوير أدوات وإجراءات لزيادة كفاءة العمليات وإدارة المخاطر؛

---

[1] الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، تاريخ الاطلاع: 2019/08/10، على الرابط: https://www.ifsb.org/ar_background.php

[2] سمير رمضان الشيخ، **المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور –ورقة تشغيلية**، تاريخ الاطلاع: 2019/08/31، على الرابط: https://iefpedia.com/arab/?p=23039

- تشجيع التعاون بين الأعضاء على مستوى مختلف الدول لتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

4- وكالة التصنيف الإسلامية الدولية (IIRA)

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية، لذلك يعتبر دورها مكملا للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تقوم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

أ- التقديم

تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية، حيث انطلقت سنة 2006 من مملكة البحرين، وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية، ومؤسسات التصنيف الائتماني، بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وأفراد، وتقدم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف نوعين من التصنيف، هما:

- **تصنيف فني ائتماني:** الغاية منه إبراز القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته.

- **تصنيف شرعي:** الغاية منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية، والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعية.

ب- الأهداف

تسعى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف للتحقيق جملة من الأهداف، والتي نبرز أهمها[1]:

- تصنيف الكيانات العامة والخاصة، وإجراء تقييم مستقل وإبداء الرأي عن خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلا؛

[1] موقع عربناك، **مؤسسات مالية دولية**، تاريخ الاطلاع: 2019/08/31، على الرابط: https://www.arabnak.com/

- إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامية؛
- تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يضفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها؛
- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.

5- المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM)

تم إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة لغرض مواجهة أزمة السيولة المؤقتة، في ظل تعذر قيام البنوك الإسلامية الاقتراض من السوق التقليدية مقابل الفائدة الربوية، وعدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على أساس المشاركة يمكن اللجوء إليها في حالات أزمة السيولة المؤقتة.

أ- التقديم

المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM) هي منظمة دولية أنشأتها البنوك المركزية والسلطات النقدية والمنظمات متعددة الأطراف لإنشاء وإصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل عمليات الإدارة الفعالة للسيولة الإسلامية عبر العالم، تستهدف هذه الهيئة التي تم تأسيسها في 25 أكتوبر 2010، إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود، والروابط الدولية والاستقرار المالي من خلال إنشاء أسواق مالية أكثر امتثالًا لأحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

العضوية في المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية IILM مفتوحة أمام البنوك المركزية أو السلطات النقدية أو السلطات التنظيمية المالية أو الوزارات أو الوكالات الحكومية التي تتمتع بالإشراف التنظيمي على التمويل أو التجارة، والمنظمات متعددة الأطراف، تضم قائمة المساهمين

الحاليين البنوك المركزية في إندونيسيا والكويت ولوكسمبورغ وماليزيا وموريشيوس ونيجيريا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة والوكالة النقدية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص[1].

ب- الأهداف

وتسعى المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية IILM لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية[2]:

-تسهيل إدارة السيولة عبر الحدود بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إتاحة مجموعة متنوعة من الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بشروط تجارية لتناسب احتياجات السيولة المتنوعة للهيئة؛

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لبناء بنية تحتية قوية لإدارة السيولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

6- السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)

للسوق المالية الإسلامية الدولية دور كبير وبالغ في تطوير وإرساء قواعد إنشاء سوق مالي إسلامي حيث أنها تعتبر من مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، ويتضح ذلك من خلال المهام التي تؤديها وكذا الأعمال والنشاطات التي تقوم بها.

أ- التقديم

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في سنة 2002 بالبحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية لتطوير البنية التحتية للمعاملات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية بفضل الدول المؤسسة وهي: البحرين، بروناي، اندونيسيا، ماليزيا، السودان إضافة إلى مصرف التنمية الإسلامي، حيث

[1] موقع عربناك، **مؤسسات مالية دولية**، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

تأسست كمنظمة داعمة لرأس المال الإسلامي وسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي, ولتأخذ دورها في تطوير الأسواق الأولية والثانوية[1].

ب- الأهداف

تعمل السوق المالية الإسلامية الدولية لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية[2]:

- العمل على إنشاء وتطوير سوق مالية دولية بناءً على قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- معالجة قضية إدارة السيولة في المؤسسات المالية الدولية؛
- خلق البيئة التي تشجع المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية للمشاركة بفعالية في السوق الثانوية.

الفرع الثالث: نجاحات الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا

حققت الصيرفة الإسلامية مجموعة من الإنجازات والنجاحات على المستوى العالمي بعد مرور عدة عقود من نشأتها، وعليه سنحاول التطرق لأهم هذه النجاحات فيما يلي:

1- منتجات إبداعية تواكب المبادئ الإسلامية

من بين نجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية هي قدرتها على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشري التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى للتمويل،[3] كما أوجدت ثقافة

---

[1] موقع السوق المالية الاسلامية الدولية (IIFM)، تاريخ الاطلاع: 2019/09/02، على الرابط: http://www.iifm.net/about_iifm/corporate-profile

[2] SHABBIR MS, REHMAN AK , AKHTAR T, **The Role of Islamic Leading Organizations for the Promotion of Islamic Finance in Western Countries**, Journal of Internet Banking and Commerce, vol. 21, no. 1, London, UK, , April 2016, p8.

[3] حسان بخيث، عبدالحميد لخديمي، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، ص46.

مصرفية جديدة على أساس من التطور والابتكار وقبول الفكرة لدى كثير من البنوك المركزية وإعطاء الفرصة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، ومنح البنوك التقليدية الفرصة أيضا لتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال السماح لها بفتح النوافذ الإسلامية[1].

2- الصيرفة الإسلامية تشكل منافسا حقيقيا للبنوك التقليدية

بدأت الصيرفة الإسلامية تنافس البنوك التقليدية بدليل أن الأخيرة بدأت في فتح نوافذ أو شركات تابعة لها تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية، علماً أن البنوك الإسلامية هي فكرة جديدة لم تمض عليها أكثر من أربعة عقود، وتحتاج إلى وقت لتنضج أكثر ولاُ يمكن مقارنتها بالبنوك التقليدية التي مضى عليها أكثر من 300 سنة تتعامل وتتطور في كل يوم، ففي خلال الأعوام العشرين الماضية واجهت البنوك التقليدية العديد من الصعوبات، وقد كان آخرها أزمة العام 2008 والتي لم تؤثر هذه الأخيرة على البنوك الإسلامية،[2] وكلما ظهر منتج جديد في السوق من قبل البنوك التقليدية تقوم هذه البنوك الإسلامية بمحاولة دراسته من الناحية الشرعية، وتبحث عن نظيره من المنتجات الإسلامية لتواكب هذا المنتج وتقديمه في شكله النهائي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- اختراق الصناعة المصرفية الإسلامية لبعض البلدان الغربية

اخترقت الصناعة المصرفية الإسلامية للعديد من الدول الغربية مثل إصدار الصكوك الإسلامية في ألمانيا ،وانتشار العمل المصرفي الإسلامي في بعض البلدان غير الإسلامية التي توجد فيها

---

[1] فؤاد محمد محيسن، **التمويل الإسلامي-الواقع والتحديات**، مؤتمر آفاق الأردن الاقتصادي الخامس، مجموعة آفاق للإعلام، عمان، الأردن، يوم 7 ماي 2013، ص6.

[2] أحمد يوسف عدنان، **المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017**، مرجع سبق ذكره، ص17.

أقليات إسلامية كبيرة مثل الفليبين وتايلاند وبريطانيا، فرضت البنوك الإسلامية واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية، حيث اقتحمت مصطلحات المشاركة والصكوك والتكافل قواميس البنوك الغربية، واستطاعت البنوك الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية، وليس أدلّ على ذلك من أن العديد من البنوك العالمية أنشأت أقساماً إسلامية لتلبية طلب العملاء المتزايد، بل إن بعضها أنشأ بنكاً كاملاً يسير وفقاً للعمل المصرفي الإسلامي استغلالاً لنظامه وإيماناً بجدواه الاقتصادية، كما سعت دول كبرى لإقامة مراكز جديدة للبنوك الإسلامية فيها، وبخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وهو ما يمثّل اعترافاً دولياً بدور البنوك الإسلامية[1].

4- حصول الصناعة المصرفية على الاعتبار والتقدير من قبل بعض المؤسسات الدولية

أصبحت البنوك الإسلامية موضع اهتمام المختصين في الجامعات والمؤسّسات المالية الدولية وغيرها، فقد سعى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدراسة هذه الظاهرة، ومن ثم العمل للتعامل معها والاشتراك مع المسؤولين منها في متابعة أنشطتها المختلفة، وخصوصاً بعد ثبات التعاملات الإسلامية وقدرتها على التطوير وتميّزها بالحياد في أنشطتها، ووافق ذلك ظهور مؤشرات مالية إسلامية مثل مؤشّر "داوجونز الإسلامي" و"سيتي قروب" من بنك سيتي الإسلامي وغيرها، وقد أكّد البنك الدولي في بعض دراساته صيغة العمل المصرفي الإسلامي، واقترح على الدول النامية أن تأخذ بها بوصفها تمويلاً مباشراً لاستثمار حقيقي تحتاج إليه هذه الدول[2].

5- زيادة عدد البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي

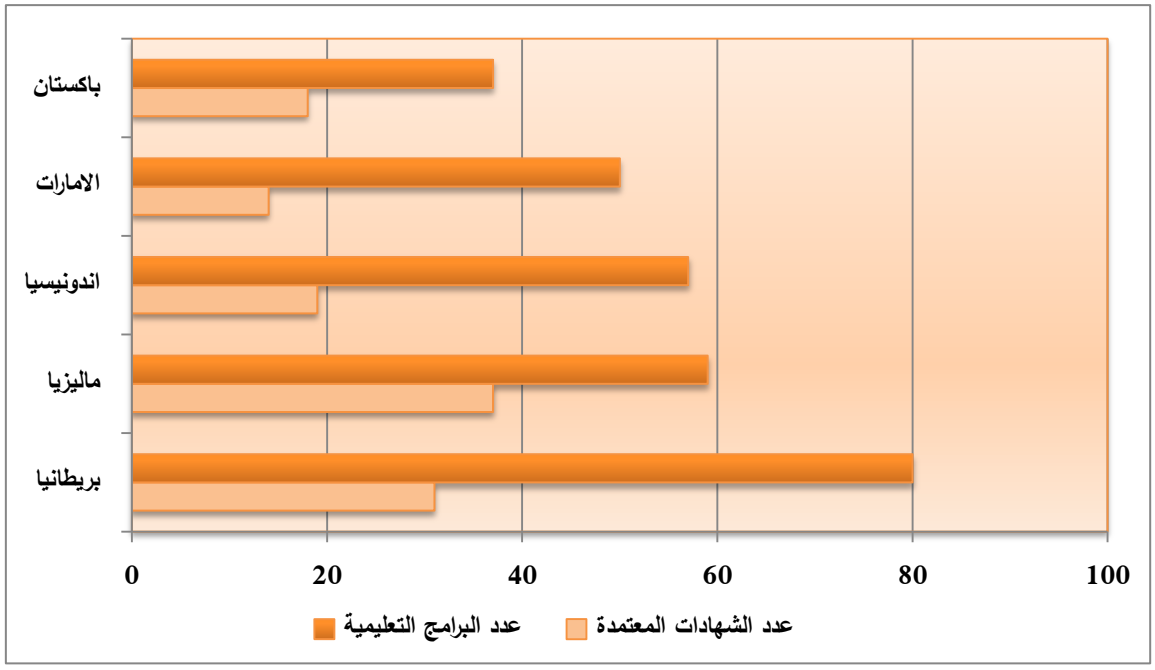
ووفقا لتقرير" تومسون رويترز" الصادر لسنة 2018، بلغ عدد البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي لسنة 2017 حوالي 688 برنامجاً على مستوى 76 دولة عبر العالم منه 179

[1] الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] نفس المرجع، ص 83.

برنامج موجه نحو التدريب والتأهيل، و202 برنامج موجه نحو التعليم والبحث العلمي، أما من حيث ترتيب الدول حسب عدد البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي لعام2017م تصدر بريطانيا القائمة بمجموع 80 برنامج، ثم جاءت ماليزيا في المرتبة الثانية بمجموع 59برنامج، في حين جاءت أندونيسيا في المرتبة الثالثة بمجموع 57برنامج، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-12): الدول الرائدة في البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي 2017



Resource: Reuters Islamic finance development report 2018, p32.

6- تنامي شريحة المتعاملين الذي يرغبون بمعاملات مصرفية ومالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من أكثر المؤسسات المالية التي نجحت في استقطاب قاعدة عريضة من المتعاملين وذلك لطبيعتها وخصوصيته، وأصبح حتمياً على هذه البنوك خاصة في هذا الظرف الزماني الحرج، أن تزيد من حجم معاملاتها باستقطاب المزيد من المتعاملين بإعمال كافة الوسائل

التي تمكنها من إيصال رسالتها إلى العالم أجمع بتطوير منتجاتها الاستثمارية والتي أثبتت التجارب والأحداث صلاحيتها لإدارة دفة الاستثمارات بكافة أشكالها وقطاعاتها[1].

المبحث الثالث: تحديات ورهانات العمل المصرفي الإسلامي وأساليب مواجهتها

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من التحديات والرهانات تفرضها المنافسة مع البنوك التقليدية، مما يشكل حاجز أمام التطور والتوسع في ابتكار خدمات وطرق تمويل جديدة، حيث تصنف هذه التحديات ما هو خاص بالبنك نفسه وبيئته الداخلية، والبعض الآخر تكون تحديات خارجية، اضافة إلى وجود مجوعة من الرهانات التي افرزتها المتغيرات الاقتصادية العالمية، وعليه سنقوم بإبراز هذه التحديات والرهانات كالتالي:

المطلب الاول: التحديات الداخلية

هناك العديد من العراقيل والتحديات الداخلية التي تواجه عمل البنوك الإسلامية، ومازال أمامها جهد كبير حتى تصل إلى المأمول منها شرعيا واقتصاديا، إذ تتحمل هذه البنوك جزء كبيرا من هذه العراقيل بقصد أو بدون قصد مما يعرقل دورها في عملتي الاستثمار والتنمية، ومن بين هذه التحديات نجد:

الفرع الأول: تحديات تعبئة الودائع وتوظيف الأموال

على الرغم من التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية الإسلامية ممن حيث حجم موجوداتها ورؤوس أموالها وبروز بنوك عملاقة وفقا للمؤشرات المصرفية، إلا أنها بالمجمل تعاني من صغر حجمها مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة، إذ يلاحظ تدني ترتيب البنوك الإسلامية في قائمة أكبر البنوك العالمية[2]، بحيث أظهرت دراسات صندوق النقد الدول أن قرابة

---

[1] جبريل أحمد الصديق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] بشار ذنون الشكرجي، **دور المصارف الاسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص23

75% ممن البنوك الإسلامية يبلغ رأس مالها 75 مليون دولار أمريكي، مما يحول دون تحقيق أهدافها التي أرست من أجلها ويشكل تحدي لها.

إن أكبر بنك في العالم حالياً هو"البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) "ويبلغ مجموع أصوله 3.38 تريليون دولار أمريكي لعام 2019 حسب إحصائيات مجلة " The Banker "[1]، في حين أن حجم التمويل الإسلامي في العالم بمختلف فروعه قد بلغ حوالي 2.19 تريليون دولار أمريكي نهاية عام 2018، مما يعني أن حجم هذا التمويل مجتمعاً لم يصل بعد إلى حجم أصول أكبر بنك في العالم[2].

الفرع الثاني: التحديات القانونية

يتمثل هذا التحدي في عدم اعتراف البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك أن معظم قوانين التجارة والبنوك والشركات قد وضعت في البلدان العربية والإسلامية وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي على أحكام لا تتناسب مع أنشطة العمل المصرفي الاسلامي،[3] لذلك فهي تواجه عدة تحديات قانونية ناتجة عن البيئات التشريعية التي تعمل بها الصناعة المالية الإسلامية، وعدم ملائمة بعض قوانينها لطبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، مما يفرض عليها السعي لإيجاد مخارج حتى تبقى ملتزمة بالأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن أهم التحديات القانونية هي تحديات العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية،

[1] The Banker**, Top 1000 world banks 2019**, Consulted on 11/27/2019, site web : https://www.thebanker.com/Top-1000

[2] IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018, July 2019, P10.

[3] اخلاص باقر النجار، خولة رشيج حسن، **دور الصيرفة الاسلامية في تطوير أسواق المال**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 15، جامعة البصرة، العراق، 2005، ص 12.

بحيث عاني البنوك الإسلامية من رقابة البنك المركزي عليها حيث يتم إخضاعها للأنظمة واللوائح المعمول بها ، إذ تفرض البنوك المركزية جملة من القيود أهمها:

– سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية، وضرورة التفريق بين طبيعة الحسابات القانونية والشرعية في البنوك الإسلامية ونظيرتها في البنوك التقليدية؛

– سياسة الايداع لدى البنك المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة؛

– مشكل الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على البنوك الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لأجل إدارة السيولة قصيرة الأجل[1].

الفرع الثالث: التحديات الشرعية

وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مع تعددها، وبين تللك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية، ما بين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وما بين متمسك بالأصل الشرعي، وبين محاول تبربر الواقع، ومن الملاحظ أن بعض البنوك الإسلامية تعيش على تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الاحيان إلى درجة التساهل والتفريط،[2] وتتمثل أهم التحديات الشرعية التي تواجه البنوك الإسلامية فيما يلي:

1- الحيل الفقهية

إن لجوء البنوك الإسلامية إلى استعمال الصيغ التمويلية ذات العائد المضمون والذي يكاد يخلو من المخاطرة من جهة، وانتشار العمليات الصورية في هذه البنوك من جهة أخرى، جعل عمليات

[1] فيصل شياد، موسى العرباني، **تحديات وفرص التمويل الإسلامي**، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، العدد 14، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2013، ص 39.

[2] اخلاص باقر النجار، خولة رشيج حسن، مرجع سبق ذكره، ص11.

التمويل لديها أقرب إلى التمويل التقليدي،[1] والتي يغلب على الكثير منها طابع التحايل أكثر من عمليات التمويل الحقيقة.

2- الاختلاف الشرعي حول المنتجات

تعاني البنوك الإسلامية من مشكلة تعدد الآراء الفقهية في حكم نشاط مصرفي معين، فقد يحدث أن تصدر هيئة الرقابة الشرعية في إحدى البنوك فتوى في حكم أحد الانشطة المصرفية، وتصدر هيئة الرقابة الشرعية في بنك آخر فتوى مختلفة تماما عن الفتوى السابقة في النشاط المصرفي، مما يؤدي إلى إحداث بلبلة فكرية لدى المسؤولين عن إدارة هذه البنوك والمتعاملين معها.[2]

ولعلى أوضح مثال على ذلك هو التورق دائماً، ففي الوقت الذي نجد فيه معياراً صادراً عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بالبحرين ينظم عملية التورق وهو المعيار رقم 30، نجد بالمقابل فتوى تحرّم التورق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي كما سبقت الإشارة، وإن كان الأول قد صدر واعتُمد في نوفمبر 2006 ولا يزال قائماً، بينما صدرت الثانية في أفريل 2009 ولا زالت قائمة، فكيف نلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت ؟! [3]

الفرع الرابع: تحديات تطوير وابتكار المنتجات المصرفية الإسلامية

بالرغم من أن سوق الصيرفة الإسلامية قد شهدت قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية، إلا

---

[1] سليمان ناصر، **التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بهيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، يوم 5 ماي 2015، ص5.

[2] عبد الرزاق الهيتي، **المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر، عمان، الاردن، 1998، ص 664.

[3] سليمان ناصر، **محاضرة التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أن المنتجات المصرفية الإسلامية كما ونوعا لا تزال في بداية الطريق، إذ أن الصيرفة الإسلامية تتبع الصيرفة التقليدية من حيث أن كثيرا من المنتجات الإسلامية ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية، وما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الابتكار والاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة[1]، وفي تقرير أصدره المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية بناءً على استطلاعات الرأي التي قام بها، بين أن الواقع التطبيقي للمنتجات المالية الإسلامية يتميز بـ:[2]

– اقتصار المؤسسات المالية الإسلامية على استخدام وتطبيق عدد محدود من المنتجات والخدمات المالية؛

– إضافة بعض الإجراءات على المنتجات المالية القائمة مما جعلها تصل إلى حد التقارب والتماثل مع المنتجات التقليدية؛

– اللجوء المفرط إلى أسلوب المحاكاة بتقليد المنتجات المالية التقليدية والتكلُّف في جعل السلعة وسيطا حقيقياً، في حين لا تعدو أن تكون وهمية في بعض التطبيقات، مما لا يشكل أي قيمة مضافة فعلية.

الفرع الخامس: تحديات الموارد البشرية

تعاني البنوك الإسلامية من قلة العاملين المؤهلين في مجال الصيرفة الإسلامية، مما أدى بهذه البنوك للاستعانة بالعاملين المدربين في البنوك التقليدية، فأغلبهم كانت خلفيتهم التعليمية والمهنية بالتدريب على المعاملات المصرفية التقليدية، ولا يملكون الخبرة الكافية أو خلفية حول

---

[1] الطيب عبدالمنعم محمد، **واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العربي الأول: المصارف الإسلامية– الواقع والتحديات، الشارقة، الإمارات، نوفمبر 2008، ص ص 103–104.

[2] عزالدين خوجة، **تطوير المنتجات المالية الاسلامية المنهجية والآلية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، يومي 6–7 أفريل 2011.

المعاملات المصرفية الإسلامية، إنما جاءوا إلى هذه المناصب من باب الوظيفة لا أكثر، وقد شجعها على الاستفادة من هؤلاء العاملين عدم اختلاف معظم نشاطاتها وأعمالها من الناحية الإجرائية عن تللك النشاطات والأعمال التي تزاولها البنوك التقليدية بمراكز قيادية فيها.

ومع ضخامة التوسع وانتشار التمويل الإسلامي لا نجد ما يقابله من تهيئة الكوادر البشرية المؤهلة، وهو ما يفسر وجود بعض الصور المخالفة لدى البنوك الإسلامية من بعض الموظفين الذين يجهلون مقاصد وأحكام الشريعة في كثير من المعاملات المصرفية، فضلاً عن الأخلاق التي يجب أن يتصف بها الموظف في البنك الإسلامي[1].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

إضافة إلى العراقيل والتحديات الداخلية التي تواجه عمل البنوك الإسلامية، يوجد هناك تحديات وعراقيل خارجية أخرى تعيق تطور وانتشار هذه البنوك، مذكر منها:

الفرع الأول: غياب وعي أفراد المجتمع بالمنتجات المالية الإسلامية

يعاني الكثير من الأفراد في العالم الإسلامي من الجهل بمبادئ التمويل الإسلامي، فلا تكاد تجد من يفرّق بين المرابحة والقرض الربوي، وبين السندات والصكوك الإسلامية، وأحياناً كثيرة نجد التجار المسلمين لا يفقهون فقه البيوع والمعاملات المالية، فالصناعة المالية الإسلامية غير مفهومة بالنسبة للمواطن العادي، سواء كان تاجراً أو طبيباً أو موظفاً.

فالتحدي كبير في سبيل تطوّيُر المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها، في ظل غياب هذا الوعي الذي من المفروض وجوده في المسلمين، خاصة إذا اعتبرنا أن الهدف الأول للتعامل مع البنوك الإسلامية هو التزامها بالشريعة الإسلامية، أما إذا كان الزبون والمستثمر مع البنك الإسلامي يدين

[1] فيصل شياد، موسى العرباني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

بغير دين الإسلام، فلا يهمه كثيراً التزام المصرف والمؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة بقدر اهتمامه بتحقيق الربح والعائد،[1] وقد ساعد على تعزيز هذه النظرة ضعف البنوك الإسلامية في المجال الاعلامي، فضعف حملاتها الإعلامية ساهمت في تدعيم الشكوك التي يثيرها المتربصون بها حول عدم وجود فوارق بين طريقة عملها وطريقة عمل البنوك التقليدية خاصة بالنسبة للمرابحة.[2]

الفرع الثاني: العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي

من الصفات المميزة للأنظمة المصرفية المعاصرة وجود سلطة اشرافية ورقابية تتمثل في البنوك المركزية في كل دولة، والبنوك الإسلامية شأنها شان بقية البنوك التقليدية تخضع للرقابة والإشراف المركزي على أعماله ولكن من خلال الممارسات المعاصرة اتضح في كثير من الدول الإسلامية وغيرها أن هذه البنوك المركزية لم تتهيأ بعد لوضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة لطبيعة وأنشطة البنوك الإسلامية، والتي شكلت تحديا إضافيا للصيرفة الإسلامية:

– مطلوب من البنوك الإسلامية مثل جميع البنوك التجارية الأخرى أن تحتفظ ببعض ودائعها لد البنك المركزي وتدفع البنوك المركزية في العادة فائدة على هذه الودائع، وهذا ما يتنافى مع المنهج الشرعي للبنوك الإسلامية؛

– تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية من خلال تقديم قروض في أوقات الحاجة؛

وعل الرغم من أن جميع البنوك الإسلامية تعمل تحت إشراف ورقابة البنوك المركزية، إلا أنها لا

---

[1] فيصل شياد، موسى العرباني، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] عبد الرزاق الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 689.

يمكن لها الاستفادة من هذه التسهيلات، لأن الأموال تقدم على أساس الفائدة.[1]

الفرع الثالث: منافسة البنوك التقليدية

زادت حدة المنافسة مع دخول البنوك التقليدية العربية والأجنبية سوق العمل المصرفي الإسلامي بكل ما تتميز به هذه البنوك من إمكانية هائلة وقوة ذاتية ستوفر لها عناصر إضافية للنجاح، لقد ظهرت منافسة البنوك التقليدية بعدة صور منها فتح نوافذ إسلامية وتأسيس الفروع المستقلة، أو من خلال التحول الكامل من النظام التقليدي للنظام الإسلامي[2].

إذ ينبغي أن تكون البنوك الإسلامية مستعدة لتدعيم وتنشيط المنافسة بينها وبين بعضها بعضا من ناحية، وبينها وبين البنوك التقليدية من ناحية أخرى، وقد اشتعلت المنافسة إلى حد كبير في ظل قيام العديد من البنوك التقليدية بتقديم منتجات موافقة لأحكام الشريعة، إن المنافسة بين البنوك تتأثَّر في كل الأحوال بالمستجدات والأوضاع العالمية المالية والمصرفية التي تشكِّل البيئة التي تعمل في ظلها هذه البنوك[3].

الفرع الرابع: عدم إلزامية التطبيق لمعايير المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي

تباين تعامل البنوك الإسلامية والبنوك المركزية مع معايير المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي أو الالتزام بها على غرار هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، فقد اتخذتها بعض البنوك المركزية أساسا للتعامل مع البنوك الإسلامية خاصة في حالات الخلاف والاحتكام، في حين لم تلزم بعض البنوك المركزية نفسها بهذه المعايير، وكذلك الأمر بالنسبة للمعايير الصادرة عن الهيئات الأخرى مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية

---

[1] بشار ذنون الشكرجي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] مسفر بن علي بن محمد القحطاني، **التحديات المستقبلية للمصرفية الإسلامية-رؤية ومقاصدية**، مجلة الحكمة، العدد 43، المدينة المنورة، السعودية، 2011، ص43.

[3] فيصل شياد ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

IFSB أو مجامع الفقه الإسلامي،[1] إذ نجد أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB أصدر العديد من المعايير الرقابية والمبادئ الإرشادية وكذلك المتعلقة بإدارة المخاطر، كما أنه يقوم بإصدار وتطوير معايير للرقابة المصرفية مستنبطة من معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف من جهة، وتتلاءم مع خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى.[2]

في حين تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معايير خاصة بالمحاسبة والمراجعة وأيضاً المعايير الشرعية، وهذه الأخيرة تمثل العدد الأكبر من تلك المعايير وتكتسي أهمية خاصة لأنها تضبط المعاملة من جانب التقيد بالضوابط الشرعية، وهو ما من شأنه في حالة التقيد بتطبيق المعيار –أن يوحّد طريقة تقديم المنتوج أو الخدمة في البنوك الإسلامية.

إن الاستفادة من هذه المعايير تتطلب الالتزام بتطبيقها، وذلك لن يتأتى إلا بصورة الإلزام من طرف البنوك المركزية للدول الإسلامية ومعظمها عضو في الهيئات أو المؤسسات المذكور سابقاً، لأن عدم الالتزام بتطبيقها يعني خسارة في الجهد والمال والوقت، خاصة وأن تلك المعايير تلقى اعترافاً من المؤسسات المختصة على المستوى الدولي[3].

الفرع الخامس: تحديات المسؤولية الاجتماعية

من الأمور التي ينبغي أن تكون محل اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية، هو دورها في خدمة وتنمية المجتمع الموجودة فيه، فهي تختلف عن مؤسسات التمويل التقليدي، حيث إننا نعلم أن التمويل حاجة ملحة لدى المجتمعات الإسلامية، وذلك لأن فيه وسيلة لتوفير حاجات المجتمع

[1] أنس زاهر رزق مصري، **تحديات المصارف الإسلامية ومعالجتها – نماذج تطبيقية مختارة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة ودراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015، ص254.

[2] سليمان ناصر، **محاضرة التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] نفس المرجع السابق، ص7.

الضرورية مثل السكن، والمركب ودعم المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بشكل عام،[1] إذ توجه الانتقادات للبنوك الإسلامية وللمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام بضعف دورها الاجتماعي، مع أن بعض الفقهاء يقرون بأن ذلك غير مطلوب شرعاً بإطلاق، إلا أننا نرى أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية تبرز بشكل ملح أكثر مقارنة بالشركات التجارية الأخرى، بالنظر للمبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي بشكل عام وللأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

إضافة إلى أن ذلك يبرز كضرورة تنافسية مادامت تمارسه البنوك التقليدية وهي القائمة على الربح أساسا ويمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دورها في هذا الجانب بالاعتماد أساساً على غرامات التأخير القائمة على مبدأ التصدق لطرف ثالث، وكذا فوائد البنك الإسلامي من أمواله المودعة لدى البنك المركزي ولدى البنوك التقليدية خاصة منها المراسلة[2].

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية

مرت البنوك الإسلامية منذ نشأتها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بآليات عملها وإمكانية نجاحها فضلاً عن استمراريتها ومدى قدراتها التنافسية في البيئة المالية والمصرفية الدولية المتغيرة باستمرار.

الفرع الأول: تحديات العولمة

على الرغم من التطور الكبير الذي عرفته البنوك الإسلامية إلا إنها تتعرض إلى تحديات كبيرة التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست آثارها على النشاط الاقتصادي ككل.

---

[1] فيصل شياد، موسى العرباني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] سليمان ناصر، **محاضرة التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص10.

1- مفهوم العولمة

توجد عدة مفاهيم للعولمة، لكن لا يوجد مفهوم شامل وجامع، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده إلى جوانب اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية وتكنولوجية، ونذكر من بين هذه المفاهيم:

أ-تعريف العولمة

- تعرف العولمة بأنها عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والاجتماعية، كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود.

- كما تعرف العولمة بأنها تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشيد فيها وطأة المنافسة، ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال[1].

ب- تعريف العولمة المالية

تعني العولمة المالية زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال ودون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي،[2] لذا فان حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو باستثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال، كما أن لعولمة المالية قد استحدثت أدوات مالية جديدة كالمبادلات swaps والخيارات options والعقود

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، **المصارف الإسلامية والعولمة**، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد14، العدد2، جامعة جرش، الأردن، 2012، ص107.

[2] سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 203.

المستقبلية futurs، إضافة الى الادوات التقليدية المتمثلة في الاسهم والسندات.[1]

ج- تعريف العولمة المصرفية

تعرف العولمة المصرفية بأنها خروج البنك من إطار التعامل المحلي إلى أفاق عالمية حيث تعمل على دمج نشاط البنك في السوق العالمية، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي لأرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل أداءه أكثر فعالية وكفاءة ونشاط[2].

2- البنوك الإسلامية وتحدي العولمة

يتمثل القاسم المشترك الأكبر فيما تواجهه البنوك الإسلامية في بلادها قبل الحديث عن العولمة، في افتقار هذه البنوك للاطار المؤسسي والتنظيمي الخاص بتكامل العمل المصرفي الإسلامي، سواء من حيث وجود السوق الثانوية للبنوك الإسلامية أو توفير أسواق رأس المال الاسلامي بأدواتها وتنظيماتها المختلفة،[3] وتتمثل تحديات العولمة للبنوك الإسلامية في المنافسة من خلال قيام البنوك التقليدية الكبرى بالاستحواذ على جل العمليات التمويلية الكبرى بسبب فارق الامكانيات وتوافر التقنيات المتقدمة، كما يمكن أن يكون للعولمة وتحرير التجارة في الخدمات المالية آثار ايجابية وسلبية على البنوك الإسلامية، بحيث سنتطرق لأهم الانعكاسات السلبية للعولمة المالية على العمل المصرفي الإسلامي:[4]

---

[1] بعلوج بولعيد، **العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد4، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص140.

[2] إيمان عبد الفتاح أحمد الطحان، **أثر العولمة المصرفية على المؤسسات المالية الإسلامية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد4، جمعة عين الشمس، مصر، 2015، ص201.

[3] أحمد سليمان محمود خصاونة، **أثار العولمة على المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2006، ص228.

[4] إيمان عبد الفتاح أحمد الطحان، مرجع سبق ذكره، ص204.

– إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين البنوك العالمية والبنوك المحلية، ومنها البنوك الإسلامية؛

– إلغاء الحواجز الحمائية التي كانت تضعها الدول أو حتى المؤسسات؛

– تقليل هوامش الارباح لمختلف أنواع العمليات المصرفية، وإذا كانت هذه الهوامش الضامن في الماضي لاستمرار هذه البنوك، فإن الأمر يصبح موضوع تحد كبير؛

– ضعف إمكانية الكثير من البنوك في الاستجابة لمتطلبات التأهيل التي تفرضها ثورة المعلومات، مما سيؤثر على أعمالها؛

– إن وجود البنوك الأجنبية داخل الدول التي يوجد فيها بنوك إسلامية، يمكن البنوك الاجنبية من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها نتيجة سرعة اتخاذ القرار دون مراعاة للضوابط التي تلتزم بها البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية

يواجه القطاع المصرف الإسلامي تحديا كبيرا يتمثل في اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية الذي أصدرتها منظمة التجارة العالمية، وستكون نتيجة هذه الاتفاقية هي زيادة حدة المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم[1]، وتهدف العولمة إلى تحرير التجارة الخارجية، ليتم تداول السلع والخدمات في الأسواق الخارجية بمثل ما تم به في الأسواق الداخلية، وتعمل اتفاقية الـ GATS على تكريس العولمة عن طريق توقيع الدول على تلك الاتفاقية والتزامها ببنودها.

إن قيود تجارة الخدمات تأتي من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها الدول، وقد سعت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS إلى تخفيف هذه القيود تمهيدا لإزالتها، بحيث يتم التوصل

[1] بشار ذنون الشكرجي، مرجع سبق ذكره، ص24.

في النهاية إلى نظام حر لتبادل الخدمات.[1]

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة النشأة، وقد باشرت هذه البنوك أعمالها في بيئة مصرفية تسيطر عليها البنوك التقليدية، لكنها استطاعت تقديم خدماتها المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع عريض من المتعاملين، ولم يقف الأمر عند ذلك، حيث اتجهت بعض البنوك التقليدية إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية محليا وإقليميا ودوليا، وفي ظل اتفاقية الجاتس GATS، فمن المتوقع أن يتم التقليل من الامتيازات الممنوحة للبنوك الإسلامية من قبل الحكومات والسلطات النقدية، لذلك يتوجب عليها الاستعداد للعمل وفق لنصوص الاتفاقية، وهو ما يجعل البنوك الإسلامية بسبب صغر حجمها وقلة خبرتها مقارنة بالبنوك العالمية عرضة للمخاطر وعدم قدرتها على المنافسة.[2]

الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل

أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحقيق بنية مالية قوية وضمان الأمان والاستقرار للنظام المالي العالمي والمحافظة على إدارة جيدة للائتمان، وضمان تفعيل الرقابة على المخاطر المصرفية.

1- مقررات لجنة بازل الأولى

قدمت لجنة بازل تقريرها الاول في العام 1987م لمحافظي البنوك المركزية وقد ركز التقرير بصورة كبيرة على وضع معيار لقياس كفاية رأس المال من أجل تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، وفي جويلية 1988 تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته بازل والذي

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص109.

[2] أحمد سليمان محمود خصاونة، **المصارف الإسلامية والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص111.

هدف إلى العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك.

تحددت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8 كحد أدنى وتحتسب النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\frac{(\text{رأس المال الاساسي}) + (\text{رأس المال المساند}) - (\text{التنزيلات})}{\text{الأصول و الإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \times 100\% \geq 8\%$$

- **رأس المال الأساسي:** يتكون من رأس المال المدفوع+ الاحتياطات المعلنة+ الآرباح المحتجزة.

- **الرأس المال المساند:** يتكون من الاحتياطات غير المعلنة +احتياطات إعادة تقييم الأصول يستبعد منها 55%+المخصصات العامة يؤخذ منها 1.25% كحد أقصى من الاصول الخطرة+ القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل+ أدوات رأسمالية[1].

2- مقررات لجنة بازل الثانية

في ضوء العيوب التي أسفر عنها التطبيق الفعلي لمقررات بازل الصادرة عام 198، حيث قامت اللجنة خلال الفترة الممتدة من جويلية 1999 وحتى جويلية 2004 بإصدار العديد من التوصيات وتم إصدار الوثيقة في صورتها النهائية في جويلية 2004، ليطلق عليها مقررات بازل2، وقد أعطت اللجنة للبنوك والمؤسسات المالية فترة توفيق أوضاعها حتى نهاية 2006 ليتم بدء العمل بها اعتبارا من بداية سنة 2007[2]، وتركز اتفاقية بازل الثانية على ثلاثة أركان: كفاية رأس المال، انضباطية السوق، عمليات المراجعة والرقابة، وتهدف هذه الاتفاقية إلى ضبط السوق وتعزيز إدارة المخاطر والسلامة المالية.

---

[1] عبد الباسط محمد المصطفى جلال، **نظرة تحليلية لتطبيق مقررات بازل(I) في السودان**، مجلة المصرفي، العدد35، بنك السودان المركزي، السودان، 2005، ص1.

[2] ناجي التوني، **الإصلاح المصرفي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد17، الكويت، ماي 2003، ص13.

3- مقررات لجنة بازل الثالثة

أصدرت لجنة بازل سلسلة من الوثائق الاستشارية في سنة 2009 في سبيل مراجعة المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع المصرفي، وقد كانت هذه النظم المقترحة موضع نقاش مستفيض بين محافظي البنوك المركزية ومختلف الخبراء، مما ساعد على خلق مجموعة جديدة من القواعد التي جاءت لتعالج أوجه القصور في بازل2، وفي نوفمبر 2010 ومن خلال قمة مجموعة العشرين (G20) في سيول تمت الموافقة على النص النهائي من بازل3، وتضمن القواعد الجديدة المقترحة ما يلي:

- زيادة رأس المال ضمن الفئة الأولى 4 إلى 6%؛
- المطلوب قياس حق الملكية بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة زيادة من 2 إلى 4.5%؛
- اعتبار الزيادة بحق الملكية عبر الموجودات المرجحة بالمخاطر بمثابة نقطة مرجعية للبنك باستبدال نسبة رأس المال ضمن الفئة الاولى؛
- القواعد الجديدة تستحدث عتبة جديدة لاحتياطي رأس المال (وهو ما يسمى بالمصد أو مخفف الصدمات) والذي يجب أن يكون أكثر من 2.5% على أن يتكون من الاسهم العادية[1].

4- تحديات مقررات بازل

تعد مقررات بازل من أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الوقت الحالي، وتتمثل مظاهر التحدي المتوقع من جراء تطبيق هذه المقررات في عدة أوجه منها:

---

[1] علي حميد هندي العلي وعواطف جلوب محسن، **مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي-دراسة تحليلية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية العدد 28، جامعة واسط، العراق، جانفي 2018، ص ص 6-7.

– إن الغالبية العظمى من البنوك الإسلامية توجد في الدول النامية، والتي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية بما يحد من حركة انسياب رؤوس الأموال وتشجيعها واستثمارها عبر تلك البنوك، كما يؤثر بشكل مباشر على نوع التسهيلات وحجمها؛

– إن تطبيق مقررات بازل 2 سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على الإيرادات والأرباح المتوقعة للبنوك الإسلامية تبعا لاعتبارات عديدة منها اضطرار هذه البنوك إلى احتجاز نسبة عالية من الارباح بغرض زيادة رؤوس اموالها لتحسين نسبة الكفاية من خلال زيادة بسط النسبة، وهذا يعني عدم توزيع نسبة الأرباح على المساهمين، وبالتالي يزيد من صعوبة إقبالهم على شراء الأسهم الجديدة المطلوب طرحها لزيادة رؤوس أموالها؛

– من التحديات أيضا التي تضعها مقررات أما البنوك الإسلامية اضطرار هذه الأخيرة إلى العمل على تخفيض محفظة الاستثمار والتوظيف، بغرض إحداث التوازن المطلوب بين استخدامات الاموال فيها، ومتطلبات نسبة الملاءة عند احتساب أوزان المخاطرة؛

– مدى جاهزية البنوك الإسلامية على الوفاء بمتطلبات ومعايير اتفاقية بازل وما تتضمنه من الاخذ بمنظومة كاملة لإدارة المخاطر واستقرار في القطاع المالي، ومدى توافق هذه البنوك مع مبادئ الرقابة الفعالة للجنة بازل وأساليب ومناهج التقييم الداخلي؛

– إن تنفيذ أحكام اتفاق بازل يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي، أو وضع النظم المحاسبية ومراجعتها، أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات، وكل هذا من شأنه أن يزيد احتياجات البنوك الإسلامية لهذه التخصصات[1].

---

[1] علي معن عبود وعبدالوهاب محمد جواد الموسوي، **المصارف الاسلامية أمام تحديات لجنة بازل**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد4، جامعة القادسية، العراق، 2007، ص ص 286–287.

الفرع الرابع: الثورة التكنولوجيا في تطبيقاتها المالية

يعد توسع البنوك في تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية من أهم ثمار الثورة التكنولوجية، حيث تنوعت قنوات تقديم الخدمات المصرفية عن بعد عن طريق آلات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، فضلا عن خدمات المصرف المنزلي، والمصرف المحمول، وقد ساهمت هذه القنوات في تحرير العملاء من قيود المكان والزمان ، وتوفير الوقت والجهد لعملائها.

لذلك يجب على البنوك الإسلامية مواجهة الثورة التكنولوجية بسرعة وكفاءة عالية، والعمل على استيعاب التكنولوجيا المتطورة واقتناء احدث تطبيقاتها وتطوير على النحو الأمثل، فالعولمة المالية تتطلب من النظام المصرفي الإسلامي مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العالم، وتطويعها في مجال التطبيقات المصرفية الإسلامية، والوصول بها إلى مجال الإبداع والابتكار، حتى تصبح قادرة على مواكبة التطورات في السوق المصرفي العالمي.[1]

كشفت إحدى الدراسات المسحية التي أعدّها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية شملت عيِّنة من المؤسسات المالية الإسلامية من كافة أرجاء العالم، عن أهم المؤشرات والنتائج المتعلقة بمدى اهتمام البنوك الإسلامية بالجانب التقني والتكنولوجي، نستعرضها فيما يلي[2]:

– لم تصل عمليات تكنولوجيا المعلومات في البنوك الإسلامية إلى مرحلة النضج التام؛

– بلغت بعض مكوّنات عمليات تكنولوجيا المعلومات مرحلة النضج الأولي مثل: إنشاء مواقع للإنترنت والكفاءات المختصة والأجهزة والبريد الإلكتروني؛

–مازالت أغلب عمليات تكنولوجيا المعلومات في الصناعة المالية الإسلامية في طور النشوء في كثير من مكوناتها الأخرى؛ ولاسيما الخدمات التفاعلية ومستوى الثقافة والوعي بالأعمال الإلكترونية

---

[1] علي معن عبود وعبدالوهاب محمد جواد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص287.

[2] فيصل شياد، موسى العرباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 48–49.

هناك ما نسبته 90% من المؤسسات التي شملها المسح تمتلك موقعاً إلكترونياً على الإنترنت، كان منها 41% تَعتبر الموقع الالكتروني كأداة تسويقية أساسية، كان منها 41% تقوم بتحديث الموقع الإلكتروني أسبوعيا، و18% تحدث يوميا؛

– توجد ما نسبته 10% من المؤسسات المالية الإسلامية لا تمتلك مواقع انترنت، مما يشكل عائقا كبيرا في تسويق خدماتها.

الفرع الخامس: عمليات الاندماج والتكامل المصرفي

تعتبر عمليات الاندماج والتكامل المصرفي الاسلامي من بين أكثر التحديات المستقبلية والرهانات التي تواجه البنوك الإسلامية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية:

1- مفهوم الاندماج المصرفي

يعرف الاندماج المصرفي بأنه ضم أحد البنوك لبنك آخر بإضافة أصول وخصوم البنك المندمج لأصول وخصوم البنك الدامج، واتخاذ اسم البنك الدامج من خلال مجموعة من العمليات المالية والمحاسبية والقانونية والإدارية، وعادة ما يكون البنك الدامج بنكا كبيرا والبنك المندمج بنكا صغيرا ولديه مشاكل أو يعاني من أحد مشاكل التعثر [1].

كما يعرف بأنه قيام مصرفين أو أكثر بالاندماج والتحاد لتشكيل كيان مصرفي كبير الحجم والسعة، وعند عملية الاندماج يكتسب المصرف المندمج كفاءة أفضل عن طريق العائد والارباح[2]، أو من

---

[1] مهني دنيازاد، **الوضع الراهن للمصارف الإسلامية وخيار الاندماج المصرفي –نظرة شمولية على وضع المصارف الاسلامية في الدول العربية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد3، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص 458.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، شعيب عبد المطلب إبراهيم الحديثي، **قياس إندماج المصارف الاسلامية في ظل العولمة المالية– العراق حالة دراسية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد21، العراق، 2018، ص 43.

خلال استحواذه على حصة أكبر من السوق المصرفية المحلية والعالمية.

2- البنوك الإسلامية وتحدي الاندماج

نظرا إلى الصعوبات التي يمر بها التعاون والتنسيق الاقتصادي والمصرفي بين الدول العربية والإسلامية، فإن مجال الدمج في الدول العربية والإسلامية أصبح من الناحية العملية محصورا داخل البلد الواحد، ولا يمتد لأكثر من بلد عربي أو إسلامي واحد، فعلى سبيل المثال من الصعب أن يتم الدمج بين بنك أردني وبنك مصري، أو بنك أردني وبنك خليجي نظرا لاختلاف الخلفيات القانونية لكل بلد،[1] وقد دلت التجارب أنه في ظل العولمة لا تستطيع البنوك الإسلامية المنافسة في ظل القوة المالية الكبيرة الحجم للبنوك التقليدية، لذلك يثار التساؤل حول الرؤية المستقبلية لنجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية ومدى قدرتها على التكيف والموائمة مع التغيرات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق في ظل الاتجاه المتزايد نحو تكوين كيانات عملاقة والعمل على سوق تنافسي مفتوح جنبا إلى جنب مع مؤسسات أجنبية ذات قدرات عالية ومتطورة[2].

3- معوقات الاندماج بين البنوك الإسلامية

هناك عدد من المعوقات التي تقف في وجه أي عملية دمج بين البنوك الإسلامية، من أهمها[3]:

- عدم وجود حوافز حقيقة للاندماج، والتي من شأنها تحفيز أصحاب البنوك، على التخلي عن امتيازاتهم من أجل الاستفادة من هذه الحوافز؛

- عدم ظهور بنوك إسلامية تحقق المنافسة القوية في الخدمات المصرفية الإسلامية كما ونوعا؛

---

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، **أثار العولمة على المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] ماجدة شلبي، **الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اقتصاديات السوق والتحديات الدولية**، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 100، العدد 489، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر، 2008، ص 141.

[3] أحمد سليمان محمود خصاونة، **أثار العولمة على المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص204.

وجود بدائل للاندماج مثل زيادة رأس المال، وتوهم البعض أن الاندماج سيولد مشاكل في المجال القانوني، أو الاداري أو المالي؛

– النقص الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم عمليات الاندماج وتحدد أطرها ووسائلها في الكثير من التشريعات المصرفية العربية والإسلامية.

المطلب الرابع: أساليب مواجهة تحديات العمل المصرفي الاسلامي

بعد أن تم استعراض مجموعة من التحديات والرهانات التي تواجه البنوك الإسلامية في أداء عملها، نجد ضرورة عرض أهم الحلول والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه المعوقات في سبيل تطوير عمل هذه البنوك والعمل على تحقيق أهدافها المختلفة، ومن هذه الحلول:

الفرع الأول: التوسع في الأنشطة المصرفية الاستثمارية

سعت البنوك الإسلامية إلى الاهتمام بمنتجاتها من خلال البحث عن أساليب وطرق جديدة لابتكار منتجات جديدة، أو تحسين القائم منها، بما يتوافق مع حاجات العميل والمتغيرات المستمرة في البيئة، وهذا يوسع مجالات الاستثمار للبنوك الإسلامية[1].

1-التحول إلى نظام الصيرفة الشاملة

يقصد بالبنك الشامل على أنه البنك الذي يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات اليت يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار من تلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، وبذلك جمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى والتطورات الاولية من خلال استراتيجية التنويع[2].

---

[1] دريد كامل آل شبيب، العوامرة محمد حسن عيد، مرجع سبق ذكره ، ص401 .

[2] عبد العزيز خنفوسي، **نحو الصيرفة الشاملة كآلية لتحديث الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 13، جامعة سعيدة، الجزائر، 2017، ص47.

2- نشاط صناديق الاستثمار

تعتبر صناديق الاستثمار من الوسائل الهامة لاستثمار الأموال استثمارا مشتركا ذلك لأنها تتولى تجميع المدخرات، ثم تقوم بتوجيهها نحو شراء وبيع أوراق مالية متنوعة محققة بذلك الفرصة للمدخرين صغارا وكبارا في استثمار أموالهم استثمارا مشتركا ومتنوعا، وتعمل صناديق الاستثمار على توفير حجم كبير من الأموال، وتحليل إدارة الأوراق المالية، وتقليل المخاطر الاستثمارية، وتحقيق عائد يفوق العائد الذي تحققه الودائع المصرفية، وتوفير سيولة بتكلفة متدنية، وتعمل البنوك الإسلامية على إنشاء صناديق الاستثمار، التي تعمل على تحقيق مكاسب أثناء مرحلة انتعاش البورصة، كما أنها تتأثر سلبا بهبوط البورصة، ويمكن أن تساهم هذه الصناديق في توظيف فوائض أموالها.

3-خدمات تتعلق بالأوراق المالية

يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تطبقها بعض الدول العربية والإسلامية من خلال تدعيم وتنشيط أسواق رأس المال، وذلك باستخدام فوائضها المالية لتمويل عمليات شراء الأسهم، مما يؤدي إلى زيادة حركة التعامل بالبورصة، وهذا يعود بالنفع عليها وعلى الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة، ويمكنها المساهمة بالدور الاستشاري كدراسة الجدوى الاقتصادية وتحديد عدد الأسهم التي يمكن إصدارها وشراء أسهم الشركات المراد تخصيصها وبيعها للجمهور ولصناديق الاستثمار المشترك، اضافة إلى تداولها في البورصة، وتقديم التمويل بضمان أسهم الشركات، مما يجعلها أكثر جاذبية لصغار المستثمرين ويزيد من ثقة المتعاملين فيها.[1]

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، **المصارف الإسلامية والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117، بتصرف.

الفرع الثاني: تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

تمشيا مع رغبات ومتطلبات الزبائن لابد للبنوك من أن تعمل على تنويع خدماتها المصرفية المقدمة لتصبح أكثر قدرة وفاعلية لمواجهة المنافسة مع البنوك الأجنبية العاملة في البلد، حيث تشتد المنافسة ببن البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية أو الجارية، وفي سبيل ذلك يتم تقديم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستو أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، ولكي تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي:

– ابتكار صبغ تمويل جديدة من خلال قيام البنوك التقليدية على جذب المستثمرين عن طريق تمويل المستثمرين بجذبهم بسعر الفائدة، بجب على البنوك الإسلامية أن تعمل على توفير التمويل اللازم للمستثمرين بإيجاد صبغ استثمارية وتمويلية مبتكرة وأسالب متجددة؛

– ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية عبر محاولة قيام البنوك الإسلامية بابتكار خدمات مصرفية متميزة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا تطوير المنتجات المصرفية الحالية[1].

الفرع الثالث: ايجاد سوق مالية اسلامي

العمل على انشاء سوق مالية اسلامية متخصصة تربط كل البنوك الإسلامية فيما بينها وتربط اقتصاديات الدول الإسلامية بها، حيث ان البنوك الإسلامية اسهمت ولا تزال تساهم في تعزيز الانشطة ذات العلاقة المباشرة بالأسواق المالية كتسريع عمليات التخصيص في عدد من الدول

[1] عبد اللطيف تيقان، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرر المصرفي– دراسة مجموعة من البنوك الاسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص225.

الإسلامية وتمويل شراء اسهم الشركات والقيام بتداولها في البورصة[1].

يمكن للبنوك الإسلامية أن تحقق كسبا كبيرا من إنشاء هذه الأسواق في بلدانها، لأنها تجعل أصولها أكثر سيولة وجاذبية للمدخرين وتحتاج كذلك إلى سوق للاستثمارات المالية قصيرة الأجل، ومن أهم المزايا التي تحققها السوق المالية الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية، توفير المعلومات وتخفيض تكلفتها، وتحريك واسع للأموال محليا ودوليا، وزيادة سيولة للاستثمار الأموال الموجهة إلى المشاركات، والتوسع في التمويل عن طريق الإقراض بدون فوائد، وتحقيق التعاون بين في السوق والتنافس على تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية[2].

الفرع الرابع: تطوير المعايير الإسلامية ومواكبتها للمعايير الدولية

ويتمثل ذلك في حسن الالتزام بالقواعد المالية والرقابية والاهتمام بالمركز المالي للبنك الإسلامي وحسن إدارته بما يكفل سلامة مركزه المالي ويفقد المشككين أي ذريعة لتصفيته، وفي مجال وضع التنظيم وتطوير المعايير فإنه ليس من الممكن تجاهل المبادئ والمعايير الدولية كالتي توصي بها لجنة بازل ويجري تطبيقها بالنسبة لصناعة الخدمات المالية التقليدية، فلابد من دراستها والنظر في تطبيقها والتعامل مع القضايا والمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية ودون إغفال للمتطلبات الأساسية لهذه المؤسسات[3].

فالبنوك الإسلامية مطالبة بمراعاة القواعد والمعايير الدولية، وتطوير معايير إسلامية في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة في السوق المصرفي الإسلامي حتى تتمكن من المنافسة من خلال تدعيم الملاءة المالية للبنوك، وتطوير السياسات الائتمانية بالبنوك

---

[1] أحمد سفر، **المصارف والاسواق المالية التقليدية والاسلامية في البلدان** العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006، ص149.

[2] أحمد سليمان محمود خصاونة، **المصارف الإسلامية والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.

[3] الطيب عبد المنعم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الإسلامية، والاهتمام بإدارة المخاطر، وتحديث نظم الإدارة ودعم الرقابة الداخلية، ومكافحة عمليات غسيل الأموال، بالإضافة إلى دراسة حاجات السوق المحلية والدولية، والاستفادة من ظروف المنافسة الناجمة عن دخول منافسين جدد للسوق المصرفية المحلية نتيجة تطبيق اتفاقية الجاتس(GATS) [1].

الفرع الخامس: التعاون والاندماج بين البنوك الإسلامية

إن الاندماج بين البنوك الإسلامية ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة على مستوى العالم، ومن تجارب الاندماج التي شهدتها المؤسسات المالية العربية كانت بين أكبر مؤسستين ماليتين إسلاميتين "مجموعة دلة البركة السعودية، وشركة المستثمر الكويتية" واللذان وقعا اتفاقا يقضي باندماج بعض الوحدات المصرفية في المجموعة مع شركة المستثمر الدولي لينشأ بمقتضاه أكبر كيان مصرفي باسم شركة البركة المستثمر كشركة قابضة يزيد رأسمالها عن 350 مليون دولار وموجوداتها عن 3 مليار دولار.

وتجمع بين قوة شبكة مجموعة دلة البركة في مجال البنوك الإسلامية وخبرة شركة المستثمر الدولي في مجال بنوك الاستثمار، بحيث تتكون في النهاية منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية.[2]

وللاندماج المصرفي مجموعة من الإيجابيات التي تنعكس على البنوك الإسلامية مثل:[3]

- من شأن الاندماج أن يحقق للبنوك الإسلامية اقتصاديات الحجم الكبير وهذا يحقق لها تخفيضا كبيرا في النفقات نظرا لزيادة الإنتاج وانخفاض وحدة التكلفة.

---

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، **المصارف الإسلامية والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] إيمان عبد الفتاح أحمد الطحان، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[3] أحمد سليمان محمود خصاونة، **أثار العولمة على المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 202.

- يؤدي الاندماج إلى توسيع القاعدة الرأسمالية، وتجميع الموارد المالية والبشرية من مواهب وكفاءات ومهارات، مما يساعد على الإطلاق السليم والأداء المتميز، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- تقليل عدد البنوك الإسلامية غير المجدية اقتصاديا، والتي لا تساهم عمليا في بناء وتطوير الاقتصاديات المحلية، حيث يعتبر استمرارها عبئا ماليا على البلد الذي تعمل فيه.
- كبر حجم المؤسسات المصرفية الإسلامية يساعدها على دخول الأسواق العالمية بشكل أقوى، ويمكنها من المنافسة، ويساعدها كذلك على التوسع وإنشاء شبكة كبيرة من الفروع داخل الدول الإسلامية وخارجها.

الفرع السادس: تنمية الموارد البشرية وتعميق استخدام التكنولوجيا

إن نجاح البنوك الإسلامية في تطبيق استراتيجيات التطوير بكافة محاورها بكفاءة وفعالية، أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بأحدث التقنيات المصرفية، فالتعليم والتدريب والبحث والتطوير من أهم أركان نمو أي نظام، فالبنوك الإسلامية تعاني من نقص في العلماء الذين يتمتعون بمعرفة علمية بالفقه الاسلامي، والاقتصاد والتمويل الحديث، إضافة إلى أن معظم مديري وموظفي البنوك الإسلامية لم يتلقوا التدريب الكافي في استخدام وسائل التمويل الإسلامي[1].

إن السعي لمواكبة التطور التكنولوجي يجب أن يكون هدفا أساسيا للبنوك الإسلامية بغرض تهيئتها للمنافسة محليا وخارجيا، وذلك شريطة أن يتم وفقا لاستراتيجية مدروسة ورؤية واضحة وتقنيات مناسبة للواقع الاقتصادي للبنوك الإسلامية، ويكون هذا من خلال:

- التركيز على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تجد فيها البنوك الإسلامية ميزة

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، **المصارف الإسلامية والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص121.

تنافسية مثل الخدمات المصرفية الإسلامية؛

- إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية في التعامل الكفء مع الآليات الحديثة بما يؤدي إلى زيادة الربحية للبنوك الإسلامية؛
- تطوير الأساليب والممارسات المصرفية باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم والعمل على ابتكار أدوات تمويلية واستثمارية جديدة[1].

[1] سعيد سامي الحلاق، **المصارف الإسلامية- الواقع والتحديات**، ملتقى حول المصارف الإسلامية- الواقع والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2011، ص 71.

خلاصة الفصل

برزت البنوك الإسلامية كظاهرة جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، وباتت الصناعة المصرفية الإسلامية تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، إذ خطت هذه البنوك خطوات متسارعة في شغل حيز مهم وباتت تلعب دوراً فاعلاً في اماكن تواجدها، فقد أصبح لزاما على الحكومات والخبراء التعرف على مختلف جوانب هذه البنوك من خلال فسلفتها ومبادئها وآليات عملها، من أجل بلورة هذه التجربة والاستفادة منها مستقبلا.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي عرفته البنوك الإسلامية من خلال نمو حجم أصولها سنويا وانتشارها السريع عبر مختلف دول العالم، بالإضافة إلى زيادة عدد المؤسسات المالية والمصرفية التي تقدم خدماتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد تعرضت هذه البنوك منذ بداية نشاطها للعديد من الصعوبات والتحديات في ظل بيئة يسودها الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي، وهو ما فرض على البنوك الإسلامية البحث عن مختلف الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

الفصل الثاني: تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية

تمهيد

مع تزايد الاهتمام العالمي بنشاط الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة وانتشار البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حرصت السلطات النقدية في العديد من الدول التي تبنت الصيرفة الإسلامية على تطوير التشريعات المصرفية وتوفير البيئة المناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في ظل الطلب المتزايد على خدمات التمويل الإسلامي. ومن بين الدول التي برزت كتجارب رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية نجد كل من ماليزيا، السعودية وبريطانيا، وتجلى ذلك بوضوح من خلال السياسات الحكومية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وهو ما يعكسه النجاح الذي حققته هذه الدول في هذا المجال.

وهو ما دفعنا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في السعودية

المبحث الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

المبحث الثالث: تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

المبحث الأول: تجربة الصيرفة الإسلامية في السعودية

شهدت التعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السعودية، تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية، ما يؤكده نمو حجم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بشكل ملحوظ، بما في ذلك الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية الأخرى والمنتجات الاستثمارية، وعلى الرغم من هذه النجاحات التي حققتها الصيرفة الإسلامية في السعودية، إلا أنها كغيرها من الأعمال، فهي تواجه بالعديد من التحديات والعراقيل التي تعيق تطورها.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في السعودية

سنتطرق لنشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي في السعودية منذ إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة مرورا بعمليات تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية بشكل جزئي أو كلي، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف البنوك الإسلامية العاملة بالمملكة.

الفرع الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في السعودية

يمكن تقسيم تاريخ الصيرفة الإسلامية في السعودية إلى مرحلتين أساسيتين وهما:

1- مرحلة التأسيس

ترجع بدايات المصرفية الإسلامية في السعودية لعام 1975، أين تم إنشاء البنك الإسلامية للتنمية في جدة بالسعودية كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي[1]، والتي ساهمت السعودية مساهمة كبيرة في رأس ماله بنسبة بلغت (24.86%)، وقد اضطلع البنك الإسلامي للتنمية بدور بارز في تعزيز

[1] سعيد بن سعد المرطان، **الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية**، **تجربة البنك الأهلي التجاري**، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الدار البيضاء، المغرب، أيام 5-8ماي، 1998، ص1.

وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال كياناته الخمسة كما ساهم في تأسيس العديد من المؤسسات المالية الفاعلة في التمويل الإسلامي[1].

2- مرحلة التحول والمنافسة

عرفت السعودية تجربة التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال مجموعة من البنوك التقليدية، يأتي البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة هذه البنوك التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي سنة 1987 تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في سنة 1990، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام في سنة 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعاً إسلامياً في منتصف سنة 2005 موزعة على مختلف مدن المملكة[2].

ويأتي بنك الجزيرة في المرتبة الثانية حيث أعلن عن توجهه الإسلامي منذ سنة 1998 وتم تحويل كامل فروعه وعددها 17 فرعاً ليقتصر نشاطها على تقديم المنتجات المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، وتجري تطوير باقي المنتجات التقليدية في أعمال الخزينة وتمويل الشركات لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويحتل بنك الرياض الترتيب الثالث في التحول نحو المصرفية الإسلامية حيث تم تحويل 80 فرعاً للمصرفية الإسلامية من مجموع فروعه البالغة 193 فرعاً، ويأتي بعد ذلك البنك السعودي البريطاني حيث انتهى من تحويل 8 فروع من اجمالي 69 فرعاً، ثم مجموعة

---

[1] محمد فضل عبد الكريم، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية- الفرص والتحديات**، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد4، العدد 43، القاهرة، مصر، 2015، ص148.

[2] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

سامبا المالية (البنك السعودي الامريكي) التي انتهت من تحويل 3 فروع من اجمالي 65 فرعاً حتى نهاية سنة 2006، وقد تم انشاء ادارة للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية وتم تشكيل هيئة للرقابة الشرعية بكل منها.

لقد اعتمدت هذه البنوك منهج التدرج في التحول نحو المصرفية الإسلامية، إذ بدأت غالبيتها بتأسيس وادارة صندوق استثماري متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية في سنة 1987، ثم أنشأ فرعاً إسلامياً سنة 1990، ثم إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية سنة 1992، وقد تم تحويل ما يزيد على 200 فرعاً للمصرفية الإسلامية حتى منتصف 2006[1]، وجاري استكمال باقي الفروع مستقبلا، في حين أن شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وبنك البلاد الذي يقتصر نشاطهما على تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية حسب نظامهما الأساسي.

وتقدم جميع البنوك السعودية الاثني عشر (12) والعديد من فروع البنوك الأجنبية العاملة في السعودية منتجاتٍ تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتشكل المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية معظم قطاع المصرفية السعودية للأفراد، كما نلاحظ نموًا كبيرًا في هذه المنتجات في قطاع الشركات، ونتوقع استمرار هذا النمو بنفس الوتيرة خلال العقد القادم[2].

الفرع الثاني: الصيرفة الإسلامية في السعودية

يوجد في المملكة العربية السعودية حاليًا عدد 12 بنكا، منها عدد 8 بنوك تقليدية و4 بنوك إسلامية، تعمل جميعها تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي، ويشير الواقع إلى أن

---

[1] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2، جامعة القادسية، العراق، 2010، ص149.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، كلمة محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في المؤتمر العالمي 23 للمصرفية العالمية الإسلامية، تاريخ الإطلاع: 2019/09/11، على الرابط:
www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news07122016b.aspx

البنوك التقليدية الثمانية تقدم العمل المصرفي الإسلامي ولكن بدرجات متفاوتة، حيث يوجد في كل بنك منها إدارة متخصصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، كما تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية في كل منها.

1- مصرف الراجحي

بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، نشاطه سنة 1957، والذي ينشط في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية المرتكزة على مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي.

أ- نبدة حول البنك

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 3 ذو القعدة 1407 هـ الموافق 29 جوان 1987، وتتمثل أغراض البنك في مزاولة أعمال المصرفية والاستثمارية وفقا لعقد تأسيس البنك ونظامه اساسي وأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء، حيث يقوم البنك بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 581 فرع بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة، وبلغ عدد الموظفين 13.532 موظفا سنة 2018[1].

ب- الشركات التابعة

حرصا على تحقيق أهدافه بما في ذلك تعزيز وتطوير الصيرفة الإسلامية داخل المملكة وخارجها أسس هذا البنك عدد من الشركات التابعة التي يملكها بالكامل أو يملك حصص الأغلبية فيها، وهي:

[1] مصرف الراجحي، **التقرير السنوي2018**، ص125.

– **مصرف الراجحي ماليزيا**: بنك إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013، مُنشأ ويعمل في ماليزيا.

– **شركة الراجحي المالية:** شركة مساهمة مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتأمين وادارة والاستشارات والترتيبات والحفظ.

– **شركة وكالة تكافل الراجحي:** شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقا لاتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.

– **شركة الراجحي للتطوير المحدودة:** شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للبنك من خلال نقل سندات ملكية العقارات والاحتفاظ بها تحت اسمها نيابة عن البنك.

– **شركة الراجحي للخدمات الإدارية:** شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف[1].

ج– الأهداف

تتمثل أهداف البنك في القيام بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وفق للنظام الأساس للمصرف واللوائح الداخلية وقانون الرقابة المصرفية، ونوجز هذه الأهداف فيما يلي[2]:

– النمو في التمويل العقاري والقطاع الخاص، وتعزيز التواجد الدولي؛

---

[1] مصرف الراجحي، **التقرير السنوي2018**، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] نفس المرجع، ص 26.

– أن يصبح المصرف الوجهة المفضلة للتوظيف من خلال تحسين عروض القيمة للموظفين والتوسع في برامج التدريب والتطوير؛

التركيز على احتياجات العملاء والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لهم، عبر مواءمة المؤسسة مع مصالح العملاء؛

– القيادة الرقمية من خلال التوسع الذكي في القنوات ووسائل تقديم الخدمات، والابتكار في المدفوعات؛

– تعزيز البنية التحتية لتقنيات المعلومات وإدارة المخاطر.

2- بنك الجزيرة

ويعتبر البنك واحدا من المؤسسات المالية الرائدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذات النمو المتسارع في المملكة العربية السعودية، والذي يقدم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات.

أ- نبدة حول البنك

تأسس بنك الجزيرة (البنك) كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395هـ (21 جوان 1975م). وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 16 شوال 1396هـ (9 أكتوبر 1976م) بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، وفي سنة 1998 اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً استراتيجياً بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة، ولضمان ذلك قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد

من توافقها مع أحكام الشريعة، وفي سنة 2007، نجح البنك بفضل الله في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة، حاليا يتمتع بنك الجزيرة بشبكة واسعة من الفروع تصل لعدد 94 فرعا وقسما نسائيا في مناطق المملكة[1].

ب- الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة والشركة الزميلة لبنك الجزيرة:

- **شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال):** تتخصص في أعمال الأوراق المالية، حيث تقدم خدمات التعامل في الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة.

- **شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري:** وهي شركة عقارية تابعة لبنك الجزيرة تتولى حفظ وإدارة الضمانات العقارية نيابةً عن البنك.

- **شركة وكالة أمان للتأمين:** تتولى شركة أمان تسويق وبيع وثائق التأمين نيابة عن شركة الجزيرة تكافل لعملاء بنك الجزيرة من خلال شبكة فروع البنك وقنوات التوزيع حول المملكة وفقاُ للعقد المبرم بينها وبين البنك وبين شركة الجزيرة تكافل من جهة أخرى.[2]

ج- الأهداف

- العمل على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- العمل على تلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات والهيئات بكل كفاءة، والمشاركة في إنشاء حاضنات الأعمال؛

---

[1] بنك الجزيرة السعودي، **عن بنك الجزيرة**، تاريخ الإطلاع: 2019/09/12، على الرابط: https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile

[2] بنك الجزيرة، **التقرير المالي2018**، ص 86.

– الارتقاء بقدرات موارده البشرية بما يتناسب مع النمو المطرد في منتجاته وخدماته وقنواته وبنيته التحتية من خلال برامج تدريبية متخصصة وبناءة؛

– دعم المشاركات الوطنية والإسلامية والمناسبات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.[1]

3– بنك البلاد

بنك البلاد هو أحد البنوك السعودية الإسلامية التي تنشط في تقديم كافة الخدمات المصرفية التجارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يقدم البنك مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الاستثمار.

أ– نبدة حول البنك

البلاد شركة سعودية مساهمة، تأسست بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 1425/9/21هـ الموافق لـ 4 نوفمبر 2004م برأس مال 7.5مليار ريال سعودي[2]، ففي سنة 2018 بلغ عدد فروع البنك 111 فرعا إضافة إلى 34 قسما للسيدات حول المملكة، وبلغ عدد العاملين بالبنك 5523 موظف، مقارنة بـ 3943 موظف بنهاية سنة 2017[3].

ب– الشركات التابعة

يمتلك بنك البلاد شركتين تابعتين له موضحتين فيما يلي:[4]

– **شركة البلاد المالية:** أنشئت في 20 نوفمبر2007 لقيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.

---

[1] بنك الجزيرة السعودي، **أهدافنا**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، على الرابط:
https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Community-Service/Our-Objectives

[2] بنك البلاد، **عن البلاد**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/13، على الرابط:
https://www.bankalbilad.com/albilad/Pages/About.aspx

[3] بنك البلاد، **التقرير السنوي 2018**، ص42.

[4] نفس المرجع، ص 34.

– **شركة البلاد العقارية المحدودة**: أنشئت في 17 سبتمبر 2006 لقيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه.

ج– الأهداف

تأكيدا على استمرار البنك بالالتزام بقيمه المؤسسية وتوافقًا مع التغييرات الاقتصادية الراهنة، وتماشيا مع استراتيجية البنك لتحقيق رؤية البنك وأهدافه، والتي تتمثل فيما يلي:

– زيادة حصته السوقية وتحقيق النمو في الايرادات وصافي الارباح وزيادة قاعدته الرأسمالية؛

– رفع معايير جودة الخدمات المقدمة من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة عصرية وآمنة تناسب و طموحات العملاء؛

– المبادرة والابتكار لتوفير خدمات مصرفية على أسس شرعية ليكون الخيار الأفضل في تقديم الحلول المصرفية الإسلامية الحقيقية؛

– يسعى بنك البلاد للانتشار في جميع مدن ومناطق المملكة مع توفير فروع ومراكز الخدمات البنكية للسيدات[1].

4– مصرف الإنماء

يعد مصرف الإنماء أحد أكبر البنوك السعودية المؤسسة من حيث رأس المال، يقوم بتقديم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية من خلال منتجات متنوعة وأدوات متوافقة مع أحكام والشريعة والنظام الأساس للبنك.

أ– نبدة حول المصرف

مصرف الإنماء شركة مساهمة سعودية، تأسس بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 28

[1] بنك البلاد، **التقرير السنوي 2018**، مرجع سبق ذكره، ص30.

صفر1427هـ الموافق 28 مارس 2006، وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 42 وتاريخ 27 صفر1427هـ الموافق 27 مارس 2006، وبلغ عدد فروعه 90 فرعا في سنة 2018 في المملكة العربية السعودية[1]، ويهدف البنك إلى تقديم كافة انواع الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية وتشمل المرابحة، الإستصناع، الإجارة، التورق، المشاركة وتحويلات العملات الأجنبية والصكوك التي تمت الموافقة والإشراف عليها من هيئة رقابة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك[2].

ب-الشركات التابعة

يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية من خلال منتجات متنوعة وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة والشركات التابعة له، والتي نتطرق لها فيما يلي:

- **شركة الإنماء للاستثمار:** أنشئت في 31 ماي 2009، وتقوم بخدمات إدارة الموجودات والوساطة وتقديم المشورة والتعهد بالتغطية والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

- **شركة التنوير العقارية:** هي شركة تابعة لمصرف الإنماء تأسست في 15أوت 2009 وتعمل في مجال تقديم الخدمات العقارية بغرض مسك وإفراغ العقارات للأغراض التمويلية.

- **شركة وكالة الإنماء للتأمين التعاوني**: أنشئت في 14جانفي 2014 لتقديم منتجات تأمينية متوافقة مع الاحكام والضوابط الشرعية وبأفضل المعايير المهنية في السوق السعودي بالتعاون مع شركة الإنماء طوكيو مارين (شركة زميلة)[3].

---

[1] مصرف الإنماء، **التقارير المالية 2018**، ص8.

[2] صادق أحمد عبد الله السبني، **إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3: دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية السعودية**، مجلة أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد7، العدد21، الرياض، السعودية، 2016، ص179.

[3] مصرف الإنماء، **التقارير المالية 2018**، ص8.

ج- الأهداف

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للبنك في الآتي[1]:

- أن يكون أفضل بنك في خدمة الشركاء؛

- تقديم جميع الحلول المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية؛

- تحقيق عوائد مجزية للمساهمين.

5- الفروع الإسلامية بالبنوك التجارية السعودية

يوجد في المملكة العربية السعودية حاليًا عدد 12 بنكا تجاريا، منها عدد 8 بنوك تقليدية و4 بنوك إسلامية، تعمل جميعها تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي، ويشير الواقع إلى أن البنوك التقليدية الثمانية تقدم العمل المصرفي الإسلامي، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث يوجد في كل بنك منها إدارة متخصصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، كما تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية في كل منها،[2] وفيما يلي بيان لفروع البنوك الإسلامية داخل البنوك التقليدية السعودية حتى نهاية عام 2018:

جدول رقم(2-1): لائحة البنوك المحلية والفروع المالية الإسلامية العاملة بالسعودية

البنوك المحلية	
البنوك التقليدية	**البنوك الإسلامية**
البنك العربي الوطني (140)	مصرف الراجحي (552)
بنك الرياض (340)	مصرف الإنماء (86)
مجموعة سامبا المالية (73)	بنك البلاد (112)

[1] مصرف الإنماء، **القيم والأهداف**، تاريخ الإطلاع: 2019/09/28، على الرابط:
http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/Alinma/MenuPages/TheBank/ValuesAndGoals

[2] مصطفى رديف، **إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي -دراسة حالة النظام المصرفي**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص133.

البنك الأهلي التجاري (400)	بنك الجزيرة(80)
البنك السعودي الفرنسي (86)	
البنك الأول (67)	
البنك السعودي للاستثماري (51)	
البنك السعودي البريطاني (76)	

المصدر: مجلة اتحاد البنوك العربية، العدد 455، بيروت، لبنان، أكتوبر 2018، ص34.

شهدت السنوات الأخيرة توجه البنوك السعودية نحو التحول للمصرفية الإسلامية بصورة كبيرة، فقد بلغت عدد الفروع في البنوك التقليدية التي تحولت نحو المصرفية الإسلامية 705 فرعا من إجمالي عدد فروع البنوك التقليدية التي تبلغ 1154 فرعاً، وبذلك بلغت نسبة التحول حوالي 61.1%[1].

المطلب الثاني: دور مؤسسة النقد العربي السعودي في دعم العمل المصرفي الإسلامي

أشرفت مؤسسة النقد العربي السعودي، منذ نشأتها في سنة 1952، على إحداث تغيرات هامة في القطاع المصرفي والأسواق المالية، وكان لها دوراً فاعلاً في تطوير الخدمات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في السعودية.

الفرع الأول: مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي* بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ1371/7/25هـ الموافق 1952/4/20 الأول برقم 1046/1/4/30 وقضى بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي وأن تكون مدينة جدة مقراً لها وتفتح لها فروعاً في المدن والأماكن التي تدعو إليها الحاجة، والثاني برقم 1047/1/4/30 باعتماد وثيقة النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الملحقة

---

[1] عبد الفتاح محمود إدريس، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات**، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد 4، العدد43، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2018، ص163.

* تختلف مسميات البنوك المركزية عبر العالم إلا أن وظائفها تبقى متشابهة، ومع هذا فالسائد هو مسمى "البنك المركزي" في أغلب الدول، أما في السعودية فقد استقر الأمر على مسمى "مؤسسة النقد العربي السعودي" لاعتبارات منها الابتعاد عما يحيط مسمى "بنك" من شبهات كارتباطه بالفوائد، أنظر: محمد سعيد الحاج، **مؤسسة النقد العربي السعودي، إنشاؤها، مسيرتها وإنجازاته**، ط2، مؤسسة النقد، الرياض، السعودية، 2001، ص34.

بالمرسوم والأمر بوضعها موضع التنفيذ،[1] وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام الآتي[2]:

- إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته في داخل البالد وخارجه؛
- أن تقوم بأعمال مصرف الحكومة؛
- مراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.

الفرع الثاني: مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك الإسلامية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بتنظيم عمل البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنفس الطريقة التي تنظم بها البنوك التقليدية، ولا تمنح أية معاملة خاصة للمنتجات الإسلامية أو تعطي البنوك الإسلامية أي دعم إضافي،[3] فهي تمارس مهمة الرقابة كالإشراف والتنظيم على الأنشطة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالأسس نفسها التي تطبقها على الأعمال المصرفية التجارية التقليدية، وكذلك تطبق عليها معايير كفاية رأس المال والسيولة والمتطلبات الرقابية والإشرافية الأخرى جميعها، كما تقدم مؤسسة النقد العربي السعودي الدعم للبنوك التقليدية التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي بعدة وسائل منها:[4]

- الترخيص لها بتأسيس وإدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية؛

---

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، **عن مؤسسة النقد**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/SAMAHistory.aspx

[2] نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، المادة الأولى : **أغراض مؤسسة النقد العربي السعودي**، رقم 23 الصادر في 1377/5/23هـ.

[3] عربناك، **الصيرفة الإسلامية تهيمن على السوق السعودية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط: www.arabnak.com

[4] محمد يدو، مريم سياخين، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية مع الإشارة للتجربة السعودية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 7، العدد7، جامعة المدية، الجزائر، 2017، ص367.

– إنشاء وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي بالمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد منذ سنة 2000؛

– تنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة ببحث مشكلات تطبيق العمل المصرفي الإسلامي؛

– تنظيم اجتماعات شهرية بين المؤسسة والمسؤولين عن العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية لبحث المشاكل هذا العمل وإيجاد الحلول.

الفرع الثالث: سياسات مؤسسة النقد العربي السعودي اتجاه الصيرفة الإسلامية

لعبت مؤسسة النقد العربي السعودي دورا فاعلا في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في السعودية، وذلك بتوفير بيئة عمل تدعم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال إصدار التشريعات القانونية والتنظيمية الضرورية، وتوفير التدريب المتخصص للموظفين في مجال المصرفية الإسلامية.

1- الإطار القانوني

بالرغم من التطور السريع الذي شهدته المعاملات المصرفية الإسلامية في السعودية، غير أنه لم يصدر أي قانون خاص عن مؤسسة النقد العربي السعودي ينظم عمل البنوك التي تقدم العمل المصرفي الإسلامي، ومن ثم لم تمنح مؤسسة النقد تراخيص رسمية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي للبنوك، إلا أنها لم تعارض البنوك التي أقدمت على ذلك، شريطة التزامها بالقواعد والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي التقليدي، ولم تقدم على إغلاق أي فرع إسلامي لبنك تقليدي.[1] عند دراسة نظام مؤسسة النقد العربي السعودي نجد أنه نص على الالتزام الشرعي كما نصت عليه المادة الثانية (2) من نظام مؤسسة النقد: "لا يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي دفع أو قبض

[1] محمد يدو، مريم سياخين، مرجع سبق ذكره، ص366.

فائدة، وإنما يجوز لها فقط فرض رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها للجمهور أو الحكومة". كما جاء في المادة السادسة (6) من نفس النظام ما يأتي: "لا يجوز لمؤسسة النقد العربي السعودي القيام بأي عمل من الأعمال الآتية: (1) مباشرة أي عمل يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية السمحاء فلا يجوز لها دفع أو قبض فائدة على الأعمال."

ويبدو أن هذه المواد التي وردت في بداية نظام المؤسس والمنظم للمؤسسة، جعلت بعض الباحثين يعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي نموذجا للبنك المركزي الإسلامي، والذي أقيم مبكرا في السعودية، إلا أن الملاحظ علميا هو أنه لا يمكن الحكم على مؤسسة بمجرد ما ورد في نظامه الأساسي أو القانون الداخلي بل العبرة بما هو مطبق عمليا[1].

2- الإطار التنظيمي

في سبيل تطوير الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية بحسب حاجة السوق، عمدت مؤسسة النقد على تشجيع جميع المؤسسات الخاضعة لإشرافها على تلبية احتياجات عملائها، وتدعم على الدوام مبادرات تطوير المنتجات الملبية لاحتياجات العملاء.[2]

لذلك، فقد اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات في هذا السياق وذلك ضمن دورها الدائم نحو تعزيز وسلامة النظام المصرفي، حيث أنشأت المؤسسة قسماً خاصاً بالمالية الإسلامية يعنى بدراسة هذا القطاع ويبحث أهم الفرص ويعالج أبرز التحديات التي تواجهه، إضافةً إلى تقديم

---

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005، ص290.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، كلمة معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في المؤتمر العالمي الثالث والعشرين للمصرفية العالمية الإسلامية، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news07122016b.aspx

الاقتراحات والسياسات اللازمة والمساهمة في تأهيل وإعداد الكوادر البشرية بغرض رفع كفاءة هذا القطاع، وتعزيز وتعميق النظام المصرفي بشكل عام[1].

3- تأهيل الكوادر البشرية

تبنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" مبادرة في إطار تعزيز دورها في دعم المصرفية الإسلامية عبر برامج تستهدف تطوير القوى البشرية الوطنية المتخصصة في هذه الصناعة وتأهيل حديثي التخرج من الكليات الشرعية للعمل في القطاع المصرفي، وتحقيقاً لمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي.

إذ ترعى المؤسسة برنامجاً تدريبياً في مجال المصرفية الإسلامية، تتركز على بناء المفاهيم والمبادئ الأساسية في البنوك العاملة في هذا القطاع، والتعريف بالبيئة القانونية للعمل المصرفي الإسلامي، وصِيَغ التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب التعريف بالعمل المصرفي الإسلامي في المملكة، والتطورات والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي.[2]

المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في السعودية

سنتطرق لدور البنوك الإسلامية العاملة في السعودية في تعبئة الموارد المالية وتطور حجم التمويل الممنوح لمختلف القطاعات الأساسية وبمختلف صيغ الاستثمار، بالإضافة للوقوف على أهم إنجازات الصيرفة الإسلامية في المملكة والتحديات والعراقيل التي تعيق تطورها.

الفرع الأول: تعبئة الموارد المالية وجذب المدخرات في البنوك الإسلامية السعودية

تعمل البنوك الإسلامية في السعودية على تعبئة موارد مالية خارجية بهدف زيادة قدرتها على

---

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، **التقرير السنوي 53 لسنة 2017**، جوان 2017 ص143.

[2] جريدة المدينة اليومية، **النقد" ترعى برنامجًا تدريبيًا في المصرفية الإسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط: www.al-madina.com/article/619435

تحقيق أرباح أكبر ومساهمة أكبر في الاستثمار وتمويل الدورة الاقتصادية وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

1- تطور حجم الأصول في البنوك الإسلامية

يبين الجدول التالي رقم (2-2) تطو حجم الأصول في البنوك الإسلامية العاملة في السعودية خلال فترة الدراسة (2014-2018م):

جدول رقم(2-2): تطور حجم الأصول في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	307.711	315.619	339.711	343.117	365.004
بنك الجزيرة	66.554	63.264	66.319	68.287	73.003
بنك البلاد	45.230	51.220	53.749	63.208	73.636
بنك الإنماء	80.862	88.725	104.730	114.752	121.333
المجموع	500.357	518.828	564.509	589.364	632.976

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

نلاحظ من الجدول السابق أن حجم أصول البنوك الإسلامية الأربعة العاملة في السعودية قد بلغ بنهاية الفصل الثاني من سنة 2018 حوالي 632.976 مليون ريال سعودي، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 6% خلال الفترة (2014-2018م)، وتمثل الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية بحوالي 52% من إجمالي القطاع المصرفي السعودي، إذ تساهم البنوك الإسلامية السعودية بحوالي 20.2% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية عالمياً[1].

يستحوذ مصرف الراجحي على 57.64% من إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، باعتباره ثاني أكبر بنك في السعودية بعد بنك الأهلي التجاري، وأكبر بنك إسلامي في

[1] IFSB, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018**, July 2019, P12.

العالم من حيث حجم الأصول لسنة 2018، فيما تساهم البنوك الإسلامية الثلاثة المتبقية بحوالي 42.36% من إجمالي الأصول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في السعودية، وتساهم هذه البنوك الإسلامية بحوالي 26% من إجمالي الأصول المصرفية في السعودية، وتمثل اصول البنوك الإسلامية السعودية حوالي 20.2% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية عالمياً.

2- تطور حجم الودائع

يبين الجدول التالي رقم (2-3) تطو حجم الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في السعودية خلال فترة الدراسة (2014-2018)

جدول رقم (2-3): تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	256.077	257.821	272.593	273.056	293.909
بنك الجزيرة	54.569	49.765	51.602	50.278	51.804
بنك البلاد	36.724	42.179	40.235	47.783	57.176
بنك الإنماء	59.428	65.695	80.612	89.065	90.128
المجموع	406.798	415.46	445.042	460.182	493.017

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

من الجدول أعلاه نجد أن مصرف الراجحي ارتفع فيه حجم الودائع بنسبة سنوية تقدر بـ 3.55% خلال الفترة (2014-2018)، حيث استمر البنك في تنمية الودائع الجارية التي لا يتحمل عليها البنك أي فوائد، والتي مثلت 94 ٪ من إجمالي الودائع بنهاية سنة 2018، على عكس بنك الجزيرة الذي انخفضت فيه حجم الودائع، على عكس بنك الجزيرة الذي انخفضت فيه حجم الودائع إلى 51.804 مليون ريال سعودي سنة 2018، بمعدل انخفاض سنوي يقدر بـ 1.16%.

وتصدَّر بنك البلاد قائمة أكثر البنوك الإسلامية السعودية نمواً من حيث حجم الودائع، الذي قفز

فيه حجم الودائع من 36.724 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 57.176 مليون ريال سعودي سنة 2018، محققاً نسبة نمو سنوية بلغت (12.16%) خلال الفترة (2014-2018م)، نفس الأمر ينطبق على بنك الإنماء الذي ارتفع فيه حجم الودائع إلى 90.128 مليون ريال سعودي سنة 2018م بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 11.23%.

وبصورة عامة فإن إجمالي حجم الودائع في البنوك الإسلامية السعودية قد ارتفع إلى حوالي 493.017 مليون ريال سعودي سنة 2018، وبمعدل سنوي يقدر بـ 4.94% خلال الفترة (2014-2018)، والتي تمثل 29% من إجمالي الودائع ككل، وهو ما يدل على زيادة إقبال السعوديين على وضع مدخراتهم في البنوك الإسلامية.

3- حقوق المساهمين

يبين الجدول التالي رقم (4-2) تطو إجمالي حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية العاملة في السعودية خلال فترة الدراسة (2014-2018):

جدول رقم(2-4): تطور إجمالي حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	41.896	46.639	51.946	55.751	48.554
بنك الجزيرة	6.157	7.413	7.104	7.729	11.244
بنك البلاد	5.891	6.442	7.112	7.589	7.833
بنك الإنماء	17.939	18.352	19.178	20.344	21.298
المجموع	71.883	78.846	85.34	91.413	88.929

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

من الجدول أعلاه نجد أن مصرف الراجحي ارتفع فيه إجمالي حقوق المساهمين بنسبة سنوية تقدر بـ 4.27% خلال الفترة (2014-2018)، باستثناء سنة 2018 الذي انخفض فيه إجمالي حقوق

المساهمين 48.554 مليون ريال سعودي مقارنة بسنة 2017، وبالنسبة لإجمالي حقوق المساهمين في بنك الجزيرة، فقد بلغ 11.244 مليون ريال سعودي في سنة 2018، مقارنة بمبلغ 6.157 مليون ريال سعودي في سنة 2014، بارتفاع سنوي قدره 17.62 % خلال هذه الفترة (2014-2018).

في حين عرف إجمالي حقوق المساهمين في بنك البلاد ارتفاعا بنحو بنسبة 7.41% ليصل إلى نحو 7.833 مليون ريال بنهاية ديسمبر 2018 مقابل 5.891 مليون ريال بنهاية ديسمبر 2014، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي دخل البنك، وسجل إجمالي حقوق المساهمين في بنك الإنماء ارتفاعا بنسبة 4.7% ليصل إلى نحو 21.298 مليون ريال بنهاية ديسمبر 2018 مقابل 20.344 مليون ريال بنهاية ديسمبر 2017.

وبصورة عامة فإن إجمالي حقوق المساهمين في قد ارتفع في مختلف البنوك الإسلامية السعودية إلى حدود 88.929 مليون ريال سعودي سنة 2018 وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.58% خلال الفترة (2014-2018).

الفرع الثاني: التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية في السعودية

إجمالي التمويل هو عبارة عن مجموع التمويلات والقروض التي يقدمها البنك للعملاء، حيث يتم مقارنة تطور حجم التمويل في البنوك محل الدراسة خلال فترة معينة من السنوات.

1- حجم التمويل

يظهر الجدول رقم (2-5) حجم التمويل المقدم من طرف البنوك العاملة في السعودية للمتعاملين خلال الفترة (2014-2018):

جدول رقم (2-5): التمويل الممنوح من طرف البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	248.489	250.094	224.994	233.536	234.063
بنك الجزيرة	41.254	42.174	42.990	39.790	40.897
بنك البلاد	28.355	34.255	36.178	43.447	50.593
بنك الإنماء	53.637	57.006	70.312	79.063	83.685
المجموع	371.735	383.529	374.474	395.836	409.238

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

من الجدول السابق نجد أن مصرف الراجحي قد انخفض لديه حجم التمويل من 248.489 مليون ريال سعودي في سنة 2014 إلى 234.063 مليون ريال سعودي في سنة 2018، أي بانخفاض قدره (5.8%) مقارنة بسنة 2014، في حين شهد حجم التمويل تحسن طفيف سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، أما بنك الجزيرة الذي تحول إلى بنك إسلامي مطلع سنة 2007 فقد ظل إجمالي صافي التمويل كما هو تقريبا دون تغير كبير عند40.897 مليون ريال سعودي سنة 2018 مقارنة بسنة 2014 الذي بلغ فيه حجم هذا التمويل 41.254 مليون ريال سعودي.

تصدَّر بنك البلاد قائمة أكثر البنوك الإسلامية السعودية نمواً من حيث حجم التمويل، الذي قفز فيه حجم التمويل من 28.355 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى50.593 مليون ريال سعودي سنة 2018، محققاً نسبة نمو بلغت (78.42%) خلال الفترة المذكورة، ومحققاً متوسط نسبة نمو سنوية بلغت 15.74 %، وتلاه بنك الإنماء الذي ارتفع فيه حجم التمويل من 53.637 مليون ريال سعودي في سنة 2014 إلى 83.685 مليون ريال سعودي سنة 2018 أي بزيادة قدرها (56%) مقارنة بسنة 2014، وبمتوسط زيادة سنوية (11.97%) خلال هذه الفترة (2014-2018).

وبصورة عامة فإن إجمالي حجم التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية السعودية قد ارتفع من 371.735 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 409.238 مليون ريال سعودي في سنة 2018 وبزيادة مقدارها (10.08%) خلال هذه الفترة، وبزيادة سنوية (2.47%)، وهذا يدل على التوسع في منح التمويل الإسلامي من جهة، وزيادة إقبال الجمهور السعودي على هذا النوع من التمويل بدل التمويل التقليدي من جهة أخرى، وهو ما ينعكس بالإيجاب على السوق المصرفي والاقتصاد السعودي ككل.

2- التمويل حسب القطاعات

للوقوف على أداء المؤسسات الاقتصادية بشكل عام، وللوقوف على الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية، وجب التعرف على دور هذه البنوك في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل أهم القطاعات الاقتصادية.

أ- تمويل قطاع الصناعة

يبين الجدول التالي رقم (2-6) التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية العاملة في السعودية إلى قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة (2014-2018م)

الجدول رقم (2-6): تمويل قطاع الصناعة من طرف البنوك الإسلامية في السعودية للفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	10.586.187	10.564.357	11.871.981	19.490.126	28.085.898
بنك الجزيرة	6.787.135	6.652.566	5.346.864	4.787.588	4.800.641
بنك البلاد	3.388.699	4.451.532	4.195.560	5.530.297	5.519.152
بنك الإنماء	5.817.486	7.151.161	9.649.731	8.998.871	10.272.628
المجموع	26.579.507	28.819.616	31.064.136	38.806.882	48.678.319

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

يظهر من الجدول أعلاه أن حجم التمويل المقدم من طرف مصرف الراجحي لقطاع الصناعة قد ارتفع من 10.586.187 مليون ريال سعودي سنة 2014م إلى 28.085.898 مليون ريال سعودي في سنة 2018، أي بزيادة مقدارها (165%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، وبزيادة سنوية معدلها (30.11%) سنويا، وهذا يدل على التوسع في تمويل قطاع الصناعة وهي ظاهرة إيجابية.

في حين أن حجم تمويل بنك الجزيرة لقطاع الصناعة ترجع بشكل كبير من 6.787.135 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 4.800.641 مليون ريال سعودي في سنة 2018، أي بانخفاض مقدارها (29.26%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، واستمر حجم هذا التمويل في الانخفاض الملحوظ خلال هذه السنوات بمعدل انخفاض (7.94%) سنويا، وهذا يدل على إحجام بنك الجزيرة في تمويل قطاع الصناعة مقارنة بقطاعات أخرى بسبب خوف البنك من عدم قدرة هذا القطاع على تسديد الديون المترتبة عنهم.

أما بنك البلاد فقد ارتفع حجم التمويل الموجه للقطاع الصناعي من مليون ريال سعودي في سنة 2014 إلى مليون ريال سعودي في سنة 2018، أي بزيادة مقدارها (14.30%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، وبزيادة سنوية معدلها (62.85%)، علما أن تمويل الصناعة قد تراجع في عامي 2016 و2018 على التوالي.

أما بالنسبة لبنك الإنماء فيلاحظ أن حجم التمويل الموجه إلى القطاع الصناعي قد ارتفع بشكل كبير من عام 2014 والذي بلغ 5.817.486 مليون ريال سعودي إلى أن وصل أعلى مستوى له عام 2018 والمقدر بـ 10.272.628 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها (76.58%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، وبزيادة سنوية معدلها (16.31%).

وبصورة عامة فإن معدل الزيادة السنوية في تمويل قطاع الصناعة قد نما بمعدل (16.64%) سنويا، وهذا ما يبين أن البنوك الإسلامية السعودية على غرار مصرف الراجحي، بنك البلاد وبنك الإنماء يساهمون بشكل كبير في منح التمويل إلى قطاع الصناعة، بينما قل اعتماد بنك الجزيرة على منح التمويل لهذا القطاع وفضل توجيه تمويله لمصادر وقطاعات أخرى.

ب- تمويل قطاع الزراعة

يبين الجدول التالي رقم (2-7) التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية العاملة في السعودية إلى قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة (2014-2018م):

الجدول رقم (2-7): تمويل قطاع الزراعة من طرف البنوك الإسلامية في السعودية للفترة (2014-2018)

الوحدة: ألف ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	688.026	637.036	613.499	1.464.247	467.960
بنك الجزيرة	2.490	1.329	25.000	130.796	37.510
بنك البلاد	554.727	489.533	733.804	447.433	745.235
بنك الإنماء	-	260.000	1.301.246	2.147.890	2.736.475
المجموع	1.245.243	1.387.898	2.673.549	4.190.366	3.566.016

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

يظهر من الجدول السابق أن تمويل قطاع الزراعة قد انخفض في مصرف الراجحي من 688.026 ألف ريال سعودي سنة 2014 إلى 467.960 ألف ريال سعودي سنة 2018، أي بانخفاض مقدارها (31.92%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، واستمر في التراجع خلال سنوات هذه الفترة (201-2018م)، باستثناء سنة 2017م الذي قفز فيه حجم التمويل إلى 1.464.247 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها (138.67%) عن العام السابق، وهذا ما تعكسه الزيادة السنوية المتدنية (7.69%) لتمويل قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما بنك الجزيرة فقد ارتفع تمويل قطاع الزراعة من 2490 ألف ريال سعودي سنة 2014 إلى 37510 ألف ريال سعودي سنة 2018، إلا أن هذه الزيادة عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة (2014-2018)، وهذا ما يعكسه حجم التمويل الضعيف لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لبنك البلاد فقد ارتفع تمويل قطاع الزراعة من 554.727 ألف ريال سعودي سنة 2014 إلى 745.235 ألف ريال سعودي سنة 2018، أي بزيادة مقدارها (34.34%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، وبزيادة سنوية معدلها (16.41%).

تصدَّر بنك الإنماء قائمة أكثر البنوك الإسلامية السعودية نمواً من حيث حجم التمويل الموجه لقطاع الزراعة، الذي قفز فيه حجم التمويل من 260.000 ألف ريال سعودي سنة 2015 إلى 2.736.475 مليون ريال سعودي سنة 2018، ومحققاً متوسط نسبة نمو سنوية بلغت 164.31 % خلال هذه الفترة (2014-2018)، وهذا ما يعكس توجه بنك الإنماء لتمويل المشاريع الزراعية.

وبصورة عامة فإن متوسط الزيادة السنوية في تمويل قطاع الزراعة قد بلغت (36.48%)، إلا أن حجم هذا التمويل يبقى ضعيف جدا، وهذا ما يفسره إحجام البنوك الإسلامية السعودية عن تمويل قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى باستثناء بنك الإنماء الذي ساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الزراعية في السعودية.

ج- تمويل قطاع التجارة

يبين الجدول التالي رقم (2-8) التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية العاملة في السعودية إلى قطاع التجارة خلال فترة الدراسة (2014-2018):

الجدول رقم (2-8): تمويل قطاع التجارة من طرف البنوك الإسلامية في السعودية للفترة (2014-2018)

الوحدة: ألف ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	24.998.888	21.526.755	27.412.300	27.217.703	19.798.534
بنك الجزيرة	9.839.871	9.964.005	9.847.681	9.336.815	8.154.776
بنك البلاد	3.148.360	4.012.675	4.375.299	4.514.046	4.490.284
بنك الإنماء	6.242.422	7.948.544	11.032.325	10.059.897	10.280.789
المجموع	44229541	43451979	52667605	42074461	42724383

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

يظهر من الجدول أن تمويل قطاع التجارة قد انخفض في مصرف الراجحي من 24.998.888 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 19.798.534 مليون ريال سعودي سنة 2018، واستمر هذا التراجع خلال سنوات هذه الفترة (2014-2018م)، باستثناء سنة 2016 الذي بلغ فيه حجم التمويل 27.412.300 مليون ريال سعودي بزيادة قدرها (138.67%) عن العام السابق، نفس الأمر ينطبق على بنك الجزيرة الذي ترجع فيه حجم تمويل القطاع التجاري ليصبح حوالي 8.154.776 مليون ريال سعودي سنة 2018، بعدما كان يبلغ حوالي 9.839.871 مليون ريال سعودي سنة 2014، على رغم من تحقيقه زيادة ضئيلة قدرها (1.26%)سنة 2015م.

أما بالنسبة لبنك البلاد فقد ارتفع تمويل قطاع التجارة من 3.148.360 مليون ريال سعودي عام 2014 إلى 4.490.284 مليون ريال سعودي عام 2018، أي بزيادة مقدارها (42.62%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، وبزيادة سنوية معدلها (9.78%) وهذا ما يبين توسع بنك البلاد في تمويل القطاع التجاري، في حين نجد أن بنك الإنماء قد ارتفع لديه تمويل قطاع التجارة من 6.242.422 مليون ريال سعودي عام 2014م إلى 10.280.789 مليون ريال سعودي عام 2018، أي بزيادة مقدارها (64.69%) خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2014، وبزيادة سنوية

معدلها (87.41%)، وهو ما يجعل بنك الإنماء من أكثر البنوك الإسلامية مساهمة في تمويل قطاع التجارة في السعودية.

وبصورة عامة فإن معدل النمو السنوي في تمويل قطاع التجارة في البنوك الإسلامية السعودية عرف تذبذبا بين الزيادة والانخفاض ومن بنك لأخر، حيث عرف حجم هذا التمويل الانخفاض في كل من مصرف الراجحي وبنك الجزيرة على عكس بنكي البلاد والإنماء اللذين عرفا تطورا ملحوظ في معدل التمويل الموجه للقطاع التجاري بالمملكة.

د- تمويل قطاع الخدمات

يبين الجدول التالي رقم (2-9) التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية العاملة في السعودية إلى قطاع الخدمات خلال فترة الدراسة (2014-2018م):

الجدول رقم (2-9): تمويل قطاع الخدمات من طرف البنوك الإسلامية في السعودية للفترة (2014-2018)

الوحدة: ألف ريال سعودي

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف الراجحي	5.821.766	7.335.929	16.075.564	20.115.107	16.301.020
بنك الجزيرة	660.346	1.384.049	1.128.469	1.159.315	1.392.504
بنك البلاد	2.074.139	2.464.663	2.201.948	20.98.515	1.365.490
بنك الإنماء	807.494	3.059.086	5.288.365	7.579.937	8.103.671
المجموع	**9363745**	**14243727**	**24694346**	**30952874**	**27162685**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014-2018)

يظهر من الجدول السابق أن تمويل قطاع الخدمات قد ارتفع بصورة كبيرة في مصرف الراجحي خلال الفترة (2014-2018)، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية (37.82%) عدا سنة 2018 التي عرفت انخفاض في حجم التمويل المقدم لقطاع الخدمات إلى 16.301.020 مليون ريال سعودي، نفس الأمر ينطبق على بنك الجزيرة الذي عرف نمو وتطور في حجم التمويل خلال هذه الفترة

(2014–2018)، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية (28.49%)، أما بنك البلاد فقد تراجع تمويل ذلك القطاع وبمعدل (7.86%) خلال الفترة (2014–2018)، وفي بنك الإنماء ارتفع تمويل قطاع الخدمات بشكل كبير جدا خلال هذه الفترة (2014–2018م)، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية (100.48%).

وبصورة عامة فإن معدل الزيادة السنوية في تمويل قطاع الخدمات قد ارتفع بمعدل (34.64%) سنويا باستثناء بنك البلاد خلال الفترة (2014–2018م)، وكانت هذه الزيادة نتيجة التوسع في قطاع الخدمات في السعودية بصورة خاصة لما يشهده من توسع يتلاءم مع الزيادة في أعداد المعتمرين والحجاج.

3- التمويل حسب الصيغ

يبين الجدول التالي رقم (2–10) حجم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المقدم من طرف البنوك الإسلامية العاملة في السعودية خلال فترة الدراسة (2014–2018م):

الجدول رقم (2–10): حجم صيغ التمويل الإسلامي المقدم من طرف البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2014–2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018
المرابحة	54 704.3	51 299.0	63 527.5	66 274.4	68 477.7
التورق	55 739.6	63 238.8	66 978.1	71 034.2	78 855.1
الإجارة	50 549.2	55 735.5	62 465.4	70 539.7	70 158.0
المشاركة	4 712.9	4 861.5	2 959.8	2 737.2	2 239.8
أخرى	170 795.9	175 783.3	186 993.2	194 262.4	201 218.0
المجموع	**336 501.8**	**350 918.1**	**382 923.9**	**404 848.0**	**420 948.6**

Source : IFSB. Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in Saudi Arabia. 18 September 2019. p3.

يظهر من الجدول السابق أن هناك تطور في حجم التمويل ولمختلف الصيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية السعودية، الذي بلغ حوالي 420 948.6 مليون ريال سعودي، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5.77% خلال الفترة (2014-2018)، وأن جل تمويل البنوك الإسلامية السعودية في التورق والمرابحات التي تقوم على قطاع التجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، وهذا ما يفسره ارتفاع مساهمة هذه الصيغ بحوالي 52% من إجمالي حجم التمويل الإسلامي في السعودية، بالمقابل تعزف البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الأخرى على غرار المشاركة، السلم، الإستصناع، المزارعة والمساقاة وغيرها، وهذا تخوفا من ارتفاع مخاطر هذه الصيغ.

الفرع الثالث: معوقات وإنجازات البنوك الإسلامية في السعودية

على الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها المصرفية الإسلامية في السعودية، إلا أنها كغيرها من الأعمال، فهي تواجه العديد من التحديات والمعوقات الداخلية التي تنشأ داخل البنك، كما تواجها معوقات خارجية تنشأ في البيئة الخارجية للبنك الإسلامي.

1- المعوقات الداخلية

تواجه البنوك الإسلامية السعودية مجموعة من العراقيل والتحديات الداخلية التي تكون داخل المؤسسة أو المصرف الإسلامي، فهي بذلك تشمل الموظفين والمتعاملين والتنظيم المصرفي الإسلامي ككل.

أ- نقص في الإطارات البشرية المؤهلة

تعاني البنوك الإسلامية السعودية من العجز الكبير في الموارد البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي، فمع ضخامة التوسع وانتشار التمويل الإسلامي لا نجد ما يقابله من تهيئة الكوادر البشرية المؤهلة، وهو ما يفسر وجود بعض الصور المخالفة لدى البنوك الإسلامية من بعض

الموظفين الذين يجهلون مقاصد وأحكام الشريعة في كثير من المعاملات المصرفية،[1] فضلاً عن الأخلاق التي يجب أن يتصف بها الموظف في البنك الإسلامي.

ب- ضعف الوعي المصرفي في المجتمع

إن ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية لدى المجتمع يعيق توسع ونمو البنوك الإسلامية في السعودية، لأن البنوك الإسلامية لا يمكنها العمل والنمو وسط مجتمع لا يدرك مفهوم الصيرفة الإسلامية وما تقدمه البنوك الإسلامية من منتجات وأدوات استثمارية أو تمويلية، ويجهل الفرق بين ما تقدمه البنوك الإسلامية من أنشطة وبين ما تقدمه البنوك التقليدية[2].

ج- العراقيل الشرعية

عدم وجود هيئة رقابة شرعية عليا في المملكة العربية السعودية تتبع لمؤسسة النقد العربي السعودي، بحيث تمثل مرجعية موحدة لهيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودي، في ظل تعددها واختلاف فتاواها، ومراجعة ومراقبة هذه الفتاوى، والعمل على تضييق الخلافات الفقهية في المعاملات المالية للمصارف الإسلامية.[3]

د- محكاة المصرفية التقليدية

إن البنوك الإسلامية في السعودية تركز على صيغ التمويل الأقرب للصيغ المطبقة في البنوك التقليدية، وذلك تحوطا ضد مأزق التقلبات غير المحسوبة للموارد المالية، وأن هذه الصيغ ليست هي الصيغ الأكثر انسجاما مع طبيعة البنوك الإسلامية التنموية[4].

---

[1] مسفر بن علي بن محمد القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[2] فؤاد حميد الدليمي، **واقع الصيرفة الإسلامية في العراق**، مجلة البحوث والدراسات الشرعية،المجلد3، العدد16، القاهرة، مصر، 2013، ص205.

[3] محمد فضل عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[4] مسفر بن علي بن محمد القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 283.

2- المعوقات الخارجية

تواجه البنوك الإسلامية السعودية مجموعة من العراقيل والتحديات الخارجية التي تكون خارج المؤسسة أو البنك الإسلامي، فهي بذلك تشمل القوانين والتشريعات، السوق المالي والمصرفي، وانعكاسات ظاهرة العولمة والتحرر المالي .

أ- المعوقات القانونية والتشريعية

القوانين التي تنظم علاقة البنوك الإسلامية بمؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها البنك المركزي هي القوانين نفسها التي أعدت للبنوك التقليدية، وهي في شكلها الحالي لا تلائم طبيعة الاستثمار في البنوك الإسلامية، ومنها القوانين المتعلقة بمعدل الاحتياطات، والسيولة وقيود التمويل، وغيرها، بما يتطلب إعادة النظر فيها وإفراد البنوك الإسلامية بقوانين تتناسب وخصوصيتها وطبيعة عملها، كما هو معمول به في كثير من الدول التي تعمل فيها مؤسسات مالية إسلامية[1].

ب- غياب سوق مالي إسلامي

من الصعوبات التي تعاني منها البنوك الإسلامية في السعودية، هي عدم وجود سوق مالي إسلامي كفء والتي تعد بحق من أساسيات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هذه البنوك من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الاجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الاجل[2].

ج- المنافسة مع البنوك التقليدية

من بين العراقيل الخارجية التي تواجه تطور البنوك الإسلامية في السعودية هو دخول هذه البنوك

---

[1] مسفر بن علي بن محمد القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] مصطفى ناطق صالح مطلوب، **معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**، مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية، العدد 29، العراق، 2012، ص 310.

المنافسة العالمية يجعلها في وضع منافسة غير متكافئ، نظرا للإمكانيات التكنولوجية والمالية الهائلة التي تتمتع بها تلك البنوك، والتي تتمثل في تقديم خدمات متنوعة ومتطورة بالإضافة إلى الإنفاق على عمليات البحث والتطوير[1].

د- العولمة والتحرر المالي

العولمة تعد أحد المعوقات التي تؤثر على سير عمل البنوك الإسلامية كونها تصب لصالح البنوك التقليدية، وأن تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف تؤدي إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وإزالة كل العقبات التي تقف أمام التملك الأجنبي للبنوك المحلية، أو إنشاء فروع بنوك أجنبية داخل أي دولة عضو، وهذا ما يمثل خطرا محتملا وتحديا لنشاطات البنوك الإسلامية[2]، بالإضافة إلى عقبات التحرر المالي والتكنولوجيا واستراتيجية الاندماج والتكتل.

3- إنجازات ونجاحات الصيرفة الإسلامية في السعودية

حققت الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية مجموعة من الإنجازات والنجاحات خلال السنوات الماضية، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

أ- انتشار الصيرفة الإسلامية

توسعت البنوك الإسلامية الأربعة في السعودية في تقديم خدمات مصرفية تتفق مع الشريعة الإسلامية بما يلبي احتياجات العملاء لهذا النوع من الخدمات المصرفية، حيث تقدم هذه البنوك خدماتها ومنتجاتها الإسلامية من خلال فروعها المتوزعة عبر كامل تراب المملكة والبالغ عددها

---

[1] ماجدة أحمد شلبي، **مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الإمارات، المجلد5، 2005، ص1879.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي –دراسة تحليلية**، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 146.

8090 فرع سنة 2019، والتي يسيرها 17591موظف[1]، في حين بلغ عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية حوالي 705 نافذة من إجمالي عدد فروع البنوك التقليدية.

ب- تزايد الطّلب على المنتجات المصرفية الإسلامية

شهدت الصيرفة الإسلامية في السعودية نموا سريعا خلال السنوات الماضية، حيث بلغ حجم المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في المملكة 631961.5 مليون ريال سعودي مع نهاية الربع الأول لسنة 2019 أي ما يمثل 20.2% من اجمالي المنتجات المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، أما على المستوى المحلي فإن حوالي 52% من أصول القطاع المصرفي السعودي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ج- تزايد إيرادات البنوك الإسلامية

تحتضن السعودية مجموعة من البنوك التي تملك أصولا كبيرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما ساعد في ارتفاع حجم إيرادات البنوك الإسلامية في السعودية من 21.747.1 مليون ريال سعودي في سنة 2014 إلى 29.921.3 مليون ريال سعودي وبمعدل نمو 37.58% خلال هذه الفترة (2014-2018).

د-المراكز المتخصصة في دراسات المصرفية الإسلامية

تحتضن السعودية كليات ومعاهد ومراكز بحثية داعمة للتمويل الإسلامي، منها معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إضافة إلى العديد من المراكز البحثية والكراسي العلمية التي جعلت من دعم التمويل الإسلامي هدفاً لها، ككرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، وكرسي الشيخ

[1] IFSB, Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in Saudi Arabia Op cit, p3.

محمد الراشد للدراسات المصرفية الإسلامية، وغيرها[1].

هـ- التزام البنوك الإسلامية بالمعايير الشرعية

تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في السعودية في أغلب معاملاتها بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي باستثناء التورق المنظم الذي تعمل به وبطاقات الائتمان القائمة على التورق في ظل توفر هذه البنوك على هيئات رقابة شرعية، وتواجد عدد كبير من العلماء في السعودية المتخصصين في المعاملات المالية المعاصرة، والباحثين المؤهلين في مجال الاقتصاد الإسلامي[2].

وبصورة عامة ومن بين أهم عوامل نجاح المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية هو الالتزام الشرعي المرتبط بهيكلة المنتجات وتصميمها، والتطبيق الحرفي للأحكام والشروط الشرعية عند التنفيذ، والمصداقية ووجود هيئات شرعية متخصصة في المصرفية الإسلامية، تراقب وتشرف على أعمال البنوك السعودية، إضافة إلى اتباع أسلوب تحول وتطبيق متدرج ومتأن ومدروس، إضافة إلى الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي، الذي تمارسه مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، على الأنشطة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[3].

---

[1] محمد فضل عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183. (بتصرف)

[2] عمرو السوادي، **الرياض مؤهلة لـ «الأولى» عالميا في صناعة المال الإسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، على الرابط: http://www.aleqt.com/2011/06/12/article_548125.html

[3] طلعت زكي حافظ، **تطور المصرفية الإسلامية في السعودية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، على الرابط: http://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446310.html

المبحث الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تعد تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا من التجارب المميزة والرائدة عالميا لما حققته من إنجازات خلال السنوات الأخيرة، وسعيها لتكون مركزاً عالمياً للصناعة المالية الإسلامية وهذا بفضل الجهود الحكومية وسياسات البنك المركزي الماليزي الذين وفرا الدعم الكامل ومن جميع النواحي المالية، السياسية، القانونية والشرعية والمساهمة في إنشاء المؤسسات داعمة للمصرفية الإسلامية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، ومواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه الصناعة في ماليزيا، وهذا ما يستدعي البحث والدراسة لمعرفة واقع وعوامل نجاح التجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا واستخلاص الدروس منها.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

سنتطرق لنشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا منذ إنشاء الصندوق الحج سنة 1962 مرورا بعمليات تحول البنوك التقليدية نحو تقديم خدمات مصرفية إسلامية، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف البنوك الإسلامية، النوافذ الإسلامية والهيئات الداعمة للعمل الإسلامي في ماليزيا.

الفرع الأول: مراحل تتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

مرت تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بمراحل ومحطات مهمة، والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

1- مرحلة التأسيس

بدأ الاهتمام باستبعاد الربا عن المعاملات المالية في ماليزيا في وقت مبكر يرجع إلى تأسيس هيئة صندوق ادخار وشؤون الحجاج بماليزيا (تابونغ حاجي) في سنة 1962 بهدف مساعدة المسلمين

على أداء فريضة الحج بطريقة ميسرة لا يحتاج معها المرء إلى بيع ما يملكه، إضافة إلى تمكين المسلمين من الادخار والاستثمار بطرق تعود عليهم بمزيد من الربح، وفي سنة 1983 أصدر قرار حكومي بتأسيس المصرف الإسلامي الماليزي (Bank Islam Malaysia Berhad) وهو أول بنك إسلامي في البلاد، وصدر بالتزامن معه قانون المصرفية الإسلامية، الذي استثنى البنوك الإسلامية من القانون العام المطبق على البنوك في مجال البيع والشراء التجاري واقتناء الممتلكات وأكد القانون على تجنب الربا والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل المعاملات[1].

2- إنشاء البنوك الإسلامية

كان إنشاء بنك إسلام ماليزيا (BIM) بمثابة الخطوة الأولى نحو انطلاقة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، ولكن الخطو الأهم جاءت بعد عشر سنوات بدخول برنامج المصرفية الخالية من الربا في العمل ابتداء من 4 مارس 1993، والذي أعلن أيضا قيام أول سوق نقد إسلامي[2]، هذا البرنامج سمح بفتح بنوك إسلامية جديدة، والموافقة على فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية وفق ضوابط محددة.

وتوسعت أعمال النوافذ الإسلامية في بعض البنوك التقليدية لتتحول إلى بنك إسلامي متكامل ومستقل عن التقليدي كما حدث لمصرف المعاملات التابع لبنك بومي بوترا، وبنك رشيد حسين الإسلامي[3].

3- مرحلة التحرير والمنافسة

تميزت هذه المرحلة بمواصلة مسيرة الدعم الذي تقدمه الحكومة الماليزية للصيرفة الإسلامية لتكون

---

[1] فضل عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

[2] أسامة محمد أحمد الفولي، **تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2000، ص69.

[3] فضل عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص29.

مركزا عالميا للتمويل الإسلامي، وهذا عبر تحرير قطاع المصرفية الإسلامية والسماح لمجموعة من البنوك الأجنبية بالعمل في القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا، ويعد بيت التمويل الكويتي أول بنك أجنبي يحصل على رخصة العمل من وزارة المالية، وبدأ نشاطه في 17 فيفري 2006، يليه مصرف الراجحي في أكتوبر2006، وغيرها من البنوك الأجنبية، عملية التحرير هذه ساهمت في خلق التنافسية والمرونة والاستدامة للنظام المالي الإسلامي.

وتعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط طويل المدى للنظام المالي سمي بـ" مخطط القطاع المالي 2011-2020" في إطار "رؤية 2020" وهي خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة" تدويل التمويل الإسلامي"[1].

الفرع الثاني: الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تميزت تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في اعتراف السلطات النقدية بكل النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي، وعملت على تنظيم نشاطهما والتوافق بينهما، من خلال السماح بإقامة نظام النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إضافة إلى وجود البنوك الإسلامية.

1- البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا

يوجد في ماليزيا حوالي 16 بنكا إسلامياً، منها 11 بنك محلي، مقابل 26 مصرفا تقليديا و11 بنكاً استثمارياً يقدم معظمها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل توسعت أعمال النوافذ الإسلامية في بعض البنوك التقليدية لتتحول إلى بنك إسلامي متكامل ومستقل عن التقليدي (كما حدث لبنك المعاملات التابع لمصرف بومي بوترا)، وبنك رشيد حسين

[1] حليمة بن مشيش، حمزة قدوج، **المتطلبات التشريعية في قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تقييمية على ضوء التجربة الماليزية**، المؤتمر العلمي الدولي: دور المصارف الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2018، ص229.

الإسلامي (كان يسمى بمصرف رشيد حسين).

كما أن ماليزيا فتحت أبوابها للبنوك الإسلامية في العالم لتقديم خدماتها المصرفية داخل ماليزيا، فلديها اليوم خمسة بنوك إسلامية لا تقدم إلا المنتجات المتوافقة مع الشريعة، ثلاثة منها من خارج ماليزيا مثل بيت التمويل الكويتي وبنك الراجحي وبنك قطر الإسلامي، كما أن لديها بنكين محليين هما بنك معاملات وبنك إسلام[1]، وتقدم تلك البنوك خدماتها الإسلامية للمتعاملين معها من خلال أكثر من 2246 فرعاً تنتشر في مختلف الولايات الماليزية، ويشتغل بهذه البنوك الإسلامية حوالي 11064 موظف، بلغ حجم أصول هذه البنوك 498.2 736 مليون رينجت مع بداية سنة 2019[2]، والجدول التالي يوضح البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا:

جدول رقم(2-11): البنوك الإسلامية في ماليزيا

البنوك الإسلامية في ماليزيا			
الرقم	**البنوك المحلية**	**الرقم**	**البنوك الأجنبية**
01	Affin Islamic Bank Berhad	01	Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad
02	Alliance Islamic Bank Berhad	02	HSBC Amanah Malaysia Berhad
03	AmBank Islamic Berhad	03	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad
04	Bank Islam Malaysia Berhad	04	OCBC Al-Amin Bank Berhad
05	Bank Muamalat Malaysia Berhad	05	Standard Chartered Saadiq Berhad
06	CIMB Islamic Bank Berhad		

[1] زيد عيادات، **التجربة الماليزية: نموذج للمصرفية الإسلامية**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: http://www.aleqt.com/2010/01/04/article_327468.html

[2] IFSB, Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in Malaysia,18 September 2019, p3.

		Hong Leong Islamic Bank Berhad	07
		MBSB Bank Berhad	08
		Maybank Islamic Berhad	09
		Public Islamic Bank Berhad	10
		RHB Islamic Bank Berhad	11

المصدر: البنك المركزي الماليزي، على الرابط:
http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=li&cat=islamic&type=IB&fund=0&cu=0

2- النوافذ الإسلامية

تعتبر ماليزيا من الدول التي سمحت بالتعايش بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي، حيث أصدر البنك المركزي في مارس 1993 قانون يسمح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب منتجاتها التقليدية، وأتبعه في سنة 1999 ببرنامج المصرفية الإسلامية ليشمل وينظم أنشطة البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية[1]، حيث يلزم هذه البنوك بتعيين هيئات شرعية تشرف على عملها، كما أن لدى البنك المركزي هيئة شرعية مستقلة تابعة له للإشراف على ما تقدمه البنوك من منتجات ترى أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

يوجد في ماليزيا حوالي 10 بنوك تقليدية تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ إسلامية والتي بلغ عددها 2170 نافذة إسلامية، في حين بلغ عدد الموظفين بها حوالي 108842 موظف مع نهاية سنة 2018[2].

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في الصيرفة** الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الرياض، 2015، ص 35.

[2] IFSB, Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Windows in Malaysia, op, cit, p3.

الفرع الثالث: الهيئات الداعمة للعمل الإسلامي في ماليزيا

اهتمت ماليزيا ببناء بنية تحتية؛ فأنشأت العديد من المؤسسات التي تخدم صناعة الخدمات المالية الإسلامية بمساهمة وتشجيع من طرف البنك المركزي الماليزي، وسنتطرق لأهم هذه الهيئات والمؤسسات كالآتي:

1- شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC)

يعتبر مركزا رائداً في التعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية، وهو مركز للمعلومات في مجال توفير الموارد في آسيا، وهو يعمل على تدريب وتطوير الكوادر البشرية تابع لهيئة الأوراق المالية (SC) وقد أنشئ المركز في سنة 1994، وتم تأسيسه كشركة سنة 2007[1].

2- رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM)

والتي أنشأت سنة 1996 بهدف تشجيع إنشاء البنوك وفق النظام الإسلامي وممارسته في ماليزيا بالتعاون والتشاور مع البنك المركزي الماليزي والهيئات التنظيمية الرقابية بماليزيا، وتقديم المساعدة والتدريب لمنتسبي المؤسسات الأعضاء[2].

3- المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM)

تأسس سنة 2001 لتحقيق أهداف الخطة الشاملة للقطاع المالي وقطاع الأسواق المالية، والمتمثلة في توفير كوادر بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً في صناعة المالية الإسلامية على جميع المستويات القيادية والعاملة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والأبحاث والنشر[3].

---

[1] شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC)، **معلومات عنا**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: http://www.sidc.com.my/about-sidc/company-profile

[2] رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM)، **تقديم**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: http://aibim.com/ver2/index.php/about-aibim/about-us

[3] المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM)، **معلومات عنا**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://ibfimonline.com/about-us

4- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

هو هيئة دولية واضعة للمعايير، أسس سنة 2002 بدعم من الحكومة الماليزية ومقره كوالالمبور يهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، وأسواق المال، والتكافل الإسلامي[1].

5- المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF)

تم تأسيسه وتمويله من قبل البنك المركزي الماليزي في سنة 2003 كمؤسسة مستقلة غير ربحية، بهدف تطوير القادة والمديرين ليصبحوا قادة لهم الإمكانية على قيادة شركاتهم المالية في المستويات الإدارية العليا بكل فعالية وكفاءة[2].

6- مكتب الوساطة المالي(FMB)

كان يعرف سابقا باسم مكتب الوساطة المالية والذي تأسس في 30 أوت 2004 وبدأ نشاطه في 20 جانفي 2005، ليتحول في 1 أكتوبر 2016 إلى "أمين مظالم الخدمات المالية (OFS) وهي منظمة غير ربحية وتعمل كقناة بديلة لحل النزاعات لحل النزاعات والخلافات التي تقع بين العملاء والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية[3].

7- المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)

تأسس من قبل بنك المركزي الماليزي في عام 2005 وتم تعيينه لتطوير وتنمية المواهب والخبراء

---

[1] موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (IFSB)، **عن المجلس**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://ifsb.org/ar_index.php

[2] المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF)، **من نحن**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/04، على الرابط: https://iclif.org/who-we-are/

[3] أمين مظالم الخدمات المالية (OFS)، **نبذة عن المؤسسة**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/04، على الرابط: http://www.ofs.org.my/en/company_overview

في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ويعد المركز جامعة متخصصة في التمويل الإسلامي عبر تقديم برامج الدراسات العليا في هذا المجال، كما يقدم شهادة الاحتراف المالي الإسلامي[1].

8- المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC)

تأسس المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC) سنة 2006 بهدف تحقيق استراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزاً مالياً عالمياً يستقطب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في مجالات الصيرفة الإسلامية، إصدار الصكوك الإسلامية، التأمين التكافلي، إدارة الصناديق الاستثمارية، وتنمية رأس المال البشري[2].

9- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)

تأسست في مارس 2008 لتعزيز البحث في مجال الشريعة والتمويل الإسلامي، كما أنها بمثابة مستودع للمعرفة عن وجهات النظر الشرعية (الفتاوى)، وتجري دراسات حول القضايا المعاصرة في الصناعة المالية الإسلامية، ورفع مستوى التأهيل للممارسين والعلماء الشرعيين والأكاديميين وطلاب الدراسات العليا[3].

المطلب الثاني: قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تعتبر ماليزيا من التجارب الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهذا بفضل تبنيها برامج وإصلاحات واسعة النطاق شملت القطاع المصرفي والمالي، خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال إدخالها لحزمة من التعديلات القانونية والتشريعية التي أسهمت في تطوير قطاع الصيرفة

---

[1] المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)، **الرؤية والرسالة**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://www.inceif.org/profile-vision-mission

[2] المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC)، **نبذة**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/04، على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_header_contact_us&pg=pg_header_aboutus

[3] الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)، **معلومات عنا**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://www.isra.my/aboutus

الإسلامية، وامتلاكها لمراكز البحث العلمي والجامعات والكليات المتخصصة في مجال المالية الإسلامية وتوفرها للبنية التحتية اللازمة والداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، كلها مقومات لجعل من ماليزيا مركزا للصناعة النظام المالي الإسلامي.

الفرع الأول: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في ماليزيا

اتبعت الحكومة الماليزية نموذج النظام المصرفي المزدوج الذي سمح للبنوك الإسلامية والتقليدية بممارسة أنشطتها المختلفة تحت سوق مصرفي واحد ولكن بإطار قانوني مستقل، حيث قام البنك المركزي الماليزي بوضع مجموعة من القوانين الخاصة التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، نذكر منها:

1- قانون البنوك الإسلامية لسنة 1983

يعتبر القانون رقم 276 الصادر في 1983/04/07 قانونا سياديا لقطاع البنوك الإسلامية في ماليزيا، ويتضمن هذا القانون في 60 فصلا و8 أقسام على تنظيما لعملية التصريح والإشراف على البنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي الماليزي بصورة مشابهة لما يتم مع البنوك الأخرى، مع بعض التعديلات التي تفتضيها طبيعة نشاط البنك الإسلامي، وقد احتفظ القانون بصفة رئيسة بالقواعد المتعلقة بالحيطة والحذر في الأعمال المصرفية،[1] ولا يشمل هذا القانون فروع الأحكام الشرعية، لأن معظمه ركز على تعريفات البنوك الإسلامية والخدمات المقدمة من طرف هذه البنوك، اضافة إلى إجراءات الترخيص واللوائح اللزمة لعمل البنوك الإسلامية.

2- قانون البنك المركزي المعدل 2003

بهدف دعم العمل المصرفي الإسلامي قامت الحكومة الماليزية بإجراء تعديلات على قانون البنك

---

[1] جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص50.

المركزي لسنة 2003*، بإضافة الفصل (ب-16) لأجل تأسيس هيئة الرقابة الشرعية أو ما يسمى بهيئة المستشارين الشرعيين** على مستوى البنك المركزي، حيث ألزم هذا الأخير البنوك الإسلامية أو المؤسسة التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية الخضوع للفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا، ولأجل تدعيم السلطة القضائية لهذه الهيئة عدلت الحكومة هذا القانون في عام 2009م بإضافة فصل خاص يتعلق بهيئة المستشارين الشرعيين بالتفصيل في هذا القانون[1].

3- قانون المؤسسات المالية للتنمية 2002

في 2002 صدر قانون تنمية المؤسسات المالية المعروف بـ (DFIA) لتعزيز السلامة المالية والتشغيلية للمؤسسات التمويلية الإنمائية من خلال الممارسات المستدامة والإطار التنظيمي والرقابي المطلوب، حيث يترتب على هذه المؤسسات أداء الأدوار المنوطة بها بحكمة وكفاءة وفعالية، وبموجب هذا القانون ايضا تم تعيين البنك المركزي الماليزي باعتباره الهيئة المركزية للرقابة والاشراف على مؤسسات التمويل الإنمائي كجزء من الإطار التنظيمي والرقابي[2]، حيث يقوم بدوره في مراقبة الأنشطة والأداء المالي لهذه المؤسسات للتأكد من أداءها الأدوار المنوطة بها بطريقة حذرة ومحوكمة، وهناك فصل خاص في هذا القانون يدعم هذه المؤسسات لتقديم الخدمات المالية

---

*هذا القانون يتعلق بدور البنك المركزي في إدارة كفاءة الاقتصاد والمالية في الدولة، وسلطة البنك المركزي للتحكم والتنفيذ للقوانين واللوائح المتعلقة بالنشاط المالي والنقدي.

** الأصل أن وظيفة هيئة الرقابة الشرعية أشمل وأقوى في سلطة التدقيق والتنفيذ من هيئة المستشارين الشرعيين، غير أن في ماليزيا تقوم هيئة المستشارين الشرعيين بنفس وظيفة هيئة الرقابة الشرعية من حيث إصدار الفتاوى وإلزامها، إضافة إلى التدقيق الشرعي لكل المعاملات المالية في المصارف الإسلامية.

[1] عبد الله أحمد سفيان، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015، ص36.

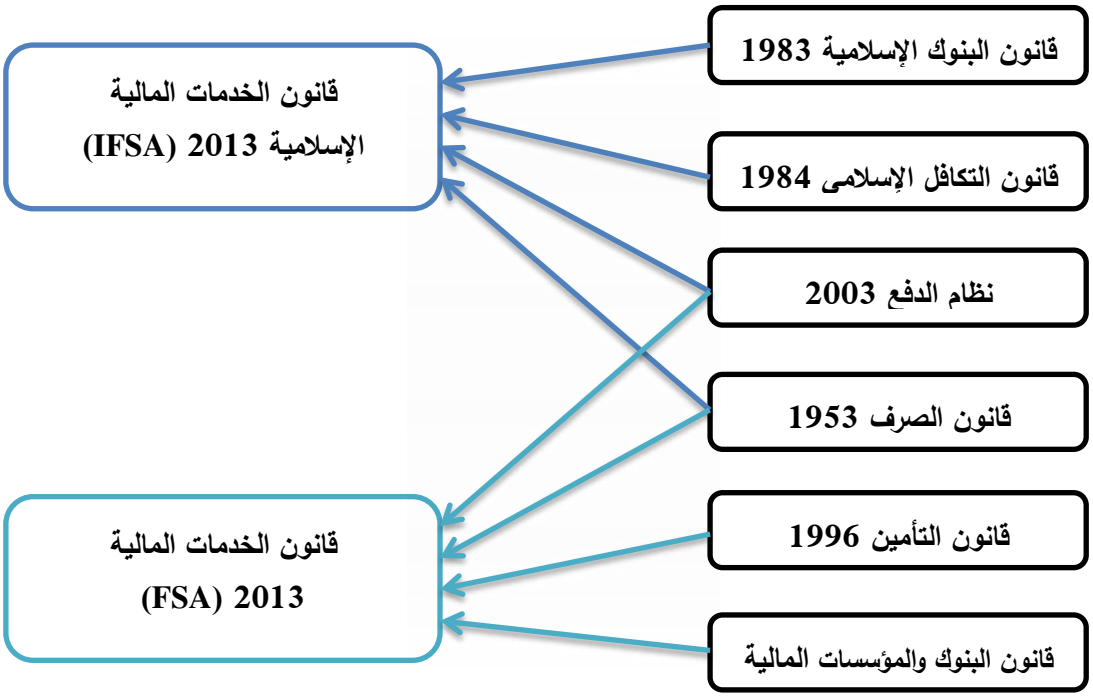
[2] سناء عبد الكريم الخناق، **الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12،جامعة سطيف1، الجزائر، ،2012 ص85.

الإسلامية سواء بشكل كامل أو من خلال النوافذ الإسلامية.

4- قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013

جاء القانون رقم 759 المتعلق بالخدمات المالية الإسلامية 2013 الصادر في 22 مارس 2013م في 18 فصل و5 اقسام ليلغي القوانين السابقة وبخاصة منها قانوني البنوك الإسلامية 1983 والتأمين التكافلي 1984 وقانون أنظمة الدفع لعام 2003، واشتمل القانون على تنظيم شامل للمؤسسات المالية وخدماتها وسوق النقد وعلاقاتها، تعيين أنظمة وأدوات الدفع الإسلامية، الرقابة الشرعية والحوكمة والرقابة الاحترازية كتتويج لخبرة 30 سنة من تنظيم النشاط المصرفي والتكافلي والمالي الإسلامي[1]، ويمكن توضيح أهم التعديلات القانونية على التشريعات التي تحكم المالية الإسلامية في ماليزيا من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): نتائج التعديلات على الإطار التشريعي لنشاط المالية الإسلامية في ماليزيا



المصدر: نعيم حنك، أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا، مجلة جامعة مجمع، العدد 27، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، أفريل 2019، ص 160.

[1] حمزة شودار، **الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الاسلامية في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص341.

الفرع الثاني: الإطار الشرعي

شهدت ماليزيا في العقود الأربعة الأخيرة اهتماما متزايدا بالصناعة المالية الإسلامية على مستوى التشريعات، حيث أصدر البنك المركزي التشريعات الضرورية لتمكين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة أنشطتها بصورة طبيعية، مما ساهم في زيادة عدد البنوك الإسلامية في ماليزيا، الأمر الذي جعل من الرقابة الشرعية على عمل البنوك الإسلامية عملا أساسيا من أجل استمرار وتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

1- نظام الحوكمة الشرعية

اصدر البنك المركزي الماليزي نظام الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامي في 1 جانفي 2011، الذي هو بمثابة إطار عمل قانوني الغرض منه التأكد أن عمليات وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس بنية تحتية للحوكمة الشرعية تتكون من مستويين رئيسين:

أ- المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الماليزي

تأسس المجلس الاستشاري الشرعي لبنك المركزي الماليزي في ماي 1997 كأعلى سلطة شرعية، وأوكل للمجلس الإشراف الشرعي على جميع أعمال البنوك الإسلامية، وغيرها من المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي والمعنية بتقديم أعمال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لضمان التزامها بأحكام الشريعة في جميع أعمالها، كما يعمل المجلس كمرجعية شرعية واستشارية للبنك المركزي فيما يتعلق بالأمور الشرعية، وتعتبر قرارات المجلس الشرعي ملزمة ومرجعاً للمحاكم ولجان تسوية المنازعات وغيرها فيما يخص القضايا ذات الصلة[1] بأعمال المؤسسات الخاضعة لإشرافه.

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ب- هيئة الرقابة الشرعية

أصدر البنك المركزي الماليزي المبادئ التوجيهية للحوكمة الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي ألزم من خلالها المؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات إسلامية على ضرورة إنشاء هيئة شرعية خاصة بها وهي تمثل شرطا قانونيا وملزما لهذه المؤسسات، وتعتبر هذه الهيئة لجنة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات مكلفة بمهمة توجيه واستعراض والإشراف على و/أو الموافقة على أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية من أجل ضمان امتثالها لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية[1].

2- مبادئ الحوكمة الشرعية

قام البنك المركزي الماليزي بإعداد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة المفصلية الأخرى التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل إيجاد بيئة تشغيلية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء عليه فقد تم تصميم إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كي يحقق الأهداف الآتية:

- تحديد متطلبات البنك المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات، والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية

---

[1] موقع جريدة العرب الاقتصادية، **كفاءة الهيئات الشرعية في مراقبة المؤسسات المالية**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/09، على الرابط: http://www.aleqt.com/2010/11/03/article_464765.html

برمتها حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية؛

– توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي معيار الحوكمة الشرعية.[1]

الفرع الثالث: دور البنك المركزي الماليزي في دعم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

أنشأ البنك المركزي الماليزي في 26 جانفي 1959 كهيئة قانونية بهدف تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وتوفير بيئة مواتية للنمو المستدام للاقتصاد الماليزي من خلال التحكم في الأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية، كما للبنك المركزي الماليزي دور مهم في توفير البيئة المناسبة لتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وهذا من خلال:

1- سن القوانين والتشريعات

قام البنك المركزي الماليزي بوضع الإطار القانوني الذي يسمح للبنوك الإسلامية بممارسة نشاطها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال سن الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالمالية الإسلامية، وإجراء التعديلات اللازمة على القوانين التقليدية التي تعيق تطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، ويعتبر القانون رقم 276 الصادر في 1983/04/07 أول قانون للمصرفية الإسلامية، تم تبعه قانوني الاستثمار الحكومي 1983 وقانون التكافل 1984 وصولا لقانون الخدمات المالية الإسلامية 2013.

2- المساهمة في إنشاء المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية

قام البنك المركزي الماليزي بالمساهمة في بناء البنى التحتية، فأنشأ العديد من المؤسسات والهيئات التي تخدم الصناعة المصرفة الإسلامية على غرار مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

[1] سعيد بوهراوة، بوكروشة حليمة، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015،ص 111.

سنة 2002 الذي يهتم بإصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة المصرفية والشرعية، بالإضافة إلى مؤسسات البحث العلمي والتدريب المهني مثل الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) سنة 2007 التي تهتم بإعداد وإصدار البحوث العلمية وعقد ندوات ولقاءات في القضايا الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية[1].

3- تطوير نظام المعاملات المصرفية الإسلامية

أدخل البنك المركزي أحدث الأنظمة الإلكترونية في نظام المعاملات المصرفية الإسلامية لضمان فعالية وجودة الخدمات المصرفية المتوافقة مع لأحكام الشريعة الإسلامية مما يجعلها ترقى لمنافسة نظيرتها من الخدمات المصرفية التقليدية، ومن أجل شفافية هذه التداولات وضع البنك المركزي الماليزي على إثر تأسيس موقع سوق النقد بين البنوك الإسلامية نظاما إلكترونيا متكاملا للعرض والتسويات المالية ونشر المعلومات[2].

4- الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

أصدر البنك المركزي الماليزي المبادئ الإرشادية الشاملة للحوكمة الشرعية في أواخر 2010، والذي بدأ العمل في جانفي2011، حيث ألزم البنوك الإسلامية بقواعد ومعايير إفصاح محددة لرفع درجة الشفافية في أعمال تلك البنوك حتى يكون المودعون على دراية أكبر وإطلاع أوسع على أحوال تلك البنوك[3].

---

[1] عبد الله أحمد سفيان، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] أكرم لال الدين، سعيد بوهرواة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية نقدية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي، مكة المكرمة، أيام من 25 الى 29 ديسمبر، 2010.

[3] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

حققت البنوك الإسلامية في ماليزيا نمواً جيداً في حجم الودائع، وإجمالي الأصول، وتطور حجم التمويل الممنوح لمختلف القطاعات الأساسية وبمختلف صيغ الاستثمار، وهذا بفضل جهود الحكومة الماليزية في استقطاب ودعم التمويل الإسلامي من خلال تجميع المدخرات وتحويلها للاستثمارات مهمة.

سيتم التطرق لدور البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا في تعبئة الموارد المالية وتطور حجم التمويل الممنوح لمختلف القطاعات الأساسية وبمختلف صيغ التمويل الإسلامي، بالإضافة للوقوف على أهم عوامل نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا والتحديات والعراقيل التي تواجهها.

الفرع الأول: تعبئة الموارد المالية البنوك الإسلامية

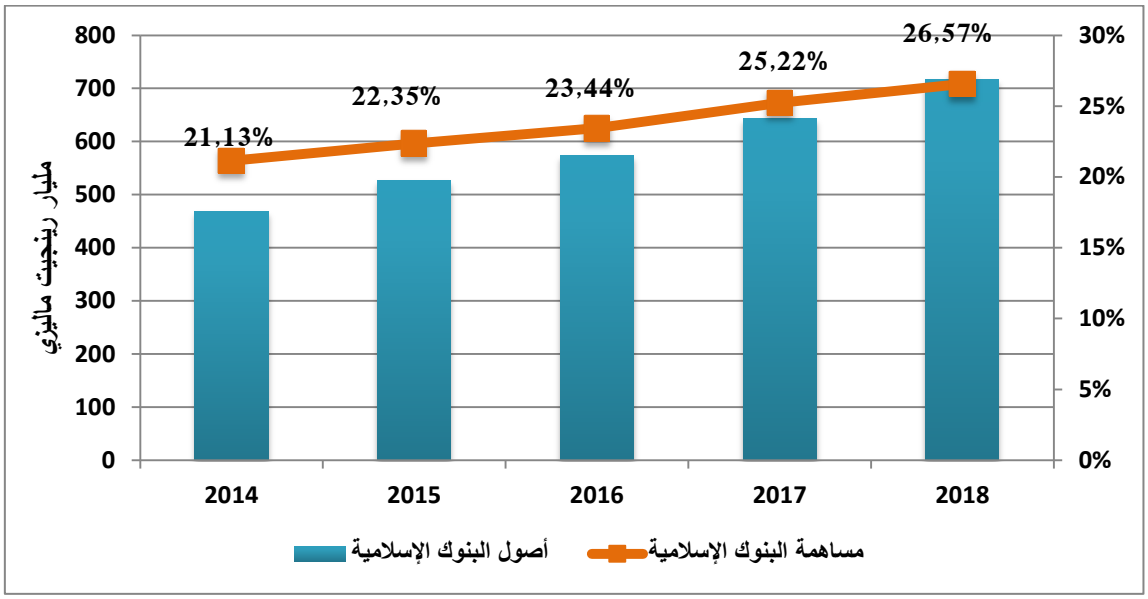
تعد ماليزيا لاعباً رئيساً في التمويل الإسلامي العالمي، ووفقاً لتقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2019 فقد جاء ترتيب ماليزيا في المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث حجم أصول التمويل الإسلامي التي بلغت نحو 717 مليار دولار بنهاية سنة 2018.

1- تطور حجم الأصول في البنوك الإسلامية

تشير إحصائيات البنك المركزي الماليزي (BNM) أن إجمالي أصول البنوك الإسلامية قد بلغ 716.692 مليار رينجيت ماليزي في نهاية سنة 2018، بزيادة سنوية 11.55 ٪ مقارنة بنهاية سنة 2017 التي بلغ فيها حجم هذه الأصول 642.716 مليار رينجيت ماليزي، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 10.32 % خلال الفترة (2014-2018)، وتشكل أصول النظام المصرفي الإسلامي حوالي 26.57% من إجمالي أصول النظام المصرفي الماليزي، و10.8% من إجمالي الأصول

المصرفية عالميا، وهذا بفضل البرامج المسطرة لتطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا آخرها اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 (IFSA)، وتهدف هذه البرامج إلى زيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على أعلى حصة سوقية لها عالميا.

الشكل رقم(2-2): تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

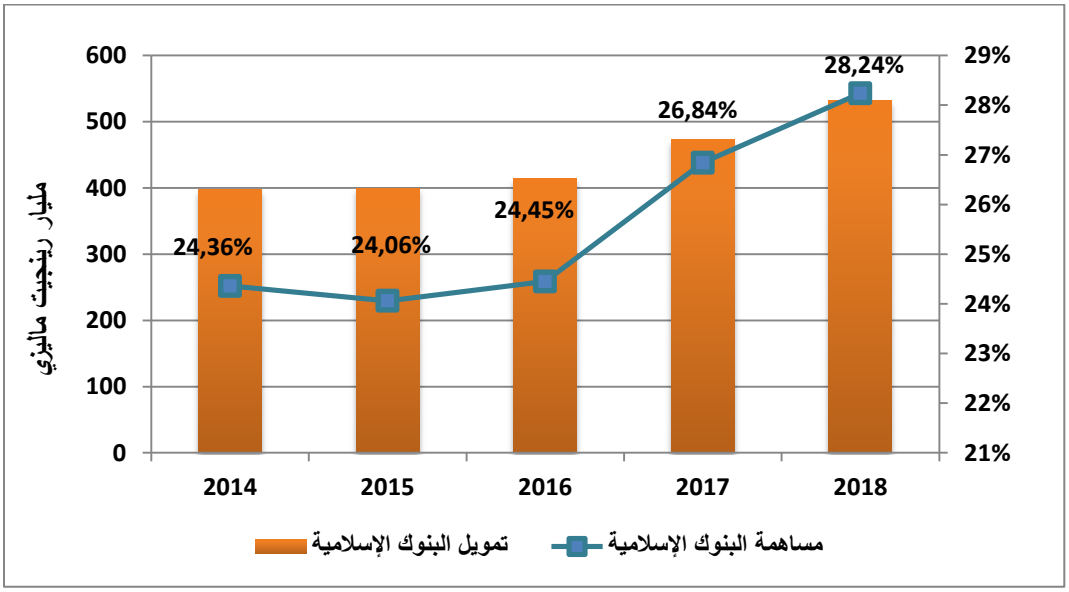
BNM, Islamic Banking System: Statement of Assets, Consulted on 11/27/2019, site web : http://www.bnm.gov.my/index.php.

2- تطور حجم الودائع .

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا حوالي 532.017 مليار رينجيت ماليزي في نهاية سنة 2018، وهو ما يمثل 28.24 % من إجمالي ودائع جميع البنوك خلال هذه الفترة، في حين بلغ إجمالي ودائع البنوك الإسلامية 398.041 مليار رينجيت ماليزي في نهاية سنة 2014 وبنسبة 24.36 % من إجمالي الودائع لدى البنوك، وهو ما يؤكد على مدى التوسع في التحول إلى الصيرفة الإسلامية في هذا البلد وما تحظى به من دعم من طرف البنك المركزي الماليزي

وتتكون ودائع البنوك الإسلامية من أربع حسابات أساسية هي: ودائع تحت الطلب (13.64%)، ودائع الادخار الجارية (7.73%)، ودائع الاستثمار العامة (0.12%) وودائع الاستثمار الخاصة (0.02%)، والشكل التالي يوضح تطور حجم ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2014-2018):

الشكل رقم(2-3): تطور حجم ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

BNM, Islamic Banking System: Deposits by Type, Consulted on 27/11/2019, site web : http://www.bnm.gov.my/index.php

الفرع الثاني: التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية في ماليزيا

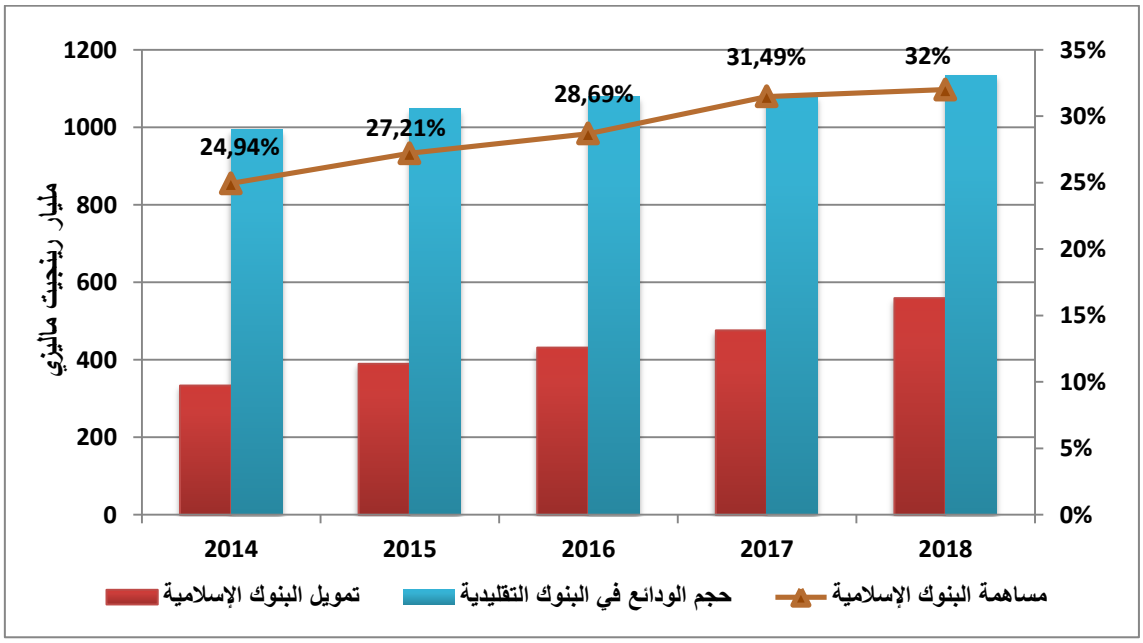
يشكل التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا نسبة مهمة جدا من إجمالي التمويل الموجه للاقتصاد، ويشمل كل من التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية البالغ عددها ستة عشر بنك وبوجود العديد من النوافذ الإسلامية التي تنشط بالبنوك التقليدية.

1- حجم التمويل

بلغ حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية بنهاية سنة 2018 مقدار 559,256 مليار

رينجيت ماليزي مقارنة بـ 333.646 مليار رينجيت ماليزي سنة 2014 وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 12.13%، والملاحظ أن البنوك الإسلامية تساهم بـ 32% من حجم التمويل المصرفي في ماليزيا بالمقابل تستحوذ البنوك التقليدية على الحصة الأكبر من إجمالي القروض المصرفية، وتهدف الحكومة الماليزية لزيادة مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل المصرفي لحوالي 40% بنهاية 2020 لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي والحفاظ على أعلى حصة سوقية لها عالميا، ويوضح الشكل التالي تطور التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة(2014-2018).

الشكل رقم(2-4):تطور حجم التمويل المصرفي في ماليزيا (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

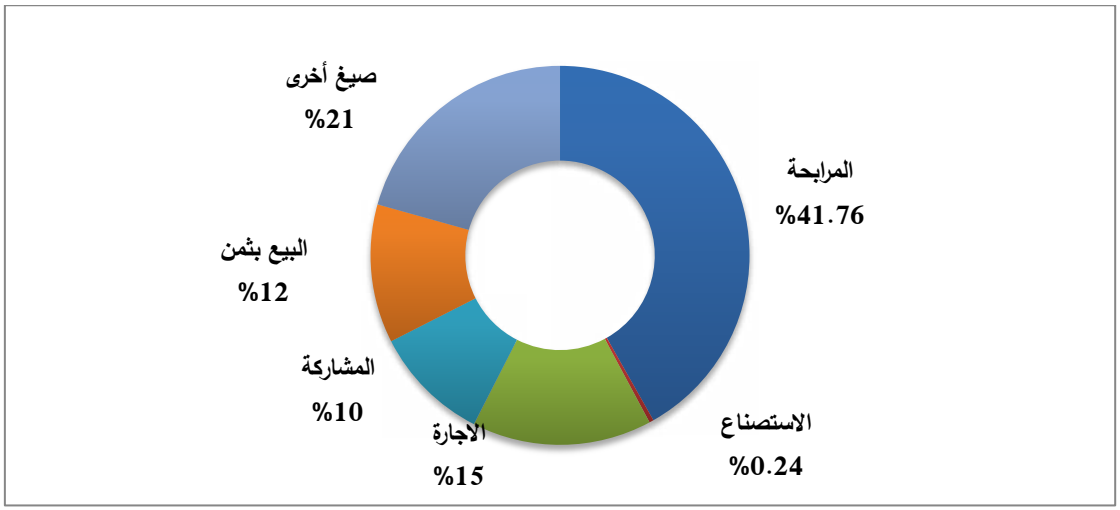
BNM, Monthly Highlights and Statistics in December 2018, Consulted on 11/27/2019, site web : http://www.bnm.gov.my/index.php

2- التمويل حسب الصيغ

عرف التمويل المصرفي الإسلامي ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2014-2018) بمعدلات نمو متزايدة حيث تراوحت بين 10% و 16% خلال هذه الفترة، وتوزع هذا التمويل على مختلف صيغ

استثمار التمويل الإسلامي، إذ حظيت صيغة المرابحة بنسبة 41.79% من إجمالي التمويل، تليها صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 15.33%، وصيغة البيع بثمن آجل بنسبة 11.82%، وصيغة المشاركة بنسبة 10%، في حين كان الاستثمار في الصيغ التمويل الأخرى ضئيلا على غرار صيغتي المضاربة والإستصناع التي لم تصلا نسبة 1% من إجمالي التمويل وهو ما يؤكد سيطرة صيغ المداينات على التمويل، والشكل التالي يوضح توزيع صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا لسنة 2018:

شكل رقم(2-5): صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في ماليزيا 2018



Resource: IFSB, PSIFIs for Islamic Banks in Malaysia, op, cit, p3.

الفرع الثالث: معوقات وتحديات العمل الإسلامي في ماليزيا

بالرغم من كل الإنجازات والنجاحات التي حققتها الصيرفة الإسلامية في ماليزيا خلال السنوات الماضية، وجهود الحكومة الماليزية في توفير البيئة المناسبة لتصبح مركزا عالميا للتمويل الإسلامي، إلا أن البنوك الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات التي تفرضها المنافسة مع البنوك التقليدية، ومن بين هذه التحديات:

1- التحديات القانونية

تستند القواعد الصيرفة الإسلامية الحالية في ماليزيا إلى النموذج المصرفي التقليدي، إذ تعتبر بعض المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية صالحة من الناحية القانونية، ولكن ممارساتها مماثلة للبنوك التقليدية من حيث السعر وأسعار الفائدة المرجعية في الممارسة العملية، كما تفتقر الصيرفة الإسلامية إلى إطار إشرافي فعال، وهي واحدة من نقاط الضعف في النظام السائد، وهناك حاجة لتنسيق وتعزيز الأدوار التي تضطلع بها كل من المجلس الاستشاري الشرعية والبنك المركزي الماليزي[1].

2- إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

يواجه البنك الإسلامي مخاطر إدارة السيولة أكبر من البنك التقليدي بنفس الحجم، هذا بسبب الحاجة للاحتفاظ بمستوى أعلى من السيولة مما يؤدي إلى تأثير سلبي على المنافسة، لأن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تعاني في أغلبها من فائض في السيولة، ولكن المشكلة التي تواجهها هي كيفية استثمار السيولة الفائضة في ظل عدم توافر الأدوات المالية التي تساعدها في تحقيق، فهي بحاجة إلى المزيد من الأدوات المالية لكي تستثمر السيولة الفائضة[2].

3- ضعف الابتكار والتنوع في المنتجات

يعاني التمويل الإسلامي في ماليزيا من الافتقار النسبي لتنوع المنتجات المتوافقة مع الأحكام الشريعة الإسلامية، فعدم قدرة هذه المنتجات على مواكبة عروض التمويل يشكل تحديا تنافسيا

---

[1] Azeman Abd majid & others, **Islamic finances growth in Malaysia: the challenges**, KONAKA 2016 Conference, University Technology MARA, Selangor Darul Ehsan, Malaysia, January 2016, p330.

[2] فيصل شياد، **تقييم المنتجات المالية الإسلامية وتحديات التطوير والابتكار: حالة منتجات إدارة السيولة**، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 21, العدد 1، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2015، ص 25.

خصوصا في أوساط المستثمرين الأكثر تطورا، وهذا بالرغم من الإشادة بالتمويل الإسلامي لمنتجاته الشفافة والراسخة على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

4- الإفراط في محاكاة وتقليد المنتجات المصرفية التقليدية

تشير الإحصائيات والأرقام الصادرة عن الهيئات والداعمة للعمل المصرفي في ماليزيا أن أكثر الأساليب والصيغ التمويلية المستخدمة في البنوك الإسلامية هي بيوع المرابحة والإجارة والبيع الآجل، وكلها أدوات دين لا أدوات مشاركة، فهي تحاكي وتشبه المنتجات المصرفية التقليدية ومحاولة أسلمتها من دون الاهتمام كثيرا بمضمونه إن كان ينافي مقاصد الشريعة الإسلامية أم لا[2].

5- ضعف وعي المجتمع بالمنتجات المالية الإسلامية

هناك تصورات سلبية حول الإسلام والتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم بسبب الجهل والتضليل، ففي ماليزيا على وجه التحديد يعاني الأفراد من قلة الوعي والإدراك تجاه الإسلام والمنتجات المالية الإسلامية، والجهل بمبادئ التمويل الإسلامي، حيث لا تزال حملات التوعية بمفاهيم المالية الإسلامية ومبادئها غير فعالة في نشر الوعي الإسلامي لدى المجتمع الماليزي.

الفرع الرابع: عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي ساهمت في نمو الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وتعزيز مكانتها في الاقتصاد المالي ككل، بالرغم من العراقيل التي واجهت تطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، ونوجز أهم هذه العوامل فيما يلي:

---

[1] فيصل شياد ، **تقييم المنتجات المالية الإسلامية وتحديات التطوير والابتكار: حالة منتجات إدارة السيولة**، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] فيصل شياد، **تحديات وفرص التمويل الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص41.

1- الإرادة السياسة والدعم الحكومي للصيرفة الإسلامية

تعتبر ماليزيا من أكثر الدول اهتماما بمجال الصيرفة الإسلامية، وأن الذي ساعدها في ذلك هو الرغبة السياسية والدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعما كاملا ومن جميع نواحيه المالية، السياسة والقانونية، حيث تعد ماليزيا أول دولة اعترفت حكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم وغيرت في قوانينها وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره[1].

2- قوة البنية التحتية للصيرفة الإسلامية

من ناحية البنية التحتية للصيرفة الإسلامية فهي موجودة في ماليزيا ومكتملة، فلدى ماليزيا الآن البنوك الإسلامية ولديها شركات التأمين الإسلامية، والأسواق المالية ولديها مراكز البحث العلمي والجامعات والكليات المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية والنظام المالي الإسلامي وهذه كلها مقومات ومكونات لكي تكون ماليزيا مركزا عالميا لصناعة النظام المالي الإسلامي[2].

3- البيئة القانونية

على مستوى التشريعات أصدر البنك المركزي التشريعات الضرورية لتمكين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة أنشطتها بصورة طبيعية، من خلال مراجعة القوانين والأنظمة التقليدية

---

[1] سيف الدين حسن العوض عبد الله، **هل نجحت ماليزيا وأصبحت رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؟**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 29، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، أكتوبر 2014، ص 15.

[2] سيف الدين حسن العوض عبد الله، **ماليزيا تسعى لتكون مركزاً عالميًا لصناعة الصيرفة الإسلامية: أضواء على الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 28، سوريا، سبتمبر 2015، ص 16.

الوضعية ذات الصلة بأعمال البنوك الإسلامية ومنتجاتها التمويلية، والسعي لضمان توافقها مع المتطلبات الشرعية لصناعة المصرفية الإسلامية، وتحقيق شرعية تامة للعقود المالية الإسلامية في القانون الماليزي، وتمكين ماليزيا من أن تكون مرجعاً قانونياً في مجال التعاملات المالية الإسلامية[1].

4- تعزيز الإطار الشرعي

من بين العناصر الرئيسية لنظام مصرفي إسلامي متكامل هو وجود إطار شرعي فعّال ملائم مقترن بنظام قانوني سليم، ولذلك قام البنك المركزي الماليزي بتحسين الإطار الشرعي بصورة مستمرة من أجل مواكبة التطورات والمستجدات في صناعة الصيرفة الإسلامية، ومن بين الجهود المتعلقة بتعزيز الإطار الشرعي، إصدار البنك المركزي الماليزي الضوابط الخاصة بحكم اللجنة الشرعية للمؤسسات المالية في شهر ديسمبر 2004 لتنسيق وظائف اللجان الشرعية ومهامها في المؤسسات المالية، والتي دخلت في حيز التنفيذ اعتبارًا من أفريل سنة 2005[2].

5- التنمية البشرية وتأهيل الكوادر

من أهم الخطوات التي صاحبت تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعد الركن الأساس في نمو وازدهار أي صناعة، لهذا أدرك أصحاب القرار في وقت مبكر أهمية هذا الأمر فكان إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية، ومعاهد التدريب المتخصصة، وإقامة الندوات والمؤتمرات، كوسائل لتوفير وتأهيل الكوادر البشرية التي تسهم في سد احتياجات القطاع

---

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] زاهار الدين محمد الماليزي، **تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، أيام 31 ماي-03 جوان2009، ص9.

المصرفي[1]، كما أجبرت البنوك الإسلامية في ماليزيا على إنشاء وحدة أو وظيفة جديدة للبحث وفق ما يسمى بنظام الحوكمة الجديد، وأن يكون له قسم خاص بالبحوث في مجال التدريب والتعليم.

6- الانفتاح على التجارب العالمية والاستفادة منها

لقد تضمنت التجربة الاستفادة من الخبرات العالمية في تطوير صناعة المصرفية الإسلامية من خلال فتح المجال للبنوك العالمية لممارسة نشاطها في تلك الصناعة وفق استراتيجيات وآليات محددة بهدف تعزيز المنافسة ونقل الخبرة وتطوير منظومة متكاملة من الخدمات والمنتجات والانفتاح على الأسواق العالمية.

توجد العديد من البنوك العالمية والوكالات المتخصصة تعمل في السوق الماليزي في قطاعات التمويل الإسلامي المختلفة والخدمات المرتبطة به، وهذا ولاشك يثري التجربة الماليزية ويعزز منافستها و فرص انفتاحها على الأسواق العالمية.

حقيقية التجربة الماليزية تميزت بهذا التأطير للنظام المالي الإسلامي وتطويره وتنظيمه كأفضل وتحسن نظام في أي دولة أخرى إلى جانب تميزها بالجوانب التنظيمية والتأطيرية والهيكلية والمراجعة والإشراف، وهذا كله أثبت أن له دور كبير في نجاح التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية[2].

---

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] سيف الدين حسن العوض عبد الله، **ماليزيا تسعى لتكون مركزاً عالميًا لصناعة الصيرفة الإسلامية: أضواء على الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المبحث الثالث: تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة في المالية الإسلامية على صعيد العالم الغربي، والتي تتطلع لتصبح مركزا عالميا في مجال التمويل الإسلامي من خلال قيام الحكومة البريطانية حاليا بحملة واسعة واتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وعليه سنحاول الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية ببريطانيا في الوقت الراهن والتعرف على أهم مؤشرات تطور ونجاح الصيرفة الإسلامية وصولا لمختلف التحديات والعقبات التي تعيق تطورها وانتشارها.

المطلب الاول: تطور العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا

إن ظهور البنوك الإسلامية فيها كان سابقاً لظهورها في كثير من الدول العربية والإسلامية، فقد ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات (1978)، حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، مما يدفعنا للوقوف على مراحل تطور الصيرفة الإسلامية وأهم عوامل الاهتمام بها من طرف الحكومة البريطانية.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في بريطانيا

ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات(1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، وكان أولها شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) سنة 1978، وبعدها شركة بيت التمويل (Islamic Finance House)، وفي سنة 1987دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى سنة 1993 وفتحت فرعين في لندن، وفرعاً آخر في بيرمنغهام، وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي

الكويتي فرعاً له في لندن، عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة[1].

وشهدت سنة 2004 تأسيس أول بنك إسلامي في المملكة المتحدة وهو البنك الإسلامي البريطاني، وفي هذا الاتجاه اقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها ومؤسساتها المالية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ اسلامية في كبرى البنوك البريطانية والسماح لأول بنك اسلامي بريطاني بالعمل في مجال الصيرفة الإسلامية بالتزامن مع فتح فروع اسلامية في المشرق العربي والبلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا للمالية الإسلامية[2].

وبنهاية سنة 2018 وصل عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى 22 بنكاً، منها 5 بنوك إسلامية و17 بنكاً تقليدياً له نوافذ يقدم من خلالها منتجات مصرفية إسلامية وبهذا تحتل بريطانيا المرتبة 18 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية، وهو ما يضعها في المرتبة الأولى في أوروبا وفي العالم الغربي.

الفرع الثاني: دوافع الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا والتي احتضنت التمويل الإسلامي منذ وقت مبكر في سنة 1978 وبها أكبر نسبة من البنوك الإسلامية في أوربا، حيث يرجع دوافع الاهتمام البريطاني بالصيرفة الإسلامية بشكل خاص للعوامل التالية:

1- تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية

اصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الاخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من

---

[1] فضل عبد الكريم البشير، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق**، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الاوربي للإفتاء والبحوث، الدورة 19، إسطنبول، جويلية 2009، ص18.

البنوك والمؤسسات المالية الدولية والاطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، فيشير تقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في لسنة 2019 أن حجم اصول قطاع البنوك الإسلامية عالميا قد وصل 1.573 تريليون دولار بنهاية سنة 2018، بالتالي هناك دافع كبير للحصول على حصه من هذا القطاع.

2- رغبة الحكومة البريطانية في جعل لندن بوابة للتمويل الإسلامي

رفعت الحكومة البريطانية شعار "لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي" منذ سنة 1997، ثم تكرر في سنة 2006، حيث تحدث وزير الخزانة البريطاني الأسبق "غوردن بروان" في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية لبريطانيا بالتعاون مع بلدية لندن والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي في 13 جوان 2006 الموافق17 جمادى الأولى1427 هـ عن رغبة الحكومة البريطانية أن تكون لندن بوابة للتمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية.[1]

3- الأزمة المالية العالمية 2008

إن ما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي هزت الأسواق وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع، دفع الأنظار بقوة البنوك الإسلامية وأدوات الصناعة المالية الناشئة، والتي لم تتأثر كثيرا بالأزمة لسبب جوهري يتعلق بتباين القواعد والأسس التي ترتكز عليها هذه التجربة المتنامية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[2].

4- ارتفاع عدد المسلمين في بريطانيا

وجود أكثر من 2.72 مليون مسلم مقيم في بريطانيا، حيث تفضل هذه الجالية على العيش وفق

---

[1] فضل عبد الكريم البشير، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص14.

مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المجالات خاصة المعاملات والأحوال الشخصية ، وتزايد عدد الذين يرغبون في المعاملات المصرفية الإسلامية[1] للوصول إلى المنتجات المالية بأسعار تنافسية بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، مما أضحى يمثل سوق مربحا وواعد للمؤسسات المالية والمصرفية بالمملكة المتحدة.

5- المنافسة على الصناعة المالية الإسلامية

كان من شأن هذا النمو المتزايد لحركة الصيرفة الإسلامية أن يزيد التنافس وتتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المتنوعة، التي تمثل بديلا أخلاقيا وعمليا لما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات لا تجد تفاعلا كبيرا من كل العملاء الذين لا يطمئنون للاستثمار والتمويل الذي لا يراعي الاخلاق والقيم، وليس له من همّ سوى الربح والمزيد من الربح بكل الاشكال والاساليب.[2]

الفرع الثالث: البنوك الإسلامية في بريطانيا

يوجد حاليا بالمملكة أكثر من 22 بنك يقدم خدمات مصرفية إسلامية، منها 5 بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل وهي:

1- بنك قطر الإسلامي(QIB –UK)

تم تأسيس بنك قطر الإسلامي(QIB –UK) بقصد تطوير وتقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة، إذ تلقى البنك إذن من هيئة الخدمات المالية (FSA) بتاريخ 29 جانفي 2008، وبعد ذلك التاريخ بدأت عملياتها كبنك لتوفير حلول مالية مبتكرة متوافقة مع

[1] Waseem Ahmad, **"Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges**, Kingston Business School, London ,Dated: 6th October 2008.p 20.

[2] محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص11.

الشريعة الإسلامية وخدمات عالية الجودة للعملاء ولتعظيم العوائد للمساهمين والشركاء[1].

ويقوم هذا البنك بتقديم مجموعة من الاستمارات في مجالات حيوية خاصة المجال العقاري وتملك الأصول وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية للجالية الإسلامية في أوربا، في ظل تزايد الطلب على الصيرفة الإسلامية في العالم الغربي.

تتمثل رؤية بنك قطر الإسلامي فرع المملكة المتحدة (QIB –UK) برؤية البنك الأم الذي يتبع له وتتمثل هذه الرؤية في أن يكون بنك إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع.

أما رسالته فتتمثل في:

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء؛
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز[2].

2- بنك جيت هاووس الإسلامي

تم تأسيس البنك كشركة عامة محدودة في انكلترا و ومقره لندن في 25 ماي 2007 تحت قانون الشركات لسنة 1985 وحصل على إذن من قبل هيئة الخدمات المالية (FSA) في 21 أفريل 2008 للقيام بأنشطة مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل مهمة بنك جيت هاوس في توفير أكبر قيمة ممكنة للمساهمين لديه، والعمل على التميز في إطار منتجات المصرفية

[1] Qib-uk, **annual report 2018**, p7.

[2] مصرف قطر الإسلامي، **التقرير السنوي 2018**، ص5.

الإسلامية، بالإضافة إلى توفير الخبرة في الأسواق المالية الدولية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والإدارة الحكيمة للمخاطر والشفافية الكاملة.

3- مصرف الريان

مصرف الريان هو أول وأكبر بنك تجزئة متوافق مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة، وقد تم الترخيص له باسم المصرف البريطاني الإسلامي (IBB) من قبل هيئة الخدمات المالية (FSA) سنة 2004، ويوفر مصرف الريان خدمات التوفير والتمويل والحساب الجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على مدار 24 ساعة في اليوم[1].

تتمثل رؤية مصرف الريان في أن يكون البنك الرائد في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات على المدى الطويل للعملاء والمساهمين[2].

4- بنك لندن الشرق الأوسط (BLME)

تأسس بنك لندن والشرق الأوسط في 7 أوت 2006، وفي 5 جويلية 2007 اعتمد من قبل هيئة الخدمات المالية (FSA) كشركة عامة محدودة بهدف تقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويختص هذا البنك في تقديم التمويل الإسلامي في قطاع العقارات[3]، كما يقدم للشركات مجموعة من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات والأصول لدول مجلس التعاون الخليجي، وتقديم التسهيلات الدولية والتمويل بالجملة لاستثمارات المشاريع المشتركة، ويهدف ليصبح الشركة الرائدة في المملكة المتحدة في توفير حلول لإدارة

---

[1] Alrayanbank**, About us**, Consulted on 11/27/2019, site web: https://www.alrayanbank.co.uk/useful-info-tools/about-us/

[2] Alrayanbank, **Our vision and values**, https://www.alrayanbank.co.uk/useful-info-tools/about-us/vision-and-values/.

[3] BLME, **History of BLME**, https://www.blme.com/about-us/history/

استثمارات مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وشريكهم المفضل، والريادة في مجال العقارات، تمويل الإيجار والتمويل التجاري[1].

5- مصرف أبوظبي الإسلامي (المملكة المتحدة)

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي (المملكة المتحدة) المحدودة ("بنك أبوظبي الإسلامي") في عام 2012 بلندن، وقد تم الترخيص له من قبل هيئة الخدمات المالية (FSA) كمؤسسة مصرفية معتمدة، يقوم بتقديم حلول التمويل العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال منتجات التمويل الإسلامي المهيكلة من خلال دعم عملية شراء أو إعادة تمويل العقارات في بريطانيا[2].

كما يسعى البنك إلى أن يكون الخيار المفضل في المملكة المتحدة لعملاء مجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي اليوم من خلال استراتيجية البنك في بناء أعمال مصرفية مستدامة في سوق لندن التي تخدم الأفراد والمنظمات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر تقديم نموذج خدمة مصرفية كامل بتزويد العملاء بحلول تمويلية في مجال الاستثمارات العقارية جنبًا إلى جنب مع الخدمات المصرفية الشخصية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية[3].

المطلب الثاني: قطاع الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

تزايد الاهتمام البريطاني بالمالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، بعد إطلاق السلطات الحكومية لـ "فرقة عمل المالية الإسلامية" سنة 2013 في إطار استراتيجية "لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية" من خلال توفير الإطار القانوني والشرعي المناسب للعمل المصرفي الإسلامي، وبروز سياسات حكومية داعمة للمالية الإسلامية.

---

[1] Annual Financial Statements BLME 2017, p7. Annual Financial Statements BLME 2018, p3 .

[2] ADIB UK, **Prime Central London real estate Market Overview**, March 2018, p3.

[3] ADIB UK, **Financial Statements 2018**, p2.

الفرع الأول: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

مع أن اهتمام السلطات البريطانية بالتمويل الإسلامي قديم، إلا أن الشروع في التعامل مع بعض مسائله القانونية والضريبية لم يقنن إلا من خلال مجلس الخبراء الذي تشكل لهذا الغرض وأيضا الجهات الحكومية المسؤولة كوزارة المالية ومصلحة الضرائب والجمارك من أجل العمل على تطوير التمويل الإسلامي.

1- اعتماد البنوك الإسلامية

سعت الحكومة البريطانية إلى عدم التفرقة بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، في ما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، وبدأ هذا التوجه منذ عامي 2003 و2004 وتم اسناد الترخيص لأول بنك اسلامي بريطاني من فئة بنوك التجزئة للجمهور (البنك الإسلامي البريطاني)، وقد تم في هذا الصدد مراجعة القوانين المصرفية ومساواة البنوك الإسلامية بالتقليدية في ما يتعلق بالضرائب والتسهيلات،[1] وتتابع منح التراخيص للبنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(2-12):تراخيص البنوك الإسلامية في المملكة المتحدة

السنة	البنك الإسلامي
2004	مصرف الريان (البنك الإسلامي البريطاني سابقًا) هو أول مصرف إسلامي في المملكة المتحدة.
2007	بنك لندن الشرق الأوسط(BLME)
2008	بنك قطر الإسلامي (QIB –UK)
2008	بنك جيت هاووس الإسلامي
2012	مصرف أبوظبي الإسلامي (المملكة المتحدة)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المواقع الإلكترونية للبنوك الإسلامية في المملكة المتحدة

[1] محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص31.

2- الإجراءات القانونية والجبائية

تم الإعلان عن تحويل بريطانيا لتكون" بوابة الغرب للتمويل الإسلامي "كاستراتيجية حكومية ترجمت في حزمة من الإجراءات القانونية والتشريعية والجبائية كانت بدأتها منذ سنة 2006 منذ سنة 2003 والتي تمحورت في:

- إلغاء الازدواج الضريبي على عمليات الرهون العقارية الإسلامية، وتخفيف العبء الضريبي عليها وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية ورسوم الدمغة المتعلقة بها؛

- مبادرات من قبل السلطة الإشرافية والجبائية في ملائمة القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية مع القوانين والتشريعات التنظيمية المعمول بها في المملكة المتحدة. والتي تمثلت في :

- تعميم إلغاء الازدواج الضريبي على معاملات عقود الرهون العقارية. ليشمل الأفراد والشركات سنتي 2005 و2006 على التوالي؛

- تشريع كل من صيغ المرابحة والإجارة سنة 2005 ثم المشاركة المنتهية بالتمليك سنة 2006 وإدراجها ضمن الآليات التمويلية لشراء المساكن ومعاملة العوائد عليها بنفس ما تعامل به الفوائد على الإقراض من الناحية الجبائية وتعميم إلغاء الازدواج الضريبي عليها؛

- إدراج مفهوم المضاربة والوكالة بالاستثمار في التكييف القانوني للوديعة المصرفية وإعطاء الحرية للمودعين في الاختيار بين تكييف ودائعهم في البنوك الإسلامية على أساس قانوني يحميها أو شرعي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر، ومعاملة الأرباح الناتجة عنها كما أنها فوائد في الجانب الضريبي[1].

---

[1] حمزة شودار، **الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الاسلامية في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص ص 311-312.

الفرع الثاني: الاطار الشرعي

تخضع البنوك الإسلامية في بريطانيا أساسًا للهيئات الشرعية الخاصة بها المتكونة من علماء الدين الذين يعملون على التأكد من توافق المنتج مع أحكام الشريعة الإسلامية، في ظل عدم وجود سلطة مركزية للرقابة الشرعية.[1]

ورد في التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المسؤولة عن ملف التمويل الإسلامي في الحكومة البريطانية ذكر الجانب الشرعي وأهميته بالنسبة للجهات الإشرافية كي لا يتداخل عمل هيئات الرقابة الشرعية مع عمل المجالس الإدارية والتنفيذية من جهة، وكي لا يقع التضليل والخداع للزبائن من جهة أخرى، لكن تلك التقارير ذكرت أنه ليس من اختصاصها التأكد من السلامة الشرعية، لأنها جهة إشراف علمانية، ومن ثم فلن تعمد إلى تشكيل هيئة رقابة شرعية مركزية ضمن جهات الإشراف على القطاع المالي، وألقت بهذه المهمة على عاتق المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتختار الكيفية التي تضمن لها تحقق هذا الأمر، وقد ارتأت هذه المؤسسات تعيين هيئات للرقابة الشرعية تابعة لها وردت أسماء أعضاء تلك الهيئات على المواقع الإلكترونية لها، وفي بعض الوثائق الخاصة بالسلامة الشرعية للمنتجات.[2]

الفرع الثالث: المبادرات الحكومية الداعمة للصيرفة الإسلامية

تقوم الحكومة البريطانية حالياً، بحملة واسعة في العالم لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وذلك عبر سلسلة جديدة من الخطوات التي تهدف بها إلى

---

[1] Bhavin Shah, Saad Qureshi, **The challenges facing Islamic banking**, Consulted on 11/27/2019, site web: https://www.changeboard.com/article-details/15380/the-challenges-facing-islamic-banking/

[2] أحمد مهدي بلوافي، عبدالقادر حسين شاشي، **التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات**، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية، 2011، ص ص 31-32.

جذب مزيد من رؤوس الأموال، فقد شكلت الحكومة أول فريق عمل وزاري معني بالتمويل الإسلامي يضم عدداً من الوزارات، وركز فريق العمل على خمسة أمور محددة هي[1]:

– دعم السوق ودراسة سبل إزالة العوائق ودعم النمو والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص، مع وضع إطار ضريبي وتنظيمي يناسب الخدمات المالية الإسلامية تبني على الخطوة التي اتخذتها المملكة المتحدة بشأن القروض العقارية الإسلامية والنظام الضريبي لضمان عدم الإضرار بالصكوك؛

– تمويل البنية التحتية لاجتذاب الاستثمارات إلى المملكة المتحدة؛ مع زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، لتمويل 40 مشروعاً من أهم مشاريع البنية التحتية المحددة في الخطة الوطنية للبنية التحتية؛

– تنظيم الخدمات المالية الإسلامية، حيث إن ترتيبات التنظيم والبنية التحتية التي تدعم هذا القطاع ضرورية لضمان استقراره واستمراره مستقبل؛

– النظر في سبل الترويج لخبرة المملكة المتحدة في التعريف بالخدمات المالية الإسلامية والتدريب عليها والأبحاث المتعلقة به؛

– الاهتمام بالاتصالات لدعم نمو السوق وإبراز لندن كواجهة مفضلة لتقديم خدمات مالية وخدمات مساندة لها عالمية المستوي بما فيها الخدمات المحاسبية والقانونية والتحكيمية، التي تفي تماما بمتطلبات الخدمات المالية الإسلامية، ما يتيح إتمام كل مرحلة من أي صفقة في مركز مالي واحد.

[1] فضل عبد الكريم البشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 27–28.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في العالم الغربي، والتي تستحوذ على أكبر نسبة من البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أوروبا، والتي تدير أصولاً قدرت بـ 4.53 مليار جنيه إسترليني سنة 2018، في حين بلغ حجم التمويل الإسلامي الممنوح من قبل هذه البنوك حوالي 3.75 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018.

إذ سنتطرق لدور البنوك الإسلامية العاملة في بريطانيا في تعبئة الموارد المالية وتطور حجم التمويل الممنوح لمختلف القطاعات الأساسية وبمختلف صيغ التمويل الإسلامي، بالإضافة للوقوف على أهم مؤشرات نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية والتحديات والعراقيل التي تواجهها.

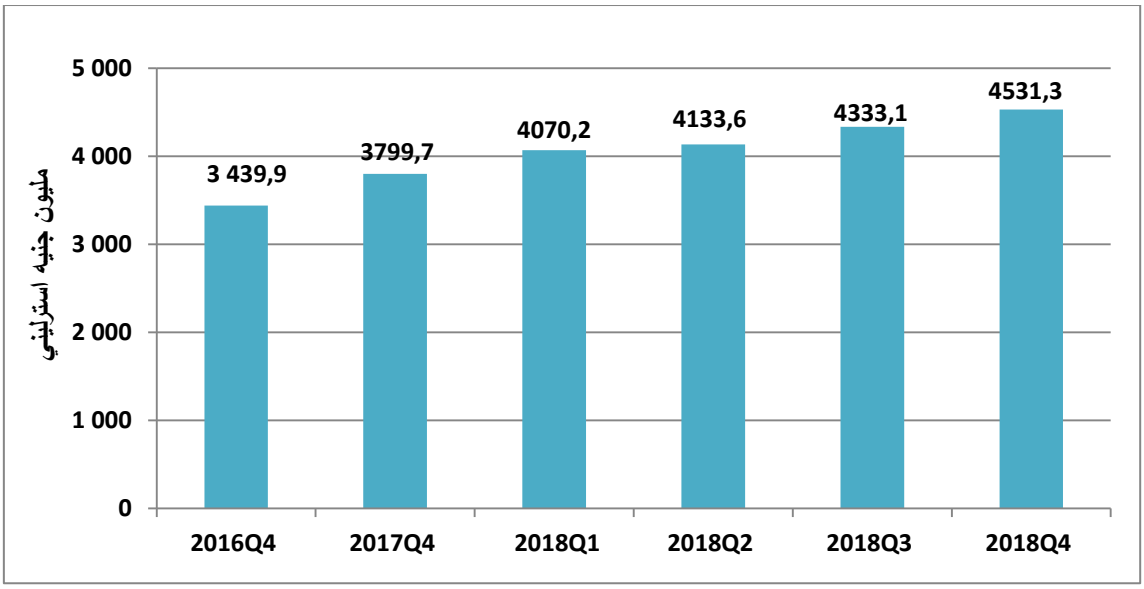
الفرع الأول: تعبئة الموارد المالية في البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية في بريطانيا على تعبئة موارد مالية خارجية بهدف زيادة قدرتها على تحقيق أرباح أكبر والمساهمة في جذب المزيد من رؤوس الأموال، مما جعلها في المرتبة الأولى في أوروبا من حيث حجم الأصول والودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1- تطور حجم الأصول في البنوك الإسلامية

بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا حوالي 4.531 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018، بزيادة سنوية تقدر بـ 19.25 % مقارنة بنهاية سنة 2017، التي بلغ فيها حجم هذه الأصول 3.8 مليار جنيه إسترليني، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 14.85 % خلال الفترة (2016-2018)، والشكل التالي يوضح تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة (2016Q4-2018Q4):

الشكل رقم(2-6): تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (2016Q4-2018Q4)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

IFSB. Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in UK. 18 September 2019. p3.

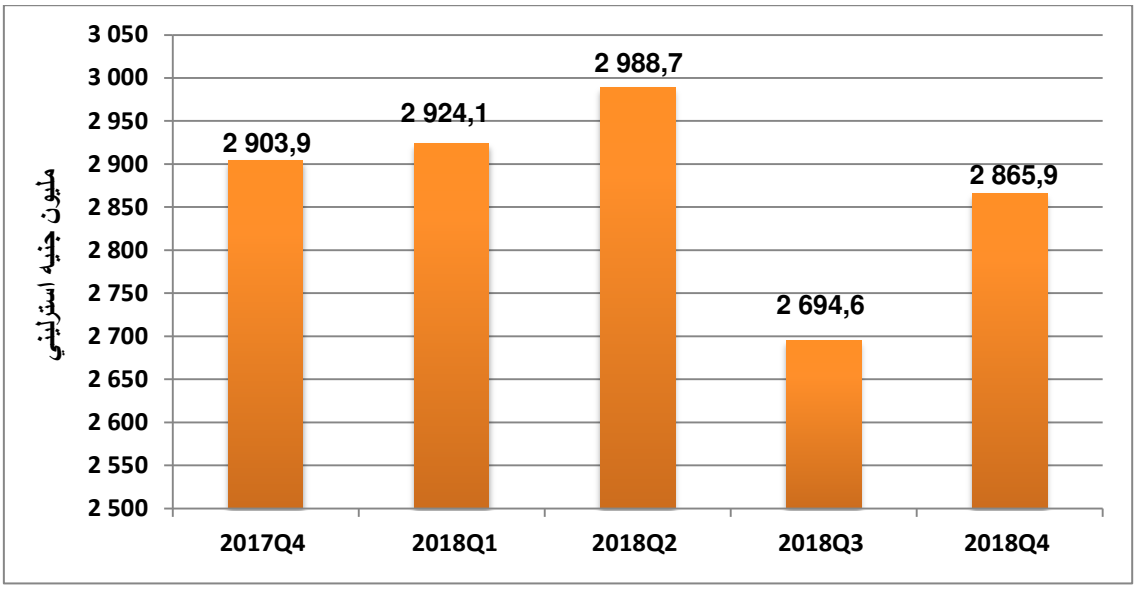
حيث تحتل بريطانيا المركز الثامن عشر ضمن ترتيب الدول من حيث مجموع الأصول المصرفية التي يتم توظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية مما يجعلها في صدارة الدول الغربية التي تطبق خدمات الصيرفة الإسلامية، حيث توجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 بنكا إسلاميا في أنحاء العالم.

2- تطور حجم الودائع

تراجع إجمالي الودائع لدى البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في بريطانيا لحوالي 2.86 مليار جنيه إسترليني سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي وصل فيها حجم هذه الودائع حوالي 2.9 مليار جنيه استرليني بمعدل انخفاض قدره 1.3%، وتستحوذ النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على غالبية هذه الودائع، والتي تشترك مع البنوك الإسلامية في تقديم عددا من المنتجات

المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبية احتياجات السوق المحلية[1]، والشكل التالي يوضح تطور حجم ودائع البنوك الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة (2017Q4-2018Q4):

الشكل رقم(2-7): تطور حجم ودائع البنوك الإسلامية في بريطانيا (2017Q4-2018Q4)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

IFSB. Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in UK. Op, cit, p3.

الفرع الثاني: التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية في بريطانيا

استطاعت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا تحقيق نجاح كبير في مجال جذب رؤوس الأموال واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما جعل المملكة تحتل الآن المركز الأول في الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية والاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية، وأصبحت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي.

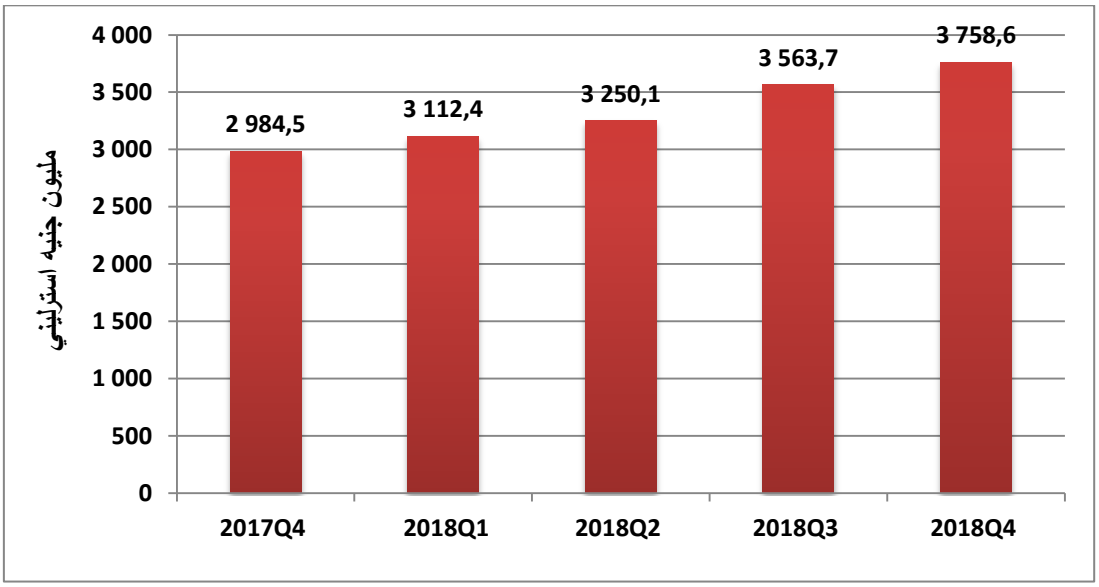
1- حجم التمويل

بلغ حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية في بريطانيا بنهاية سنة 2018 إلى 3.76

[1] أحمد مهدي بلوافي، عبدالقادر حسين شاشي، مرجع سبق ذكره، ص17.

مليار جنيه إسترليني مقارنة بـ 2.98 مليار جنيه إسترليني سنة 2017 وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 26 %، وتشير الإحصائيات إلى أن التمويل الإسلامي ينمو بنسبة تتجاوز 40 في المائة أسرع من معدل نمو القطاع المصرفي التقليدي، وبهذا تحتل بريطانيا المرتبة الثامنة عالميا في استقطاب الأموال والاستثمارات الإسلامية، والشكل التالي يوضح تطور تطور حجم التمويل المصرفي في بريطانيا خلال الفترة (Q42017-4Q2018):

الشكل رقم (2-8): تطور حجم التمويل المصرفي في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

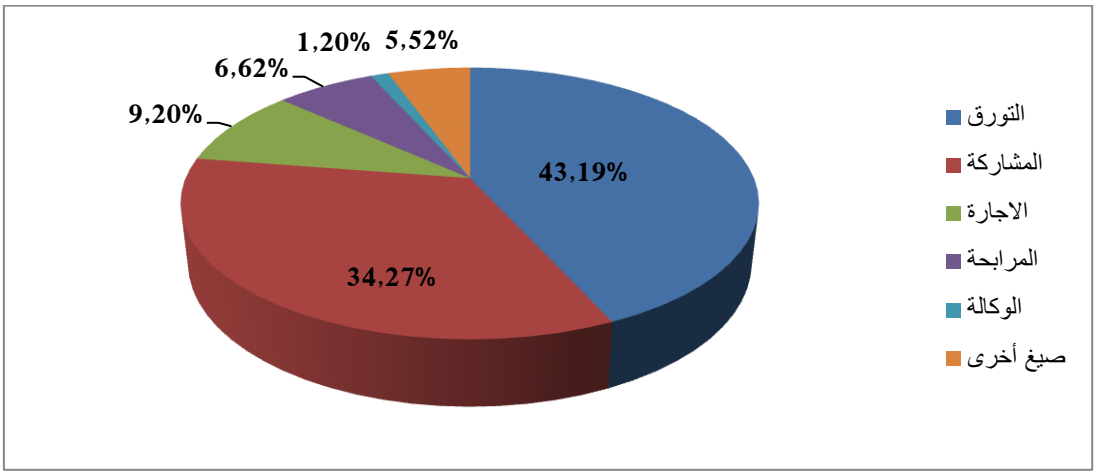
IFSB. Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in UK. Op, cit, p3.

2- التمويل حسب الصيغ

عرف التمويل المصرفي الإسلامي في بريطانيا ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بمعدلات نمو متزايدة وصلت لحوالي 26% بنهاية سنة 2018، وتوزع هذا التمويل على مختلف صيغ استثمار التمويل الإسلامي، إذ حظيت صيغة التورق بنسبة 43.19% من إجمالي التمويل، تليها صيغ المشاركة بنسبة 34.27%، ثم الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 9.20%، وصيغة المرابحة بنسبة

6.2%، في حين كان الاستثمار في الصيغ التمويل الأخرى ضئيلا على غرار صيغ المضاربة، الإستصناع والسلم، التي لم تتجاوز نسبة 5.52% من إجمالي التمويل الإسلامي في بريطانيا، وهو ما يؤكد سيطرة صيغ البيوع والمشاركة على التمويل كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (2-9): صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في بريطانيا 2018



المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

IFSB. Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in UK. Op, cit, p3.

الفرع الثالث: مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية في بريطانيا

أصبحت بريطانيا تحتل المركز الأول في الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية والاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية، وباتت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي وهذا ما تفسره المؤشرات التالية:

1- عدد البنوك والنوافذ الإسلامية

تشير الإحصاءات الرسمية للحكومة البريطانية إلى وجود 20 بنك في البلاد تقدم خدمات مالية إسلامية، منها خمسة بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تماماً، والبقية تمثل نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وتقدم هذه البنوك الإسلامية خدماتها للمتعاملين معها من خلال من 12 فرع،

ويشتغل بها حوالي 414 موظف بنهاية سنة 2018[1].

2- تطور حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

بلغ حجم الأصول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة 4531.3 مليون جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018، بنسبة نمو تقدر 31.27% مقارنة بسنة 2014 التي بلغ فيها حجم هذه الأصول حوالي 3439.9 مليون جنيه إسترليني، ووفقاً لتقرير نشره مركز الإعلام والتواصل الإقليمي التابع للحكومة البريطانية، تحتل بريطانيا المرتبة 18 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية، وهو ما يضعها في المرتبة الأولى في أوروبا، والرابعة من بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة[2].

3- عدد المؤسسات التعليمية المهتمة بالمالية الإسلامية

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة من حيث توفر المؤسسات التعليمة المهتمة بالتمويل الإسلامي متقدمة على العديد من الدول العربية والإسلامية، بحيث تمتلك 55% من هذه المؤسسات المنتشرة حول العالم[3]، كما وصل عدد الشركات التي تقدم استشارات قانونية لأكثر من 200 شركة محاماة دولية، ومن أهم هذه المراكز الذي يقدم تعليما وتكوينا المتخصص في المالية الإسلامية:[4]

- **المعهد القانوني للمحاسبين الاداريين بريطانيا(CIMA)**: يقدم دورات وشهادات في مستويات مختلفة في مجال التمويل الاسلامي.

- **المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار(CISI)**: يوفر دورات تدريبية أساسية ومؤهل في

---

[1] IFSB. Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in UK. Op, cit, p3.

[2] اتحاد المصارف العربية، **لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 449، بيروت، لبنان، أفريل 2018، ص18.

[3] IFSL Research, **Islamic Finance 2009**, in partnership with UK trade and industry and the city of London, January, 2010, p6.

[4] The City Uk, **Global trends in Islamic finance and theUK Market 2019**, p23.

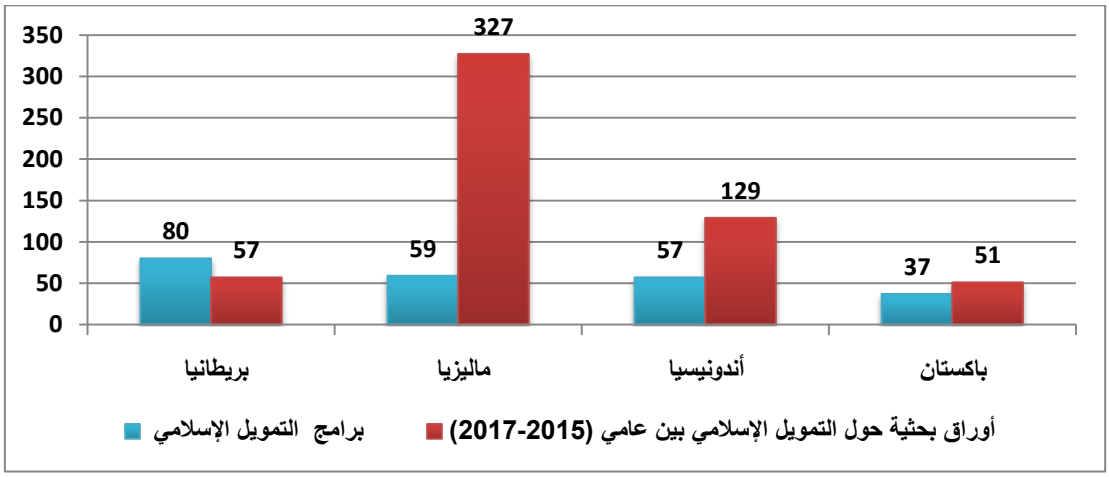
التمويل الإسلامي في جانبه التطبيقي والشرعي.

- **معهد البنوك الإسلامية والتأمين** (**IIBI**): يوفر خدمات التدريب الإسلامية على الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات التأمين، كما يقدم مجموعة متنوعة من الدورات وشهادات الدراسات العليا حول المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية.

4- لندن رائدة البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي

تقدم المملكة المتحدة خدمات التمويل الإسلامي منذ أكثر من 30 عاماً، وتعد في طليعة الدول على مستوى العالم التي تعنى بتقديم البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي، ووفقاً للتقرير طومسون رويترز حول تطوير التمويل الإسلامي لسنة 2018، فقد جاء ترتيب لندن في المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد برامج ودراسات التمويل الإسلامي، بمجموع برامج بلغ في سنة 2017 حوالي 80 برنامجاً، أما من حيث إجمالي عدد الأبحاث المنشورة الأوراق بين عامي 2015 و2017، تحتل المملكة المتحدة المرتبة الثالثة، مع 57 ورقة بحثية منشورة، خلف ماليزيا (327) وإندونيسيا (129) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-10): أفضل الدول في الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامية لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير رويتر لتطوير التمويل الإسلامي لعام 2018، ص43.

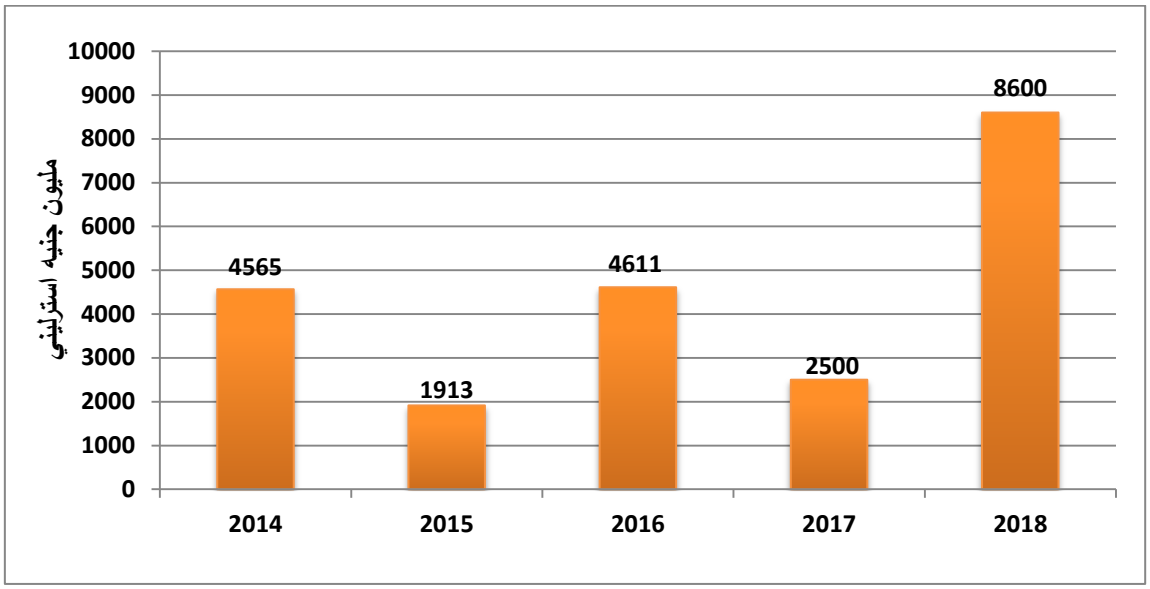
والملاحظ من ناحية دورات ودراسات التمويل الإسلامي تفوق المملكة المتحدة على مراكز التمويل الإسلامي بين الدول ذات الأغلبية المسلمة في السنوات الأخيرة، حيث تفتح جامعاتها مؤسساتها التعليمية أبوابها على نحو متزايد للحصول على شهادات ودورات في التمويل الإسلامي، فهي تعمل من أجل الحفاظ على مكانتها كمزود رائد للتمويل الإسلامي التعليم ليس فقط في العالم الغربي ولكن أيضًا على مستوى العالم.

5- تطور إصدار الصكوك الإسلامية في بريطانيا

تعتبر المملكة المتحدة أول دولة غربية تصدر صكوكا سيادية (خاصة بالحكومة) وذلك في سنة 2014، إذ باعت 200 مليون جنيه إسترليني (277 مليون دولار) من الصكوك لأجل استحقاق في سنة 2019[1] لتمويل مشروعات البنى التحتية في المملكة، إضافة إلى الصكوك المدرجة في بورصة لندن البالغة 72 إصداراً، بقيمة إجمالية تصل إلى أكثر 53 مليار دولار، حيث وصل إصدار الصكوك إلى 8.6 مليار دولار بنهاية سنة 2018، وبهذا تتصدر بريطانيا العالم الغربي من حيث إصدار الصكوك الإسلامية، والجدول التالي يوضح حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة (2014-2018):

[1] الجزيرة نت، **كيف أصبحت لندن أكبر سوق للاقتصاد الإسلامي بالغرب؟**، تاريخ الإطلاع: 2019/11/17، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/1/20

شكل رقم (2-11):حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة (2014-2018)



Source: The City UK, Global trends in Islamic finance and the UK market report 2019, p19.

الفرع الرابع: معوقات وتحديات العمل الإسلامي في بريطانيا

هناك مجموعة من التحديات تواجه البنوك الإسلامية عموما والبريطانية تحديدا، رغم الازدهار الكبير الذي تمر به الصيرفة الإسلامية، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- التحديات القانونية والضريبية

تعتبر القضايا القانونية والضريبية من أهم التحديات التي تواجه إقامة مؤسسات تمويلية إسلامية في البيئات التقليدية، وذلك لعدم تعامل السلطات مع هذا النوع من التمويل الذي يقوم على مبادئ وأسس تختلف اختلافا جوهريا مع عمل الجهاز المالي التقليدي، الذي تم تسييره وإدارته من خلال آلية الفائدة بمختلف أدواتها وأشكالها.[1]

[1] Heiko Hesse, and others, **Trends and challenges in Islamic finance**, world economic, Vol. 9, No. 2 april, 2008,p179.

ومن المعوقات الضريبية التي كانت تعاني منها البنوك الإسلامية في المملكة المتحدة مشكلة الضريبة المزدوجة في عقود المرابحة والإجارة، حيث تضررت خطط الشراء السكني نتيجة النظام الضريبي البريطاني على الملكية الذي كان سائدا، في حين لم تحدث تغيرات تتعلق بقانون البنوك والذي يحدد هوية المؤسسات المقدمة للخدمات المالية كقبول الودائع، حيث يجب أن تكون مضمونة بغض النظر عن استخداماتها المختلفة تحت الطلب أو الاستثمار[1].

2- تحديات الرقابة الشرعية

من أبرز هذه التحديات التي تعترض تجربة المصرفية الإسلامية البريطانية ندرة علماء الشريعة المؤهلين لتقييم المنتجات الإسلامية قياسا بحجم العمل المصرفي الإسلامي، باعتبار حداثة هذه التجربة من جهة وتعقيدات الواقع الذي تمارس فيه نشاطها من جهة اخرى، وفي مقدمة هذه التحديات غياب فقه التجربة والممارسة والاعتماد على نقل تجارب خارجية ليست بالضرورة مشابهة للإشكالات الواقعية المعاشة، يضاف الى ذلك ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية المتواجدة بالساحة او خارجها وغياب وحدة المرجعية الشرعية في كل بلد و ما قد ينتج عن تضارب الفتاوى الفقهية التي تسند للبنوك من جهات مختلفة.[2]

فالحكومة البريطانية تركت حرية الأخذ بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن الهيئات المختلفة بشكل فردي بالمؤسسات التي تعمل في السوق البريطانية، ولم تريد التدخل بشكل مركزي.[3]

3- نقص الوعي حول المالية الإسلامية

هناك نقص في الوعي حول التمويل الإسلامي والمنتجات المصرفية الإسلامية والجهل بمبادئ

---

[1] أحمد مهدي بلوافي، عبدالقادر حسين شاشي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص52.

[3] HM Treasury, **The development of islamic finance in the UK : the gouverment's perspect-ive, 2008**, pp 19-20.

الصيرفة الإسلامية داخل المجتمع، واعتبارها وجها من وجوه التحايل الشرعي لدى البعض منهم والنظر الى بعض السلبيات التي لا تخلو منها أي تجربة ولا سيما في بداية الطريق والعمل على تضخيمها والحكم من خلالها على كل التجربة بالفشل او القدح في مصداقيتها واهدافها.[1]

4- قلة الإطارات البشرية المتخصصة

تعاني البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا من نقص العلماء والمديرين وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية المؤهلين والموظفين المتخصصين، إذ أن أغلبهم قدموا من البنوك التقليدية أو تكوينهم حول المعاملات المصرفية التقليدية، فالخبرة الحالية في السوق المصرفية الإسلامية محدودة، لأن معظم المصرفيين البريطانيين لا يزالون يتعلمون المبادئ الكامنة وراء الصناعة المصرفية الإسلامية، ولذلك هناك حاجة لزيادة التعليم والتدريب، لتحسين الخبرة والمعرفة في تطوير الأدوات المالية الإسلامية والصناعة المالية نفسها[2].

5- قلة فروع البنوك الإسلامية ومنافسة البنوك التقليدية لها

من التحديات التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا مسألة قلة الفروع ومنافسة البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية ليس لديها شبكة فروع قوية تكفي لتلبية متطلبات ينافس الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي بنوك قوية وعملاقة، ولا يمكن للبنوك الإسلامية حديثة المجتمع المسلم الكبير[3]، كما أن الصيرفة الإسلامية تواجه التحدي المتمثل في وضع مستحدث النشأة منافستها أو التغلب عليها في الوقت الحاضر.

---

[1] محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] Malek Ali, **An Analysis of Islamic Banking and Finance in West**, From Lagging to Leading, Asian Social Science, vol 7, No1, the Canadian Center of Science and Education, January, 2011, p15.

[3] Iqbal Munawar, Ahmad Ausaf, and Khan Tariqulla, **Challenges facing Islamic Banking**, Islamic Research and Training Institute, First edition, Islamic Banking in the UK: Opportunities and Challenges, 1998, p55.

خلاصة الفصل

برزت منذ سنوات في العديد من الدول عدة مبادرات لقيادة التمويل الإسلامي أبرزها السعودية وماليزيا وبريطانيا وتجلى ذلك بوضوح من خلال مساهمتها الكبيرة في أصول التمويل الإسلامي بمختلف فروعه والتي بلغت حوالي 37% من حجم أصول المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي، حيث حاولنا في هذا الفصل عرض تجارب هذه الدول للتحول إلى الصيرفة الإسلامية من خلال بيئات ومداخل مختلفة، ومحاولة نقد وتقييم واقع الصيرفة الإسلامية بها من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية لأداء البنوك الإسلامية العاملة بهذه الدول، والتعرف على أهم عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية حسب طبيعة كل تجربة خاصة السياسات الحكومية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي المتبعة من طرف هذه الدول، والوقوف على أهم التحديات والعراقيل التي واجهتها، الأمر الذي يسمح لدول أخرى ترغب في التحول إلى الصيرفة الإسلامية بالاستفادة من ايجابيات هذه التجارب والعمل على تفادي العراقيل والنقائص التي وقعت فيها مستقبلا.

الفصل الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

تمهيد

بعد القيام بمحاولة دراسة وتقييم تجارب دول رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية للوقوف على أهم التحديات والعراقيل التي واجهت هذه الدول، بغية الاستفادة من الايجابيات التي حققتها وتجب مختلف العراقيل التي واجهتها لاستخلاص أهم الدروس ومحاولة الاستفادة منها في تطوير العمل الإسلامي في دول أخرى.

أما على الصعيد المحلي فكانت في الجزائر أول محاولة في العالم لإنشاء بنك إسلامي بالمفهوم الحديث سنة 1929 تحت اسم "البنك الإسلامي الجزائري" والذي تم رفضه من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي آنذاك، وتأخر ظهور البنوك الإسلامية إلى بداية التسعينات من القرن الماضي بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، كما أن هذا التأخر في التأسيس صاحبه تأخر في الانتشار، حيث يوجد في الجزائر سوى بنكين إسلاميين وعدد محدود جدا من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ، حيث سنحاول التطرق في هذا الفصل لنظرة مختصرة حول النظام المصرفي الجزائري بعد الاصلاحات، وكذا واقع عمل البنوك الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية لا تراعي خصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، على ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن القطاع المصرفي في الجزائر

المبحث الثاني: تجربة بنك البركة الجزائري

المبحث الثالث: تجربة مصرف السلام الجزائر

المبحث الأول: نظرة عامة عن القطاع المصرفي في الجزائر

يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تأخرا ملحوظا في عصرنة هياكله، نظمه وجودة الخدمات المصرفية التي يُقدِّمها، وهذا بالرغم من سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي مست النظام المصرفي، حيث تسيطر البنوك العمومية على غالبية النشاط المصرفي في الجزائر مقارنة بالبنوك الخاصة والتي هي فروع لبنوك أجنبية، كما يوجد في الجزائر سوى بنكين إسلاميين فقط وعدد محدود من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين البنوك ومستوى تطوير المنتجات المصرفية المقدمة.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، والتي سمحت بإدخال تغيرات جذرية على عمل المنظومة المصرفية في الجزائر بطريقة تسمح بمواكبة التغيرات والاسهام في تمويل الاقتصاد بصفة أكثر فعالية بعيدا عن البيروقراطية والقرارات الإدارية.

الفرع الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات

تعتبر الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1990 مرحلة تأسيس النظام المصرفي الجزائري، والتي شهدت محاولات للتكييف هذا النظام وإدخال بعض الإصلاحات عليه غرار إصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، في حين جاءت إصلاحات 1988 الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد الجزائري،

إلا أن أهم هذه الإصلاحات جاءت بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، الذي أدخل

إصلاحات عميقة على النظام المصرفي الجزائري.

1- قانون النقد والقرض 90-10:

يعد قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا لتنظيم العمل المصرفي والمالي في الجزائر تماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي[1].

2- الأمر رقم 01-01:

عدل الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 قانون النقد والقرض 90-10، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح بموجب هذا التعديل تسيير بنك الجزائر والرقابة عليه يتولاه على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ ومجلس (مجلس النقد والقرض) إدارة ومرقبان.[2]

3- الأمر رقم 03-11

لقد تسببت الأزمات المصرفية بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما لأدى إلى إصدار تعديل ثاني لقانون النقد القرض لسنة 1990 عبر صدور الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 والذي تم بموجبه إعادة

---

[1] سليمان ناصر، حديدي آدم، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد2، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص14.

[2] المادة 19 من الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 2001/02/28، ص4.

صياغة شبه كاملة للقانون، حيث أكد هذا الأمر على سلطة بنك الجزائر، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية وتنظيم صلاحيات وهياكل بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية[1].

4- الأمر 10-04

لقد تواصلت الإصلاحات المصرفية في الجزائر سنة 2010 وذلك من خلال إصدار الأمر رقم 10-04 بتاريخ 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وقد ركز هذا التعديل على النقاط الرئيسية التالية:[2]

- حرص بنك الجزائر على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية؛

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51 % من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

5- القانون رقم 17-10

قصد البحث عن مصادر جديدة للتمويل واستحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية في أعقاب أزمة النفط الأخيرة سنة 2014، تم صدور القانون رقم 17-10 في 2017/10/11 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وقد تمت صياغة هذا القانون في تعديل لمادة واحدة رقم 45 مكرر والتي تنص: على قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في

---

[1] الشافعي عبيدي، **قانون القرض والنقد**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص5.

[2] راجع المواد 2، 6 و7 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 2010/09/01، ص ص 11-12.

تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار[1].

الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي في الجزائر

يتكون النظام المصرفي الجزائري من ثلاثة هياكل أساسية والمتمثلة في:

1- بنك الجزائر

عرف الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض "بنك الجزائر" على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقته مع الغير ويحكمها التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، ويتولى إدارة بنك الجزائر محافظ ويساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم رئاسي[2].

2- البنوك التجارية

هي المؤسسات التي تحتكر العمليات المصرفية المتمثلة في تلقي الأموال من الجمهور ومنح القروض، وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن[3]، وينشط حاليا في السوق المصرفي الجزائري 20 بنكا: منها (6) بنوك عمومية و(14) بنك خاص برؤوس أموال أجنبية، من بينهم بنكا واحدا (1) برأس مال مختلط.

3- المؤسسات المالية

هي المؤسسات التي تقوم بكل العمليات ذات العلاقة بالنشاط المصرفي والمالي باستثناء تلقي

---

[1] المادة 1 من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر بتاريخ 2017/10/12، ص4.

[2] المواد 9-13 من الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 2003/08/27، ص4.

[3] المادة 70 من الأمر السابق، ص12.

الأموال من الجمهور، وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن[1]، وينشط في الجزائر تسعة (9) مؤسسات مالية مختصة في الوساطة المالية، ثلاثة (3) مؤسسات مالية، من بينها (2) مؤسستين عموميتين، خمس (5) شركات تأجير، من بينها ثالثة (3) عمومية، تعاضدية واحدة (1) للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية، والجدول التالي يوضح البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في القطاع المصرفي الجزائري سنة 2019:

الجدول رقم (3-1):البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في القطاع المصرفي الجزائري سنة 2019

البنك المركزي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة والمختلطة	المؤسسات المالية العمومية	المؤسسات المالية الخاصة
بنك الجزائر	– بنك الجزائر الخارجي(BEA) – البنك الوطني الجزائري(BNA) – القرض الشعبي الجزائري(CPA) – بنك التنمية المحلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) –الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)	– بنك البركة الجزائري – سيتي بنك الجزائر – المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر – نتيكسيس الجزائر – سوسيتي جينيرال الجزائر –البنك العربي الجزائر بي آن بي باريبا الجزائر ترست بنك – الجزائر –بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر بنك الخليج – الجزائر – فرنس بنك الجزائر	– شركة إعادة التمويل الرهني (SRH) – الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف(Sofinance) – الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA) – الشركة الوطنية للايجار المالي(SNL).	– الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) – المغاربية للإيجار المالي الجزائري (MLA)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة حتى تاريخ 2019/01/02، متوفرة على موقع بنك الجزائر:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS

[1] المادة 71 من الأمر السابق، ص12.

الفرع الثالث: ملامح القطاع المصرفي الجزائري

يتميز القطاع المصرفي الجزائري بمجموعة من الخصائص والتي نبرز أهمها في العناصر التالية:

1- سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية

بالرغم من العدد الكبير للبنوك الخاصة والأجنبية (14) بنك مقارنة بعدد البنوك العمومية الستة (6)، غير أن الأرقام والإحصائيات تشير إلى سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري، إذ تستحوذ هذه البنوك على 86 % من حجم الودائع المجمعة، في حين تبلغ حصة البنوك العمومية حوالي 87 % من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفية سنة 2017.

ويرجع هذا بالأساس إلى كثرة فروع ووكالات البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة والأجنبية حديثة النشأة في السوق المصرفي الجزائري، والتي بلغ عدد وكالاتها وفروعها حوالي 1145 وكالة والتي تمثل حوالي 76% من إجمالي عدد الوكالات البنكية عبر الوطن، في حين بلغ عدد فروع ووكالات البنوك الأجنبية والخاصة 364 وكالة بنهاية سنة 2017، إضافة إلى ضمان البنوك العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع العمومي.

2- انخفاض حجم التغطية

تتكون شبكة البنوك في السوق المصرفي الجزائري إلا من 1509 وكالة مع نهاية سنة 2017 مقارنة بـ 1577 وكالة سنة 2016 موزعة عبر مختلف مناطق الوطن، وتتوزع على 1145 وكالة بنوك عمومية و364 وكالة تابعة للبنوك خاصة وأجنبية، في حين بلغ عدد وكالات المؤسسات المالية 88 وكالة في سنة 2016 مقارنة بـ 95 وكالة في سنة 2017، وبذلك بلغ إجمالي

وكالات البنوك والمؤسسات المالية 1604، مقابل 1577 في سنة 2016، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26309 نسمة مقارنة بـ 26189 نسمة[1]، في حين أنها تصل وكالة بنكية إلى 1000 نسمة في بعض الدول العربية والخليجية.

3- ضعف الخدمات المصرفية ومحدوديتها

من سلبيات القطاع المصرفي في الجزائر ضعف الخدمات المصرفية ومحدودية المنتجات المالية المطروحة للمتعاملين، حيث تشهد المؤسسات المصرفية والمالية تأخرا ملحوظا في عصرنة هياكلها ونظمها وتطوير مستوى وجودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة مقارنة بالقطاعات المصرفية في الدول العربية والمجاورة، حيث لا تزال تعاني من سلبيات عديدة سواء في بطء الإجراءات الإدارية في معالجة ملفات التمويل أو في جودة الخدمة ومحدودية وسائل الدفع التي تضعها في متناول الجمهور[2].

4- التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة التجارة الخارجية

يلاحظ على البنوك العمومية تركيزها على التمويل قصير الأجل بالرغم من أن قانون النقد والقرض لسنة 1990 فتح لها مجال الشمولية لتقديم القروض لمختلف الآجال، كما أن هذا التمويل يتوجه أساساً إلى التجارة الخارجية رغم أن القانون السابق فتح لها مجال الشمولية أيضا لتمويل مختلف القطاعات.

ولقد أدت هذه الوضعية إلى تهديد الاستثمار المنتج بالجزائر بصورة حقيقية على حساب إنتاج مستورد ذي قيمة مضافة متواضعة بالنسبة للاقتصاد، وهو ما سبب صعوبات كبيرة بالنسبة

---

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، ص69.

[2] حمزة شودار، **علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية-دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**، مرجع سبق ذكره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2017، ص330.

للمستثمرين، بدليل أن ثلثي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية– والبنوك العمومية تستحوذ على معظمها– موجهة أساساً للاستيراد بدل الاستثمار[1].

المطلب الثاني: أهم مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري

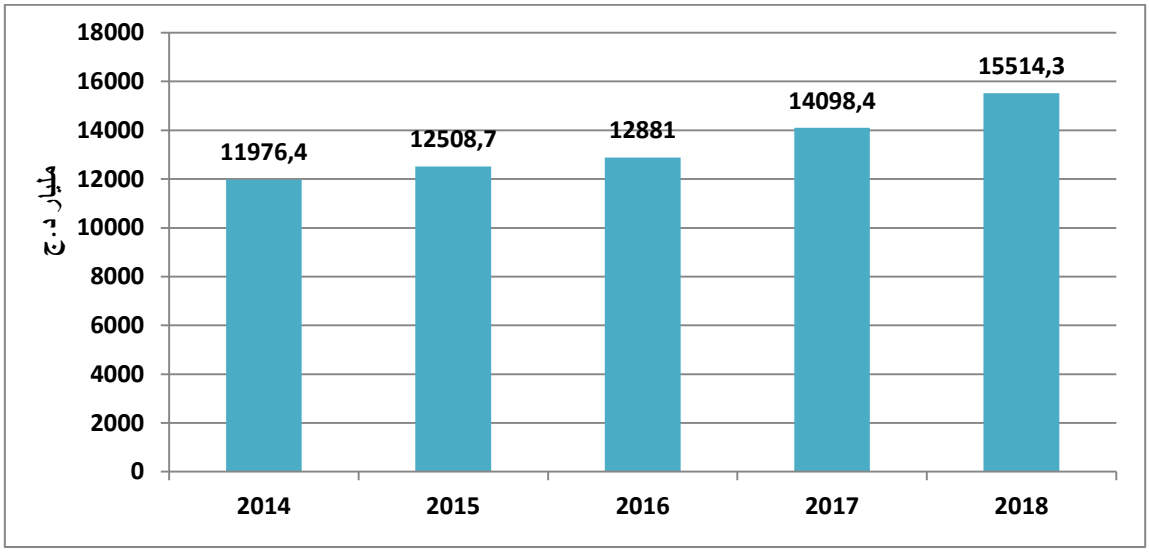
حقق القطاع المصرفي الجزائري تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، والتي واكبت التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية التي شهدتها الجزائر، إذ يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض، وهو ما نوجزه في العناصر التالية:

الفرع الأول: تطور حجم الأصول

بلغت حجم أصول القطاع المصرفي الجزائري حوالي 15514.3 مليار د.ج بنهاية سنة 2018 محققة نسبة نمو 10 % عن نهاية سنة 2017، التي كان يبلغ حجم هذه الأصول 14098.4 مليار د.ج، في حين بلغ متوسط نمو هذه الأصول 6.73% خلال الفترة (2014–2018)، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب والمبررات**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية"، جامعة الشلف، يومي 17–18 أفريل 2006، ص3.

الشكل رقم(3-1): تطور حجم أصول القطاع المصرفي الجزائري (2014-2018) الوحدة: مليار د.ج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الإحصائية الثلاثية 2019/1، ص9.

عرفت حصة البنوك العمومية انخفاضا من مجموع أصول القطاع المصرفي رغم هيمنتها والتي بلغت 85.6% سنة 2017 مقابل 86.8% في سنة 2016، في حين ارتفعت حصة البنوك الخاصة لتبلغ 14.4% من مجموع الأصول المصرفية سنة 2017 مقابل 13.2% سنة 2016، ويسيطر بنكين عمومين (بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائر) على ما يقرب نصف أصول القطاع المصرفي الجزائري، في حين تبلغ حصة البنوك الخاصة الثلاثة الأولى 44.4% من مجموع أصول البنوك الخاصة سنة 2017.

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر احجامها مقارنةً مع البنوك العربية والأجنبية، وتجدر الاشارة الى أن البنوك الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب البنوك الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين البنوك ومستوى الخدمات المقدمة وعلى

تطوير المنتجات المصرفية[1].

الفرع الثاني: تطور حجم الودائع

عرف حجم الودائع في القطاع المصرفي الجزائري تطورا نسبيا، حيث بلغ معدل الزيادة في الودائع تحت الطلب 7.32% خلال الفترة (2013-2017)، وهي تمثل 43.88% من مجموع الودائع المجمعة لسنة 2017، كما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب لدى البنوك العمومية من 82% سنة 2016 إلى 83.7% سنة 2017، في حين انتقلت حصة البنوك الخاصة ضمن إجمالي الودائع تحت الطلب من 18% سنة 2016 إلى 16.3% سنة 2017.

أما فيما يخص حجم الودائع لأجل فقد بلغ معدل الزيادة السنوية 6.36% خلال الفترة (2013-2017)، وهي تمثل 46% من مجموع الودائع المجمعة لسنة 2017، كما سجلت الودائع لأجل المجمعة من طرف البنوك الخاصة وهي تمثل 43.88% من مجموع الودائع المجمعة لسنة 2017، ارتفاعا بـ 19.3%، في حين لم ترتفع هذه الودائع لدى البنوك العمومية سوى بـ 5.5% في نهاية سنة 2017.

وانخفضت الودائع المستلمة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية وكفالات) في البنوك العمومية بـ 6.2%، لكنها عرفت ارتفاعا كبيرا في البنوك الخاصة بـ 131.6% بنهاية سنة 2017، والجدول التالي يوضح هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013-2017):

[1] اتحاد البنوك العربية، **القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران**، تاريخ الاطلاع: 2019/01/11، على الرابط: http://www.uabonline.org/ar/research/banking/

جدول رقم(3-2): هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري (2013-2017) الوحدة: مليار د.ج

	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب	**3537,5**	**4428,2**	**3891,7**	**3732,2**	**4490**
البنوك العمومية	2942,2	3705,5	3297,7	3060,5	3765,5
البنوك الخاصة	595,3	722,7	594	671,7	733,5
الودائع لأجل	**3691,7**	**4090,3**	**4443,4**	**4409,3**	**4708,5**
البنوك العمومية	3380,4	3800,2	4075,8	4010,8	4233
البنوك الخاصة	311,3	290,1	367,6	398,6	475,5
الودائع كضمان	**558,2**	**599**	**865,6**	**938,4**	**1024,7**
البنوك العمومية	419,4	494,4	751,2	833,7	782,1
البنوك الخاصة	138,8	104,6	114,4	104,7	242,6
مجموع الودائع المجمعة	**7787,4**	**9117,5**	**9200,7**	**9079,9**	**10232,2**
البنوك العمومية	86,60%	87,70%	88,30%	87,10%	85,80%
البنوك الخاصة	13,40%	12,30%	11,70%	12,90%	14,20%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص73

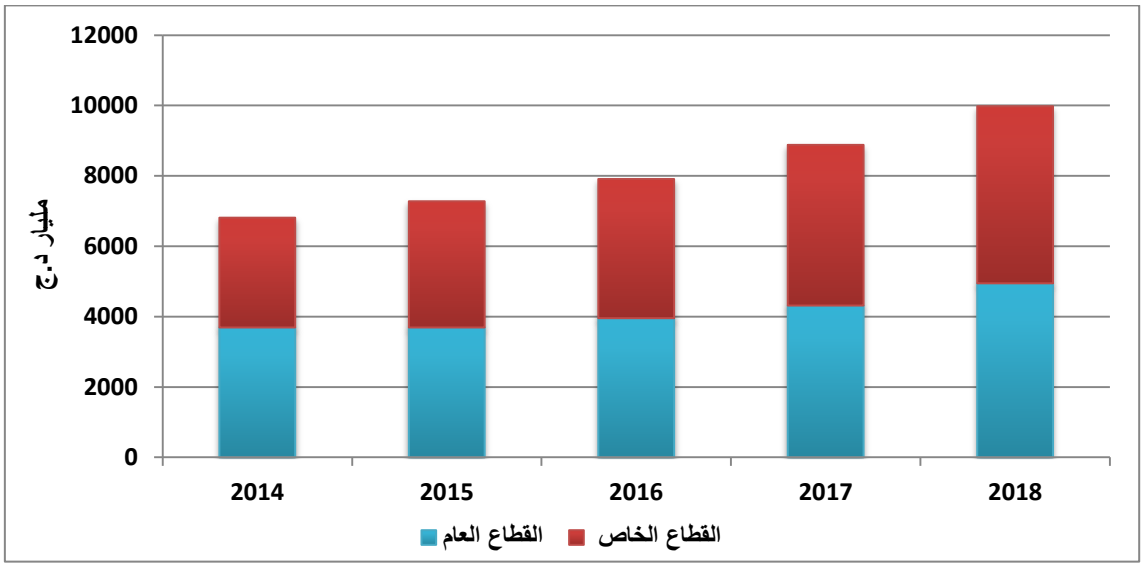
والملاحظ أن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي الجزائري، حيث لم تستطيع البنوك الخاصة مجتمعة أن تتخطى حاجز 15% من إجمالي الودائع المجمعة خلال الفترة (2013-2017)، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها قيام المؤسسات العمومية خاصة في قطاع المحروقات بتجميع ودائعها في البنوك العمومية، وغياب الثقة في البنوك الخاصة بسبب أزمة إفلاس بنوك خاصة في السابق، إضافة إلى انتشار فروع ووكالات البنوك العمومية أكثر من نظيرتها في البنوك الخاصة.

الفرع الثالث: تطور حجم القروض

ارتفع حجم القروض في القطاع المصرفي الجزائري بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ 11.3% خلال الفترة (2014-2018)، كما ارتفعت وتيرة القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي العمومي بنسبة سنوية تقدر بـ 9.98%، والتي بلغت مساهمة هذه القروض بـ 49.55% من إجمالي القروض

الموجهة للاقتصاد ككل بنهاية سنة 2018، في حين كان معدل الزيادة السنوية في القروض الممنوحة للقطاع الخاص 12.72% خلال نفس الفترة (2014-2018)، والتي بلغت مساهمة القطاع الخاص بـ 50.44% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد ككل بنهاية سنة 2018 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2): تقسيم القروض للقطاع المصرفي الجزائري إلى الاقتصاد (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص73 والنشرة الإحصائية الثلاثية 2019/1، ص13.

لا تزال البنوك العمومية هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني وهذا رغم انخفاض حصتها مقابل الارتفاع حصة البنوك الخاصة التي تبقى مهتمة بالشكل اللازم بعملية التمويل بقدر تركيز نشاطها على العمليات قصيرة الأجل، وهذا في ظل غياب أسواق مالية متطورة تضمن القروض المباشرة تمويل الاقتصاد بشكل كلي بواقع 98.2%، وتضمن أيضا هذه القروض التمويل الكلي للقطاع الخاص بنسبة 96.3% والقطاع العمومي بنسبة 95.9% في سنة 2016[1].

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص78.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تتمثل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بنكين اسلاميين هما بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/02 كأول مؤسسة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الجزائر الذي تم افتتاحاه بتاريخ 2008/10/20، ليكون بذلك ثاني بنك اسلامي في السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى قيام بعض البنوك التقليدية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية متخصصة.

الفرع الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

مر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر بمجموعة من التطورات والمراحل، والتي نوجزها فيما يلي:

1- فكرة البنوك الإسلامية في الجزائر

تعود فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر إلى عشرينات القرن الماضي بمبادرة أطلقها الشيخ أبو اليقظان أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين والتي دعا فيها رجال الأعمال والتجار في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي، فقدم ملف كامل لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري"، ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع في نهاية المطاف، لأنها كانت ترى فيها خطرا على مصالحها الحيوية، وكذلك على مصالح المعمرين والمصالح التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية.[1]

[1] عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي**، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2013، ص6.

2- تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

ظهرت الصيرفة الإسلامية في الجزائر بشكلها المؤسساتي في سنة 1990 بدخول بنك البركة الجزائري إلى السوق المصرفية الجزائرية كأول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتلاه مصرف السلام الجزائر الذي تم افتتاحه في 2008/10/20 ليكون بذلك ثاني بنك اسلامي في الجزائر، ثم قامت بعدها بعض البنوك الخاصة لتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ متخصصة على غرار بنك الخليج الجزائر(AGB)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر(Housing Bank)، كما أعلنت عدة بنوك عمومية استعدادها لتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر إنشاء أقسام متخصصة لذلك بدعم من السلطات العمومية، خصوصا بعد صدور النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، وإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وتشكيلة أعضائها، والتي تختص بمنح شهادة المطابقة الشّرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

حيث قام البنك الوطني الجزائري (BNA) يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام 20-02 نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: الاطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

منذ سنة 1990 وبعد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر "بنك البركة الجزائري"، ظلت البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل وفق القوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي (قانون النقد والقرض 90-10 وصولا إلى الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003)

والذي يُعتبر قانونا تقليديا بحتا لا يُراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، رغم سماحه بإنشاء هذا النوع من البنوك.

صدر النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية* من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا التنظيم أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة الصيرفة الإسلامية.

كما صدر ثاني نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ليحل محل النظام السابق 18-02 المتعلقة بالصيرفة التشاركية ويلغيه، حيث يعتبر نسخة معدلة عن هذا النظام السابق ويشبهه في نقاط كثيرة ويختلف معه في بعض النقاط الأخرى.

1- النظام 18-02

يعتبر النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، بالرغم من وروده مختصراً وفي 12 مادة وخطوة إيجابية نحو التأطير القانوني للعمل المصرفي الإسلامي، وهذا من خلال:

أ- العمليات المصرفية الإسلامية المسموح في الجزائر

عرف النظام رقم 18-02 في مادته (2) العمليات المصرفية التشاركية "أنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات

*الملاحظ في جميع مواد هذا النظام استخدام مصطلح "التشاركية" بدل مصطلح "الإسلامية".

التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخصّ هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، لمضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار".

ما يعني أن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، خاصة في تمويل قطاع الزراعة: كالمزارعة، المساقاة، المغارسة[1].

ب- شروط تقديم منتجات مالية إسلامية

لقد تضمنت مواد النظام رقم 18-02 من المادة(3) حتى المادة(7) مجموعة من الشروط الأساسية لتقديم منتجات مالية إسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر، والتي نوجزها فيما يلي:

- **موافقة بنك الجزائر**

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية:

- بطاقة وصفية للمنتوج.

- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية.

- تبيين الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

لم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات إلى الإطار البشري المؤهل الذي يجب توفيره والإشارة إليه

[1] سليمان ناصر، **قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر**، الملتقى الدولي للصيرفة الإسلامية حول "مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري"، مؤسسة صبر للمؤتمرات والندوات، الجزائر، يوم 10 نوفمبر 2019، ص5.

داخل ملف الطلب وكيفية إثبات ذلك.

- **مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية**

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً.

أولاً– لم يشر التنظيم هنا إلى طبيعة الهيئة المذكورة، تركيبتها، تبعيتها لأي جهة ... إلخ[1].

ثانياً– الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة، لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

2- النظام 20-02

صدر النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يشبه كثيراً النظام السابق رقم 18-02 الصادر في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، حيث يتم عرض أهم النقاط الواردة في هذا النظام الجديد والتي لم تكن في النظام السابق كما يلي:

– سمي هذا النظام في مادته الأولى: "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، والملاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل الصيرفة التشاركية الواردة في النظام السابق 18-02.

[1] سليمان ناصر، **قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص6.

– يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي بمثابة الهيئة العليا أو المركزية وقد سماها الوطنية، والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر[1].

– يتعين على البنوك والمؤسسات المالية ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر.[2]

– حصر هذا النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية وعرف كل منتج بالتفصيل وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار[3].

– يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ إسلامية، لأن البنوك الإسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة بها.[4]

---

[1] المواد 1 و16 من النظام رقم 20–02 المؤرخ في 2020/03/15، **والمتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 33–34.

[2] المادة 3 من النظام السابق.

[3] المادة 4 من النظام السابق.

[4] المادة 15 من النظام السابق.

–نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، والفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية.[1]

المبحث الثاني: تجربة بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك يقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر خاصة في مجال الاستثمار والتمويل، والذي أعتمد في سنة 1991 من طرف السلطات النقدية كشركة مساهمة بين القطاع العام والخاص في إطار قانون النقد والقرض 90–10 الصادر في 14 أفريل 1990.

المطلب الأول: واقع المعاملات في بنك البركة الجزائري

يقدم بنك البركة الجزائري مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال قبول الودائع المختلفة، وفتح الحسابات للأفراد والمؤسسات، قبض الأوراق التجارية، تحويل الأموال داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى توفير صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.

الفرع الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

بمقتضى قانون النقد والقرض 90–10 أعتمد بنك البركة الجزائري كأول بنك خاص في الجزائر يقوم بمختلف العمليات المصرفية من قبول ودائع ومنح الائتمان وتسيير وسائل الدفع وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

1– نشأة بنك البركة الجزائري

[1] المواد 16، 17، و18 من النظام السابق.

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (القطاع العام والخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500 مليون د.ج موزعة مناصفة بين "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR" وهو بنك عمومي و"شركة دلة البركة القابضة" وهي شركة سعودية مقرها مملكة البحرين، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، ويعتبر بنك البركة الجزائري بنكا تجاريا وفق القانون الجزائري، وبنك استثمار وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي، فهو يجمع بين الصفتين التجارية والاستثمارية عبر قبول الودائع وتوفير التمويل والقيام بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال[1].

وبصدور النظام رقم 04-01 في 2004/03/04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، قام البنك برفع رأسماله الاجتماعي إلى 2.5 مليار د.ج سنة 2006، وتم رفع رأسمال البنك للمرة الثانية ليصل 10 مليار د.ج سنة 2009.

قام بنك البركة الجزائري بزيادة رأسماله الاجتماعي للمرة الثالثة ليصبح 15 مليار د.ج سنة 2017، موزعة على مجموعة بنك البركة المصرفية بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة 44%، ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية الدولية، وهي مجموعة مصرفية سعودية مقرها مملكة البحرين والتي تضم مجموعة من الفروع المنشرة في 15 دولة، ويقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، والذي يشرف ويدير حوالي 31 فرع عبر مختلف أرجاء البلاد، بالإضافة إلى فرعي حيدرة وورقلة اللذين هما قيد الافتتاح.[2]

2- مميزات بنك البركة الجزائري

---

[1] حمزة شودار، **علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية-دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص348.

[2] بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي 2018، ص17.

يتميز بنك البركة الجزائري بمجموعة من المميزات والخصائص، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

أ- بنك مشاركة

يعتمد بنك البركة الجزائري على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أقرها الفقهاء والمفكرون المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، ويقوم هذا البنك باحترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والممولين، أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفية والاستثمارية والتمويلية[1].

ب- رأس ماله مشترك

بنك البركة الجزائري هو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 1990/04/14، وهو بنك برأس مال مشترك بين بنك عمومي جزائري وشركة خاصة سعودية، حيث أصبحت تشكيلة رأسمال هذا البنك على النحو التالي:

- مجموعة البركة المصرفية الدولية: وهي شركة سعودية مقرها مملكة البحرين والتي تستحوذ على 55.90% من مجموع رأس مال البنك.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وهو الذي يمثل بنك عمومي جزائري بمساهمة قدرها 44.10% من مجموع رأس مال البنك.

ج- النشاط في بيئة مصرفية تقليدية

يحتكم بنك البركة الجزائري للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي من خلال قانون النقد والقرض 90-10 وصولا إلى لتعديل هذا القانون سنة 2003 والذي يُعتبر قانونا تقليديا بحتا لا

[1] عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية -دراسة حالة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 63.

يُراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وهذا بالرغم من الاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل البنوك التقليدية عن نظيرتها في البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: موارد بنك البركة الجزائري

ويتمثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات اتجاه الغير، وتنقسم مصادر الأموال الأساسية لبنك البركة الجزائري إلى مصادر داخلية وخارجية كما في البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

1- المصادر الداخلية

تعبر المصادر الداخلية للأموال في البنك عن حقوق الملكية أو والتي تتضمن الرأس المال الاجتماعي والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة، وتعد حقوق الملكية ضمانا لحقوق المودعين في حالة خسارة البنك.

أ- **رأس المال الاجتماعي:** هو أحد المصادر الداخلية للبنك، ويتمثل في الأموال في بداية النشاط عند التأسيس بالإضافة إلى أموال المساهمين، ويبلغ رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري 15 مليار د.ج موزع بين مجموعة بنك البركة المصرفية بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة 44%.

ب- الاحتياطات: وتمثل الاحتياطات جزء من الأرباح المحققة والتي توضع كاحتياط لدعم المركز المالي للبنك، حيث بلغت قيمة احتياطات بنك البركة الجزائري في سنة 2018 بـ 2157459 د.ج موزعة بين احتياطات قانونية لا يحق للبنك التصرف فيها واحتياطات اختيارية لمواجهة النفقات الطارئة.

ج- المخصصات: يتمثل في المبلغ الذي يخصم أو يحتجز من أجل الاستهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة، وقدرت حجم هذه

المخصصات لبنك البركة الجزائري بـ 1412541 د.ج سنة 2018[1].

د- الأرباح المحتجزة: وهي الارباح التي يتم تحقيقها خلال السنة المالية والتي يتم احتجازها للإعادة استثمارها بهدف دعم المركز المالي للبنك.

2- المصادر الخارجية

تمثل عمليات قبول الودائع والمدخرات من أهم أنشطة البنوك الإسلامية، والمصدر الرئيسي الذي تستمد منه هذه البنوك قدرتها علي إجراء عمليات التمويل والاستثمار، وعليه يقوم بنك البركة الجزائري بقبول الودائع المصرفية وفتح الحسابات المختلفة، والتي تتمثل في:

أ- الحسابات الجارية: وتتمثل في الودائع تحت الطلب، وهذا النوع من الودائع لا يدفع عليه البنك أرباحا والذي يحتمل الزيادة والنقصان بعمليات تغذية الحساب أو السحب منه على ألا يتجاوز النقود المودعة فعلا،[2] ويوفر بنك البركة الجزائري نوعين من الحسابات الجارية: حسابات الشيك بالدينار الجزائري وحسابات بالعملة الصعبة.

ب- حسابات الادخار أو التوفير: يفتح البنك حسابات التوفير لتشجيع المدخرين على التعامل معه، وتتميز هذه الحسابات بصغر المبالغ المخصصة لها وكثرة عدد المودعين، ويمنح لصاحب هذا الحساب دفتر أو بطاقة التوفير "ادخار البركة" لتسجيل عمليات السحب والإيداع مقابل رصيد للمشاركة في الأرباح.

3- حسابات الاستثمار: وتمثل هذه الودائع الاستثمارية أهم موارد الأموال بالنسبة لبنك البركة الجزائري والتي توضع في حسابات مشتركة لتقاسم الأرباح، وهي ودائع لا يطالب بها أصحابها إلا

---

[1] بنك البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2018**، ص 11.

[2] خديجة خالدي وعبد الرزاق حبيب، **نمادج وعمليات البنك الاسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2016، ص78.

عند حلول الاجل المتفق عليه مع البنك الذي يستفيد منها طيلة مدة الايداع، وتنقسم هذه الحسابات إلى نوعين:

أ- الحسابات الاستثمارية المخصصة: وفي هذا النوع يحق للمودع اختيار المشروع الذي يريد استثمار أمواله فيه.

ب- الحسابات العامة: وفي هذا الحساب يودع للعميل المبالغ لآجال مختلفة ويحق للبنك استثمارها في أي مشروع يراه مناسبا مقابل حصوله على نصيب معين من الأرباح البنك.

الفرع الثالث: استخدامات بنك البركة الجزائري

تهدف البنوك الإسلامية إلى استقطاب الأموال وحشد المدخرات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية لتوظيفها في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تعتبر عملية التمويل من أهم نشاطات البنوك الإسلامية بشكل عام وبنك البركة بشكل خاص، الذي يقدم مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية المختلفة.

1- صيغ التمويل بالمشاركة

ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها البنوك هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة في الأرباح والخسائر بين البنك والمودعين، وهذا ما تجسده صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد والتي تتمثل فيما:

أ- المضاربة

تعد المضاربة من أساليب التمويل في بنك البركة الجزائري، وهو يعرفها أنها: "صيغة خاصة للمشاركة التي من خلالها يقدم أحد الطرفين (البنك) رأس المال والطرف الآخر (الشريك المضارب) المهارة، توزع الأرباح المحققة بتكامل هاذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها"، غير

أنه يتحمل مقدم رؤوس الأموال (البنك) وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة، ويمكن أن تكون المضاربة مطلقة أو محصورة:

– تكون المضاربة مطلقة عندما يكون الشريك المضارب حرا في استثمار رأس مال المضاربة في عمليات يختارها و/ أو لمدة غير محددة.

– تكون المضاربة محصورة عندما تتعلق بعمليات شراء سلع و/أو محددة الزمن.

ب– المشاركة

تعتبر صيغة المشاركة من أقل الصيغ المعتمدة في بنك البركة الجزائري، وهذا نظرا للمخاطرة الكبيرة التي ترافق تطبيقها، وفي حالة اعتمادها فإن البنك يطلب ضمانات كبيرة لتغطية مخاطرها، و ويعرف البنك صيغة المشاركة: "بأنها مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأس المال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية، المشاركة كما هي مطبقة في بنك البركة الجزائري، تتم في اغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من قبل العملاء، وتكون هذه المساهمة حسب الصيغتين التاليتين:

– **المشاركة النهائية:** يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة و يقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع.

– **المشاركة المتناقصة:** يساهم البنك في تمويل مشروع او عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية و هذا بعد انسحاب صاحب لمشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له[1].

2– صيغ التمويل التجاري

يقدم بنك البركة الجزائري أيضا صيغ التمويل القائمة على أساس البيوع (المديونية)، وتتمثل هذه

[1] بنك البركة الجزائري، **صيغ التمويلات**، وثائق داخلية خاصة بالبنك، ص ص 6–7.

الصيغ فيما يلي:

أ- المرابحة

تعد المرابحة من أهم الصيغ التمويلية المعتمدة في بنك البركة الجزائري في تقديم خدماته المصرفية وهذا لما تتمتع به من قبول عند المتعاملين وكونها الأكثر أمانا للبنك[1]، ويعرف البنك صيغة المرابحة: "أنها عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم)، يمكن للمرابحة أن تأخذ شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري.

-عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية، يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

ومن أمثلة صيغة المرابحة المطبقة في بنك البركة الجزائري بيع بالتقسيط للسيارات السياحية المنتجة وطنيا.

ب- المساومة

المساومة هي صيغة مستحدثة من طرف بنك البركة وهي عبارة عن عقد يبيع من خلاله البنك

---

[1] خديجة سعيدي، **صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر –بنك البركة نموذجا**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد01، العدد06، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، 2017، ص190.

للعميل منقولا أو عقارا معينا بسعر محدد إجماليا عند إبرام الصفقة، ويشبه عقد المساومة عقد المرابحة مع فرق مفاده أنه في هذا النوع من التمويلات (المساومة)، البنك ليس ملزما باطلاع العميل بتفاصيل ثمن البيع وخصوصا ثمن شراء المنقول أو العقار موضوع التمويل وكذا مبلغ الهامش المقبوض من البنك، ويتعين أن يكون موضوع عقد المساومة مطابقا لتعاليم الشريعة السمحة (لا تمويل لمنتوجات محرمة في الإسلام).

ج- السلم

ويعرف بنك البركة الجزائري كما يلي: "السلم هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا"، وتحظر قواعد الشريعة الإسلامية كافة العمليات التجارية التي ليس لها موضوع عند إبرام المعاملة (البيع المعدوم)، غير أنه بعض التطبيقات التجارية التي لا تستوفي هذا الشرط مسموح بها بسبب ضرورتها في حياة الناس[1].

د- الاستصناع

الاستصناع وفق تعريف بنك البركة الجزائري: "هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها".

يشبه الاستصناع عقد مقاولة كما هو معرف في المادة 549 من القانون لمدني الجزائري:"المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد

[1] بنك البركة الجزائري، **صيغ التمويلات**، مرجع سبق ذكره، ص2.

المتعاقد الآخر."

3- صيغ التمويل بالإجارة

تعتبر الإجارة من أساليب التمويل في بنك البركة الجزائري، ويعرف البنك صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة: "هي عقد من خلاله يتعهد البنك بتوفير للعميل خدمة أو منفعة على منقول أو عقار معين بأوصافه"، كأن يكون تأجير لنوع من سيارة أو تقديم خدمة كمثال عن ذلك: التكفل بمصاريف الدراسة، دون أن يكون البنك بالضرورة مالكا للخدمة أو المنفعة عند توقيع عقد الإجارة الموصوفة في الذمة ويشترك أن يكون بإمكانه التصرف فيه عند حلول أجل تنفيذ العملية[1].

الفرع الرابع: خدمات بنك البركة الجزائري

يقدم بنك البركة الجزائري مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية باستثناء الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات، وبالرجوع إلى القانون الأساسي للبنك نجده أوضح بصفة مفصلة لمختلف الأنشطة والخدمات المقدمة من طرفه، والتي نوجزها فيما يلي:

1- الخدمات المصرفية

باعتبار بنك البركة الجزائري بنك تجاري، فإنه يقدم لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة، وتحصيل الأوراق التجارية وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الاعتمادات السندية وتبليغها.

- إصدار الكفالات وخطابات الضمان، وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية.

---

[1] بنك البركة الجزائري، **صيغ التمويلات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

– التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل.

– إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.

– تقديم الاستشارات المختلفة والقيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات الكافية لهم[1].

2 – الأعمال التمويلية والاستثمارية

يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية[2]:

– تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا وفق صيغ التمويل بالمشاركة المتناقصة، بيع المرابحة للأمر الشراء، السلم، الإستصناع والإجارة؛

– توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص لذلك؛

– إلزام العقود مع الشركات والأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية؛

– تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولاسيما المجالات المكملة لأوجه نشاط البنك؛

– تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها استثمارها وتأجيرها واستئجارها.

3– الخدمات الاجتماعية

بالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية ومسؤوليته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع،

---

[1] محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، عبد الكريم كاكي، **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص ص 108–109.

[2] حمزة شودار، **علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية–دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص350.

المنتجات الخدمات والعمليات المصرفية، يقوم البنك البركة الجزائري على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله، وهذا من خلال قيام البنك بدور الوكيل في تنظيم الخدمات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق وتوثيق أوامر الترابط والتراحم بين أفراد المجتمع عن طريق اهتمامه بالمجلات التالية:

- يسعى البنك لتقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه؛
- تقديم مختلف القروض لاستعمالها أو استثمارها في المجالات الإنتاجية لتمكين المقترض من زيادة دخله وبالتالي تحسين مستواه المعيشي؛
- إنشاء وإدارة الصناديق لمختلف الغايات الاجتماعية[1].

المطلب الثاني: دراسة تقييمية لبنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك يقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر، وعليه نستعرض تجربة هذا البنك كدراسة تقييمية بالاعتماد على بعض الأرقام والمؤشرات المالية التي وردت في تقارير هذا البنك، أو بعض النسب التي تنتج عن تحليل هذه الأرقام خلال السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: التطورات المالية لبنك البركة الجزائري

شهدت المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري عدة تطورات خلال الفترة (2014-2018)، والتي يمكن توضيح أهمها في الجدول التالي:

[1] محمد الطاهر قادري، البشير جعيد،عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

جدول رقم (3-3):التطورات المالية لبنك البركة الجزائري (2014-2018) الوحدة: مليون د.ج

	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول	162 772	193 573	210 344	270 996	248 633
حقوق الملكية	23 810	23 463	24 312	24 546	27 429
الودائع	131 177	154 562	170 137	207 944	223 995
التمويل	80 627	96 453	110 711	139 677	156 460
النتيجة الصافية	4 306	4 108	3 984	3 548	5 167

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية بنك البركة الجزائري(2015-2018)

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- حجم الأصول

حقق بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018) معدل نمو سنوي في إجمالي الأصول قدره 13.7%، في حين ارتفعت أصوله بين بداية هذه الفترة ونهايتها معدل 66.48% والتي وصل فيها حجم الأصول حوالي 271 مليار دج بنسبة نمو 9% عن السنة السابقة 2017 والتي بلغت فيه حجم الأصول حوالي 249 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حجم نشاط بنك البركة الجزائري من خلال الزيادة في في تمويل المشاريع الإنتاجية في إطار خطة الحكومة التي تهدف إلى تقليص الواردات واحلالها بالمنتجات الوطنية والتوسع في حجم الموجهة للأفراد والمؤسسات والمهنيين.

2- حقوق الملكية

يقدر مجموع حقوق الملكية بـ 27.429 مليار دج مقابل 576 24 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي بزيادة تقدر بـ 888 2 مليون دج بنسبة 11،75 % و117 3 مليون دج أي بنسبة 82,12 % مقارنة بالسنة المالية 2016، إلا أنها عرفت انخفاضا سنة 2015 بنسبة 1.45% مقارنة بسنة 2014 وهذا بسبب توسع البنك في استثماراته.

في حين بلغ معدل النمو السنوي في مجموع حقوق الملكية حوالي 3.71% خلال الفترة (2014-2018) كنتيجة للتوسع المستمر لنشاط البنك على مدى 27 سنة واستجابة لقرارات بنك الجزائر في الرفع من الحد الأدنى لرأس المال عامي 2004 و2008، كما تدعم سنة 2016 بقرار المساهمين زيادة بـ 5ملايير د.ج في رأس المال المدفوع ليبلغ 15 مليار د.ج[1]، وهو ما انعكس بالإيجاب على تطور مجموع حقوق الملكية البنك خلال هذه السنوات.

3- الودائع

عرف الحجم الإجمالي للودائع في بنك البركة الجزائري تزايد مستمر خلال الفترة (2014-2018) بمعدل نمو سنوي 14.46%، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2018 بمبلغ 223.995 مليار دج مقابل مبلغ 131.177 مليار دج سنة 2014، في حين سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2017 بحوالي 22.22%، ويرجع هذا الارتفاع لتوسع البنك في فتح فروع جديدة عبر أنحاء الوطن تفضيل العديد من العملاء وضع ودائعهم في البنوك الإسلامية على حساب البنوك التقليدية.

4- التمويل

عرف حجم التمويل في بنك الجزائري ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2014-2018) بمتوسط سنوي قدره 18.05%، وبلغت أعلى قيمة سنة 2018 مبلغ 156.460 مليار دج، وأعلى نسبة نمو سنة 2017 والتي وصلت 26.16% وهذا نتيجة سياسة البنك التوسعية في من منح التمويلات للأفراد والمؤسسات، وزيادة الطلب على المنتجات المقدمة من طرف البنك والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] بنك البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2015**، ص3.

5- النتيجة الصافية

عرفت نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائري تغيرات مختلفة خلال فترة الدراسة (2014-2018)، حيث انخفضت فيه حجم الأرباح خلال سنوات بين 2015 و2017 بمعدلات سنوية سالبة تراوحت بين 3و10% بسبب الظروف الاستثنائية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار اسعار النفط وهو ما أثر على نشاط القطاع المصرفي في الجزائر بشكل عام ونشاط البنك بشكل خاص، في حين بلغت نتيجة السنة المالية لسنة 2018 حوالي 5.167 مليار دج مقابل 3.548 مليار دج بالنسبة لسنة 2017، أي بنسبة زيادة قدرها 45.63%

الفرع الثاني: تطور التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري

يرتكز النشاط التمويلي لبنك البركة الجزائري في تقديم تمويلات قصيرة الأجل لتقليل حجم المخاطرة وتفادي تجميد الأموال، حيث اعتمد في بداية نشاطه على التمويل قصير الأجل من خلال تطبيق صيغة المرابحة في تمويلاته أكثر من غيرها من الصيغ وهذا لقصر آجال استحقاقها من جهة ودخلها المضمون من جهة أخرى.

1- التمويل حسب الصيغ

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من صيغ التمويل المختلفة الآجال وبنسب متباينة خلال سنوات الدراسة (2012-2016) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): تطور حجم التمويل حسب الصيغ لدى بنك البركة (2012-2016)

المبلغ: د.ج

	2012	2013	2014	2015	2016
المرابحة	11 712 403,97	6 002 923,12	4 026 534,27	3 873 666,16	9 121 484,58
النسبة (%)	19,56	9,4	5,12	4,11	8,33
السلم	5 762 962,52	6 638 275,64	9 503 650,92	8 423 919,67	11 200 887,29
النسبة (%)	9,62	10,39	12,09	8,26	10,23
الاستصناع	1 052 323,62	878 913,71	742 200,82	694 758,28	797 441,71
النسبة (%)	1,76	1,38	0,94	0,74	0,73
المشاركة	9 699,06	68 143,84	76 936,89	214 876,83	928 774,52
النسبة (%)	0,016	0,11	0,09	0,23	0,85
المساومة	21 941 408,68	26 193 056,83	32 442 081,86	35 619 343,86	31 854 949,20
النسبة (%)	36,65	41,03	41,29	37,82	29,09
الاجارة	16 737 374,78	15 927 644,63	29 715 477,06	43 877 767,69	54 716 181,65
النسبة (%)	27,96	24,95	37,82	46,59	49,98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري لسنوات 2012 إلى 2016.

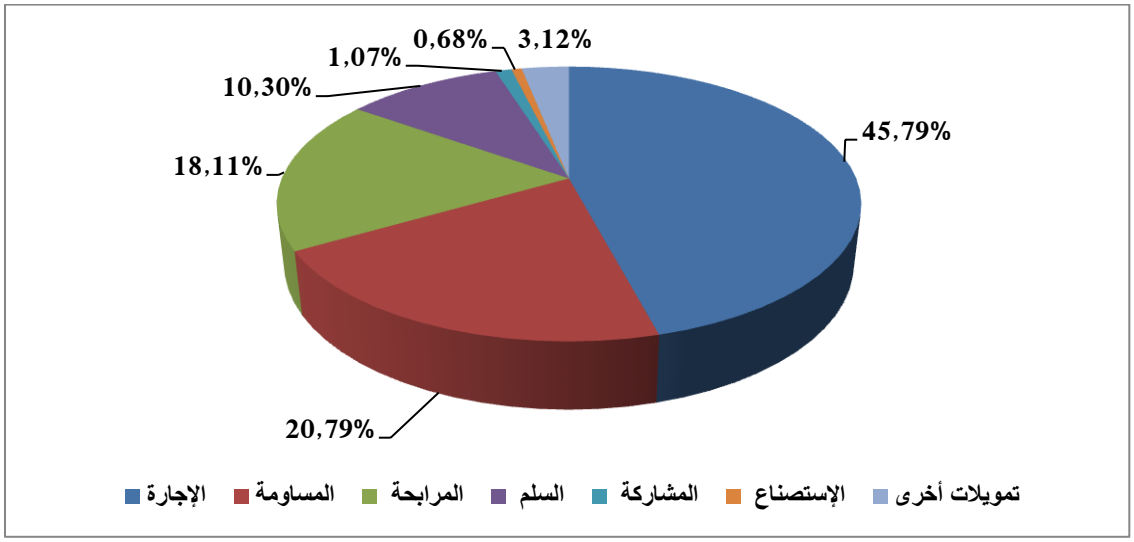
نلاحظ من الجدول السابق أن تطور حجم التمويلات بصيغة المرابحة عرف تذبذب خلال الفترة (2012-2016) حيث بلغت قيمتها سنة 2012 حوالي 11.712 مليون دج، والتي انخفضت لمبلغ 9.121 مليون دج سنة 2016 مساهمة بحوالي 8.33% من إجمالي حجم التمويلات، وارتفع حجم تمويلات البنك بصيغة السلم من 5.762 مليون دج سنة 2012 إلى مبلغ 11.2 مليون دج سنة 2016.

وانخفض حجم تمويلات صيغة الاستصناع إلى حدود 441 797 د.ج سنة 2016 بعدما كانت يبلغ 1.052 مليون دج سنة 2012، في حين تعتبر صيغة المشاركة أقل الصيغ استخداما في

البنك رغم التطور في حجمها الذي بلغ 774 928 د.ج سنة 2016 بنسبة ضئيلة 0.85% من إجمالي حجم التمويلات، في حين ارتفع حجم التمويل بصيغة المساومة من 408 941 21 د.ج سنة 2012 إلى31.845 مليون دج سنة 2016 مساهمة بحوالي 29% من إجمالي حجم التمويلات، كما استحوذت صيغة الإجارة على حصة الأسد من مجموع التمويل في بنك البركة بحوالي 50% والمقدرة بـ 54.716 مليون دج سنة 2016 بعدما كانت تقدر بـ 16.737 مليون دج سنة 2016.

كما اعتمد بنك البركة الجزائري في تمويلاته سنة 2018 على صيغة الإجارة بالدرجة الأولى، ثم صيغتي المساومة والمرابحة، مع ارتفاع طفيف للتمويل بالمشاركة والذي لم يتجاوز نسبة 1.10% من مجموع التمويلات، والشكل التالي يوضح نسبة تمويلات حسب صيغ التمويل لسنة 2018:

الشكل رقم (3-3): صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري 2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: سمير جعوتي، معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في البنوك الإسلامية في الجزائر، مجلة بيت المشورة، العدد 20، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، أفريل 2020، ص143.

2- التمويل حسب القطاعات

يبين الجدول التالي تطور حجم التمويل حسب القطاعات الاقتصادية لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2016):

الجدول رقم(3-5): تطور حجم التمويل حسب القطاعات الاقتصادية لدى بنك البركة (2012-2016) **المبلغ:** د.ج

الأنشطة والقطاعات الاقتصادية	2014	2015	2016
الصناعة	23 641 967	29 411 379	31 093 821
الكهرباء والغاز	10 122 105	13 578 588	14 220 760
التجارة	10 636 661	10 996 158	10 996 158
النقل والمواصلات	6 398 572	9 367 813	9 367 813
البناء والعقارات	32 966 029	40 746 506	42 287 432
أنشطة أخرى	33 751 450	40 704 768	44 444 105
المجموع	117 516 784	144 805 212	152 410 089

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري (2014-2016)

يعتمد بنك البركة الجزائري في تمويلاتها على مختلف القطاعات الاقتصادية وبنسب متفاوتة، حيث يستحوذ قطاع البناء والتأجير على الحصة الأكبر من حجم هذه التمويلات (27.75%) بمبلغ 42.287 مليون د.ج سنة 2016 بعدما كان يبلغ 32.966 مليون دج سنة 2014، ثم يليه قطاع الصناعة بحصة 20.40% من حجم التمويلات لسنة 2016 والتي بلغت 31.093 مليون د.ج، كما وصل حجم التمويل الموجه لمشاريع الكهرباء والغاز 14.220 مليون د.ج سنة 2016 بعدما كان يبلغ 10.122 مليون د.ج سنة 2014.

في حين بلغت نسبة التمويل الموجه للقطاع التجارة والنقل والمواصلات حدود 7.21% و6.15 على التوالي عام 2016، فيما استحوذت باقي القطاعات والأنشطة على 29.16% من إجمالي حجم التمويلات بنك البركة الجزائري عام 2016 على غرار الأنشطة المالية والصيد البحري

والصناعات الاستخراجية، والملاحظ غياب التمويل الموجه للقطاع الفلاحة مثل صيغ المغارسة المزارعة والمساقاة في بنك البركة.

الفرع الثالث: علاقة بنك البركة ببنك الجزائر

تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر لنفس القوانين التي تنظم عمل البنوك التقليدية دون مراعاة لطبيعة عمل وخصوصية هذه البنوك الإسلامية على غرار بنك البركة الجزائري، وهو ما يضع هذا الاخير في اشكالية في كيفية التعامل مع بنك الجزائر.

1- نسبة الاحتياطي القانوني

نص كل من قانون النقد والقرض 90-10 وتعليمة بنك الجزائر رقم 02-04 المؤرخة في 2004/05/13 على وجوب فرض نسبة الاحتياطي الاجباري على كل البنوك العاملة في الجزائر، وإخضاع كل الودائع التي تتلقها في وعاء حساب الاحتياطي الاجباري، ويقوم بنك البركة الجزائري بتطبيق نسبة الاحتياطي الاجباري وفق الأطر القانونية المنصوص عليها بموجب تعليمات بنك الجزائر وباعتبار بنك البركة لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء وسعيا منه لإيجاد المخرج من هذه العوائد الربوية قام بفتح حساب خاص له لدى بنك الجزائر يتم إيداع الفوائد المحسوبة على الاحتياطي الاجباري فيه، ويقوم بإنفاقه بعد ذلك في الأعمال الخيرية[1].

قامت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر بتخفيض الاحتياطيات الاجبارية من 10% إلى 8% للسماح للبنوك بالتوسع في عملية الاقراض بداية من 2020/03/15.[2]

[1] حمزة شودار، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية: دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2007، ص 255.

[2] لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، بيان صحفي، تاريخ الاطلاع: 2020/03/15 على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020.pdf

2- كفاية رأس المال في بنك البركة

فرض بنك الجزائر من خلال التعليمة رقم 74- 94 في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية على بنك البركة الجزائري كباقي البنوك الجزائرية على ضرورة التزام بمعدل كفاية رأس المال في حده الأدنى بما لا يقل عن 8% ابتداء من نهاية سنة 1999.

الجدول رقم(3-6): معدل كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري (2014-2018)

الوحدة: ألف د.ج

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال الخاص	22 297 809	23 562 839	24 314 782	24 545 925	27 429 355
ممجموع الاخطار المرجحة	204 170 795	254 656 848	274 553 848	320 740 648	332 119 472
نسبة الملاءة	10.92	9.21	8.85	7.65	8,25

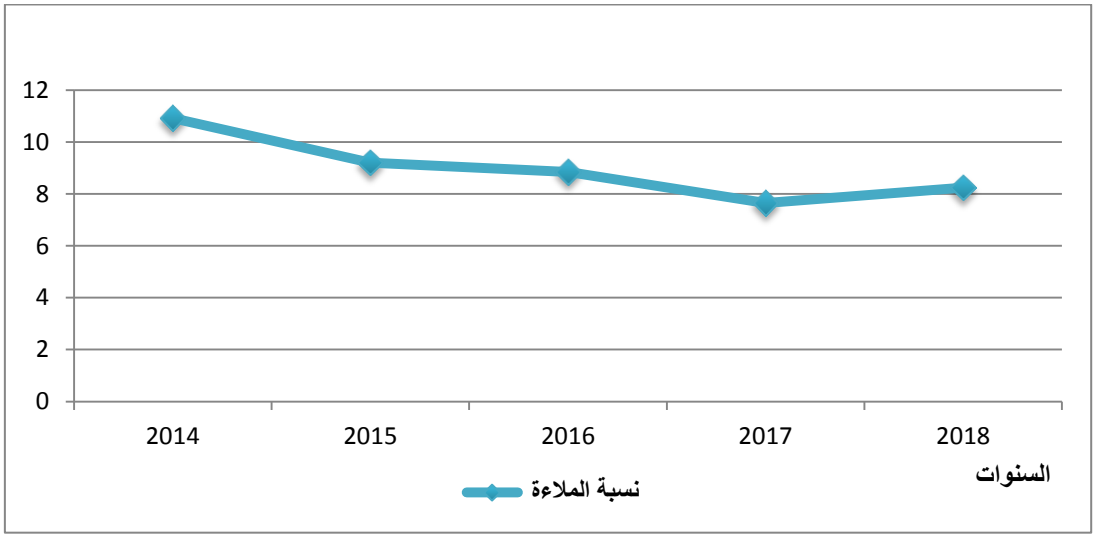
المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري(2015-2018)

يلاحظ على نسب كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018) بأنها معقولة مادام أنها لم تنزل عن 8% وهو الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال المفروض من طرف بنك الجزائر باستثناء سنة 2017 التي انخفض فيها هذا المعدل إلى حدود 7.65%، في حين بلغ واذا المتوسط السنوي لمعدلات كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة 8.97% وهو معدل مقبول نوعا ما.

والاشكالية التي تواجه بنك البركة هي طريقة حساب ومكونات معدل كفاية رأس المال، والتي لا تعبر بدقة عن ملاءة البنك، ولا يمكن الاعتماد عليها كثيرا للحكم على سلامته، وبالتالي تحتاج إلى إعادة النظر في كيفية حسابها بما يضمن سلامة أموال المودعين خاصة، والسلامة المالية للبنك

بوجه عام، والشكل التالي يوضح معدل كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018):

الشكل رقم(3-4): معدل كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم(3-6)

3- اشكالات التعامل بين بنك البركة وبنك الجزائر

يواجه بنك البركة الجزائري بعض الاشكالات في علاقته مع بنك الجزائر، والتي نوجز أهمها :

أ- مشكلة التعامل مع بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض على أساس سعر الفائدة

تمكن بنك البركة الجزائري منذ بداية نشاطه من توظيف جزء هام من فائض سيولته لدى بنك الجزائر، لكي يتمكن مقابلها من الاقتراض بما لا يتجاوز هذا المبلغ عند الضرورة، وبما أن بنك البركة الجزائري لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء فقد فتح حسابا خاصا بالفوائد الناتجة عن هذا التوظيف لدى بنك الجزائر، كما أن بنك البركة الجزائري لا يعاني الآن من مشكلة إعادة التمويل من بنك الجزائر لأنه يحقق حاليا فائضا في السيولة مثل بقية البنوك الجزائرية في السنوات الاخيرة،

الأمر الذي جعل أسعار الفائدة السائدة في النقدية المحلية تنخفض إلى مستويات متدنية[1].

ب- الفائدة على الإيداع المشروط كضمان في عمليات الاستيراد

يفرض بنك الجزائر على البنوك العاملة في الجزائر منح فوائد على الضمانات المالية المقدمة في عمليات الاستيراد، وهذا ما يعتبر غير جائز شرعا، وقد تمكن بنك البركة من إقناع بنك الجزائر بضرورة ايجاد مسوغات يمكن بها تطبيق التعليمة دون الاضرار بطريقة عمله، واتفق مع بنك الجزائر على أن تمنح هذه الودائع عائد وفق الضوابط التالية:

- يضع الزبون هذه الوديعة على أساس أنها تحت الطلب وبالتالي لن يدفع عنها فوائدها ويواصل عملية الاستيراد بشكل عادي.

- يمكن للزبون أن يضع الوديعة في حساب مجمد وهنا تتحول عملية الاستيراد في شروطها إلى عقد مضاربة، وتستحق الوديعة عائد بعد شهر من ابرام عقد الاستيراد[2].

ج- مساهمة بنك البركة في رأسمال الشركات

سمح قانون النقد والقرض للبنوك بالمساهمة في الشركات الاقتصادية بسقف لا يتعد نصف رأسماله، وحتى سنة 2017 شارك بنك البركة الجزائري بمساهمات في رأسمال 7 مؤسسات اقتصادية بقيمة 1670 مليون د.ج، ما يمثل 26.24% من اجمالي مساهمة البنك في رأس مال هذه المؤسسات[3].

ولكن الإشكالية في هذا القانون أنه يؤثر على أرباح البنك الاسلامي بنفس الصفة التي تؤثر فيه

---

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية: دراسة حالة لعلاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، يومي24-25 أفريل 2006، ص 14.

[2] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3] بنك البركة الجزائري، القوائم المالية 2017، ص33.

السقوف الإقراضية، وهذا لأن البنوك الإسلامية هي بنوك استثمار وبالتالي هو يؤثر على فرصها الاستثمارية، ورغم الغاء هذا القانون في 26 اوت 2003 بموجب الأمر 11-03 والذي بموجبه يحدد مجلس النقد والقرض السقف المناسب لمساهمات البنوك، إلا أن تلك السقوف لم تحدد لغاية اليوم[1].

د- الزامية اشتراك البنك في صندوق ضمان الودائع لدى بنك الجزائر

يساهم بنك البركة الجزائري في صندوق ضمان الودائع المصرفية بنسبة 3.7% من رأسمال الصندوق سنة 2018، حيث ألزم قانون النقد والقرض لسنة 2003 علىَ ضرورة اشتراك البنوك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية لدى بنك الجزائر عبر دفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% كحد أقصى من مجموع الودائع، وبلغت قيمة هذه العلاوة المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري لسنة 2017 حوالي 299.061 مليون د.ج[2].

والاشكال الحادث في الاشتراك في هذا الصندوق هو أنه قائم على أساس ضمان جميع ودائع البنك في حالة عدم إمكانيته رد تلك الودائع، في حين أن الأصل في البنوك الإسلامية لا يتم ضمان سوى الودائع تحت الطلب، ولا يتم ضمان الودائع الاستثمارية إلا في حالة التعدي أو التقصير، بالإضافة إلى أن هذه العلاوة تحسب على جميع الودائع، وبالتالي دفع ضمان على الودائع الاستثمارية.[3]

المطلب الثالث: آليات الترويج للصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائري

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في الترويج للصيرفة الإسلامية من قبل بنك البركة

---

[1] محمد هشام قلمين، **المعايير الإسلامية للجودة الشاملة لدى البنوك الاسلامية دراسة حالة البنوك الاسلامية في الجزائر –مصرف البركة ومصرف السلام**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، 2017، ص546.

[2] بنك البركة الجزائري، **القوائم المالية 2017**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] محمد هشام قلمين، مرجع سبق ذكره، ص 541.

الجزائري، والتي نذكر أهمها:

الفرع الأول: المنتجات

يقدم بنك البركة مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال قبول الودائع المختلفة، وفتح الحسابات للأفراد والمؤسسات، قبض الأوراق التجارية، تحويل الأموال داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى توفير صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، والعودة للتمويل الاستهلاكي لشراء السلع المصنعة في الجزائر خاصة بيع السيارات السياحية بالتقسيط، و بفضل التجربة المكتسبة سابقا، تمكّن البنك من التربع في المصف الأول منذ بداية إطلاق هذا المنتوج المصرفي[1]، إضافة إلى تمويل العقارات في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالسكن العمومي الترقوي الموجه للطبقة الاجتماعية المتوسطة (LPP).

وفي إطار جهود بنك البركة الجزائري الساعية لعصرنة خدماته المصرفية، شرع البنك في إطلاق باقة خدمات مصرفية إلكترونية ممنوحة للعملاء كالدفع الإلكتروني، الدفع عن بعد والصيرفة عبر الأنترنت وتخصص فضاءات في كل وكالة خاصة بالمعاملات المصرفية عن بعد، بالإضافة إلى الخدمات المتوفرة كبطاقة السحب البنكية والرسائل الهاتفية القصيرة.

هذه الخطوة، تجعل البنك بصفة عامة يدخل عالم الاقتصاد الرقمي، وقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الجزائر عام 2019 للعام السادس على التوالي من مجلة غلوبال فاينانس.[2]

الفرع الثاني: القدرة على التمويل

بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي ميزت السنوات الأخيرة، استطاع البنك أن يضمن استقرار نشاطاته ومتابعة جهوده لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وذلك ما بينته النتائج المالية

---

[1] بنك البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2016**، ص3.

[2] مجموعة البركة المصرفية، **التقرير السنوي 2019**، ص18.

لسنة 2018، التي ارتفع فيها حجم التمويلات الممنوحة للزبائن لحدود 156.460 مليار دج مسجلة نسبة زيادة قدرها 12 % مقارنة مع السنة المالية الفارطة، حيث يمثل تمويل الاستثمارات 60% من حجم التمويل الإجمالي، وهو ما يترجم السياسة المطبقة في البنك من أجل دعم القطاع الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية.

كما زاد البنك من تمويل الإجارة والاستصناع في القطاع العقاري، بالإضافة إلى الحفاظ على مكانته القوية في مجال التمويل التجاري، حيث ارتفعت عائدات التمويل التجاري بنسبة أكثر من 60 % وكانت أعمال تمويل التجارة الخارجية في مستويات جيدة، فاقت التقديرات الموضوعة في الميزانية، كما عزّز البنك حصته في سوق التجزئة عبر التعامل مع الشركات الصغيرة والمهنيين[1]، ويستحوذ بنك البركة الجزائري على 14% من حجم التمويل الاجمالي للبنوك الخاصة في السوق المصرفي الجزائري لسنة 2017.

الفرع الثالث: الحد من المخاطر

قامت الإدارة العليا ببنك البركة الجزائري بإنشاء مديرية لإدارة المخاطر وتقوم بدراسة ملفات طلبات التمويل ومتابعة كل ما يتعلق بالمخاطر في البنك ورفع التقارير للإدارة العليا، وتقديم التوصيات للهيئات الأخرى داخل البنك كل حسب مجالات نشاطاتها، إضافة إلى وجود مركزية المخاطر خاصة بالشبكة المصرفية للبركة.[2]

وتقوم هذه الإدارة بالتأكد من إدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للبنك والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال البنك وحمايته

---

[1] مجموعة البركة المصرفية، **التقرير السنوي 2018**، ص25.

[2] نعيمة شخار، **تسيير مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة2، 2015، ص 298.

منه، وقد صمم هذا النظام لتأمين فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها، كما يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنّب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في البنك مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة[1].

الفرع الرابع: الربط مع الجانب الحقيقي

الملاحظ لطبيعة مختلف الصيغ التمويل والاستثمار المتبعة من طرف بنك البركة الجزائري هو ارتباطها الوثيق بالجانب المادي للاقتصاد أي بالإنتاج الحقيقي، وهذا باعتباره تمويل سلعي وليس تمويل بالقروض مثل ما هو الحل في البنوك التقليدية، والتي غالبا ما تكون عبارة عن عقود وهمية مرتفعة المخاطر لا تتعلق بعمليات انتاجية حقيقة.

ويترتب عن ارتباط التمويل ببنك البركة بعمليات اقتصادية حقيقية هو ارتباط العائد خاصة إذا كان ربحا بنتيجة المشروع الذي تم تمويله، وليس بمقدار التمويل، ولا بذمة المستفيد من هذا التمويل[2].

الفرع الخامس: مدى الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية

وفي هذا الصدد شهدت صناعة العمل المصرفي الإسلامي تطورا ملحوظا في سنة 2001 بتأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي ذلك الوقت، تم تحسين معايير هيئة المحاسبة لتشمل عناصر تهدف إلى توسيع دور مدقق الحسابات الخارجي، أما حاليا فوفقا لهذه المعايير الجديدة ينبغي على مدقق الحسابات الخارجي التدقيق أيضا على مدى الامتثال

---

[1] مجموعة البركة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] منذر قحف، **دور فقه الشركات بالشريعة الإسلامية في نمو الفكر المالي والمصرفي المعاصر في الإسلام**، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والعشرون: الاقتصاد الاسلامي وتحقيق التنمية الشاملة، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 1990.

لقواعد الشريعة الإسلامية وفقا لما تحدده هيئة الرقابة الشرعية لكل بنك ووفقا للمعايير الشرعية التي بدأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إصدارها.

كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبموجب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة البركة المصرفية ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية[1].

المبحث الثالث: تجربة مصرف السلام الجزائر

يعتبر مصرف السلام – الجزائر ثاني بنك إسلامي يتم اعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008 بعد تجربة بنك البركة الجزائري، فهو بنك شمولي يعمل على تقديم خدمات ومنتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق وضمان الوساطة المالية من خلال تعبئة الادخار وتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع المعاملات في مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام الجزائر مجموعة من الخدمات والمنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تلبية لمتطلبات وحاجيات متعامليه سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية مما يسمح لهم بتنمية أموالهم وفق معتقداتهم.

الفرع الأول: تقديم مصرف السلام الجزائر

تأسس مصرف السلام الجزائر بتاريخ 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، وهو بنك تجاري بموجب القانون الجزائري، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم مجموعة من الخدمات

[1] مجموعة البركة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص64.

المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، وقد بلغ رأس ماله الاجتماعي 2,7 مليار د.ج، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار د.ج، ثم إلى 20 مليار دج سنة 2019 ليصبح من أكبر البنوك الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا.

يضم مصرف السلام الجزائر 17 فرع موزعة عبر أرجاء الوطن ويتطلع لفتح فرعين آخرين مع نهاية 2020 وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية اقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من مختصين في الشريعة و الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: موارد مصرف السلام الجزائر

يوجد بمصرف السلام الجزائر نوعين رئيسين من المصادر كما في مختلف البنوك الإسلامية، والتي تتمثل في مصادر داخلية أو ذاتية تشمل رأس المال المدفوع، الاحتياطات، المخصصات والأرباح المحتجزة ومصادر خارجية والتي تمثل الموارد التي تتدفق إلى المصرف من أطراف غير المساهمين.

1- مصادر داخلية

تتضمن مصادر مصرف السلام الجزائر الداخلية تلك الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب المصرف والأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية المحتفظ بها التزاما بالقوانين السائدة، وذلك الجزء من الأرباح المحققة من نشاط المصرف وغير الموزعة على المساهمين وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر:

[1] مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، ص5.

أ- رأس المال المدفوع

يمثل رأس المال مجموع الأموال التي أسهم بها المؤسسون بالبنك عند نشأته وهذا في مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة، ويتميز بقابليته للتغير خلال فترة حياة البنك، ويمثل الضمانة الأولى تجاه الغير والزبائن، إذ بلغ رأس مال مصرف السلام الجزائر 2.7 مليار د.ج عند بداية مزاولة نشاطه 2008/10/20، وبصدور النظام رقم 08-04 المؤرخ في 2008/12/23 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر رفع المصرف رأس ماله إلى 10 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 20 مليار د.ج بحلول سنة 2019.

ب- الاحتياطات

وهي عبارة عن المبالغ المقتطعة من الأرباح المحققة للمصرف لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله[1]، إذ بلغ مجموع الاحتياطات لمصرف السلام الجزائر 5.381 مليار د.ج سنة 2017 بعدما كانت تبلغ 4.301 مليار د.ج سنة 2016 بمعدل نمو سنوي 25%، وتشمل هذه الاحتياطات على الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري والقانون الأساسي للمصرف والمقدر بـ 538.143 مليون د.ج والاحتياطي الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية المقدر حجمه 4.843 مليار د.ج عام 2017.

ج- المخصصات

وتمثل المخصصات*مبالغ يتم خصمها من الربح المحقق للبنك والمعد للتوزيع على المساهمين من أجل مواجهة نقص أو عجز أو تجديد للأصول أو مقابلة لالتزامات المحتملة وغير القابلة للتحديد،

[1] فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص100.

* ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلاك الأصول، ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية.

إذ وصل مجموع المخصصات لمصرف السلام الجزائر 1.026 مليار د.ج عام بمعدل نمو سنوي 198% عن السنة السابقة.

د- الأرباح المحتجزة

وتمثل الأرباح غير الموزعة والتي يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف وتوسيع نشاطاته في تمويل استثمارات جديدة.

2- مصادر خارجية

تمثل الموارد الخارجية أهم مصادر الأموال في المصرف، وهي المورد الذي تتدفق إلى البنك من أطراف غير المساهمين، فالمصادر الخارجية للأموال في مصرف السلام الجزائر تنقسم إلى ثلاثة حسابات أساسية:

أ- الحسابات الجارية

وهي الأموال التي يقدمها المتعاملون للبنك دون قصد الاستثمار، ولكن قد يدفعهم لإيداعها في هذه الحسابات حاجتهم إلى الانتفاع بخدمة التعامل بالشيكات، أو الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة عبر كل فروع البنك أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة في مكان آمن، كما يمكن متابعة وإدارة هذا الحساب من خلال قنوات السلام الإلكترونية " السلام مباشر" و" السالم سمارت بنكنغ"

ب- الودائع الادخارية

تتسم هذه الحسابات في الغالب بصغر مبالغها واستمرار الحاجة إليها ولذلك يزداد عدد المودعين فيها لأنها ترتبط بمعظم المدخرين الصغار وهم أكثر المدخرين عددا، والحد الأدنى لفتح هذا الحساب 20000 د.ج.

3- الحسابات الاستثمارية

هذا الحساب هو الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من المودعين بغرض قيام البنك وهو المضارب باستثمارها، فهو حساب محدد المدة من03 إلى 60 شهر، يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر من 100 ألف د.ج إلى 5 ملايين دج؛ يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام-الجزائر.

الفرع الثالث: استخدامات مصرف السلام

تتمثل في كافة الأشكال والصيغ التي يتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار من طرف مصرف السلام الجزائر والذي يقدم مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية المختلفة، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

1- صيغ التمويل بالمشاركة

تعد صيغ التمويل بالمشاركة من بين صيغ استثمار الأموال في مصرف السلام الجزائر والتي تقوم أساس على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة والتي تستخدم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي تتمثل في الصيغ التالية[1]:

أ- المضاربة

عرفها مصرف السلام بأنها: "عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغا من المال للمضارب للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا، فإن خسر دون تعد ولا تقصير ولا مخالفة فالخسارة تقع على المصرف وحده ولا يخسر المضارب إلا جهده وعمله، ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال برب المال، ويسمى الطرف الذي عليه العمل المضارب أو العامل أو

[1] مصرف السلام الجزائر، **التمويلات**، تاريخ الإطلاع: 2020/03/24، على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/pdf/financements

المقارض"، وقد تنقسم المضاربة إلى قسمين:

-مطلقة والتي يفوض فيها المضارب بالاستثمار وفق ضوابط تتماشى مع مبادئ المصرف.

-مقيدة يقيّد بمشروع معيّن أو نشاط خاص.

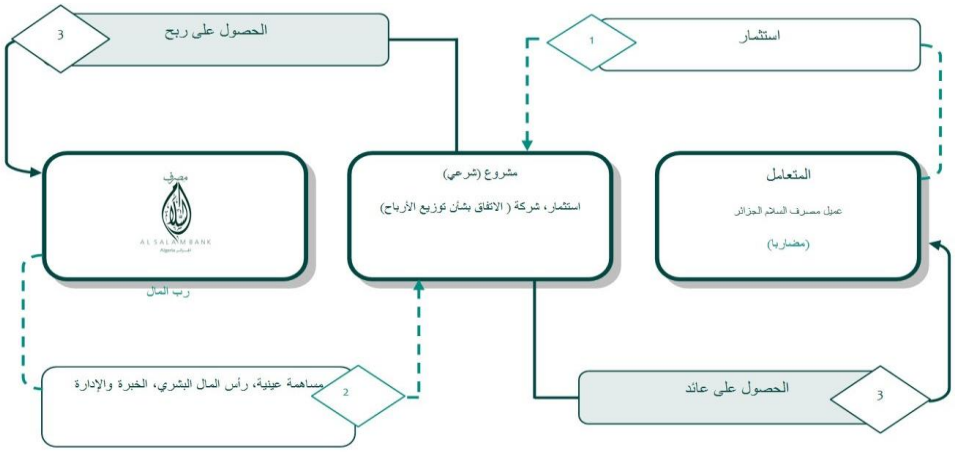
ويتم عقد المضاربة في مصرف السلام الجزائر عبر الخطوات التالية:

- ابرام عقد المضاربة بين المصرف الذي يقدم رأس المال المضارب بصفته رب المال وعميل المصرف بصفته مضارب الذي يقدم جهده وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح المتفق عليها.

- يتم حساب النتائج وتقسم الأرباح في نهاية مدة المضاربة ويمكن أن يكون ذلك دوريا حسب الاتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية.

- في حالة حدوث خسارة فإنه يتحملها رب العمل (المصرف)، أما في حالة الأرباح فهي توزع بين الطرفين حسب الاتفاق بينهما، والشكل التالي يوضح الخطوات العملية لعقد المضاربة:

الشكل رقم(3-5):الخطوات العملية للتمويل بالمضاربة في مصرف السلام الجزائر



المصدر: مصرف السلام الجزائر، التمويلات، مرجع سبق ذكره.

ب- المشاركة:

يعرف البنك صيغة المشاركة أنها: "عقد بين طرفين أو أكثر يقدم كل منهما حصة مالية ويتكون

من الحصتين رأس مال الشركة، الربح يوزع بينهما حسب الاتفاق و الخسارة على حسب نسبة المشاركة"، وهي نوعان:

– **المشاركة المستمرة:** وهي التي تبقى إلى نهاية مدتها.

– **المشاركة المتناقصة:** وفيها يمتلك أحد الشريكين حصة الآخر على دفعات أو دفعة واحدة خلال مدة المشاركة المنتهية بالتمليك.

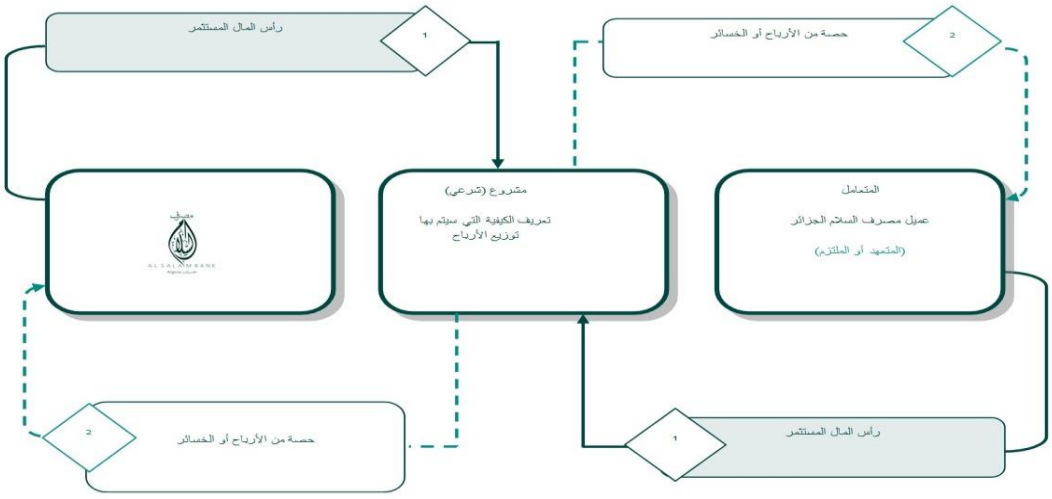
ويتم عقد المشاركة في مصرف السلام الجزائر عبر الخطوات التالية:

– ابرام عقد المشاركة بين المصرف الذي يقدم جزء من رأس المال المشروع بصفته مشاركا ويفوض العميل (الشريك) إدارة المشروع.

– يتم العمل في المشروع من أجل تنمية المال وقد يحقق المشروع نتائج إيجابية أو سلبية.

– في حالة الخسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك، أما في حالة الأرباح فإنها توزع بين الطرفين(المصرف أو الشريك) حسب الاتفاق، والشكل التالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة:

الشكل رقم(3–6):الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة في مصرف السلام الجزائر.



المصدر: مصرف السلام الجزائر، التمويلات، مرجع سبق ذكره.

2- صيغ التمويل التجاري

تعد صيغ التمويل القائمة على أساس البيوع من أهم صيغ استثمار الأموال التي يطبقها مصرف السلام الجزائر في تقديم خدماته المصرفية، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي[1]:

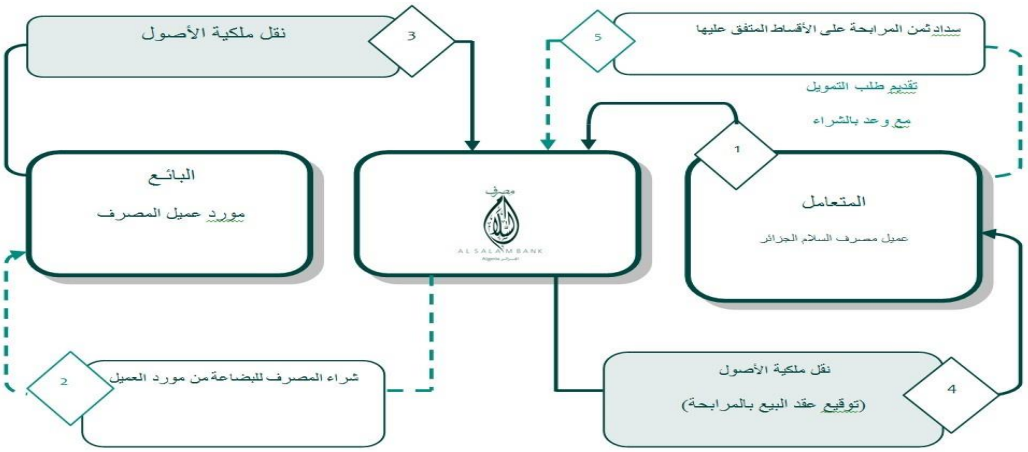
أ- المرابحة

أصبحت صيغة المرابحة من أهم الصيغ التمويلية المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر والتي عرفها: "أنها عملية شراء المصرف لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل"، ويتم عقد المرابحة في مصرف السلام الجزائر عبر الخطوات التالية:

- قيام العميل بتقديم طلب تمويل شراء سلعة مرابحة للمصرف والمتضمن مواصفات هذه السلعة.
- بعد دراسة المصرف لطلب الشراء وقبوله، يبرم عقد وعد بالشراء مع العميل والذي يلتزم بشراء ما طلبه من المصرف، بالمقابل يلتزم المصرف بالبيع.
- بعد إتمام الإجراءات المذكورة سابقاً يقوم المصرف بشراء السلعة المطلوبة حتى يتمكن من بيعها مرابحة للعميل، وبالتالي نقل ملكية السلعة لصالح المصرف.
- يتولى العميل تسلم الساعة بصفته وكيلا ويشعر البنك بتنفيذ الوكالة.
- يوقع المصرف والعميل عقد بيع مرابحة حسب الاتفاق في وعد الشراء، وبالتالي يقوم العميل بسداد ثمن المرابحة على الاقساط المتفق عليها، والشكل التالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالمرابحة في مصرف السلام الجزائر:

[1] مصرف السلام الجزائر، **التمويلات**، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم(3-7):الخطوات العملية للتمويل بالمرابحة في مصرف السلام الجزائر.



المصدر: مصرف السلام الجزائر، التمويلات، مرجع سبق ذكره.

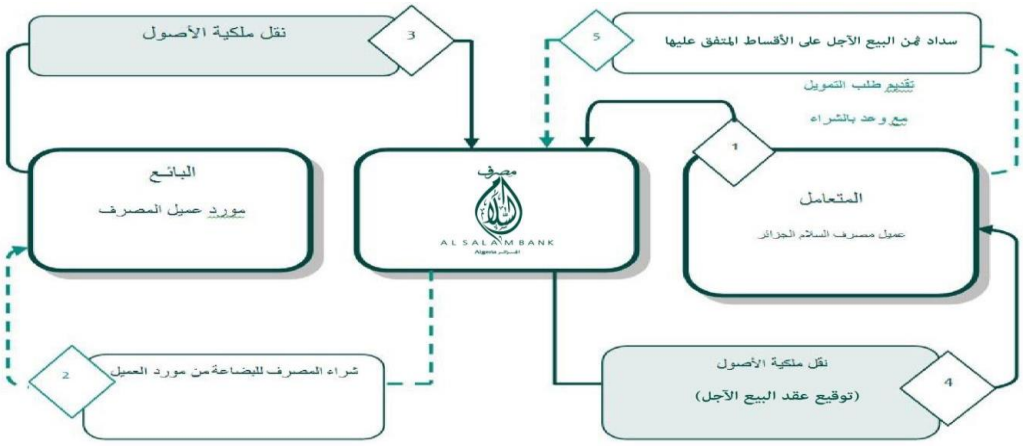
ب- بيع الآجل

تعد صيغة البيع الآجل من أساليب التمويل في مصرف السلام الجزائر، وهو يعرفها أنها: "صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع؛ بضائع؛ آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل".

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل و يعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط، والشكل التالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالبيع الآجل في مصرف السلام الجزائر:

الشكل رقم(3-8):الخطوات العملية للتمويل بالبيع الآجل في مصرف السلام الجزائر.



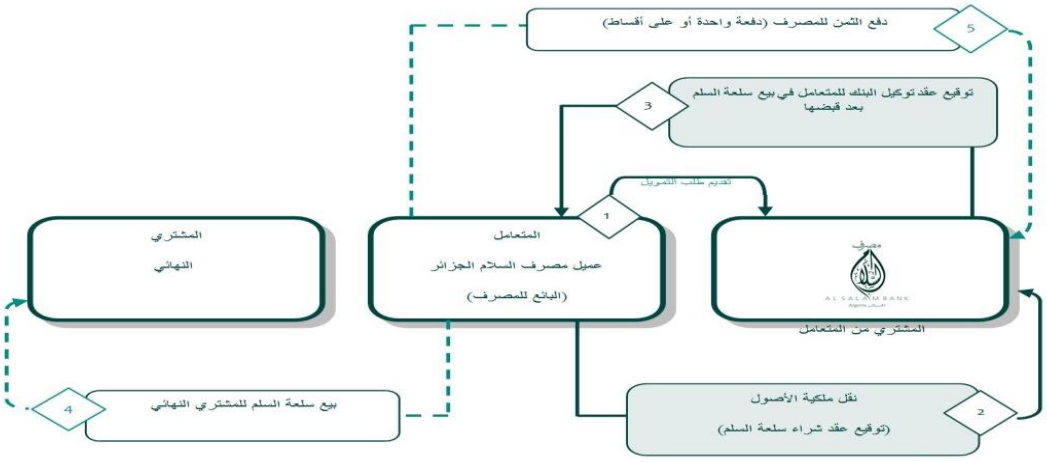
المصدر: مصرف السلام الجزائر، التمويلات، مرجع سبق ذكره.

ج- السلم

صيغة السلم حسب تعرف مصرف السلام هو: "عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجال مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه-المبيع-مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم".

والشكل التالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالسلم في مصرف السلام الجزائر:

الشكل رقم(3-9):الخطوات العملية للتمويل بالسلم في مصرف السلام الجزائر.

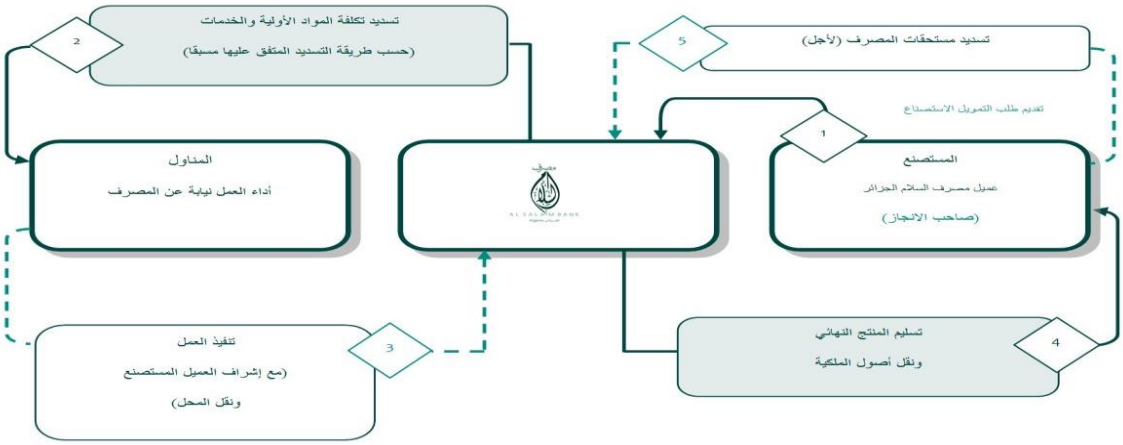


المصدر: مصرف السلام الجزائر، التمويلات، مرجع سبق ذكره.

د- الإستصناع

يعرفه البنك بأنه: "عقد بين المصرف و المتعامل يتعهد فيه المصرف بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ معيّن (و يكون المصرف هنا صانعا و المتعامل مستصنعا)، ويقوم المصرف بإبرام عقد إستصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاولة) يكون فيه المصرف مستصنعا والمقاول صانعا"[1].والشكل التالي يوضح الخطوات العملية للتمويل بالاستصناع في مصرف السلام الجزائر:

الشكل رقم(3-10):الخطوات العملية للتمويل بالاستصناع في مصرف السلام الجزائر.



المصدر: مصرف السلام الجزائر، التمويلات، مرجع سبق ذكره.

3- صيغ التمويل بالإجارة

في هذه العملية يشتري المصرف تجهيزات أو معدات و يقوم بإيجارها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط إيجار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للمصرف، أما صيانتها فتكون على المستأجر مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة[2]، و هي نوعان:

---

[1] مصرف السلام الجزائر، **التمويلات**، مرجع سبق ذكره.

[2] سليمان ناصر، **تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر – الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، المجلد 4، العدد4، جامعة ورقلة، 2006، ص24.

أ- **إجارة منتهية بالتمليك:** وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدّة الإجارة قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث.

ب- **إجارة تشغيلية** : وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدّة الإجارة[1].

الفرع الرابع: خدمات مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام جل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات التقليدية.

1- الخدمات العادية

يمكن تقسيم الخدمات المصرفية العادية لمصرف السلام الجزائر والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على النحو التالي:

أ- الحساب الجاري

الحساب المصرفي الجاري " السلام" هو حساب إيداع تحت الطلب بالدينار الجزائري، يتيح للعميل حفظ أمواله في المصرف مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليه في أي وقت.

ب- حساب الاستثمار

"السلام استثمار" هو حساب محدد المدة يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر؛ يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام- الجزائر.

[1] مصرف السلام الجزائر، صيغ التمويل، تاريخ الاطلاع: 2020/01/31، على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

ج- التمويل العقاري

يوفر المصرف خدمة "دار السلام" وهي صيغة تمويلية لشراء أو استئجار مسكن، أو إعادة تهيئته، وتصل قيمة هذا التمويل لـ 60 مليون د.ج، وتكون فترة السداد بين 5 إلى 25 سنة.

د- الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير، حيث أنها تجري عن طريق البنك وفق شروط وإجراءات محددة؛ الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من بنك المورد يضمن بواسطته للمصدر دفع قيمة البضائع مقابل تقديم الوثائق المطلوبة في الاعتماد.

هـ- خطابات الضمان

هي تعهدات مكتوبة و تعتبر من أهم أدوات الضمانات المصرفية حيث يضمن بموجبها المصرف دفع مبلغ مالي للمستفيد نيابة عن مقدم الطلب في حال تقصير أو عدم وفاء هذا الأخير في تلبية شروط و أحكام العقود الأساسية.

و- الخزانات الحديدية

مصرف السلام-الجزائر يوفر خدمة استئجار خزانات الأمانات الحديدية، ويمكن بهذا من الاحتفاظ بالأغراض الثمينة والوثائق المهمة في مكان آمن، ويحتفظ العميل بمفتاح خاص لهذه الخزانة لا تفتح إلا بمعرفته ومندوب المصرف.

2- الخدمات الحديثة

يقدم المصرف مجموعة من الخدمات المصرفية الحديثة والمبتكرة، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

أ- بطاقات الدفع

تسمح بطاقة الدفع "آمنة" للعملاء القيام بعديد العمليات المصرفية على غرار السحب النقدي من

أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة CIB على مدار الساعة بالإضافة إلى امكانية شراء المشتريات من المحلات التجارية والدفع عبر الأنترنت محليا، كما يوفر مصرف السلام الجزائر بطاقات "السلام فيزا" للقيام بمختلف معاملاتهم المصرفية محليا ودوليا.

ب- جهاز الدفع الإلكتروني TPE

لتسهيل للمستهلك استعمال بطاقة الدفع الإلكترونية في تسديد مشترياته لدى التجار، مصرف السلام-الجزائر يضع مجانا تحت تصرف التجار والمهنيين أجهزة الدفع الإلكتروني التي تقوم بقبض دفوعات البطاقة الإلكترونية الحاملة لشارة CIB.

ج- الخدمات الالكترونية

و في مجال الخدمات إلكترونية فقد تمكن البنك من تحقيق قفزة نوعية لعملائه من خلال إطلاق منتجات جديدة كالتوطين الإلكتروني لعمليات التجارة الخارجية وفتح اعتمادات المستندي وتعزيز مبيعات الخدمة الإلكترونية عبر خدمة "السلام مباشر" التي تسمح للمتعاملين بتنفيذ عمليات التحويل والاطلاع على أرصدة وكشوف الحسابات، وتم تفعيل خدمة الدفع الجبائي "جبايتك" التي تسمح لمتعاملي المصرف (الشركات الكبرى) بتسديد الجباية عبر الانترنت[1].

المطلب الثاني: دراسة تقييمية لمصرف السلام الجزائر

يعتبر مصرف السلام الجزائر ثان بنك يعتمده بنك الجزائر كمؤسسة مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الجزائر، وعليه نستعرض تجربة هذا البنك كدراسة تقييمية بالاعتماد على بعض الأرقام والمؤشرات المالية التي وردت في تقارير هذا البنك، أو بعض النسب التي تنتج عن تحليل هذه الأرقام خلال السنوات الدراسة.

[1] مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، ص 12.

الفرع الأول: التطورات المالية لمصرف السلام الجزائر

عرفت المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر عدة تطورات خلال الفترة (2014-2018)، والتي يمكن توضيح أهمها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-7):التطورات المالية لمصرف السلام الجزائر (2014-2018)

الوحدة: مليون د.ج

	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول	36309	40575	53104	85775	110109
حقوق الملكية	14000	14301	15381	16563	17305
الودائع	32500	30120	34512	64261	85431
التمويل	22548	21268	29377	45454	75340
النتيجة الصافية	1383	301	1080	1181	2418

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر 2018.

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- حجم الأصول:

حقق مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2014-2018) معدل نمو سنوي في إجمالي الأصول قدره 33.13%، حيث بلغ حجم هذه الأصول 36.309 مليار د.ج بنهاية سنة 2014، واستمر حجمها في الارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2018 لتبلغ حجم 110.109 مليار د.ج مقابل 85.775 مليار د.ج سنة 2017 بنمو قدره 28%.

2- حقوق الملكية

شهدت حقوق المليكة في مصرف السلام الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2014-2018) بمعدل نمو سنوي 5.46%، حيث بلغ حجم حقوق المليكة سنة 2014 حوالي 14 مليار د.ج، كما وصل حجمها سنة 2018 حوالي 17.305مليار د.ج بمعدل نمو 4.47 % مقارنة بسنة 2017

3- الودائع

عرف حجم الودائع في مصرف السلام الجزائر نمو مستمر وبمعدلات معتبرة خلال السنوات بين (2014-2018)، حيث قدر معدل النمو السنوي حوالي 31.6% باستثناء سنة 2015 الذي انخفض فيه حجم الودائع الى 30.120 مليار د.ج بمعدل انخفاض (-7.32%) مقارنة بسنة 2014، في حين بلغ مجموع ودائع العملاء 85.431 مليار د.ج سنة 2018 مقابل 64.261 مليار د.ج سنة 2017 بنمو قدره 32.94% ما يعبر عن تحسن صورة البنك لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه.

4- التمويل

عرف حجم التمويلات في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، حيث انخفضت قيمتها لحوالي 21.268 مليار د.ج سنة 2015 بمعدل انخفاض (-5.67%) مقارنة بسنة 2014 وهذا نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات والتي ترمي إلى تقليص حجم الاستيراد لتشجيع الاقتصاد الوطني، فيما عرف حجم هذه التمويلات تحسن ملحوظا بداية من سنة 2016 وبمعدلات نمو تراوحت بين 38% و65%.

كما ارتفع حجم تمويلات الزبائن سنة 2018 لتصل 75.34 مليار د.ج بزيادة قدرها 65.74% مقارنة بسنة 2017 نتيجة توسع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات وافتتاح فروع جديدة.

5- النتيجة الصافية

حقق مصرف السلام الجزائر تطورات معتبرة في حجم الأرباح خلال الفترة (2014-2018) بمعدل نمو سنوي 73.65% باستثناء سنة 2015 الذي انخفضت فيه حجم الأرباح بشكل كبير لتصل حدود 301 مليون د.ج وبمعدل انخفاض قدر بـ(78.23%) بسبب الظروف الاستثنائية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار اسعار النفط، لكن سرعان ما حققت أرباح المصرف معدلات نمو

معتبرة منذ سنة 2016، في حين بلغت النتيجة الصافية لسنة 2018 حوالي 2.42 مليار د.ج مقابل 1.18 مليار في سنة 2017 أي بنمو قدره 105%.

الفرع الثاني: تطور التمويل الإسلامي لمصرف السلام الجزائر

عرف النشاط التمويلي في مصرف السلام الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من حيث الآجال، وتبقى التمويلات قصيرة اجل تمثل أكبر حصة في المحفظة ائتمانية موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة وقطاع الترقية العقارية، كما يقدم البنك مختلف صيغ استثمار التمويل الإسلامي للأفراد والشركات.

1- التمويل حسب المدة

يقدم مصرف السلام الجزائر مجموعة من التمويلات مختلفة الآجال (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) وبنسب مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): التمويل مصرف السلام الجزائر حسب المدة (2014-2018) المبلغ: دج

	2014	2015	2016	2017	2018
تمويل قصير الأجل (أقل من سنة)	17 365 533	18 161 646	22 508 780	31 481 916	52 848 842
تمويل متوسط الأجل (من سنة-5سنوات)	6 187 963	4 742 416	7 314 933	14 774 598	23 243 880
تمويل طويل الأجل (أكثر من 5 سنوات)	385 979	226 215	1 022 274	1 182 519	1 735 270
المجموع	**23 939 475**	**23 130 277**	**30 845 987**	**47 439 033**	**77 827 992**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر(2015-2018)

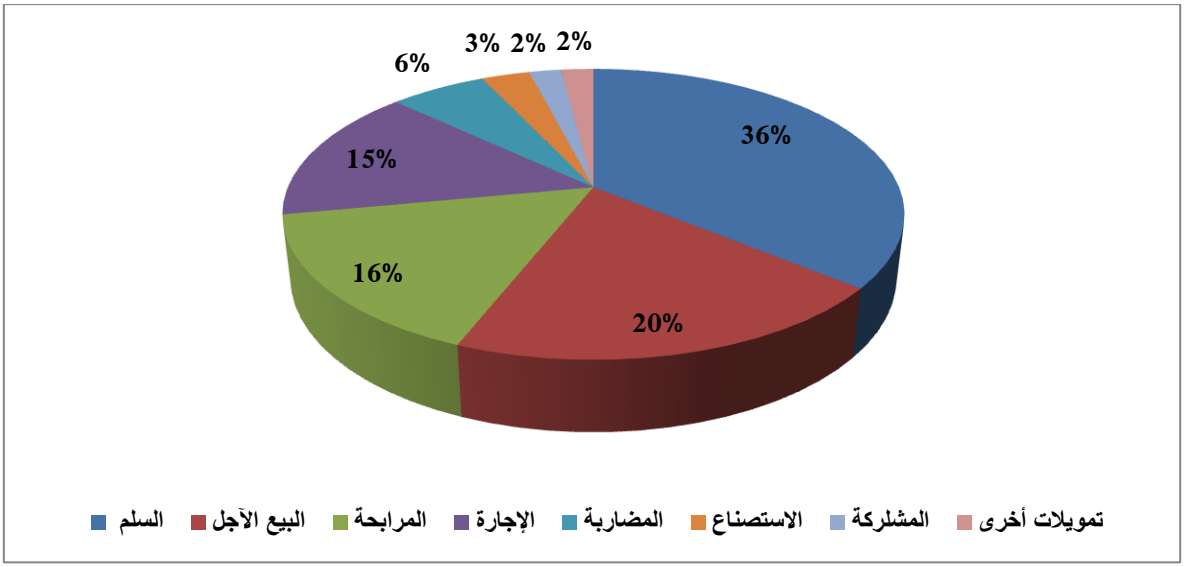
نلاحظ من الجدول السابق التمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة الائتمانية لمصرف السلام الجزائر وبنسب مرتفعة جدا تراوحت بين 66 و78% خلال السنوات (2014-

2018)، فيما توزعت باقي النسب على التمويلين المتوسط وطويل الأجل، ويفضل المصرف هذه التمويلات قصيرة الأجل لتقليل حجم المخاطرة وتفادي تجميد الأموال لفترات طويلة.

2- التمويل حسب الصيغ

توزع التمويل المقدم من طرف مصرف السلام الجزائر لسنة 2018 على مختلف صيغ استثمار التمويل الإسلامي، إذ حظيت صيغة السلم بنسبة 36% من إجمالي التمويل، تليها صيغة البيع بثمن آجل بنسبة 20%، المرابحة بنسبة 16%، وصيغة الإجارة المنهية بالتمليك بنسبة 15%، في حين كان الاستثمار في الصيغ التمويل الأخرى ضئيلا على غرار صيغتي المضاربة الإستصناع، المشاركة والقرض الحسن التي لم تتجاوز نسبة 6% من إجمالي التمويل وهو ما يؤكد سيطرة صيغ المداينات على تمويل المصرف لسنة 2018 كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): صيغ التمويل الإسلامي في مصرف السلام الجزائر 2018



المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر 2018

3- التمويل حسب القطاع

تبقى التمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة ائتمانية بنسبة 73 %موزعة على

عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة (مواد البناء، المواد الغذائية، الأعلاف، الألبسة الجاهزة، المواد الأولية، قطع الغيار قطاع الترقية العقارية قطاع المقاولات قطاع الصناعات التحويلية، كما سجلت عمليات التمويل العقار للأفراد و الشركات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

يبين الجدول التالي تطور حجم التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائر وفق أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2014-2018):

الجدول رقم (3-9): التمويل مصرف السلام الجزائر حسب شكل التمويل (2014-2018)

المبلغ: دج

	2014	2015	2016	2017	2018
تمويلات الاستغلال	15 066 234	16 567 805	20 169 054	27 143 656	42 244 302
تمويلات الاستثمار	8 649 378	6 430 485	7 866 447	8 171 368	10 487 621
إجارة			2 205 167	7 066 721	11 204 087
حسابات جارية مدينة	80 515	39 956	63 793	27 145	47 769
مجموع تمويل المؤسسات الخاصة	-	-	30 304 461	42 408 890	63 983 779
مجموع تمويل المؤسسات العمومية	-	-	-	-	9 368
تمويلات عقارية	143 348	92 031	497 700	1 376 376	2 246 893
تمويلات استهلاكية	-	-	46 826	3 653 767	11 587 952
مجموع تمويل الأفراد	143 348	92 031	541 526	5 030 143	13 834 845
المجموع	**23 939 475**	**23 130 277**	**30 845 987**	**47 439 033**	**77 827 992**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر (2015-2018)

الملاحظ من الجدول السابق أن التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائر حسب المتعامل الاقتصادي تنقسم إلى:

- **تمويل المؤسسات الخاصة:** تسيطر تمويلات الاستغلال على النصيب الأكبر حوالي 66 %من

مجموع تمويل المؤسسات الخاصة وهذا لتقليل حجم المخاطرة و تجميد الأموال لفترات طويلة فيما تمثل تمويلات الاستثمار والإجارة حوالي 16.4% و17.5% من مجموع تمويل المؤسسات على التوالي خلال سنة 2018.

- **تمويل المؤسسات العمومية:** الملاحظ أن التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائر لصالح المؤسسات العمومية هي معدومة خلال سنوات الدراسة (2014-2018)، باستثناء عام 2018 والتي قدرت فيه حجم هذه التمويلات 9368 د.ج فقط وهذا بسبب توجه المؤسسات العمومية للحصول على التمويلات من البنوك العمومية في الغالب.

- **تمويل الأفراد:** عرفت التمويلات العقارية خلال سنوات الدراسة (2014-2018) تطورا مهما باستثناء سنة 2015 التي شهدت انخفاضا في حجم هذه التمويلات، فقد ارتفعت التمويلات الممنوحة في هذا الإطار من 1.376 مليون د.ج في سنة 2017 إلى 2.264 مليون د.ج سنة 2018 مسجلة بذلك نسبة نمو تفوق نسبة 63.24% .

كما حقق التمويل الاستهلاكي للأفراد طفرة نوعية في نشاط المصرف لسنة 2018 بمعدل نمو قدر بـ130.37% في ظل تزايد وتيرة تركيب السيارات بعد توقيع اربعة (04) اتفاقيات مع الموزعين المحليين للسيارات المركبة محليا.

الفرع الثالث: علاقة مصرف السلام ببنك الجزائر

في إطار ممارسة بنك الجزائر لوظيفة الرقابة على الائتمان باعتباره بنك البنوك تتشكل أهم معالم العلاقة بين البنك الجزائر ومصرف السلام الجزائر ومختلف البنوك التي تقع تحت إشرافه.

1- نسبة الاحتياطي القانوني

تقدر نسبة الاحتياطي القانوني المطبقة من طرف البنوك العاملة في الجزائر بـ 12 % بحسب

تعليمة بنك الجزائر رقم 01-2019[1]، والودائع الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني هي الودائع بالدينار الجزائري من أي طبيعة كانت، وهي: الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع الممثلة بسندات، الودائع دفتر التوفير، الودائع الأخرى، يضاف إلى هذه العناصر المتوسط اليومي للنقدية في الصندوق ممثلة بأوراق نقدية وقطع معدنية.

بالمقابل يتلقى مصرف السلام فوائد على هذه الأموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى بنك الجزائر مثل باقي البنوك، وسعيا لحل هذا الإشكال باعتباره بنك إسلامي ولا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء قام مصرف السلام بفتح حساب خاص لدى بنك الجزائر توضع فيه هذه الأموال لتوجيهها وصرفها في المشاريع الخيرية.

2- كفاية رأس المال في مصرف السلام الجزائر

صدرت التعليمة رقم 74- 94 في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية والتي حددت أخر أجل للبنوك الجزائرية للالتزام بمعدل كفاية رأس المال في حده الأدنى بما لا يقل عن 8% ابتداء من نهاية عام 1999، وعليه كانت معدلات كفاية رأس المال لمصرف السلام الجزائر خلال سنوات الدراسة (2014-2018) كما يلي:

الجدول رقم(3-10): معدل كفاية رأس المال في مصرف السلام الجزائر(2014-2018)

المبلغ: ألف د.ج

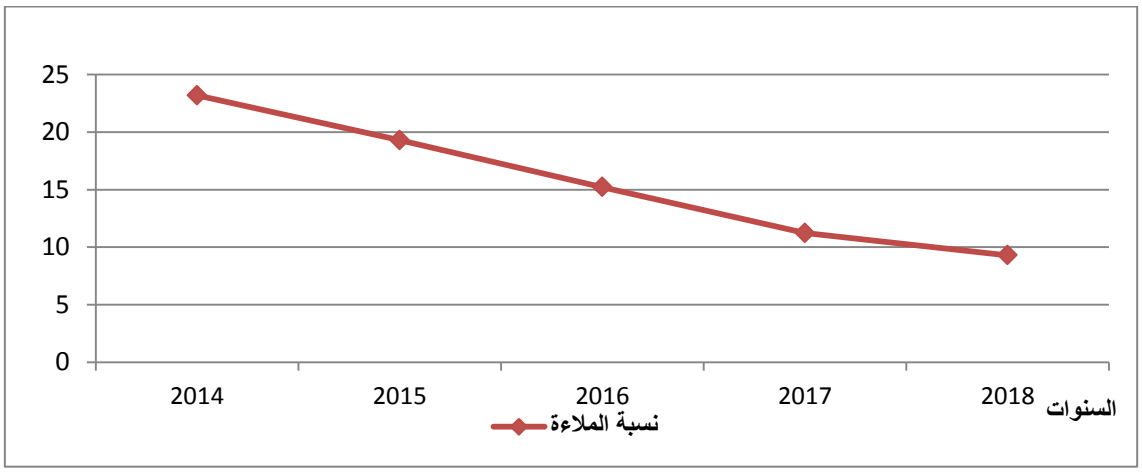
البيان	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال الخاص	14 328 729	14 605 615	15 753 918	17 113 784	18 250 451
مجموع الأخطار المرجحة	61 762 280	75 688 584	103 469 683	152 557 931	196 379 627
نسبة الملاءة(%)	**23,20**	**19,30**	**15,23**	**11,22**	**9,29**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر(2015-2018)

[1] المادة 3 من التعليمة رقم 01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

يلاحظ على نسب كفاية رأس المال في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2014-2018) بأنها مقبولة جدا، بحيث أنها لم تنزل عن 9% في أسوء حالتها سنة 2018، بالمقابل وصلت لحدود 23% في أحسن الحالات سنة 2014، واذا أخذنا المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة الذي بلغ 15.65% وهو معدل مقبول جدا ظاهريا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-12): معدل كفاية رأس المال في مصرف السلام الجزائر(2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الشكل الجدول رقم(3-10)

3- معدل الخصم وإعادة الخصم

تحمل عمليات الخصم وإعادة الخصم في طياتها الطابع الربوي لذا يتجنب بنك السلام استخدام هذا النمط في تعاملاته ويعوض عدم استفادته من وظيفة الملجأ الأخير للبنك المركزي بالأرباح الناتجة عن عمليات المرابحة والمشاركة التي يقوم بها[1].

4- اشكالات التعامل بين السلام وبنك الجزائر

يواجه مصرف السلام الجزائر بعض الاشكالات في علاقته مع بنك الجزائر، والتي نوجز أهمها فيما يلي:

---

[1] عبد الباسط مداح، منير عزوز، **علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر**، مجلة بيت المشورة، العدد5، الدوحة، قطر، أكتوبر 2016، ص 125.

أ – الفائدة على الإيداع المشروط كضمان في عمليات الاستيراد

فرض بنك الجزائر بموجب التعليمة رقم 20-94 المؤرخة في 12 أفريل 1994 على البنوك العاملة في الجزائر أن تمنح فوائد حسب معدل السائد في السوق للودائع والمخصصات المالية التي توضع لديها كضمان في عمليات الاستيراد[1]، وبمأن مصرف السلام الجزائر بحكم خصوصيته لا يتعامل بنظام الفائدة أخذا ولا عطاء فقد وقع في اشكالية تطبيق نص هذه التعليمة.

ب- مشكلة التعامل مع بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض على أساس سعر الفائدة

تمكن مصرف السلام الجزائر من توظيف جزء هام من فائض سيولته لدى بنك الجزائر لكي يتمكن مقابلها من الاقتراض بما لا يتجاوز هذا المبلغ عند الضرورة وبما أن مصرف السلام لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء فقد فتح حسابا خاصا بالفوائد الناتجة عن هذا التوظيف لدى بنك الجزائر[2].

3- الزامية اشتراك البنك في صندوق ضمان الودائع لدى بنك الجزائر

نص نظام رقم: 18-01 المؤرخ في 2018/04/30 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 2004/03/04 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية على وجوب اشتراك البنوك في تمويل صندوق الودائع المصرفية بالعملة الوطنية لدى بنك الجزائر وذلك بدفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1 % تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، كما أن الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع محدد بـ 2 مليون دج مقابل 600.000 دج سابقا، إذ تبلغ مساهمة مصرف السلام الجزائر في صندوق ضمان الودائع المصرفية حوالي 10000 د.ج ما يعادل نسبة 3.7% من رأسمال الصندوق عام 2018[3].

---

[1] المادة 8 من التعليمة رقم 20-94 المؤرخة في 1994/04/12 المحددة للشروط عمليات الاستيراد

[2] عبد الباسط مداح، منير عزوز، مرجع سبق ذكره، ص126.

[3] مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي 2018**، ص 54.

المطلب الثالث: آليات الترويج للصيرفة الإسلامية في مصرف السلام الجزائر

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في الترويج للصيرفة الإسلامية من قبل مصرف السلام الجزائر، والتي نذكر أهمها:

الفرع الأول: المنتجات

يسعى البنك لعصرنة الخدمات وتطوير منتجات جديدة في مجالات التمويل والادخار ووسائل الدفع مع الاستفادة من أخر التقنيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين والمتعاملين الاقتصادين، ومن الناحية التسويقية تم تطوير عدة منتجات خلال سنة 2017 منها:[1]

- بطاقة وأمنيتيو للادخار والسحب والدفع؛
- منتج وليزمدو : الخاص بإيجار لمهنيي الصحة؛
- منتج ودار السلام للسكنات الترقوية العمومية و للتهيئة بدون رهن عقاري؛
- بطاقات فيزا والسلام فيزاو للسحب والدفع الدولي حيث سيتم توزيعها بداية 2018؛
- منتج والسلام سمارت بنكنغو لاطلاع على الرصيد عبر الهاتف النقال؛

الفرع الثاني القدرة على التمويل

عرفت التمويلات خلال 2017 نموا معتبرا قدر بـ 55 %مقارنة بنشاط سنة 2016،حيث قدرت قيمة التمويلات الممنوحة للمؤسسات بحوالي 42 مليار دج، و قد عرف نشاط الاعتماد ا يجاري خلال سنة 2017 تطورا مهما فقد ارتفعت التمويلات الممنوحة في هذا ا طار من 23 مليون دولار في سنة 2016 إلى 70 مليون دولار مسجلة بذلك نسبة نمو تفوق نسبة 204%

[1] مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، ص10.

كما حقق تمويل الأفراد والتمويل الاستهلاكي طفرة نوعية في نشاط المصرف لسنة 2017 ابتداء من شهر سبتمبر مع تزايد وتيرة تركيب السيارات حيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 5 مليار دينار قسمت بين تمويل السيارات بقيمة 5.3 مليار دينار جزائري (161.2 ملف) والتمويل العقاري ودار السلام بقيمة 5.1مليار دينار جزائري.[1]

الفرع الثالث: الحد من المخاطر

فقد عملت الإدارة التنفيذية على رسم خطة تهدف لتوسيع مجال الرقابة لمختلف نشاطات المصرف وهياكله، عبر أدوات رقابية وضعت خصيصا لتتماشى مع هذه النشاطات مما سمح بالحد من المخاطر التي تعترضها، كما قامت بتطوير أدوات إدارة المخاطر من خلال ما يلي:

– إعداد سياسة مخاطر الائتمان التي تهدف لتوفير أسس لاتخاذ و تنفيذ القرارات الائتمانية و انتهاج أفضل الممارسات من خلال تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بالتسهيلات استنادا إلى المعايير المعمول بها دوليا.

– وضع نظام التصنيف الائتماني الداخلي كآلية لقياس المخاطر الائتمانية وتقييم المخاطر من خلال اعتماد على المعلومات ذات الطابع النوعي أو الكمي الخاصة بالعميل و كذا اطراف ذات الصلة كما يقدم إنذارا مبكرا عن خطر التعثر للمؤسسات.

– إعداد سياسة عامة لتسيير مخاطر السيولة و هي أداة أساسية لتحديد و قياس و تسيير المخاطر المتعلقة بالسيولة.

– إعداد سياسة عامة لإدارة المخاطر التشغيلية تسمح بتحديد و تقدير المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

[1] مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص10.

– إعداد التقييم الذاتي للمخاطر الشاملة و الرقابة المفصلة (RCSA).[1]

الفرع الرابع: الربط مع الجانب الحقيقي

إن التمويل الإسلامي في مصرف السلام الجزائر يقدم على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة، حيث يقدم المصرف مجموعة من الادوات الاستثمارية على غرار حسابات الاستثمار وحسابات الادخار، والتي تقوم على أساس المشاركة في نتائج الاستثمارات وفق عقد المضاربة الشرعية، وبالتالي يصبح صاحب الحساب شريك للمصرف في عملياته ويتقاسم معه الارباح والمخاطر، ولقد ارتفع رصيد حسابات الادخار في مصرف السلام من 5 مليار د.ج إلى 11 مليار د.ج خلال سنة واحدة فقط.

والملاحظ في صيغ التمويل الإسلامية يرتبط ارتباطا وثيقا الجانب المادي للاقتصاد من خلال الاستثمار في مشاريع ذات انتاج حقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع.

الفرع الخامس: مدى الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية

في إطار التزام البنك بالمعاملات التي تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء فقد حرص على الالتزام الكامل لتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والتي يتولى تنفيذها المراقب الشرعي من خلال تنفيذ مهام التدقيق الشرعي دوريا على عمليات المصرف وإعداد التقارير ورفعها إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومتابعة تنفيذها من قبل ادارات وأقسام المعنية بالإضافة إلى إعداده لمجموع فتاوى هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية للمصرف والذي يتم نشره نشره في الموقع الالكتروني للمصرف[2].

[1] مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] نفس المرجع، ص 14.

خلاصة الفصل

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر محدودة نوعا ما، إذ لا يساهم كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر إلا بـ 3% من حجم السوق المصرفي في الجزائر، وهي حصة صغيرة جدا مقارنة بالبنوك التقليدية التي تستحوذ على غالبية حصة السوق المصرفي الجزائري، حيث تعترض هذه البنوك الإسلامية العديد من العقبات والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي المطبقة على العمل المصرفي التقليدي، والتي لا تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي رغم سماحها بإنشاء هذا النوع من البنوك، إضافة إلى إشكالية علاقة هذه البنوك بالبنك المركزي وكيفية الرقابة عليها والأدوات المستعملة في ذلك.

الأمر الذي يتطلب من السلطات النقدية اتباع استراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير البيئة المناسبة لعمل البنوك الإسلامية، حتى تتمكن من المساهمة في عملية تمويل الأنشطة الاستثمارية الحقيقية، والعمل على تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، وأيضا استجابة لرغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية.

الفصل الرابع: دراسة إمكانية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تزايد المطالب بضرورة توسيع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر للاستفادة قدر الامكان من خدماته في عملية الادخار وتمويل المشاريع الاقتصادية، وأيضا استجابة لرغبات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية في ظل محدودية حصة المعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر والتي تمثل نسبة 3% من إجمالي السوق المصرفية ككل.

فبعد استعرضنا للجانب النظري حول الصيرفة الإسلامية ومحاولة اسقاطه على واقع العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر، وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبانة الموجهة للموظفين في مختلف البنوك العاملة في الجزائر لمعرفة آرائهم حول أهم المتطلبات الضرورية لإيجاد بيئة ملائمة لتفعيل ونجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وهذا بعد إطلاق للبلاد النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك و المؤسسات المالية، ومن تم الوقوف على أهم العقبات التي حالت دون تطوره وانتشاره.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الاول: الإطار المنهجي والوصفي لدراسة

من أجل دراسة الواقع حول إمكانية توفير بيئة ملائمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ومحاولة معرفة أهم العراقيل التي حالت دون تطوره، حيث قمنا بالاستعانة بالاستبيان الموجه لموظفي البنوك العاملة في الجزائر للإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع وبغية بلوغ الأهداف والنتائج المرجوة من هذه الدراسة، ولقد تم توضيح منهجية الدراسة بالتركيز على العناصر التالية:

المطلب الأول: الطريقة وأدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات هذا البحث لمعرفة وإبراز أهم العراقيل التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر وسبل تطويره، وهذا بالاعتماد على مصادر جمع المعلومات المستعملة في دراستنا، إضافة إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة، مع الإشارة إلى مختلف الأساليب الاحصائية المستخدمة.

الفرع الأول: طرق جمع البيانات

بغرض الاحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة تم الاستعانة بنوعين من البيانات وهما:

1- البيانات الثانوية

تم الحصول على البيانات عن طريق المراجع والمصادر الثانوية باللغة العربية والأجنبية من كتب، مقالات لمجلات علمية، مداخلات للتظاهرات علمية، ورسائل دراسات عليا، مواقع إلكترونية ومختلف المصادر والمستجدات حول الموضوع والتي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

2- البيانات الأولية

تم الحصول على المصادر الأولية من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، بحيث تم توزيعها على عينة الدراسة، ومن تم تجميع المعلومات اللازمة لموضوع البحث إلى غاية تفريغها

وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS)، بالإضافة إلى استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

أ- المقابلة الشخصية

تمثلت في مختلف اللقاءات التي جمعتنا ببعض الاطارات على مستوى البنوك العاملة في الجزائر خاصة التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية على غرار البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، للوقوف على واقع العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر والتعرف على أهم العراقيل التي تعيق تطوره، للوصول للمتطلبات الضرورية التي توفر البيئة الملائمة لنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل بداية التوجه السلطات الإشرافية للبلاد نحو العمل المصرفي الاسلامي خلال السنوات الأخيرة.

ب- الاستبيان

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة، للتعرف على مدى توافر المتطلبات الضرورية لنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة الموظفين في البنوك العاملة في الجزائر، وبناء على ذلك تم تصميم الاستبانة والتي تم التحقق من صدقها باستخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين، حيث يضم هذا الاستبيان مجموعة من العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي تساعدنا في الإجابة على إشكالية الرئيسية للموضوع واختبار الفرضيات التي وضعت لذلك.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية في الجزائر، والبنوك التقليدية المعنية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر نوافذها الإسلامية إضافة إلى مختلف البنوك العمومية العاملة في

الجزائر، حيث اقتصرت عينة الدراسة على المديرية العامة لمصرف السلام الجزائر، وثلاثة مديرية جهوية للبنوك عمومية (BDL,CNEP,CPA)، ومجموعة من الوكالات التجارية لبنوك عمومية وخاصة على مستوى ولاية غرداية، وهي تمثل مختلف المستويات الوظيفية في هذه البنوك محل الدراسة.

فقد تم توزيع 225 استبانة على موظفي بنوك عينة الدراسة فأسترجع منها 195 استبانة صحيحة وقابلة للمعالجة الاحصائية، بما يشكل حوالي 87 % من إجمالي الاستبانات الموزعة، في حين تم استبعاد الاستبانات المتبقية بسبب عدم احترام طريقة الاجابة أو لوجود تناقضات فيها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-1): عدد الاستبانات الموزعة، المستردة والصحيحة

الرقم	البنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات الملغاة	الاستبانات الصحيحة
1	BNA	31	30	1	29
2	BEA	18	16	0	16
3	BDL	29	28	1	27
4	BADR	35	30	7	23
5	CPA	23	17	1	16
6	CNEP	30	27	0	27
7	AGB	6	6	0	6
8	BARAKA	10	10	2	8
9	ESSALAM	43	43	0	43
المجموع		**225**	**207**	**12**	**195**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على استمارات الاستبانة

الفرع الثالث: أداة الدراسة

تم تصميم استبانة حسب غايات جمع بيانات متغيرات الدراسة والتي تركزت بالخصوص حول عقبات ومتطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وعليه تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين على النحو التالي:

أولا: القسم الأول: وهو عبارة عن المتغيرات العامة عن المستجوب(المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي والمشاركة في مؤتمرات أو ندوات متعلقة بالمصرفية الإسلامية).

ثانيا: القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من 46 فقرة موزعة على 3 محاور:

أ- المحور الأول: وهو عبارة عن معيقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، ويتكون من 16 فقرة موزعة على 3 مجالات:

- المجال الأول: المعيقات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، ويتكون من 6 فقرات؛
- المجال الثاني: المعيقات الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، ويتكون من 5 فقرات؛
- المجال الثالث: المعيقات البشرية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، ويتكون من 5 فقرات.

ب- المحور الثاني: وهو عبارة عن متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ويتكون من 20 فقرة موزعة على 4 مجالات:

- المجال الأول: توافر الإطار القانوني، ويتكون من 6 فقرات؛
- المجال الثاني: الالتزام بالضوابط الشرعية، ويتكون من 5 فقرات؛
- المجال الثالث: كفاءة الموارد البشرية، ويتكون من 5 فقرات.
- المجال الرابع: تسويق العمل المصرفي الإسلامي، ويتكون من 4 فقرات.

ج- المحور الثالث: وهو عبارة عن تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ويتكون من 10 فقرة موزعة على مجالين:

- المجال الأول: مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية، ويتكون من 5 فقرات؛

- المجال الثاني: النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل، ويتكون من 5 فقرات.

الفرع الرابع: أدوات التحليل الإحصائي المستعملة

بعد تفريغ الاستمارة وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستعمال برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعي SPSS، حيث كانت كل فقرة من أبعاد الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وقد تم استخدام الادوات الإحصائية التالية:

- ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)لمعرفة مدى ثبات وصدق البيانات؛

- أساليب الإحصاء الوصفي وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت؛

- اختبار كولمجورف-سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛

- معامل الارتباط الخطي للتعرف على طبيعة العلاقات بين المتغيرات؛

– تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد؛

المطلب الثاني: الصدق والثبات

صدق أداة الدراسة يعني تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها فقرات الاستبيان، ويقصد بثبات الاستبيان أن يقدم هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه لأكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.

الفرع الأول: اختبارات صدق أداة الدراسة

يتم اختبار أداة الدراسة (الاستبيان) وفقراته للتأكد من أنها تقيس ما صممت لقياسه وذلك باستخدام نوعين من اختبارات الصدق:

1- الصدق الظاهري

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين (الملحق رقم 2) من أجل تحكيمه والحصول على مختلف ملاحظاتهم حول فقرات ومحاور الدراسة للقيام بتصحيحها، بحيث تم الاستجابة لمختلف آراء هؤلاء المحكمين من خلال اجراء التعديلات اللازمة وفقا لملاحظاتهم ومقترحاتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية (الملحق رقم 1).

2- صدق الاتساق الداخلي

وقد جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل الارتباط "بيرسون" بين درجات كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه كل فقرة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية لكل محور:

الجدول رقم(4-3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية لكل محور

المحاور	الفقرات	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
المعيقات القانونية	(1-6)	(0.704-0.792)	0.000
المعيقات الشرعية	(7-11)	(0.801-0.885)	0.000
المعيقات البشرية	(12-16)	(0.801-0.870)	0.000
توافر الإطار القانوني	(17-22)	(0.798-0.897)	0.000
الالتزام بالضوابط الشرعية	(23-27)	(0.793-0.873)	0.000
كفاءة الموارد البشرية	(28-32)	(0.866-0.936)	0.000
تسويق العمل المصرفي الإسلامي	(33-36)	(0.858-0.917)	0.000
مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية	(37-41)	(0.780-0.891)	0.000
النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	(42-46)	(0.831-0.926)	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من نتائج الجدول السابق نجد أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات كل محاور الدراسة والدرجة الكلية لكل محور الذي تنتمي إليه هذه الفقرات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.704، فيما وصل الحد الأعلى لهذه المعاملات عند مستوى 0.936، وعليه فإن جميع فقرات محاور الدراسة متسقة داخليا مع المحاور التي تنتمي إليها مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة ككل، مما يجعلنا نطبقها على كامل العينة.

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات وخلال فترات زمنية معينة، ويتم اختبار ثبات الاستبيان من خلا استخدام طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-4):معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المحور الأول	16	0.927
المحور الثاني	20	0.970
المحور الثالث	10	0.935
الثبات العام لأداة الدراسة	46	0.977

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات العام لأداة الدراسة مرتفع جدا والذي بلغ 0.977 لإجمالي فقرات الاستبيان ككل، فيما تراوح ثبات المحاور بين 0.927 كحد أدنى وبين 0.970 كحد اقصى، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمنع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة لأن نتائج هذا الاختبار أكبر من قيمة 0.60 والتي تمثل الحد الأدنى للثبات[1].

المبحث الثاني: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرض لنتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموزع على لأفراد عينة الدراسة من موظفي البنوك العملة بالجزائر حول متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية وأهم العقبات التي تواجه هذه العملية، حيث سيتم وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة ومن تم العمل على اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة

يتضمن هذا الجزء التحليل الوصفي لعينة لدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية للمتغيرات للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة

[1] Sekaran,Uma, **Research Methods Business : A skill building Approach**, New York, 2010, p 311.

بالنسبة لكل متغير على حدى، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المستجوبين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي.

الفرع الأول: خصائص عينة الدراسة

نستعرض فيما يلي الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات المستقلة الثلاث (المستوى التعليمي، سنوات الخبرة و المسمى الوظيفي)، إضافة إلى المتغير المتعلق بالمشاركة في الملتقيات وندوات حول المصرفية الإسلامية.

جدول رقم (4-5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة(%)
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	26	13,3
	جامعي	128	65,6
	دراسات عليا	41	21,0
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	63	32,3
	6- 10سنوات	51	26,2
	11-20 سنة	48	24,6
	21 سنة فأكثر	33	16,9
المسمى الوظيفي	مدير مركزي	22	11,3
	مدير جهوي	1	0,5
	مدير وكالة	31	15,9
	رئيس مصلحة	43	22,1
	مكلف بالدراسات	73	37,4
	عون تنفيذي	25	12,8

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية أن النسبة الأكبر من حيث متغير المستوى التعليمي كانت لصالح خريجي الجامعات من حاملة شهادتي

ليسانس والماستر بنسبة 65.6% من اجمالي عينة الدراسة، ثم يليهم أصحاب الدراسة العليا بنسبة 21%، ثم يليهم ذوي المستوى الثانوي فأقل بنسبة 13.3% من اجمالي عينة الدراسة، وعليه نجد أن حوالي 87% من اجمالي عينة الدراسة يحملون على الأقل شهادة جامعية مما يدل على توفر الكفاءات العلمية في القطاع المصرفي الجزائري.

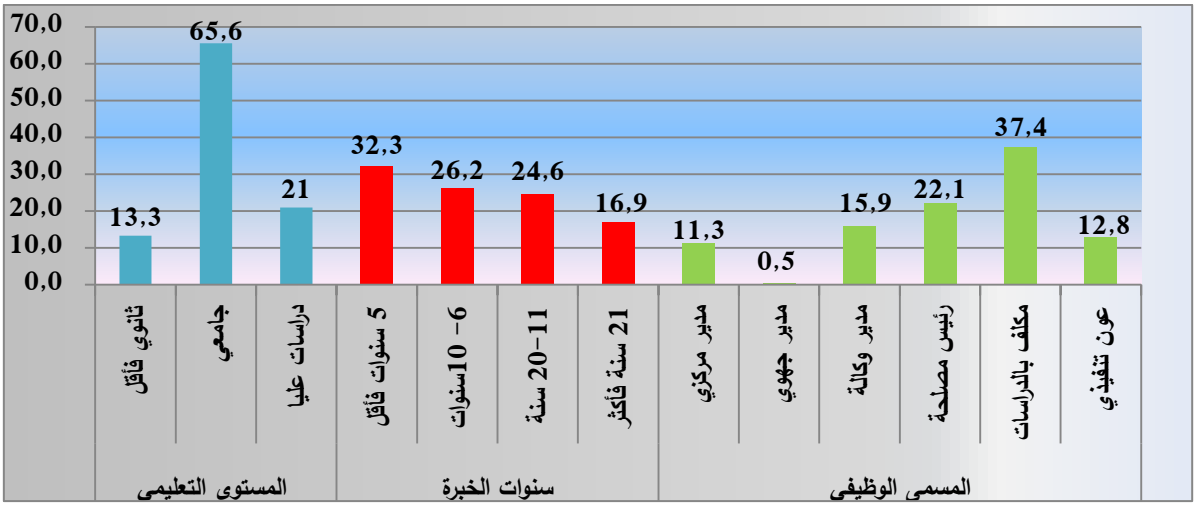
أما من حيث متغير سنوات الخبرة فيلاحظ من الجدول السابق أن الذين بلغت خبرتهم 5 سنوات فأقل شكلوا ما نسبته 32.3% من اجمالي عينة الدراسة، ثم يليهم فئة (6-10) سنوات بنسبة 26.2%، في حين قدرت نسبة فئتي (11-20) سنة و21 سنة أكثر بـ 24.6% و16.9% على التوالي من اجمالي عينة الدراسة، وبالنظر إلى هذه النتائج نجد أن حوالي 68% من اجمالي عينة الدراسة تزيد خبرتهم العملية عن 5سنوات والذي يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة لدى موظفي عينة الدراسة، مما يعني وجود عامل مهم وضروري لتطوير العمل المصرفي عموما والصيرفة الإسلامية بشكل خاص.

كما يظهر الجدول السابق توزيع أفراد العينة من حيث المسمى الوظيفي والذي كان نسبة الموظفين الذين يشغلون منصب مكلف بالدراسات 37.4% من اجمالي عينة الدراسة، ثم تلتهم فئة رؤساء المصالح بـ 22.1%، ثم مديري الوكالات بنسبة 15.9 %، ثم تلتهم فئة الأعوان التنفيذين بـ 12.8%، في حين جاءت فئتي المديرين المركزيين والجهويين في المركزين (5) و(6) بنسبة 11.3% و0.5% على التوالي.

وبالنظر إلى هذه النتائج نجد أن فئة الإطارات يمثلون حوالي 87% من اجمالي عينة الدراسة وهو ما يساعد في معرفة آرائهم حول المتطلبات الضرورية لتفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

والنتائج السابقة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (4-6): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم(4-5)

- أما بخصوص السؤال حول أسبقية المشاركة في مؤتمرات أو ندوات تتعلق بالمصرفية الإسلامية والموجه لأفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المشاركة في مؤتمرات حول المصرفية الإسلامية

المتغير	الإجابة	التكرار	النسبة(%)
المشاركة في التظاهرات العلمية حول المصرفية الإسلامية	نعم	72	36,9
	لا	123	63,1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن حوالي 63.1% من إجمالي عينة الدراسة لم يسبق لهم المشاركة في التظاهرات العلمية حول المصرفية الإسلامية، في حين أن النسبة المتبقية والتي تمثل 36.9% سبق لهم المشاركة في هذه المؤتمرات المتخصصة حول المصرفية الإسلامية وهذا يرجع بالأساس لطبيعة القطاع المصرفي الجزائري الذي يعرف سيطرة الصيرفة التقليدية على السوق المصرفية الجزائرية بحوالي 97%.

الفرع الثاني: تحليل نتائج متغيرات الدراسة

بهدف معرفة درجة تأثير كل متغير من متغيرات الدراسة من خلال معرفة الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه لكل متغير ولكل بعد، والأهمية النسبية لعبارات كل محور وترتيبها حسب اجابات المستوجبين، وهذا بالاعتماد على الجدول التقديري التالي وفق مقياس ليكرت الخماسي:

جدول رقم(4-7): الميزان التقديري وفق مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح بالأوزان	الاتجاه العام
[1 - 1.79]	غير موافق بشدة
[1.80 - 2.59]	غير موافق
[2.60 - 3.39]	محايد
[3.40 - 4.19]	موافق
[4.20 - 5]	موافق بشدة

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدامSPSS، دار خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، جدة، 2007، ص.540

1- عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الأول حول معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

فيما يلي تحليل آراء أفراد الدراسة حول المحور الأول المتعلق بمعيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الجدول التالي الذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل فقرة من فقرات المحور الأول:

جدول رقم (4-8): تحليل آراء استجابات فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	خضوع البنوك الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم عمل البنوك التقليدية يعيق تطور العمل المصرفي الاسلامي	3,83	1,251	1	موافق
2	لا تراعي معايير وأدوات رقابة بنك المركزي طبيعة العمل المصرفي الاسلامي	3,47	1,245	3	موافق
3	حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة	3,61	1,232	2	موافق
4	الاحتياطي الإجباري يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية	3,35	1,257	5	محايد
5	تواجه عمليات الشراء والبيع بالبنوك الإسلامية مشكل الازدواج الضريبي	3,36	1,204	4	محايد
6	لا يمثل قانون التأمينات في الجزائر تنظيما كاف لنشاط التأمين التكافلي	3,61	1,220	2	موافق
	المعيقات القانونية	**3.53**	**0.92**	**موافق**	
7	هناك تأخر في اعتماد هيئة عليا للرقابة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي	3,65	1,313	1	موافق
8	عدم وجود رقابة شرعية داخلية كافية وفعالة على معاملات البنوك الإسلامية	3,37	1,246	5	محايد
9	لا تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية الكافية عن إدارة البنك	3,46	1,219	2	موافق
10	هناك تباين في الفتاوى الشرعية لبعض المنتجات وصيغ التمويل الاسلامي	3,45	1,163	3	موافق
11	الإفراط في تقليد المنتجات المصرفية التقليدية يجعل الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية	3,43	1,157	4	موافق
	المعيقات الشرعية	**3.47**	**1.035**	**موافق**	
12	هناك نقص في الاطارات المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي	3,40	1.408	5	موافق
13	هناك حاجة الى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يجمعون بين المؤهلات الشرعية والمصرفية معا	3,77	1.288	1	موافق
14	معظم العاملين في البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية	3,52	1.298	4	موافق
15	عدم ربط التكوين الجامعي بالممارسة العملية في البنوك الإسلامية	3,64	1.221	2	موافق
16	نقص الدورات التكوينية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	3,55	1.316	3	موافق
	المعيقات البشرية	**3.57**	**1.095**	**موافق**	
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول ككل	**3.52**	**0.867**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول رقم(4-8) مايلي:

- بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات المعيقات القانونية 3.53 وبانحراف معياري 0.92 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي

تنص "خضوع البنوك الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم عمل البنوك التقليدية يعيق تطور العمل المصرفي الاسلامي" بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 1.251 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات المعيقات القانونية الفقرة التي تنص "الاحتياطي الإجباري يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية" بمتوسط حسابي 3.35 وانحراف معياري 1,257 ودرجة استجابة "محايد"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون أنه من أكثر المعيقات القانونية للصيرفة الإسلامية في الجزائر هو عدم مراعاة القوانين السائدة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات المعيقات الشرعية 3.47 وبانحراف معياري 1.035 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص "هناك تأخر في اعتماد هيئة عليا للرقابة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي" بمتوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 1,313 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات المعيقات الشرعية الفقرة التي تنص "عدم وجود رقابة شرعية داخلية كافية وفعالة على معاملات البنوك الإسلامية " بمتوسط حسابي 3.37 وانحراف معياري 1.246 ودرجة استجابة "محايد"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون أنه هناك تأخر كبير في انشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية والتي استحدث مؤخرا تحت مسمى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بعد صدور النظام 02–20 في 15مارس 2020.

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات المعيقات البشرية 3.57 وبانحراف معياري 1.095 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص "هناك حاجة الى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يجمعون بين المؤهلات الشرعية

والمصرفية معا" بمتوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 1.288 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات المعيقات البشرية الفقرة التي تنص" هناك نقص في الاطارات المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي " بمتوسط حسابي 3.40 وانحراف معياري 1.408 ودرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون أنه هناك نقص في الاطارات التي تجمع بين المؤهلات الشرعية والمصرفية معا خاصة داخل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

– في حين كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات المحور الأول المتعلق بمعيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر حوالي 3.52 وبانحراف معياري 0.867 وبدرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة يوافقون على ما جاء بجميع عبارات المحور الأول مع اختلاف الأهمية النسبية من عبارة لأخرى.

2- عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الثاني حول متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

فيما يلي تحليل آراء أفراد الدراسة حول المحور الثاني المتعلق بمتطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الجدول التالي الذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل فقرة من فقرات المحور الثاني:

جدول رقم (4-9): تحليل آراء استجابات فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
17	تعديل قانون النقد والقرض بإدراج بنود أو فصول خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي	3,80	1,338	2	موافق
18	تعفى المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية من أحكام القوانين التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	3,79	1,273	3	موافق

19	إيجاد نصوص قانونية وتنظيمية توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية	3,81	1,269	1	موافق
20	تكييف بعض القوانين لتتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي كالقانون التجاري، قانون الضرائب، ونظام التأمينات	3,77	1,341	4	موافق
21	تعديل وسائل وأدوات الرقابة للسماح للبنوك الإسلامية بالقيام بالعمليات الاستثمارية	3,71	1,256	5	موافق
22	تبني البنك المركزي للمعايير الرقابية، المحاسبية والقانونية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي	3,64	1,295	6	موافق
توافر الإطار القانوني		**3.75**	**1.108**	**موافق**	
23	إيجاد هيئة شرعية عليا للوقوف على مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات الإسلامية	3,78	1,295	2	موافق
24	وجود مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.	3,83	1,221	1	موافق
25	تحقيق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة البنك	3,78	1,200	2	موافق
26	إيجاد تدقيق شرعي خارجي مستقل لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية للمعاملات	3,70	1,229	4	موافق
27	اعتماد هيئات الرقابة الشرعية للعقود الشرعية والوقوف على تطبيقها	3,75	1,274	3	موافق
الالتزام بالضوابط الشرعية		**3.76**	**1.046**	**موافق**	
28	دعم التخصصات في مجال المالية الإسلامية كتكوين قاعدي على مستوى الجامعات	4,00	1,312	1	موافق
29	إقامة مؤسسات أكاديمية ومعاهد متخصصة في تكوين إطارات في المالية الإسلامية	3,93	1,312	5	موافق
30	تشجيع اقامة الدورات التكوينية باستمرار في مجال المالية والاقتصاد الاسلامي نظريا وميدانيا	3,94	1,326	3	موافق
31	التعاون بين الأكاديميين والخبراء المهنيين لتطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	3,87	1,339	4	موافق
32	توعية الموظفين بطبيعة وأهمية العمل المصرفي الاسلامي	3,97	1,270	2	موافق
كفاءة الموارد البشرية		**3.94**	**1.182**	**موافق**	
33	ايجاد سوق مالي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة	3,75	1,337	4	موافق
34	تطوير الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بما يتناسب واحتياجات العملاء	3,86	1,267	2	موافق
35	القيام بالحملات الإعلانية للتوعية بأهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها	3,85	1,259	3	موافق
36	استخدام الخدمات الالكترونية يزيد من تنافسية البنوك الإسلامية	3,93	1,241	1	موافق
تسويق العمل المصرفي الإسلامي		**3.84**	**1.137**	**موافق**	
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني ككل		**3.82**	**1.021**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات مجال توافر الإطار القانوني 3.75 وبانحراف معياري 1.108 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة

التي تنص "إيجاد نصوص قانونية وتنظيمية توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية" بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 1,269 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المجال الفقرة التي تنص " تبني البنك المركزي للمعايير الرقابية، المحاسبية والقانونية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي "بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 1.295 ودرجة استجابة "موافق"، هذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون على ضرورة توفير البيئة القانونية المناسبة خاصة فيما يخص تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية.

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات مجال الالتزام بالضوابط الشرعية 3.76 وبانحراف معياري 1.046 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص "وجود مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية" بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 1.221 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المجال الفقرة التي تنص" إيجاد تدقيق شرعي خارجي مستقل لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية للمعاملات "بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.229 وبدرجة استجابة "موافق"، هذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون على ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية من خلال وجود تدقيق شرعي فعال لأعمال البنك.

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات مجال كفاءة الموارد البشرية 3.94 وبانحراف معياري 1.182 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص "دعم التخصصات في مجال المالية الإسلامية كتكوين قاعدي على مستوى الجامعات" بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 1.221 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في

المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المجال الفقرة التي تنص "إقامة مؤسسات أكاديمية ومعاهد متخصصة في تكوين إطارات في المالية الإسلامية "بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 1.312 وبدرجة استجابة "موافق"، هذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون على ضرورة وجود إطارات بشرية مؤهلة ومتخصصة في مجال المالية الإسلامية.

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات مجال تسويق العمل المصرفي الإسلامي 3.84 وبانحراف معياري 1.137 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص "استخدام الخدمات الالكترونية يزيد من تنافسية البنوك الإسلامية" بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 1.241 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المجال الفقرة التي تنص "ايجاد سوق مالي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة" بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 1,337 وبدرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون على ضرورة الاهتمام أكثر بالتسويق للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

– في حين كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات المحور الثاني المتعلق متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر حوالي 3.82 وبانحراف معياري1.021 وبدرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة يوافقون على ما جاء بجميع عبارات المحور الثاني مع اختلاف الأهمية النسبية من عبارة لأخرى.

3– عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الثالث حول تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

فيما يلي تحليل آراء أفراد الدراسة حول المحور الثاني المتعلق بتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الجدول التالي الذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه العام لكل

فقرة من فقرات المحور الثالث:

جدول رقم (4-10): تحليل آراء استجابات فقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
37	تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات	3,95	1,295	3	موافق
38	تعبئة المدخرات المالية واستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية	4,01	1,191	1	موافق
39	الاستفادة من الحلول الاستثمارية التي توفرها صيغ التمويل الاسلامي	3,91	1,277	4	موافق
40	تساهم الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الاقتصادي والحد من أثار الأزمات المالية	3,95	1,263	3	موافق
41	تفضيل شريحة مهمة من المجتمع الجزائري المعاملات المصرفية الإسلامية	3,99	1,276	2	موافق
	مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية	**3.96**	**1,029**		**موافق**
42	يعتبر فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مناسبا للتحول للعمل المصرفي الاسلامي	3,78	1,326	1	موافق
43	تسهم النوافذ الإسلامية في انتشار العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	3,71	1,301	3	موافق
44	عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية تستقطب المزيد من العملاء	3,72	1,334	2	موافق
45	توفر عملية فتح النوافذ الإسلامية فرص استثمارية ذات عوائد معتبرة	3,59	1,302	4	موافق
46	تقوم النوافذ الإسلامية بمنافسة البنوك الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية	3,51	1,286	5	موافق
	النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	**3.66**	**1.183**		**موافق**
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث ككل	**3.81**	**1.021**		**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات مجال مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية 3.96 وبانحراف معياري 1.029 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص " تعبئة المدخرات المالية واستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية " بمتوسط حسابي 4.01 وانحراف معياري 1.191 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المجال الفقرة التي تنص "الاستفادة من الحلول الاستثمارية التي توفرها صيغ التمويل الاسلامي" بمتوسط حسابي 3.91 وانحراف معياري 1.277 ودرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون على ضرورة تفعيل الصيرفة

الإسلامية في الجزائر لما لهذه العملية من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني ككل.

– بلغت قيمة المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة لجميع عبارات مجال النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل 3.66 وبانحراف معياري 1.183 وبدرجة استجابة "موافق"، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص "يعتبر فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مناسبا للتحول للعمل المصرفي الاسلامي" بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 1.326 ودرجة استجابة "موافق"، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من عبارات هذا المجال الفقرة التي تنص "تقوم النوافذ الإسلامية بمنافسة البنوك الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية " بمتوسط حسابي 3.51 وانحراف معياري 1.286 وبدرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة متفقون على إمكانية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال آلية النوافذ الإسلامية في ظل صعوبة التحول الكلي للصيرفة الإسلامية.

– في حين كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات المحور الثالث المتعلق بتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر حوالي 3.81 وبانحراف معياري 1.021 وبدرجة استجابة "موافق"، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة يوافقون على ما جاء بجميع عبارات المحور الثالث مع اختلاف الأهمية النسبية من عبارة لأخرى.

المطلب الثاني: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

يتم في هذا المطلب اختبار التوزيع الطبيعي ودراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل نتائج الارتباط بين هذه المتغيرات، كما سيتم دراسة الأثر بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل الانحدار للقيام باختبار صحة الفرضيات ومناقشة نتائجها.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل اختبار الفرضيات الاحصائية تم فحص اعتدالية البيانات وذلك باستخدام اختبار كولمجورف–سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (4–11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	مستوى الدلالة (Sig)
المعيقات القانونية	0.000
المعيقات الشرعية	0.000
المعيقات البشرية	0.000
توافر الإطار القانوني	0.000
الالتزام بالضوابط الشرعية	0.000
كفاءة الموارد البشرية	0.000
تسويق العمل المصرفي الإسلامي	0.000
مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية	0.000
النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من النتائج الجدول السابق أن مستوى الدلالة (Sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أقل من مستوى (Sig=0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات لا يتبع التوزيع الطبيعي، لكن هذا لا يشكل عائقا أمام اختبار النموذج باعتبار البيانات أكبر من 30 والتي بلغت 195، وعليه فالقاعدة الإحصائية تقول "أنه كلما كان حجم العينة كبيرا (أكبر من 30) كلما اقتربت البيانات من التوزيع الطبيعي تلقائياً حتى ولو يكشف اختبار التوزيع الطبيعي عكس ذلك.[1]

[1] سيكاران أوما، **طرق البحث في الإدارة–مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة إسماعيل بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 390.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

بهدف الاجابة على إشكاليات الدراسة تم استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة (معامل الاختلاف، معامل الارتباط الخطي والانحدار الخطي البسيط) لاختبار صحة فرضيات الدراسة وتحليل النتائج التالية:

1- الفرضية الأولى

يتم اختبار الفرضية الأولى التي تنص: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين توافر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطي كما هو مبين في نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم(4-12): معامل الارتباط بين البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (Sig)
بيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي	0.804	0.000
توافر الإطار القانوني	0.761	0.000
الالتزام بالضوابط الشرعية	0.717	0.000
كفاءة الموارد البشرية	0.747	0.000
تسويق العمل المصرفي الإسلامي	0.702	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط توافر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية هو 0.804 وبقيمة دلالة (Sig=0.000) هي أصغر من (Sig=0.05)، مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية جدا بين توافر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية، ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي

تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha= 0.05$ بين توافر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

- الفرضية الفرعية الأولى

يتم اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha= 0.05$ بين توافر الإطار القانوني وتفعيل الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطي.

تشير النتائج الجدول رقم(4-12) أن قيمة معامل الارتباط توافر الإطار القانوني وتفعيل الصيرفة الإسلامية هو 0.761 وبقيمة دلالة (Sig=0.000) هي أصغر من (Sig=0.05)، مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بين توافر الإطار القانوني وتفعيل الصيرفة الإسلامية، ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 $\alpha=$ بين توافر الإطار القانوني وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

- الفرضية الفرعية الثانية

يتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha= 0.05$ بين الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطي.

تشير النتائج الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل الصيرفة الإسلامية هو 0.717 وبقيمة دلالة (Sig=0.000) هي أصغر من (Sig=0.05)، مما يدل على

وجود علاقة طردية وقوية بين الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل الصيرفة الإسلامية، ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند معنوية $\alpha= 0.05$ بين الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

- الفرضية الفرعية الثالثة

يتم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha= 0.05$ بين كفاءة الموارد البشرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطي.

تشير النتائج الجدول رقم(4-12) أن قيمة معامل الارتباط بين كفاءة الموارد البشرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية هو 0.747 وبقيمة دلالة (Sig=0.000) هي أصغر من (Sig=0.05)، مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بين كفاءة الموارد البشرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية، ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha= 0.05$ بين كفاءة الموارد البشرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

- الفرضية الفرعية الرابعة

يتم اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha= 0.05$ بين تسويق العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطي.

تشير النتائج الجدول رقم(4-12) أن قيمة معامل الارتباط تسويق العمل المصرفي الإسلامي

وتفعيل الصيرفة الإسلامية هو 0.702 وبقيمة دلالة (Sig=0.000) هي أصغر من (Sig=0.05)، مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بين تسويق العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية، ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ بين تسويق العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

2- الفرضية الثانية

لاختبار هذه الفرضية الثانية التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام التحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-13):أثر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية

المتغير التابع	المتغير المفسر	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	مستوى الدلالة F	قيمة B	قيمة t	دلالة t	معامل تضخم التباين
تفعيل الصيرفة الإسلامية	البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي	0.804	0.646	351.95	0.000	0.804	18.76	0.000	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين تفعيل الصيرفة الإسلامية والمتغير المفسر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي كمغير تفسيري وتفعيل الصيرفة الإسلامية كمتغير تابع.

أظهرت نتائج الجدول السابق أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) التي بلغت 351.95 بدلالة (sig_{anova}= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (Sig=0.05)، وتظهر النتائج أن المتغير المفسر يفسر 64.6% من التباين الحاصل في تفعيل الصيرفة الإسلامية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة(B) التي توضح العلاقة بين البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية بقيمة 0.804 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسنت البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي بوحدة واحدة تحسن تفعيل الصيرفة الإسلامية بمقدار (0.804) وحدة.

كما يوضح الجدول السابق نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة للنموذج كانت أصغر من قيمة (5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية[1] بين متغيرات النموذج، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y= 0.757+0.323X_1+\varepsilon_t$$

حيث:

Y= تفعيل الصيرفة الإسلامية (المتوقع)؛

X_1= البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي؛

ε_t= خطأ التنبؤ.

من خلال هذه النتائج نقبل الفرضية التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية عند مستوى معنوية α=0.05 من وجهة نظر

[1] بشري زغلول، **دليلك إلى برنامج الاحصائيSPSS ver10**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق، 2003، ص 83.

موظفي بنوك عينة الدراسة.

3- الفرضية الثالثة

لاختبار هذه الفرضية الثانية التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي(الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) في تفعيل الصيرفة الإسلامية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام التحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-14):أثر متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية

المتغير التابع	المتغير المفسر	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	مستوى الدلالة F	قيمة B	قيمة t	دلالة t	معامل تضخم التباين
تفعيل الصيرفة الإسلامية	الإطار القانوني	0.805	0.649	87.637	0.000	0.323	4.357	0.000	3.497
	الالتزام الشرعي					0.138	1.752	0.081	3.521
	كفاءة الموارد البشرية					0.185	2.390	0.018	4.337
	تسويق العمل المصرفي الإسلامي					0.154	2.314	0.022	2.975

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين تفعيل الصيرفة الإسلامية والمتغيرات المفسرة (الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي اعتبرت فيه متغيرات الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد

البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي كمغيرات تفسيرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية كمتغير تابع.

أظهرت نتائج الجدول السابق أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) التي بلغت 87.637 بدلالة (sig anova= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (Sig=0.05)، وتظهر النتائج أن المتغيرات المفسرة تفسر 64.9% من التباين الحاصل في تفعيل الصيرفة الإسلامية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة (B) التي توضح العلاقة بين الإطار القانوني وتفعيل الصيرفة الإسلامية بقيمة 0.323 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسن الاطار القانوني بوحدة واحدة تحسن تفعيل الصيرفة الإسلامية بمقدار (0.323) وحدة.

كما جاءت قيمة (B) التي توضح العلاقة بين الالتزام الشرعي وتفعيل الصيرفة الإسلامية بقيمة 0.138 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسن الالتزام الشرعي بوحدة واحدة تحسن تفعيل الصيرفة الإسلامية بمقدار (0.138) وحدة، وجاءت قيمة (B) التي توضح العلاقة بين كفاءة الموارد البشرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية بقيمة 0.185 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسنت كفاءة الموارد البشرية بوحدة واحدة تحسن تفعيل الصيرفة الإسلامية بمقدار (0.185) وحدة، في حين جاءت قيمة (B) التي توضح العلاقة بين تسويق العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية بقيمة 0.154 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسن

تسويق العمل المصرفي الإسلامي بوحدة واحدة تحسن تفعيل الصيرفة الإسلامية بمقدار (0.154) وحدة.

كما يوضح الجدول السابق نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة للنموذج كانت أصغر من قيمة (5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y= 0.757+0.323X_1+0.138X_2+0.185X_3+0.154X_4+\varepsilon_t$$

حيث:

Y= تفعيل الصيرفة الإسلامية (المتوقع)؛

X_1= الإطار القانوني؛

X_2= الالتزام الشرعي؛

X_3= كفاءة الموارد البشرية؛

X_4= تسويق العمل المصرفي الإسلامي؛

ε_t= خطأ التنبؤ.

ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي (الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) في تفعيل الصيرفة الإسلامية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة

4-الفرضية الرابعة

لاختبار هذه الفرضية الثانية التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ من وجهة

نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام التحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-15):أثر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

المتغير التابع	المتغير المفسر	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	مستوى الدلالة F	قيمة B	قيمة t	دلالة t	معامل تضخم التباين
النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي	0.725	0.525	213.551	0.000	0.840	14.613	0.000	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل والمتغير المفسر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي كمغير تفسيري و النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل كمتغير تابع.

أظهرت نتائج الجدول السابق أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) التي بلغت 213.551 بدلالة (sig anova= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (Sig=0.05)، وتظهر النتائج أن المتغير المفسر يفسر 52.5% من التباين الحاصل في تفعيل الصيرفة الإسلامية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة(B) التي توضح العلاقة بين البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي و النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بقيمة 0.840 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه

كلما تحسنت البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي بوحدة واحدة تحسنت النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بمقدار (0.840) وحدة.

كما يوضح الجدول السابق نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة للنموذج كانت أصغر من قيمة (5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y= 0.757+0.840X_1+\varepsilon_t$$

حيث:

Y= النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل (المتوقع)؛

X_1= البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي؛

ε_t= خطأ التنبؤ.

ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

5- الفرضية الخامسة

لاختبار هذه الفرضية الخامسة التي تنص: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي (الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة باستخدام التحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-16):أثر متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

المتغير التابع	المتغير المفسر	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	مستوى الدلالة F	قيمة B	قيمة t	دلالة t	معامل تضخم التباين
النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	الإطار القانوني	0.731	0.535	54.581	0.000	0.406	4.112	0.000	3.497
	الالتزام الشرعي					0.061	0.578	0.564	3.521
	كفاءة الموارد البشرية					0.145	1.403	0.162	4.337
	تسويق العمل المصرفي الإسلامي					0.224	2.522	0.013	2.975

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من أجل معرفة العلاقة بين النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل والمتغيرات المفسرة (الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي اعتبرت فيه متغيرات الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي كمغيرات تفسيرية والنوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل كمتغير تابع.

أظهرت نتائج الجدول السابق أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (F) التي بلغت 54.581 بدلالة (sig anova= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (Sig=0.05)، وتظهر النتائج أن المتغيرات المفسرة تفسر 53.5% من التباين الحاصل في تفعيل الصيرفة الإسلامية وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة(B) التي توضح العلاقة بين الإطار

القانوني والنوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بقيمة 0.406 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسن الاطار القانوني بوحدة واحدة تحسنت النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بمقدار (0.406) وحدة.

كما جاءت قيمة (B) التي توضح العلاقة بين الالتزام الشرعي والنوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بقيمة 0.061 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسن الالتزام الشرعي بوحدة واحدة تحسنت النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بمقدار (0.061) وحدة، وجاءت قيمة(B) التي توضح العلاقة بين كفاءة الموارد البشرية النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بقيمة 0.145 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسنت كفاءة الموارد البشرية بوحدة واحدة تحسنت النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بمقدار (0.145) وحدة، في حين جاءت قيمة(B) التي توضح العلاقة بين تسويق العمل المصرفي الإسلامي والنوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بقيمة 0.224 وهي ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (t) والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما تحسن تسويق العمل المصرفي الإسلامي بوحدة واحدة تحسنت النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل بمقدار (0.224) وحدة.

كما يوضح الجدول السابق نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة للنموذج كانت أصغر من قيمة (5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y= 0.479+0.406X_1+0.061X_2+0.145X_3+0.224X_4+\varepsilon_t$$

حيث:

Y= النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل (المتوقع)؛

X_1= الإطار القانوني؛

X_2= الالتزام الشرعي؛

X_3= كفاءة الموارد البشرية؛

X_4= تسويق العمل المصرفي الإسلامي؛

ε_t= خطأ التنبؤ.

ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية التي تنص: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي (الإطار القانوني، الالتزام الشرعي، كفاءة الموارد البشرية، وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل عند مستوى معنوية α=0.05 من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة.

6- الفرضية السادسة

يتم اختبار الفرضية السادسة التي تنص: "لا يوجد تباين بين معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة عند مستوى معنوية α=0.05" باستخدام معامل الاختلاف لمجالات المحور الأول المتعلق بمعيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وللمقارنة بين تشتت هذه المعيقات كما يلي:

جدول رقم (4-17):المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمعيقات الصيرفة الإسلامية

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
المعيقات القانونية	3,53	0,92	%26,06
المعيقات الشرعية	3,47	1,035	%29,82
المعيقات البشرية	3,57	1,095	%30,67

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

فمن خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن معامل الاختلاف للمعيقات البشرية (30.67%) أكبر من معامل الاختلاف لكل من المعيقات الشرعية (29.82%) وبدرجة اقل من المعيقات القانونية بنسبة (26.06%)، وبالتالي المعيقات البشرية أكثر تشتتا من المعيقات الشرعية والمعيقات القانونية، فمن خلال هذه النتائج الاحصائية يتم قبول الفرضية التي تنص: " يوجد تباين بين معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة"

الفرع الثالث: مناقشة نتائج فرضيات الدراسة

بعد القيام بمختلف الاختبارات الاحصائية الملائمة للوصول إلى صحة الفرضيات من عدمها والمتعلقة بمتغيرات الدراسة، أين تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن مناقشتها كما يلي:

1- الفرضية الأولى

من خلال النتائج الإحصائية السابقة الموضحة في الجدول رقم (4-12) والتي بينت وجود علاقة طردية وقوية بين توافر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية، مما يدل أن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط بإيجاد أهم متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر حتى تتمكن من الانتشار والتطوير، وهذا في ظل وجود الإرادة السياسية للتحول للعمل المصرفي الإسلامي والحاجة الاقتصادية لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي واستجابة لشريحة واسعة من المجتمع تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية لتفعيل وبعث الصيرفة الإسلامية من جديد.

- الفرضية الفرعية الأولى

من خلال النتائج الإحصائية السابقة الموضحة في الجدول رقم (4-12) والتي بينت وجود علاقة

طردية وقوية بين توافر الإطار القانوني وتفعيل الصيرفة الإسلامية، مما يدل أن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط بتوفير البيئة القانونية المناسبة والتي تراعي خصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تعديل بعض مواد قانون النقد والقرض أو بإدراج بنود أو فصول تتعلق بالصيرفة الإسلامية خاصة ما تعلق بتوضيح طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، إضافة إلى تعديل القانون التجاري وقوانين الضرائب.

- الفرضية الفرعية الثانية

من خلال النتائج الإحصائية السابقة الموضحة في الجدول رقم (4-12) والتي بينت وجود علاقة طردية وقوية بين الالتزام بالضوابط الشرعية وتفعيل الصيرفة الإسلامية، مما يدل أن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط بوجود رقابة شرعية للمعاملات الإسلامية وهذا من خلال وجود هيئة شرعية عليا والتي أنشأت في بداية شهر افريل 2020 تحت مسمى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والتي تقوم بمنح شهادة المطابقة الشّرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية، كما تقتضي الرقابة الشرعية وجود تدقيق شرعي داخلي وخارجي لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية لأعمال البنك وبالتالي المساهمة في انتشار الصيرفة الإسلامية وتطويرها.

- الفرضية الفرعية الثالثة

من خلال النتائج الإحصائية السابقة الموضحة في الجدول رقم (4-12) والتي بينت وجود علاقة طردية وقوية بين كفاءة الموارد البشرية وتفعيل الصيرفة الإسلامية، مما يدل أن من أكثر عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية هو وجود الاطارات البشرية المؤهلة في المالية الإسلامية وهذا من خلال الاهتمام أكثر بالتكوين المصرفي والشرعي للمستخدمين في البنوك التي تقدم خدمات مصرفية اسلامية، وهذا بسبب أن جل موظفي البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية.

- الفرضية الفرعية الرابعة

من خلال النتائج الإحصائية السابقة الموضحة في الجدول رقم (4-12) والتي بينت وجود علاقة طردية وقوية بين تسويق العمل المصرفي الإسلامي وتفعيل الصيرفة الإسلامية، مما يدل أن نجاح الصيرفة الإسلامية يتطلب كذلك الاهتمام أكثر بتسويق العمل المصرفي الإسلامي من خلال القيام بالحملات الإعلامية والتوعية حول أهمية المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري وهذا يتفق مع ما جاء في توصيات المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية 2020، مع ادخالها في مجال التعليم العالي على مستوى التكوين في طوري الماستر والدكتوراه، وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال.

2- الفرضية الثانية

بناء على نتائج الاختبارات الاحصائية المدرجة في الجدول رقم (4-13)، تبين وجود أثر معنوي للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر موظفي بنوك عينة الدراسة، وهذا يدل أن وجود البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي تؤثر بشكل إيجابي وتحفز على تفعيل الصيرفة الإسلامية خاصة أن الجزائر أصبحت تتوفر على جل المتطلبات الضرورية لنجاح العمل المصرفي الإسلامي في ظل وجود الارادة السياسية للتفعيل الصيرفة الإسلامية خاصة بعد صدور النظام 20-02 المتعلق بعمليات الصيرفة الإسلامية وتعزيز الاطار الشرعي بإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وقيام العديد من البنوك خاصة العمومية منها بدورات تكوينية متخصصة لصالح موظفيها استعدادا لفتح نوافذ إسلامية تابعة لها.

3- الفرضية الثالثة

بناء على نتائج الاختبارات الاحصائية المدرجة في الجدول رقم (4-14)، تبين وجود أثر معنوي لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي (توافر الإطار القانوني، الالتزام بالضوابط الشرعية، كفاءة الموارد البشرية وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) في تفعيل الصيرفة الإسلامية، وتفسر هذه المتغيرات 64.9% من تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهذا ما يتفق كلية مع دراسة ناصر سليمان ناصر 2019 حول "نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر"، وهذا يدل ان ايجاد بيئة ملائمة للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية كحد أدنى لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر على غرار توفير الاطار القانوني والشرعي الذي يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وضرورة وجود الكفاءات البشرية والمتخصصة في المالية الإسلامية والقيام بالحملات الإعلانية للتوعية بأهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها.

4- الفرضية الرابعة

بناء على نتائج الاختبارات الاحصائية المدرجة في الجدول رقم (4-15)، تبين وجود أثر معنوي للبيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل، وهذا ما يعني وجود هذه البيئة الملائمة يؤثر إيجابا على عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ تابعة لها، خاصة بعد إطلاق السلطات العليا للبلاد النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد

ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والذي وضح الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

5- الفرضية الخامسة

بناء على نتائج الاختبارات الاحصائية المدرجة في الجدول رقم (4-16)، تبين وجود أثر معنوي لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي (توافر الإطار القانوني، الالتزام بالضوابط الشرعية، كفاءة الموارد البشرية وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل، وهذا ما يعني أن النوافذ الإسلامية تعتبر كخطوة أولى لتحول هذه البنوك نحول العمل المصرفي الإسلامي وآلية لتفعيل وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، الأمر الذي يساهم في انتشار المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر، بالنظر للشبكة الواسعة للبنوك التي التقليدية ولاسيما العمومية التي تسيطر على حوالي 1154 وكالة مقابل 516 وكالة للبنوك الخاصة، وهو ما يسمح لها بتقريب الخدمات المصرفية الإسلامية من المواطن وزيادة انتشار الصيرفة الإسلامية في مختلف أنحاء البلاد.

6- الفرضية السادسة

تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر العديد من المعيقات والعقبات لكنها تختلف من حيث الأهمية، إذ جاءت العقبات البشرية كأكثر المعيقات تأثيرا على تفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهذا بسبب النقص الكبير في الموارد البشرية التي تجمع بين المؤهلات المصرفية والشرعية معا، خاصة أن جل موظفي البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، في حين جاءت المعيقات الشرعية في المرتبة الثانية خاصة فيما تعلق بالتزام البنوك الإسلامية بالضوابط الشرعية في معاملاتها، وهو الجانب الذي يثير شكوك العملاء حول سلامتها الشرعية،

وجاءت المعيقات القانونية كأقل المعيقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية خاصة فيما تعلق بعدم توافق القوانين السائدة(قانون النقد والقرض، قوانين الضرائب، وقانون التأمينات) مع طبيعة العمل المصرفي الاسلامي.

المبحث الثالث: النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية، وهذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وتفضيل شريحة واسعة من المجتمع الجزائري للمعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب انهيار أسعار النفط، حيث سيتم التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر مدخل النوافذ الإسلامية والوقوف على العراقيل والتحديات التي تواجه نجاح هذه العملية، وصولا لمعرفة الآثار الاقتصادية لعملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

المطلب الأول: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر (2016)، وترست بنك (2018)، وبعد صدور النظام 20-02 في 2020/03/23 والمتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري (BNA) يوم

2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام 20-02، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الاسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري(59) القرض الشعبي الوطني (31) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (16)[1]، وعليه تتمثل المتطلبات الضرورية لفتح هذه النوافذ من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: موافقة بنك الجزائر

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم الوثائق التالية[2]:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

- بطاقة وصفية للمنتوج؛

- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية؛

- تبيين الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للنافذة عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

---

[1] معلومات متحصل عليها من: مديريه الاتصال والتسويق لـ BNA، بيان اعلامي، تاريخ الاطلاع: 2021/03/21، على الرابط: www.bna.dz/communique-5-11-2020، الاتصال بالصفحة الرسمية لكل من بنكي CPA و CNEP.

[2] المادة 16 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 2020/03/15، **والمتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص34.

الفرع الثاني: الالتزام الشرعي

يعد الالتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية وأحكمت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، وتم التأكد من سلامة عقودها؛ هذه الحالة نستطيع القول إن النافذة الإسلامية لدهيا التزام شرعي وهو معيار ومتطلب أسايس وضابط مهم لضامن سري العمل بالشكل المطلوب، والذي يسهم في تكوين انطباع جيد عن طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية[1].

1- مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية

قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[2]، والتي تقوم بمهمة دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعتزم تقديم منتجات مصرفية إسلامية، في حين الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

---

[1] سعيد سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي**، منتدى الاقتصاد الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، الكويت، 1999/05/25، ص9.

[2] المادة 14 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في2020/03/15، والمتضمن **العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص34.

2- إنشاء هيئة رقابة شرعية

يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك[1]، وهو ما يجعل هذه الهيئة لها استقلالية عن البنك بحكم شرط التعيين من الجمعية العامة، وتختص هذه الهيئة بفحص وتقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على مختلف الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عنها، وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل وخارج البنك.[2]

والتدقيق الشرعي يكون في البداية داخليا، بمعنى أن يقوم به جهاز إداري داخل البنك وبالنظر لقواعد الحوكمة يكون له نفس المستوى الإداري للتدقيق الفني الداخلي، ولهذا فهو عادة يتبع مجلس الإدارة إداريا، ويتبع هيئة الفتوى فنيا[3].

3- التدقيق الشرعي

تقتضي الحوكمة الشرعية وجود التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقوم بمراقبة عمليات النوافذ الإسلامية التابعة للبنك ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات الهيئة الرقابة الشرعية بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، والذي يرفع تقريره إلى مجلس إدارة البنك، ويستحسن أن يتبع العملية تدقيق شرعي خارجي مستقل، ويمكن أن تقوم بالتدقيق الخارجي شركات متخصصة، وإن كان هناك من يرى أن التدقيق الشرعي الداخلي يكون أكثر

---

[1] المادة 15 من النظام السابق، ص34.

[2] سليمان ناصر، **نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي17 -18 نوفمبر 2019، ص11.

[3] محمد أحمين، **مدخل إلى الرقابة الشرعية**، ط1، دار بن حزم، بيروت، 2015، ص 158.

فعالية من الخارجي، ذلك لأن الثاني يكون غريبا عن المؤسسة وغير محمي من هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي قد يقع في التساهل مخافة إلغاء العقد معه[1].

الفرع الثالث: الاستقلالية

نصت المادتين 16 و17 من نظام 20-02 مؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على استقلالية النوافذ الإسلامية، وكما يلاحظ فإن هذا الاستقلال حسب النصوص مالي ومحاسبي، وعلى مستوى العمليات.

1- الاستقلالية المالية والمحاسبية

نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، وكذا مداخيله ونفقاته ذات الصلة، يعني أن يكون للنافذة الإسلامية دليل حسابات تفصيلي خاص، ومستقل عن دليل الحسابات الخاص بالبنك التقليدي. وسينجم عن هذا حسابات خاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية بدءً من القيود وانتهاءً بحسابات الأستاذ العام.

2- استقلالية العمليات

أن تكون للنافذة الإسلامية مستقلة على مستوى العمليات، وهذا ظاهر عندما نص على استقلالية حسابات الزبائن، فلا ينبغي خلط هذه الحسابات بحسابات الزبائن في البنك التقليدي وهذا يعزز استقلالية مصادر الأموال سواء على مستوى رأس المال، أو حسابات الزبائن، ويتطلب هذا

[1] محمد أحمين، مرجع سبق ذكره، ص 159.

بالضرورة استقلالية نظام المعلومات الخاص بالنافذة عن نظام المعلومات الخاص بالبنك، لأن الإجراءات الآلية للتوثيق لا تتطابق مع تلك المماثلة على مستوى العمليات التقليدية، وهذا يعني أن يكون تعامل البنك التقليدي مع النافذة كتعامله مع بنك مستقل؛ ففي حال احتاج أي منهما للآخر على مستوى السيولة أخذًا أو عطاءً أو في حال الدخول في مشروعات مشتركة.

الفرع الرابع: الإطار الإداري والتنظيمي

يتطلب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إضافة إلى المتطلبات القانونية والشرعية وجود المتطلبات الإدارية التالية:

1- وجود تنظيم إداري مؤهل

كما يشترط في فتح النوافذ الإسلامية وجود هيكل إداري ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف بالصيرفة الإسلامية، ومقتضى هذا تحديد مسميات خاصة بالوظائف العاملة في النوافذ الإسلامية وفي مقدمتها مدير عام نافذة الصيرفة الإسلامية بشكل مستقل عن إدارات البنك وأنشطته الأخرى ويتبع هذا المدير مديري الإدارات الوظيفية التي تفي باحتياجات أداء أنشطة الصيرفة الإسلامية والقصد من ذلك التأسيس لوجود مستخدمين مخصصين حصريًا لهذه النوافذ الإسلامية[1].

2- تأهيل الإطارات البشرية

ويقتضي هذا تحديد صلاحيات واختصاصات ووظائف تتلاءم مع أنشطة الصيرفة الإسلامية وتخصيص عدد ملائم من المستخدمين يتلاءم مع تعدد وحجم هذه الأنشطة في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية بها، والتي تحتاج كغيرها من البنوك إلى التدريب المستمر والرفع من كفاءة موظفيها عبر إعداد مناهج وبرامج تدريبية

[1] المادة 18 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في2020/03/15، والمتضمن **العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص34.

المتخصصة تعد من قبل خبراء التدريب وخبراء في مجال المالية الإسلامية لتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع احتياجات السوق المصرفية الإسلامية، ويكون هذا التدريب من داخل البنك عن طريق الاستعانة بالكفاءات التدريبية والقيام بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة بالتدريب المصرفي الإسلامي، أو عن طريق الاستعانة بمراكز تدريب متخصصة أو مكاتب استشارية ذات صلة وثيقة بالبنك وتربطها به علاقات عمل، أو يكون التدريب من خارج البنك وذلك بإرسال الموظفين للتدريب في بنوك إسلامية أو إلى مراكز تدريب خارجية[1].

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر

بعد التطرق للمتطلبات الضرورية للتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر التحول الجزئي للبنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية، إذ يواجه عملية فتح هذه النوافذ في الجزائر مجموعة من التحديات والصعاب التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

الفرع الأول: البيئة القانونية

تواجه عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات قانونية ناتجة عن البيئة التشريعية التي تعمل بها البنوك التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية نتيجة عدم ملائمة بعض قوانينها لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، هذا بالرغم من صدور النظام 20-02 في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يبقى هذا النظام غير كاف، في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيماً أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية.ومن أهم التحديات القانونية نذكر:

[1] سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين: الفرص والتحديات**، مجلة بيت المشورة، العدد11، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 2019، ص168.

1- العلاقة مع بنك الجزائر

تواجه البنوك التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل بقية البنوك الإسلامية التي تعمل في إطار النظام القانوني الموحد مشكلة علاقتها بالبنك الجزائر وآليات الرقابة على أنشطة النوافذ الإسلامية، على غرار نسبة الاحتياطي القانوني، وتعامل مع بنك الجزائر كملجأ الأخير للإقراض، هذا بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى قواعد الحيطة والحذر، خاصة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال حسب النظام رقم 14-01 الصادر في 2014/09/25 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي يحدد كيفية حساب النسبة المذكورة بطريقة مشابهة لنسبة ملاءة المحددة عالميا من طرف لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة وفق نماذج أعدت لهذا الغرض لتطبق من جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة خصوصية هذه النوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- النظام الضريبي

في إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض وحيث الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم على التي تقوم بها الممارسة التجارية شراء وبيعا وعمليات نقل الملكية وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها, فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح البنك الإسلامي عن فوائد البنك التقليدي; إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيرة الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو بغير قصد

من نفس المعاملة الجبائية والضريبية للفوائد المصرفية. وهو ما يرفع إشكالا عن أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية لاعتبارها بنص قانون النقد والقرض ممارسة ائتمانية وليست تجارية.[1]

الفرع الثاني: التحديات الشرعية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر العديد من التحديات في الجوانب الشرعية، والتي نوجزها في الآتي:

1- التبعية وعدم الاستقلال التام

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك تقليدي، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي.

ومن الأمور التي تشوب عمل هذه النوافذ أيضا والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الاخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه، على الرغم من تأكيد النظام 20-02 الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حول ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي، ومن عدة جوانب (إدارية، مالية، ومحاسبية، وتنفيذية).

2- الاختلاف الشرعي حول المنتجات

تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم

---

[1] حمزة شودار، **الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الاسلامية في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص ص 357-358.

الشرعي لهذا المنتج، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى الشرعية المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، حيث نجد هذه الخلاف حتى بين المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي حول بشأن شأن منتوج معين كفتوى أو كمعيار، وكمثال ذلك عملية التورق دائما ففي الوقت الذي نجد فيه معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بالبحرين ينظم عملية التورق وهو المعيار رقم 30، نجد بالمقابل فتوى تحرم التورق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي فكيف نلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت؟![1]

الفرع الثالث: ضعف وندرة الاطارات البشرية

تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفي الإسلامي، حيث تواجه البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية، وكذلك قلة أصحاب الخبرة والاختصاص وعدم معرفتهم بمبادئ التمويل وصيغ التمويل الإسلامي بشكل الكاف، وهذا لأن جل الموظفين بالنوافذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، وبالتالي افتقارهم للمؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسمعة البنك ككل.

الفرع الرابع: محدودية المنتجات الإسلامية

حصر النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمان (8) صيغ وذكرها بالتفصيل وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات

[1] سليمان ناصر، **التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص5.

الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)[1]، والتي تمثل أمهات الصيغ الشرعية، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، المساقاة والمغارسة، والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيدا من الناحية العملية للابتكار.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لعملية فتح النوافذ الإسلامية

يمكن أن يترتب على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليديّة الجزائريَّة العديّد من الآثار الاقتصاديّة الإيجابية والسلبية، يُمكن إيجاز أهم ذلك الآثار على النحو التالي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية لعملية فتح النوافذ الإسلامية

إن لعملية تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ إسلامية العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد بشكل عام وعلى البنوك التقليدية والإسلامية بشكل عام، والتي يصعب حصرها، إلا أنه يمكن إلقاء الضوء على أهم هذه الآثار الايجابية في الآتي:

1- الآثار الاقتصادية العامة

من الممكن أن ينتج عن عملية فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني، والتي نذكر منها:

أ- تعبئة المدخرات المالية

إن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يساعد في تعبئة المدخرات المالية للعملاء من خلال استقطابها لفئات جديدة من العملاء تفضل المعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع

[1] المادة 4 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في2020/03/15، والمتضمن **العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص33.

المحافظة على عملائها الحاليين، وتساهم في استقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازية، والتي تقدر بـ 31% من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة في الجزائر[1]، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

ب- زيادة الاستثمار وفرص التمويل

تساعد عملية تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ إسلامية متخصصة لذلك في زيادة فرص التمويل للأفراد والمؤسسات، حيث تقدم هذه النوافذ أساليب تمويلية إسلامية مختلفة مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي، مما يؤدي إلى زيادة قدرة هذه البنوك التقليدية على تمويل المشاريع المختلفة، وبالتالي توفير أساليب استثمارية جديدة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الأساليب استثمارية التقليدية السابقة مما يشجع على الاستثمار في هذه البنوك.

ج- التنمية الاقتصادية

تساهم النوافذ الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية المختلفة كالبنية التحتية والتجمعات السكانية العقارية لذوي الدخل المحدود وتمويل حاجات المجتمع وللاستفادة من مختلف خدمات الصيرفة الإسلامية كتمويل شراء سيارة بالتقسيط أو الحصول على سكن بدعم من البنك، أو استثمار المدخّرات الصغيرة والكبيرة من أجل الحصول على عائد وفق أحكام للشريعة الإسلامية.

2- الآثار على البنوك التقليدية

إن لعملية فتح نوافذ إسلامية العديد من الآثار الايجابية على البنوك التقليدية التابعة لها، والتي

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 71.

يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

أ- زيادة ربحية البنوك التقليدية

إن قيام البنوك التقليدية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية يزيد من الفرص الاستثمارية للبنوك التقليدية، فالنوافذ الإسلامية تقوم بنشاط استثماري لتوظيف مواردها وبالتالي تقوم بتحقيق معدلات أرباح مرتفعة تتيح لها توزيع عوائد على مودعيها ذات معدلات أعلى من معدلات الفوائد التي تمنحها البنوك التقليدية لمودعيها.[1]

ب- زيادة عدد العملاء

هناك شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، وهذا لأن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لها اقبال جماهيري ومجتمعي ولها رسوخ في الساحة المصرفية، كونها موجودة منذ التسعينات وتمت ممارستها عبر بنكين فقط في الجزائر وبعدد فروع قليلة جدا، إلا أنها عرفت إقبال فئات عريضة من المجتمع دفعت بالعديد من إلى التنقل من ولايات جد بعيدة إلى مناطق وجود هذه الفروع على الرغم من وجود بنوك تقليدية قريبة من مقر إقامتهم في ظل غياب أو محدودية البنوك الإسلامية.[2]

ج- زيادة قاعدة التمويل الإسلامي

تقوم النوافذ الإسلامية بتوسيع قاعدة التمويل الإسلامي وزيادة حصتها في السوق المصرفية والتي لا تتعدى نسبة 3%، وهذا من خلال ابتكار أدوات تمويلية جديدة لم تكن مستخدمة من قبل مما يساعد على جذب المزيد من العملاء، وهذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية النصوص التنظيمية

---

[1] فاطمة محمد الشناق، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير في اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص 138.

[2] ناصر حيدر، **الصيرفة الإسلامية ستساهم في استيعاب أموال السوق الموازية والمدخرات وننتظر منافسة كبيرة في السوق**، تاريخ الاطلاع: 2020/08/09، على الرابط: https://www.entv.dz

والقانونية لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث أبدت عدة البنوك العمومية رغبتها في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية تابعة لها، خاصة أن البنوك العمومية لديها فروع أوسع في الجزائر، إذ تبقى البنوك العمومية الستة مهيمنة بحوالي 1154 وكالة مقابل 516 وكالة للبنوك الخاصة وهو ما يسمح لها بتقريب الخدمات المصرفية الإسلامية من المواطن وزيادة انتشار الصيرفة الإسلامية في مختلف أنحاء البلاد.

كما يسمح فتح النوافذ الإسلامية بتجنب التكاليف المرتبطة بتأسيس بنك إسلامي مستقل و كذلك تجنب المخاطر المتعلقة بالسيولة من خلال استغلال العمليات التقليدية من جهة اخرى، يمكن لنوافذ الإسلامية ان تتنافس بسهولة على تسعير المعاملات وخلق روح المنافسة لدى البنوك الإسلامية المستقلة مما يؤدي الى تسارع في تطويرا الخدمات المقدمة في الصناعة المصرفية الإسلامية و تحسن شامل في أدائها.

3- الآثار على البنوك الإسلامية

بعد عرض للآثار الايجابية لعملية فتح النوافذ الإسلامية على الاقتصاد ككل وعلى البنوك التقليدية التابعة لها، لابد من التعرف على آثار هذه العملية على البنوك الإسلامية من خلال النقاط التالية:

أ- زيادة المنافسة

تعتبر النوافذ الإسلامية منافسة للبنوك الإسلامية مما يؤدي إلى تحفيز هذه الأخيرة على تحسين جودة خدماتها من خلال تخفيض تكاليف التمويل الإسلامي وفتح قنوات ادخارية للأصحاب الفوائض المالية بالإضافة إلى ابتكار منتجات مصرفية جديدة لم تكون معروفة أو مطبقة أصلا من

طرف البنوك الإسلامية بهدف استقطاب عملاء جدد والمحافظة على العملاء الحاليين.

ب- التحول نحو بنوك إسلامية

إن نجاح النوافذ الإسلامية يسهل عملية تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كاملة، باعتبار أن النوافذ الإسلامية هي مرحلة أولية ومدخلا مناسبا للتحول الكلي للصيرفة الإسلامية، حيث توفر هذه النوافذ الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي وأساليب المحاسبة والمراجعة الإسلامية.

ج- نشر الوعي المصرفي الإسلامي

إن تحول البنوك التقليدية لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية يساعد على زيادة الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي عبر القيام بالحملات الاعلانية والتوعية حول أهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها، خاصة أن الكثير من أفراد المجتمع الجزائري يجهلون معاملات الصيرفة الإسلامية، وحتى التجار لا يفقهون في فقه المعاملات المالية اوفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لعملية فتح النوافذ الإسلامية

على الرغم من الآثار الاقتصادية وإيجابيات تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر مدخل فتح النوافذ الإسلامية، إلا أن هناك بعض السلبيات والانتقادات التي تواجه عملية فتح هذه النوافذ الإسلامية، والتي نذكر منها[1]:

- من الممكن أن يؤثر وجود النوافذ الإسلامية سلباً على إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو على رغبة البنوك التقليدية في التحوّل بشكل كلي إلى بنوك إسلامية فيما بعد، إذ يتم الاكتفاء بهذه النوافذ؛

[1] سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

– يشكل وجود النوافذ الإسلامية وانتشارها إلى حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك التقليدية التي تمتلك هذه النوافذ، حيث تصبح فرص البنوك الإسلامية بوضعها الحالي مقارنة بالبنوك التقليدية غير متساوية وأقل في السوق المصرفية؛ لأنه يمتنع عليها تقديم خدمات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– قد يكون الدافع من إنشاء النوافذ الإسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس بدافع ديني، فهناك من البنوك التي تمتلك نوافذ إسلامية لم تفكر بعد أو لا يوجد لها نية في الأصل في التحوّل إلى المصرفية الإسلامية؛

– تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي بها إلى اختلاط الأموال إذ إن مصدر رأس مال النوافذ الإسلامية هو نفسه البنك التقليدي الأم أي أن هناك تبعية مالية، وفي حالات معينة يقوم البنك التقليدي بتحويل فائض سيولة النافذة الإسلامية إلى المركز الرئيسي واستثمارها لحين طلب النافذة الإسلامية لها؛

– من الممكن أن يؤدي فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية إلى التشويش والخلط في الفهم في أذهان العملاء والموظفين وبالتالي سوء التطبيق؛

– قد ينتج عن الدمج بين نظامين مصرفيين مختلفين صعوبة في التعايش بينهما لاختلاف الفكرة والهدف، وعدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام المصرفي الإسلامي مقابل نظام البنك التقليدي القائم على الربا.

خلاصة الفصل

تم تخصيص هذا الفصل لتحليل نتائج أداة الدراسة من خلال توزيع الاستبيانات على عينة من موظفي البنوك العاملة في الجزائر، لمعرفة آرائهم حول المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بناء على نتائج التحليل الاحصائي لمختلف فرضيات الدراسة واختبار هذه الفرضيات المتعلقة بدراسة العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة والذي تبين وجود أثر معنوي ومحفز لمتطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي (توافر الإطار القانوني، الالتزام بالضوابط الشرعية، كفاءة الموارد البشرية وتسويق العمل المصرفي الإسلامي) على تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهذا عبر مدخل النوافذ الإسلامية، خاصة بعد إطلاق السلطات العليا للبلاد النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والذي حدد الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، كما تم التطرق للعراقيل والتحديات التي تواجه نجاح هذه العملية، وصولا لمعرفة الآثار الاقتصادية لعملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الخاتمـــة

الخاتمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة انتشارا واسعا وتطور ملحوظ للصناعة المصرفية الإسلامية في مختلف دول العالم، وأصبحت من الظواهر الاقتصادية التي تشهد نقاشا فكريا وعمليا حول المبادئ والقواعد الشرعية التي استمدت منها آلياتها في استقطاب الأموال وتوظيفها واستثمارها، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) والتي أثبتت جدارتها ومكانتها في النظام المصرفي العالمي، وتجلت أهميتها في انتشار هذه الصناعة في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، مما أدى إلى بروز ظاهرة تحول العديد من البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر عدة أشكال ومداخل، والتي تكون إما بشكل كلي بتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بالكامل وبشكل مرحلي ومتدرج، وإما بشكل جزئي من خلال إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب خدماتها المصرفية التقليدية.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بنشاط الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة وانتشار البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حرصت السلطات النقدية في العديد من الدول التي تبنت الصيرفة الإسلامية على تطوير التشريعات المصرفية وتوفير البيئة المناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في ظل الطلب المتزايد على خدمات التمويل الإسلامي، ومن بين الدول التي برزت كتجارب رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية نجد كل من ماليزيا، السعودية وبريطانيا، وتجلى ذلك بوضوح من خلال السياسات الحكومية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وهو ما يعكسه النجاح الذي حققته هذه الدول في هذا المجال.

أما بخصوص تجربة الجزائر في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية فهي تعتبر تجربة لابأس لها وواعدة رغم التأخر في التأسيس والانتشار، حيث لا تمتلك الجزائر سوى بنكين إسلاميين وعدد

محدد من النوافذ الإسلامية والتي لا يتعدى مساهمة أصول الصيرفة الإسلامية نسبة 3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية، ومع هذا يمكن للجزائر أن تصبح من التجارب الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية لما تمتلكه من مقومات التطور والنجاح خاصة أن النمو في هذه الصناعة أكبر من نسبة نمو القطاع المصرفي ككل، وتزايد المطالب بتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر للاستفادة من خدماتها في عملية الادخار وتمويل المشاريع التنموية المختلفة، وذلك لأن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقرارا وأكثر ارتباطا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلبا من شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، كما كشفت سياسة الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة عن زيادة اهتمام بالصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية عموما، خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وتشكيلة أعضائها، والتي تختص بمنح شهادة المطابقة الشّرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

حيث قامت الجزائر مؤخرا ببعض الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تساعد في تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، خاصة العمومية منها وهذا ما يتناسب وطبيعة النظام المصرفي الجزائري الذي تسيطر عليه البنوك التقليدية العمومية، مما يسمح بتوفير خدمات إسلامية مباشرة وعلى اوسع نطاق باستخدام شبكة فروعها الكثيرة والموجودة في كامل أنحاء البلاد، ويمكنها بتجنب التكاليف المرتبطة بتأسيس بنك إسلامي مستقل وكذلك تجنب المخاطر المتعلقة بالسيولة من خلال استغلال العمليات المصرفية التقليدية، كما يسمح لهذا النوافذ الإسلامية أن تتنافس بسهولة على تسعير المعاملات وخلق روح المنافسة لدى البنوك الإسلامية

المستقلة، مما يؤدي الى تطوير في الخدمات الصناعة المصرفية الإسلامية وتحسن شامل في ادائها.

النتائج

على ضوء ما سبق في هذه الدراسة، تم التوصل إلى جملة من النتائج التالية:

1- برزت كل من ماليزيا، السعودية وبريطانيا كتجارب رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهذا بفضل سياساتها الحكومية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وهو ما يعكسه النجاح الذي حققته هذه الدول في هذا المجال، حيث تسيطر هذه الدول مجتمعة على حوالي37% من الأصول المصرفية الإسلامية عالميا؛

2-جاء النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها ليضع الشروط الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية؛

3- يعتبر النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية والذي يعزز النظام السابق رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية خطوة إيجابية لتنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنه غير كاف لتنظيم مجال كبير كهذا، خاصة فيما تعلق بعلاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي وآليات الرقابة عليها؛

4- حصر عمليات الصيرفة الإسلامية المسموح بها في ثمان صيغ والتي ذكرت بالتفصيل، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة كالمزارعة، المساقاة، والمغارسة؛

5- تهدف إجراءات فتح النوافذ الإسلامية إلى تعبئة المدخرات المالية واستقطاب الأموال المتداولة

خارج القطاع المصرفي في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب انهيار أسعار النفط وآثار جائحة كورونا؛

6- نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبط بتوفير البيئة القانونية المناسبة والتي تراعي خصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تعديل بعض مواد قانون النقد والقرض أو بإدراج بنود أو فصول تتعلق بالصيرفة الإسلامية، إضافة إلى تعديل القانون التجاري وقوانين الضرائب؛

7- الالتزام بالضوابط الشرعية بوجود رقابة شرعية فعالة بمختلف مكوناتها (هيئة الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي) يساهم في زيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية لأعمال البنك وبالتالي المساهمة في انتشار الصيرفة الإسلامية وتطويرها؛

8- تتطلب عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر تكوين وتدريب موظفي البنوك التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية في مجال المالية الإسلامية، وهذا بسبب أن جل موظفي هذه البنوك يتم استقطابهم من البنوك التقليدية؛

9- القيام بالحملات الإعلامية والتوعية حول أهمية الصيرفة الإسلامية، وإدخال المالية الإسلامية في برامج التعليم العالي يساعد على التسويق للصيرفة الإسلامية وانتشارها في الجزائر؛

10- تعتبر النوافذ الإسلامية مدخل جيدا ومقبول للتحول للصيرفة الإسلامية ويتناسب مع طبيعة النظام المصرفي الجزائري حاليا؛

11- إن وجود البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي تؤثر بشكل إيجابي وتحفز على تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

12- توافر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابا على عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ

تابعة لها؛

13- أهم العقبات التي تواجه عملية التفعيل هي العقبات البشرية بالدرجة الأولى والمتمثلة في عدم وجود الاطارات المؤهلة في مجال المصرفية الإسلامية، ثم تأتي العقبات الشرعية والتي تتمثل في عدم التزام البنوك بالضوابط الشرعية في معاملاتها، ثم تأتي العقبات القانونية والتي تتمثل في عدم توافق القوانين السائدة (قانون النقد والقرض، قوانين الضرائب، وقانون التأمينات) مع طبيعة العمل المصرفي الاسلامي.

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- محاولة الاستفادة من نماذج دولية رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية بشكل خاص؛

2- تعديل بعض مواد قانون النقد والقرض أو بإدراج بنود أو فصول تتعلق بالصيرفة الإسلامية خاصة ما تعلق بتوضيح طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، إضافة إلى تعديل القانون التجاري وقوانين الضرائب؛

3- السماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة وتسهيل عملية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بالكامل خاصة بما يتعلق بمنح التراخيص من طرف بنك الجزائر؛

4- تبني نظام محاسبي خاص بالمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية بالاعتماد على المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي؛

5-إنشاء سوق مالي إسلامي تسهم في إدارة السيولة بين البنوك الإسلامية والتي توفر فرص استثمارية لشركات التأمين التكافلي وغيرها من شركات المالية.

6- مراقبة المعاملات المصرفية الإسلامية من طرف هيئات مستقلة كوجود تدقيق شرعي خارجي ومستقل مما يزيد في ثقة العملاء حول التزام البنك بالضوابط الشرعية؛

7- تشجيع اقامة الدورات التكوينية المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية باستمرار، تدريب وتكوين الموظفين في مجال المالية والاقتصاد الاسلامي نظريا وميدانيا، ودعم التخصصات في مجال الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي؛

8- نشر ثقافة المالية الإسلامية بين أفراد المجتمع عبر تكثيف الدعاية الإعلامية والدعائية والمنشورات التعريفية لمختلف جوانب المالية الإسلامية؛

9- إقامة مراكز البحث المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي عامة، وفي أنشطة الصيرفة الإسلامية بشكل خاص، وإنشاء مؤسسات أكاديمية متخصصة في التكوين والتدريب في هذا المجال؛

10- السماح بالتطوير والابتكار في منتجات الصيرفة الإسلامية مع ضرورة التزامها بالضوابط الشرعية.

آفاق الدراسة

على ضوء ما جاء في هذه الموضوع، نقترح بعض المواضيع التي تحتاج للدراسة والبحث أكثر، نذكر منها:

1- تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية؛

2- البنوك الإسلامية في الجزائر: المعوقات والحلول؛

3- تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر: بين التحديات ومتطلبات النجاح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب باللغة العربية

1- ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، 1991.

2- أحمد سفر، **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف البنوك العربية، لبنان، 2005.

3- أحمد سفر، **البنوك والاسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006.

4- أدهم إبراهيم جلال الدين، **علم الاستثمار الإسلامي**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2018.

5- بشري زغلول، **دليلك إلى برنامج الاحصائيSPSS ver10**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق، 2003.

6- جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993.

7- جمال لعمامرة، **البنوك الإسلامية**، البنوك الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.

8- خديجة خالدي وعبد الرزاق حبيب، **نمادج وعمليات البنك الاسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

9- سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

10-سعيد سامي الحلاق، **البنوك الإسلامية- الواقع والتحديات**، ملتقى حول البنوك الإسلامية- الواقع والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2011.

11-سليمان ناصر، **التقنيات البنكية في عمليات الائتمان**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

12-السيد سابق، **فقه السنة**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1971.

13-سيكاران أوما، **طرق البحث في الإدارة-مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة إسماعيل بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

14-الشافعي عبيدي، **قانون القرض والنقد**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

15-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004.

16-عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002.

17-عبد الرزاق الهيتي، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر، عمان، الاردن، 1998.

18-عبد الفتاح عز، **مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS**، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2007.

19-عبد الله بن سليمان المنبع، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، المكتب الإسلامي، السعودية، 1996، ص 275.

20-فادي محمد الرفاعي، **البنوك الإسلامية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

21-فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، ط1، عالم الكتاب والحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

22-محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

23-محمد أحمين، **مدخل إلى الرقابة الشرعية**، ط1، دار بن حزم، بيروت، 2015.

24-محمد الطاهر قادري، البشير جعيد ،عبد الكريم كاكي، **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2014.

25-محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، وتطور نشاطها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

26-محمد حربي عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة البنوك الإسلامية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

27-محمد سعيد الحاج، **مؤسسة النقد العربي السعودي، إنشاؤها، مسيرتها وإنجازاته**، ط2، مؤسسة النقد، الرياض، السعودية، 2001.

28-محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.

29-محمد علي محمد أحمد البنا، **القرض المصرفي – دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، دار الكتب العلمية – بيروت، 2006.

30-محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها، مبادئها، وتطبيقاتها المصر**فية، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

31-محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي** –دراسة تحليلية، ط2، دار وائل، عمان، 2008.

32-مصطفى كامل السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مطابع غباشي، طنطا، مصر، 1999.

33-نوال صالح بن عمارة، **المراجعة والرقابة في البنوك الإسلامية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

34-يزن العطيات، **تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، 2009.

2- المجلات العلمية

35-اتحاد البنوك العربية، **التمويل الإسلامي يحصد نمواً عربياً وعالمياً خلال أربعة عقود**، مجلة اتحاد البنوك العربية، العدد 462، بيروت، ماي 2019.

36-اتحاد البنوك العربية، **لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي**، مجلة اتحاد البنوك العربية، العدد449، بيروت، أفريل 2018.

37-أحمد سليمان محمود خصاونة، **البنوك الإسلامية والعولمة**، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد14، العدد2، جامعة جرش، الأردن، 2012.

38-أحمد عبد الخالق محمد، **أهداف البنوك الإسلامية**، مجلة المال والاقتصاد، العدد 62، بنك فيصل الاسلامي السوداني، السودان، 2009.

39-أحمد محمد الجيوسي، **التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد1، الجامعة الإسلامية، غزة، 2019.

40-أحمد مهدي بلوافي، عبدالقادر حسين شاشي، **التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص**

والتحديات، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية، 2011.

41-أحمد يوسف عدنان، **البنوك الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأعلى من حيث إرتفاع الأصول في العام 2017**، مجلة اتحاد البنوك العربية، العدد 449، بيروت، أفريل 2018.

42-اخلاص باقر النجار، خولة رشيج حسن، دور الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 15، جامعة البصرة، العراق، 2005.

43-أسامة محمد أحمد الفولي، **تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2000.

44-إسماعيل البريشي محمد حسن، **البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 26، العدد 7، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

45-إيمان عبد الفتاح أحمد **الطحان**، **أثر العولمة المصرفية على المؤسسات المالية الإسلامية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد4، جمعة عين الشمس، مصر، 2015.

46-بشار ذنون الشكرجي، **دور البنوك الإسلامية في الاستقرار المالي و التحديات التي تواجهها**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق، 2013.

47-بعلوج بولعيد، **العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 4، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

48-جبريل أحمد الصديق، **محفزات وموجهات عمل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة المال والاقتصاد، العدد 61، بنك فيصل الاسلامي السوداني، السودان، 2009.

49-حسان بخيث، عبدالحميد لخديمي، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، 2014.

50-حليمة بن مشيش، **نحو تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية**، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد10، العدد1، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية، ماليزيا، جوان 2019.

51-حمزة شودار، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 15، جوان 2015.

52-خديجة خالدي، **البنوك الإسلامية: النشأة، التطور والآفاق**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد1، العدد1، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005.

53-خديجة سعيدي، **صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر –بنك البركة نموذجا**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد01، العدد06، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، 2017.

54-دريد كامل آل شبيب، العوامرة محمد حسن عيد، **تقويم أعمال البنوك الإسلامية في الأردن خلال الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر العاملين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014.

55-مصطفى رديف، **إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي -دراسة حالة النظام المصرفي**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

56-سعيد بوهراوة، بوكروشة حليمة، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015.

57-سعيد علي محمد العبيدي، شعيب عبد المطلب إبراهيم الحديثي، **قياس اندماج البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية- العراق حالة دراسية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد21، العراق، 2018.

58-سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر- الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، المجلد 4، العدد4، جامعة ورقلة، 2006.

59-سليمان ناصر، حديدي آدم، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد2، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015.

60-سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

61-سمير جعوتي، **معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في البنوك الإسلامية في الجزائر**، مجلة بيت المشورة، العدد 20، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، أفريل 2020.

62-سناء عبد الكريم الخناق، **الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12،جامعة سطيف1، الجزائر، ،2012.

63-سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين: الفرص والتحديات**، مجلة بيت المشورة، العدد11، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 2019.

64-سيف الدين حسن العوض عبد الله، **ماليزيا تسعى لتكون مركزاً عالميًا لصناعة الصيرفة الإسلامية: أضواء على الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 28، سوريا، سبتمبر 2015.

65-سيف الدين حسن العوض عبد الله، **هل نجحت ماليزيا وأصبحت رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؟**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 29، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، أكتوبر 2014.

66-صادق أحمد عبد الله السبني، **إمكانية تلبية البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية السعودية**، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 21، الرياض، السعودية، 2016.

67-الصديق طلحة محمد رحمة، **البنوك الإسلامية في إفريقيا –الواقع والمستقبل**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، السعودية، 2013.

68- عبد الباسط محمد المصطفى جلال، **نظرة تحليلية لتطبيق مقررات بازل(I) في السودان**، مجلة المصرفي، العدد35، بنك السودان المركزي، السودان، 2005.

69- عبد الباسط مداح، منير عزوز، **علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر**، مجلة بيت المشورة، العدد5 ، الدوحة، قطر، أكتوبر 2016.

70- عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي**، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2013.

71- عبد العزيز خنفوسي، **نحو الصيرفة الشاملة كآلية لتحديث الصناعة المصرفية وتأهيل البنوك الجزائرية**، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 13، جامعة سعيدة، الجزائر، 2017.

72- عبد الفتاح محمود إدريس، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات**، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد 4، العدد43، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2018.

73- عبد القادر شاشي، **أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد21 ،العدد2 ،جدة، 2008.

74- عبد الكريم البشير فضل، **تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي –تنافسية عواصم الاقتصاد نموذجا، مجلة الدرسات المالية والمصرفية**، الاكاديمية العربية للعلوم الملية والمصرفية، المجلد 23، العدد2، عمان، الأردن، 2015.

75-عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الرياض، 2015.

76-عثمان إبراهيم عامر أزهري، **أهمية المعيار الأخلاقي في التمويل الإسلامي**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، السعودية، 2016.

77-علي حميد هندي العلي، عواطف جلوب محسن، **مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي-دراسة تحليلية**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية العدد 28، جامعة واسط، العراق، جانفي 2018.

78-علي معن عبود وعبدالوهاب محمد جواد الموسوى، **البنوك الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد4، جامعة القادسية، العراق، 2007.

79-عمر السعيد مفلح، **تقييم تجارب النظم المصرفية الإسلامية**، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد 30، العدد1، مصر، 2008.

80-فؤاد حميد الدليمي، **واقع الصيرفة الإسلامية في العراق**، مجلة البحوث والدراسات الشرعية،المجلد3، العدد16، القاهرة، مصر، 2013.

81-فيصل شياد، **تقييم المنتجات المالية الإسلامية وتحديات التطوير والابتكار: حالة منتجات إدارة السيولة**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 21, العدد 1، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2015.

82-فيصل شياد، موسى العرباني، **تحديات وفرص التمويل الإسلامي**، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، العدد 14، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2013.

83-لخضر شعاشعية، **الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2007.

84-ماجدة شلبي، **الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل اقتصاديات السوق والتحديات الدولية**، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 100، العدد 489، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر، 2008.

85-محمد فضل عبد الكريم، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية- الفرص والتحديات**، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد4، العدد 43، القاهرة، مصر، 2015.

86-محمد يدو، مريم سياخين، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية مع الإشارة للتجربة السعودية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 7، العدد7، جامعة المدية، الجزائر، 2017.

87-مسفر بن علي بن محمد القحطاني، **التحديات المستقبلية للمصرفية الإسلامية-رؤية ومقاصدية**، مجلة الحكمة، العدد 43، المدينة المنورة، السعودية، 2011.

88-مصطفى ناطق صالح مطلوب، **معوقات عمل البنوك الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**، مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية، العدد 29، العراق، 2012.

89-مهني دنيازاد، **الوضع الراهن للمصارف الإسلامية وخيار الاندماج المصرفي -نظرة شمولية على وضع البنوك الإسلامية في الدول العربية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد3، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

90-ناجي التوني، **الإصلاح المصرفي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد17، الكويت، ماي 2003.

91-نعيم حنك، **أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا**، مجلة مجمع، العدد 27، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، أفريل 2019، ص 160.

92-نغم حسين نعمة، رغد محمد **نجم، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2، جامعة القادسية، العراق، 2010.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية

93-أحمد سليمان محمود خصاونة، **أثار العولمة على البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والبنوك الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2006.

94-أنس زاهر رزق مصري، **تحديات البنوك الإسلامية ومعالجتها – نماذج تطبيقية مختارة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والبنوك الإسلامية، كلية الشريعة ودراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015.

95-حمزة شودار، **علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية-دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**، مرجع سبق ذكره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2017.

96-حمزة شودار، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية: دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2007، ص 255.

97-سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005، ص290.

98-عبد اللطيف تيقان، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرر المصرفي- دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

99-عبد الله أحمد سفيان، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والبنوك الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2015.

100- عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية –دراسة حالة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2009.

101-فاطمة محمد الشناق، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير في اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

102-فهيمة حاجي، **تفعيل أداء الصيرفة الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة الصيرفة الإسلامية في دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017

103-محد لمين مسعودي، **دور البنوك في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والبدائل الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة، 2016.

104- محمد هشام قلمين، **المعايير الإسلامية للجودة الشاملة لدى البنوك الإسلامية دراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر –مصرف البركة ومصرف السلام**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2، 2017.

105- نعيمة شخار، **تسيير مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة2، 2015.

4- المؤتمرات والملتقيات العلمية

106- ابتسام ساعد، **المتطلبات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر –دراسة تحليلية مقارنة لبعض التجارب العالمية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.

107- أكرم لال الدين، سعيد بوهرواة، **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية –دراسة تحليلية نقدية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي، مكة المكرمة، أيام من 25 الى 29 ديسمبر، 2010.

108- الأمين خليفة الطويل، **الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفق لقواعد الشريعة الإسلامية** –دراسة عملية عن تجربة البنوك الليبية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، طرابلس، ليبيا، يومي 27-28 أفريل 2010.

109- حسن محمد الرفاعي، **دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة**، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، يومي 10- 11 نوفمبر 2009.

110- حليمة بن مشيش، حمزة قدوج، **المتطلبات التشريعية في قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تقييمية على ضوء التجربة الماليزية**، المؤتمر العلمي الدولي: دور البنوك الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2018.

111- خديجة فوقي، **المنظومة الأخلاقية الضابطة لعمل الصّيرفة الإسلامية**، ندوة البنوك الإسلامية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، فاس، المغرب ، يومي 11-12 أفريل 2014.

112- زاهار الدين محمد الماليزي، **تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية**، مؤتمر البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، أيام 31 ماي-03 جوان 2009.

113- سعيد بن سعد المرطان، **الفروع والنوافذ الإسلامية فى البنوك التقليدية، تجربة البنك الأهلي التجاري**، ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الدار البيضاء، المغرب، أيام 5-8ماي، 1998.

114- سعيد سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي**، منتدى الاقتصاد الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الإسلامية، الكويت، يوم 25 ماي 1999.

115- سليمان ناصر، **التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بهيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، يوم 5 ماي 2015.

116- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر**، الأسلوب والمبررات، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية"، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

117- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية: دراسة حالة لعلاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، يومي24-25 أفريل 2006.

118- سليمان ناصر، **قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر**، الملتقى الدولي للصيرفة الإسلامية حول "مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري"، مؤسسة صبر للمؤتمرات والندوات، الجزائر، يوم 10 نوفمبر 2019.

119- سليمان ناصر، **نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي17 -18 نوفمبر 2019.

120- الطيب عبدالمنعم محمد، **واقع البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العربي الأول: البنوك الإسلامية- الواقع والتحديات، الشارقة، الإمارات، نوفمبر2008.

121- عبد القادر جعفر جعفر، **العمل المصرفي في ظل القوانين السارية**، مؤتمر البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي-3جوان 2009.

122- عزالدين خوجة، **تطوير المنتجات المالية الإسلامية المنهجية والآلية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، يومي 6-7 أفريل 2011.

123- فؤاد محمد محيسن، **التمويل الإسلامي-الواقع والتحديات**، مؤتمر آفاق الأردن الاقتصادي الخامس، مجموعة آفاق للإعلام، عمان، الأردن، يوم 7 ماي 2013.

124- ماجدة أحمد شلبي، **مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة صناعة وتجارة، دبي، الإمارات، 2005.

125- محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق**، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الاوربي للإفتاء والبحوث، إسطنبول، جويلية 2009.

126- منذر قحف، **دور فقه الشركات بالشريعة الإسلامية في نمو الفكر المالي والمصرفي المعاصر في الإسلام**، ملتقى الفكر الإسلامي الرابع والعشرون: الاقتصاد الاسلامي وتحقيق التنمية الشاملة، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 1990.

5- التقارير والمنشورات الدولية

127- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

128- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري 2015-2018.

129- التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر 2016-2018.

130- القوائم المالية لبنك البركة الجزائري 2012-2017.

131- التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2018-2019.

132- التقرير السنوي الثالث والخمسون لمؤسسة النقد العربي السعودي 2017.

133- التقارير السنوية لمصرف الراجحي السعودي 2014-2018.

134- التقارير السنوية لبنك الجزيرة السعودي 2014-2018.

135- التقارير السنوية لبنك الإنماء السعودي 2014-2018.

136- التقارير السنوية لبنك البلاد السعودي 2014-2018.

137- القوائم المالية بنك الجزيرة السعودي 2018.

6- المواقع الإلكترونية

138- اتحاد البنوك العربية، **القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران**، تاريخ الاطلاع: 2019/01/11، على الرابط: http://www.uabonline.org/ar/research/banking/

139- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://www.isra.my/aboutus

140- أمين مظالم الخدمات المالية (OFS)، **نبذة عن المؤسسة** تاريخ الاطلاع: 2019/10/04، على الرابط: http://www.ofs.org.my/en/company_overview

141- بنك البلاد، **عن البلاد**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/13، على الرابط:

https://www.bankalbilad.com/albilad/Pages/About.aspx

142- بنك الجزيرة السعودي، **أهدافنا**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، على الرابط:

https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Community-Service/Our-Objectives

143- بنك الجزيرة السعودي، **عن بنك الجزيرة**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، على الرابط:

https://www.baj.com.sa/ar-sa/About-Us/Corporate-Profile

144- جريدة العرب الاقتصادية، **كفاءة الهيئات الشرعية في مراقبة المؤسسات المالية**، تاريخ الاطلاع: 2019/10/09، على الرابط:

http://www.aleqt.com/2010/11/03/article_464765.html

145- جريدة المدينة اليومية، **النقد" ترعى برنامجًا تدريبيًا في المصرفية الإسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط: www.al-madina.com/article/619435

146- الجزيرة نت، **كيف أصبحت لندن أكبر سوق للاقتصاد الإسلامي بالغرب؟**، تاريخ الإطلاع: 2019/11/17، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/1/20

147- رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط:

https://aibim.com/ver2/index.php/about-aibim/about-us

148- زيد عيادات، **التجربة الماليزية: نموذج للمصرفية الإسلامية**، موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط:

http://www.aleqt.com/2010/01/04/article_327468.html

149- سمير رمضان الشيخ، **المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور –ورقة تشغيلية**، تاريخ الاطلاع: 2019/08/31، على الرابط: https://iefpedia.com/arab/?p=23039

150- شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: http://www.sidc.com.my/about-sidc/company-profile

151- طلعت زكي حافظ، **تطور المصرفية الإسلامية في السعودية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، على الرابط:

http://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446310.html

152- عبد الحميد محمود البعلي، **أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي**، تاريخ الاطلاع: 2019/07/19، على الرابط: https://iefpedia.com/arab/?p=6580

153- عربناك، **الصيرفة الإسلامية تهيمن على السوق السعودية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط:www.arabnak.com

154- عمرو السوادي، **الرياض مؤهلة لـ «الأولى» عالميا في صناعة المال الإسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27، على الرابط:

http://www.aleqt.com/2011/06/12/article_548125.html

155- لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، **بيان صحفي**، تاريخ الاطلاع: 2020/03/15 على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020.pdf

156- محمد زكريا، **ملامح التمويل الإسلامي في إفريقيا**، تاريخ الإطلاع 2019/08/23، على الرابط: على الرابط :

https://www.sasapost.com/opinion/islamic-finance-in-africa/

157- المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://www.inceif.org/profile-vision-mission /

158- المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/04، على الرابط: https://iclif.org/who-we-are/

159- المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/04، على الرابط:

http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_header_contact_us&pg=pg_header_aboutus

160- مصرف الإنماء، **القيم والأهداف**، تاريخ الإطلاع: 2019/09/28، على الرابط:

https://www.alinma.com/wps/portal/alinma/Alinma/MenuPages/TheBank/ValuesAndGoals/

161- مصرف السلام الجزائر، **التمويلات**، تاريخ الإطلاع: 2020/03/24، على الرابط:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/financements

162- مصرف السلام الجزائر، **صيغ التمويل**، تاريخ الاطلاع: 2020/01/31، على الرابط:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

163- المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM)، تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://ibfimonline.com/about-us /

164- مناف قومان، **الصيرفة الإسلامية: الفرق بين البنك التقليدي والإسلامي**، تاريخ الاطلاع: 2019/07/24 على الرابط: http://www.noonpost.com/content/14432

165- مؤسسة النقد العربي السعودي، **عن مؤسسة النقد**، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/about/Pages/SamaHistory.aspx

166- مؤسسة النقد العربي السعودي، كلمة معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في المؤتمر العالمي الثالث والعشرين للمصرفية العالمية الإسلامية، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، على الرابط:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news07122016b.aspx

167- الموقع الرسمي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، تاريخ الاطلاع: 2019/08/10، على الرابط: https://www.cibafi.org/about

168- الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، تاريخ الاطلاع: 2019/08/10، على الرابط:https://www.ifsb.org/ar_background.php

169- الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، تاريخ الاطلاع: 2019/08/09، على الرابط: http://aaoifi.com/about-aaoifi/

170- موقع السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)، تاريخ الاطلاع: 2019/09/02، على الرابط: http://www.iifm.net/about_iifm/corporate-profile

171- موقع عربناك، **مؤسسات مالية دولية**، تاريخ الاطلاع: 2019/08/31، على الرابط: https://www.arabnak.com

172- موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (IFSB) تاريخ الاطلاع: 2019/10/03، على الرابط: https://ifsb.org/ar_index.php

173- ناصر حيدر، **الصيرفة الإسلامية ستساهم في استيعاب أموال السوق الموازية والمدخرات وننتظر منافسة كبيرة في السوق**، تاريخ الاطلاع: 2020/08/09، على الرابط: https://www.entv.dz

7- القوانين والأنظمة:

174- قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 1990/04/18.

175- التعليمة رقم 20-94 المؤرخة في 1994/04/12 المحددة للشروط عمليات الاستيراد.

176- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 2001/02/28.

177- الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 2003/08/27.

178- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 2010/09/01.

179- القانون رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر بتاريخ 2017/10/12.

180- النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، الصادر بتاريخ 2018/12/09.

181- التعليمة رقم 01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

182- النظام رقم 20-02 المؤرخ في 2020/03/15، والمتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 2020/03/24.

183- نظام مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 23 الصادر في 1377/5/23هـ.

8- المراجع باللغة الإنجليزية

184- Azeman Abd majid & others, **Islamic finances growth in Malaysia: the chalnges**, KONAKA 2016 Conference, University Technology MARA, Selangor Darul Ehsan, Malaysia, January 2016.

185- Heiko Hesse, and others, **Trends and challenges in Islamic finance**, world economic, Vol. 9, No. 2 april, 2008.

186- HM Treasury, **The development of islamic finance in the UK : the gouverment's perspect-ive**, 2008.

187- Iqbal Munawar, Ahmad Ausaf, and Khan Tariqulla, **Challenges facing Islamic Banking**, Islamic Research and Training Institute, First edition, Islamic Banking in the UK: Opportunities and Challenges, 1998.

188- Malek Ali, **An Analysis of Islamic Banking and Finance in West**, From Lagging to Leading, Asian Social Science, vol 7, No1, the Canadian Center of Science and Education, January, 2011.

189- Mansoor Khan, Ishaq Bhatti, **Islamic banking and finance: on its way to globalization**, Journal of Managerial Finance,Vol.34,N.10,UK, 2008.

190- SHABBIR MS, REHMAN AK , AKHTAR T, **The Role of Islamic Leading Organizations for the Promotion of Islamic Finance in Western Countries**, Journal of Internet Banking and Commerce, vol. 21, no. 1, London, UK, , April 2016.

191- Waseem Ahmad, **Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges**, Kingston Business School, London ,Dated: 6th October 2008.

192- BNM, **Islamic Banking System: Deposits by Type**, Consulted on 27/11/2019, site web : http://www.bnm.gov.my/index.php.

193- BNM, **Islamic Banking System: Statement of Assets**, Consulted on 11/27/2019, site web : www.bnm.gov.my/index.php.

194- BNM, **Monthly Highlights and Statistics in December** 2018, Consulted on 11/27/2019, site web : http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_publication&pg=en_msb&ac=265&lang=en.

The Banker, **Top 1000 world banks 2019**, Consulted on 11/27/2019, site web : https://www.thebanker.com/Top-1000.

195- ADIB UK, **Financial Statements 2018**

196- ADIB UK, **Prime Central London real estate Market Overview**, March 2018.

197- Alrayanbank, **Our vision and values**, Consulted on 11/27/2019, site web https://www.alrayanbank.co.uk/useful-info-tools/about-us/vision-and-values/./.

198- Annual Financial Statements BLME(2017-2018)

199- IFD THOMSON REUTERS, **Islamic finance development report 2018.**

200- IFSB, **Islamic Financial Services Industry Stability Report (2018-2020).**

201- IFSL Research, **Islamic Finance 2009, in partnership with UK trade and industry and the city of London**, January, 2010.

202- Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), **Islamic Finance Development in Non-Traditional Markets report**, January2016..

203- qib-uk, **annual Report 2018**

204- The City UK, **Global trends in Islamic finance and the UK market report 2019.**

205- IFSB, **Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in Saudi Arabia**, 2019.

206- IFSB, **Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Windows in Malaysia**, 2019.

207- IFSB, **Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in Malaysia**, 2019.

208- IFSB, **Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in UK**, 2019.

الملاحق

الملحق رقم(1): استمارة الاستبيان

جامعة البليدة02

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص بنوك ومالية

استبيان (استمـارة)

الطالب: خطوي منير

الأستاذ المشرف: لسلوس مبارك

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

جامعة البليدة2

إلى السيد(ة) المحترم(ة):

تحية طيبة وبعد

في إطار تحضيري لأطروحة دكتوراه تخصص بنوك ومالية تحت عنوان: **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر– دراسة حالة**، نرجو من سيادتكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل بوضع ملاحظاتكم لنا وأهم الانتقادات عليه وهذا لأخذها بعين الاعتبار، علما أن انتقاداتكم وملاحظاتكم تمثل خطوة هامة في إثراء الموضوع، شاكرين لكم بهذا حسن تعاونكم معنا.

المحور الأول: معلومات عامة

لو تكرمت بذكر بعض المعلومات العامة الآتية من أجل استكمال البيانات الخاصة بالبحث وهي:

1- الجنس: ذكر [ ] أنثى[ ]

2- العمر: أقل من 30 سنة [ ] 31–40 سنة [ ] 41–50سنة[ ] 51 سنة فأكثر[ ]

3- المستوى التعليمي: ثانوي فأقل [ ] جامعي[ ] دراسات عليا[ ]

أخرى حددها:.....

4- سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل [ ] 6- 10سنوات[ ] 11–20 سنة[ ] 21 سنة فأكثر[ ]

5- المسمى الوظيفي: مدير مركزي [ ] مدير جهوي[ ] مدير وكالة [ ] رئيس مصلحة [ ]

مكلف بالدراسات[ ] عون تنفيذي [ ] أخرى حددها:.....

6- اسم البنك:.....

7- هل سبق لكم وشاركتم في مؤتمرات أو ندوات تتعلق بالمصرفية الإسلامية: نعم [ ] لا[ ]

المحور الثاني: معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
I- المعوقات القانونية						
1	خضوع البنوك الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم عمل البنوك التقليدية يعيق تطور العمل المصرفي الاسلامي					
2	لا تراعي معايير وأدوات رقابة بنك المركزي طبيعة العمل المصرفي الاسلامي					
3	حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة					
4	الاحتياطي الإجباري يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية					
5	تواجه عمليات الشراء والبيع بالبنوك الإسلامية مشكل الازدواج الضريبي					
6	لا يمثل قانون التأمينات في الجزائر تنظيما كاف لنشاط التأمين التكافلي					
II- المعوقات الشرعية						
7	هناك تأخر في اعتماد هيئة عليا للرقابة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي					
8	عدم وجود رقابة شرعية داخلية كافية وفعالة على معاملات البنوك الإسلامية					
9	لا تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية الكافية عن إدارة البنك					
10	هناك تباين في الفتاوى الشرعية لبعض المنتجات وصيغ التمويل الاسلامي					
11	الإفراط في تقليد المنتجات المصرفية التقليدية يجعل الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية					
III - المعوقات البشرية						
12	هناك نقص في الاطارات المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي					
13	هناك حاجة الى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يجمعون بين المؤهلات الشرعية والمصرفية معا					
14	معظم العاملين في البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية					
15	عدم ربط التكوين الجامعي بالممارسة العملية في البنوك الإسلامية					
16	نقص الدورات التكوينية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية					

المحور الثالث: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

I - توافر الإطار القانوني						
17	تعديل قانون النقد والقرض بإدراج بنود أو فصول خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي					
18	تعفى المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية من أحكام القوانين التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.					
19	إيجاد نصوص قانونية وتنظيمية توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية					
20	تكييف بعض القوانين لتتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي كالقانون التجاري، قانون الضرائب، ونظام التأمينات					

21	تعديل وسائل وأدوات الرقابة للسماح للبنوك الإسلامية بالقيام بالعمليات الاستثمارية					
22	تعديل وسائل وأدوات الرقابة للسماح للبنوك الإسلامية بالقيام بالعمليات الاستثمارية					
II – الالتزام بالضوابط الشرعية						
23	إيجاد هيئة شرعية عليا للوقوف على مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات الإسلامية					
24	وجود مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.					
25	تحقيق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة البنك					
26	إيجاد تدقيق شرعي خارجي مستقل لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية للمعاملات					
27	اعتماد هيئات الرقابة الشرعية للعقود الشرعية والوقوف على تطبيقها					
III – كفاءة الموارد البشرية						
28	دعم التخصصات في مجال المالية الإسلامية كتكوين قاعدي على مستوى الجامعات					
29	إقامة مؤسسات أكاديمية ومعاهد متخصصة في تكوين إطارات في المالية الإسلامية					
30	تشجيع اقامة الدورات التكوينية باستمرار في مجال المالية والاقتصاد الاسلامي نظريا وميدانيا					
28	التعاون بين الأكاديميين والخبراء المهنيين لتطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية					
29	توعية الموظفين بطبيعة وأهمية العمل المصرفي الاسلامي					
IV- تسويق العمل المصرفي الإسلامي						
33	ايجاد سوق مالي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة					
34	تطوير الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بما يتناسب واحتياجات العملاء					
35	القيام بالحملات الإعلانية للتوعية بأهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها					
36	استخدام الخدمات الالكترونية يزيد من تنافسية البنوك الإسلامية					

المحور الرابع : آلية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

I – مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية						
37	تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات					
38	تعبئة المدخرات المالية واستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية					
39	الاستفادة من الحلول الاستثمارية التي توفرها صيغ التمويل الاسلامي					
40	تساهم الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الاقتصادي والحد من أثار الأزمات المالية					
41	تفضيل شريحة مهمة من المجتمع الجزائري المعاملات المصرفية الإسلامية					

II - النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل						
42	يعتبر فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مناسبا للتحول للعمل المصرفي الاسلامي					
43	تسهم النوافذ الإسلامية في انتشار العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر					
44	عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية تستقطب المزيد من العملاء					
45	توفر عملية فتح النوافذ الإسلامية فرص استثمارية ذات عوائد معتبرة					
46	تقوم النوافذ الإسلامية بمنافسة البنوك الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية					

في الختام، نسعد بقراءة ملاحظاتكم واقتراحاتكم حول الموضوع. **شكرا على تعاونكم**

الملحق رقم(2): الأساتذة المحكمين للإستبيان

الاسم واللقب	الرتبة ومكان العمل
سليمان ناصر	أستاذ التعليم العالي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير –جامعة ورقلة–
الحاج عرابة	أستاذ التعليم العالي– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير–جامعة ورقلة–
مصطفى الطويطي	أستاذ محاضر–أ– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير– غرداية –
سميرة مشراوي	أستاذ محاضر–أ– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير–جامعة الأغواط–
الشيخ بن قايد	أستاذ محاضر–ب– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير–جامعة غرداية–

الملحق رقم(3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة

المعيقات القانونية

	خضوع البنوك الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم عمل البنوك التقليدية يعيق تطور العمل المصرفي الاسلامي	لا تراعي معايير وأدوات رقابة بنك المركزي طبيعة العمل المصرفي الاسلامي	حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة	الاحتياطي الإجباري يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية	تواجه عمليات الشراء والبيع بالبنوك الإسلامية مشكل الازدواج الضريبي	لا يمثل قانون التأمينات في الجزائر تنظيما كاف لنشاط التأمين التكافلي	المعوقات القانونية
خضوع البنوك الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم عمل البنوك التقليدية يعيق تطور العمل المصرفي الاسلامي	1	,488**	,579**	,497**	,483**	,490**	,792**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
لا تراعي معايير وأدوات رقابة بنك المركزي طبيعة العمل المصرفي الاسلامي	,488**	1	,464**	,365**	,495**	,333**	,704**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة	,579**	,464**	1	,557**	,386**	,424**	,763**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
الاحتياطي الإجباري يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية	,497**	,365**	,557**	1	,507**	,394**	,744**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
تواجه عمليات الشراء والبيع بالبنوك الإسلامية مشكل الازدواج الضريبي	,483**	,495**	,386**	,507**	1	,541**	,760**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
لا يمثل قانون التأمينات في الجزائر تنظيما كاف لنشاط التأمين التكافلي	,490**	,333**	,424**	,394**	,541**	1	,709**
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195	195
المعوقات القانونية	,792**	,704**	,763**	,744**	,760**	,709**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المعيقات الشرعية

	هناك تأخر في اعتماد هيئة عليا للرقابة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي	عدم وجود رقابة شرعية داخلية كافية وفعالة على معاملات البنوك الإسلامية	لا تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية الكافية عن إدارة البنك	هناك تباين في الفتاوى الشرعية لبعض المنتجات وصيغ التمويل الاسلامي	الإفراط في تقليد المنتجات المصرفية التقليدية يجعل الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية	المعوقات الشرعية
هناك تأخر في اعتماد هيئة عليا للرقابة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي	1	,612**	,592**	,588**	,576**	,801**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195

عدم وجود رقابة شرعية داخلية كافية وفعالة على معاملات البنوك الإسلامية	,612**	1	,755**	,695**	,693**	,885**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
لا تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية الكافية عن إدارة البنك	,592**	,755**	1	,656**	,666**	,864**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
هناك تباين في الفتاوى الشرعية لبعض المنتجات وصيغ التمويل الاسلامي	,588**	,695**	,656**	1	,686**	,849**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
الإفراط في تقليد المنتجات المصرفية التقليدية يجعل الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية	,576**	,693**	,666**	,686**	1	,847**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195
المعوقات الشرعية	,801**	,885**	,864**	,849**	,847**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المعيقات البشرية

	هناك نقص في الاطارات المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي	هناك حاجة الى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يجمعون بين المؤهلات الشرعية والمصرفية معا	معظم العاملين في البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية	عدم ربط التكوين الجامعي بالممارسة العملية في البنوك الإسلامية	نقص الدورات التكوينية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	المعوقات البشرية
هناك نقص في الاطارات المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي	1	,618**	,627**	,526**	,639**	,821**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
هناك حاجة الى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يجمعون بين المؤهلات الشرعية والمصرفية معا	,618**	1	,629**	,603**	,679**	,840**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
معظم العاملين في البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية	,627**	,629**	1	,687**	,714**	,870**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
عدم ربط التكوين الجامعي بالممارسة العملية في البنوك الإسلامية	,526**	,603**	,687**	1	,575**	,801**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
نقص الدورات التكوينية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	,639**	,679**	,714**	,575**	1	,861**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195
المعوقات البشرية	,821**	,840**	,870**	,801**	,861**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

توافر الإطار القانوني

	تعديل قانون النقد والقرض بإدراج بنود أو فصول خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي	تعفى المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية من أحكام القوانين التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	إيجاد نصوص قانونية وتنظيمية توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية	تكييف بعض القوانين لتتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي كالقانون التجاري، قانون الضرائب، ونظام التأمينات	تعديل وسائل وأدوات الرقابة للسماح للبنوك الإسلامية بالقيام بالعمليات الاستثمارية	تبني البنك المركزي للمعايير الرقابية، المحاسبية والقانونية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي	توافر الإطار القانوني
تعديل قانون النقد والقرض بإدراج بنود أو فصول خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي	1	,699**	,627**	,575**	,607**	,580**	,798**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
تعفى المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية من أحكام القوانين التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	,699**	1	,762**	,663**	,704**	,604**	,861**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
إيجاد نصوص قانونية وتنظيمية توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية	,627**	,762**	1	,749**	,802**	,678**	,897**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
تكييف بعض القوانين لتتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي كالقانون التجاري، قانون الضرائب، ونظام التأمينات	,575**	,663**	,749**	1	,790**	,661**	,865**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
تعديل وسائل وأدوات الرقابة للسماح للبنوك الإسلامية بالقيام بالعمليات الاستثمارية	,607**	,704**	,802**	,790**	1	,709**	,896**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195	195
تبني البنك المركزي للمعايير الرقابية، المحاسبية والقانونية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي	,580**	,604**	,678**	,661**	,709**	1	,823**
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195	195
توافر الإطار القانوني	,798**	,861**	,897**	,865**	,896**	,823**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الالتزام بالضوابط الشرعية

	إيجاد هيئة شرعية عليا للوقوف على مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات الإسلامية	وجود مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.	تحقيق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة البنك	إيجاد تدقيق شرعي خارجي مستقل لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية للمعاملات	اعتماد هيئات الرقابة الشرعية للعقود الشرعية والوقوف على تطبيقها	الالتزام بالضوابط لشرعية
إيجاد هيئة شرعية عليا للوقوف على مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات الإسلامية	1	,628**	,532**	,612**	,544**	,793**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
وجود مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.	,628**	1	,674**	,587**	,708**	,854**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تحقيق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة البنك	,532**	,674**	1	,643**	,746**	,851**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
إيجاد تدقيق شرعي خارجي مستقل لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية للمعاملات	,612**	,587**	,643**	1	,676**	,836**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
اعتماد هيئات الرقابة الشرعية للعقود الشرعية والوقوف على تطبيقها	,544**	,708**	,746**	,676**	1	,873**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195
الالتزام بالضوابط لشرعية	,793**	,854**	,851**	,836**	,873**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

كفاءة الموارد البشرية

	دعم التخصصات في مجال المالية الإسلامية كتكوين قاعدي على مستوى الجامعات	إقامة مؤسسات أكاديمية ومعاهد متخصصة في تكوين إطارات في المالية الإسلامية	تشجيع اقامة الدورات التكوينية باستمرار في مجال المالية والاقتصاد الاسلامي نظريا وميدانيا	التعاون بين الأكاديميين والخبراء المهنيين لتطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	توعية الموظفين بطبيعة وأهمية العمل المصرفي الاسلامي	كفاءة الموارد البشرية
دعم التخصصات في مجال المالية الإسلامية كتكوين قاعدي على مستوى الجامعات	1	,826**	,696**	,736**	,656**	,869**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
إقامة مؤسسات أكاديمية ومعاهد متخصصة في تكوين إطارات في المالية الإسلامية	,826**	1	,797**	,808**	,720**	,922**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تشجيع اقامة الدورات التكوينية باستمرار في مجال المالية	,696**	,797**	1	,872**	,740**	,912**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000

والاقتصاد الاسلامى نظريا وميدانيا	195	195	195	195	195	195
التعاون بين الأكاديميين والخبراء المهنيين لتطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	,736**	,808**	,872**	1	,795**	,936**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
توعية الموظفين بطبيعة وأهمية العمل المصرفي الاسلامي	,656**	,720**	,740**	,795**	1	,866**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195
كفاءة الموارد البشرية	,869**	,922**	,912**	,936**	,866**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

تسويق العمل المصرفي الإسلامي

	ايجاد سوق مالي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة	تطوير الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بما يتناسب واحتياجات العملاء	القيام بالحملات الإعلانية للتوعية بأهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها	استخدام الخدمات الالكترونية يزيد من تنافسية البنوك الإسلامية	تسويق العمل المصرفي الإسلامي
ايجاد سوق مالي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة	1	,737**	,752**	,635**	,881**
		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195
تطوير الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بما يتناسب واحتياجات العملاء	,737**	1	,795**	,712**	,909**
	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195
القيام بالحملات الإعلانية للتوعية بأهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها	,752**	,795**	1	,725**	,917**
	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195
استخدام الخدمات الالكترونية يزيد من تنافسية البنوك الإسلامية	,635**	,712**	,725**	1	,858**
	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195
تسويق العمل المصرفي الإسلامي	,881**	,909**	,917**	,858**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية

	تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات	تعبئة المدخرات المالية واستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية	الاستفادة من الحلول الاستثمارية التي توفرها صيغ التمويل الاسلامي	تساهم الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الاقتصادي والحد من أثار الأزمات المالية	تفضيل شريحة مهمة من المجتمع الجزائري المعاملات المصرفية الإسلامية	مبررات التفعيل
تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات	1	,615**	,642**	,462**	,477**	,785**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تعبئة المدخرات المالية واستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية	,615**	1	,784**	,566**	,509**	,846**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
الاستفادة من الحلول الاستثمارية التي توفرها صيغ التمويل الاسلامي	,642**	,784**	1	,585**	,632**	,891**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تساهم الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الاقتصادي والحد من أثار الأزمات المالية	,462**	,566**	,585**	1	,572**	,780**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تفضيل شريحة مهمة من المجتمع الجزائري المعاملات المصرفية الإسلامية	,477**	,509**	,632**	,572**	1	,783**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195
مبررات التفعيل	,785**	,846**	,891**	,780**	,783**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

	يعتبر فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مناسبا للتحول للعمل المصرفي الاسلامي	تسهم النوافذ الإسلامية في انتشار العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية تستقطب المزيد من العملاء	توفر عملية فتح النوافذ الإسلامية فرص استثمارية ذات عوائد معتبرة	تقوم النوافذ الإسلامية بمنافسة البنوك الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية	النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل
يعتبر فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مناسبا للتحول للعمل المصرفي الاسلامي	1	,923**	,806**	,788**	,633**	,919**
		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تسهم النوافذ الإسلامية في انتشار العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	,923**	1	,806**	,800**	,653**	,926**
	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية تستقطب المزيد من العملاء	,806**	,806**	1	,820**	,702**	,916**
	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195

توفر عملية فتح النوافذ الإسلامية فرص استثمارية ذات عوائد معتبرة	,788**	,800**	,820**	1	,773**	,925**
	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000
	195	195	195	195	195	195
تقوم النوافذ الإسلامية بمنافسة البنوك الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية	,633**	,653**	,702**	,773**	1	,831**
	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	195	195	195	195	195	195
النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل	,919**	,926**	,916**	,925**	,831**	1
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
	195	195	195	195	195	195

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم(4): معامل ألفا كرونباخ

المحور الأول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,927	16

المحور الثاني

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,970	20

المحور الثالث

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,977	46

كل المحاور

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,935	10

الملحق رقم(5):نتائج ووصف عينة الدراسة

المستوى التعليمي

المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي فأقل	26	13,3	13,3	13,3
	جامعي	128	65,6	65,6	79,0
	درسات عليا	41	21,0	21,0	100,0
	Total	195	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

سنوات الخبرة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5سنوات فأقل	63	32,3	32,3	32,3
	6-10سنوات	51	26,2	26,2	58,5
	11-20سنة	48	24,6	24,6	83,1
	21سنة فأكثر	33	16,9	16,9	100,0
	Total	195	100,0	100,0	

المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مركزي مدير	22	11,3	11,3	11,3
	جهوي مدير	1	,5	,5	11,8
	وكالة مدير	31	15,9	15,9	27,7
	مصلحة رئيس	43	22,1	22,1	49,7
	بالدراسات مكلف	73	37,4	37,4	87,2
	تنفيذي عون	25	12,8	12,8	100,0
	Total	195	100,0	100,0	

المشاركة في التظاهرات العلمية حول المصرفية الإسلامية

الإسلامية بالمصرفية تتعلق ندوات أو مؤتمرات في وشاركتم لكم سبق هل				
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	72	36,9	36,9	36,9
	لا	123	63,1	63,1	100,0
	Total	195	100,0	100,0	

الملحق رقم(6):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات عينة الدراسة

1-النتائج المتعلقة بمعوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المعيقات القانونية

Statistiques

		خضوع البنوك الإسلامية للقوانين ذاتها التي تنظم عمل البنوك التقليدية يعيق تطور العمل المصرفي الاسلامي	لا تراعي معايير وأدوات رقابة بنك المركزي طبيعة العمل المصرفي الاسلامي	حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة	الاحتياطي الإجباري يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية	تواجه عمليات الشراء والبيع بالبنوك الإسلامية مشكل الازدواج الضريبي	لا يمثل قانون التأمينات في الجزائر تنظيما كاف لنشاط التأمين التكافلي
N	Valide	195	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,83	3,47	3,61	3,35	3,36	3,61
Ecart type		1,251	1,245	1,232	1,257	1,204	1,220

المعيقات الشرعية

Statistiques

		هناك تأخر في اعتماد هيئة عليا للرقابة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي	عدم وجود رقابة شرعية داخلية كافية وفعالة على معاملات البنوك الإسلامية	لا تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية الكافية عن إدارة البنك	هناك تباين في الفتاوى الشرعية لبعض المنتجات وصيغ التمويل الاسلامي	الإفراط في تقليد المنتجات المصرفية التقليدية يجعل الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية
N	Valide	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,65	3,37	3,46	3,45	3,43
Ecart type		1,313	1,246	1,219	1,163	1,157

المعيقات البشرية

Statistiques

		هناك نقص في الاطارات المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل المصرفي الإسلامي	هناك حاجة الى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يجمعون بين المؤهلات الشرعية والمصرفية معا	معظم العاملين في البنوك الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية	عدم ربط التكوين الجامعي بالممارسة العملية في البنوك الإسلامية	نقص الدورات التكوينية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية
N	Valide	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,40	3,77	3,52	3,64	3,55
Ecart type		1,408	1,288	1,298	1,221	1,316

2- النتائج المتعلقة بمتطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

توافر الإطار القانوني

Statistiques

		تعديل قانون النقد والقرض بإدراج بنود أو فصول خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي	تعفى المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية من أحكام القوانين التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	إيجاد نصوص قانونية وتنظيمية توضح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية	تكييف بعض القوانين لتتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي كالقانون التجاري، قانون الضرائب، ونظام التأمينات	تعديل وسائل وأدوات الرقابة للسماح للبنوك الإسلامية بالقيام بالعمليات الاستثمارية	تبني البنك المركزي للمعايير الرقابية، المحاسبية والقانونية الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي
N	Valide	195	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,80	3,79	3,81	3,77	3,71	3,64
Ecart type		1,338	1,273	1,269	1,341	1,256	1,295

الالتزام بالضوابط الشرعية

Statistiques

		إيجاد هيئة شرعية عليا للوقوف على مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات الإسلامية	وجود مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.	تحقيق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة البنك	إيجاد تدقيق شرعي خارجي مستقل لزيادة ثقة العملاء حول السلامة الشرعية للمعاملات	اعتماد هيئات الرقابة الشرعية للعقود الشرعية والوقوف على تطبيقها
N	Valide	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,78	3,83	3,78	3,70	3,75
Ecart type		1,295	1,221	1,200	1,229	1,274

كفاءة الموارد البشرية

Statistiques

		دعم التخصصات في مجال المالية الإسلامية كتكوين قاعدي على مستوى الجامعات	إقامة مؤسسات أكاديمية ومعاهد متخصصة في تكوين إطارات في المالية الإسلامية	تشجيع اقامة الدورات التكوينية باستمرار في مجال المالية والاقتصاد الاسلامي نظريا وميدانيا	التعاون بين الأكاديميين والخبراء المهنيين لتطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المالية الإسلامية	توعية الموظفين بطبيعة وأهمية العمل المصرفي الاسلامي
N	Valide	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		4,00	3,93	3,94	3,87	3,97
Ecart type		1,312	1,312	1,326	1,339	1,270

تسويق العمل المصرفي الإسلامي

Statistiques

		ايجاد سوق مالي إسلامي لتسويق المنتجات المالية الإسلامية وتوفير السيولة اللازمة	تطوير الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بما يتناسب واحتياجات العملاء	القيام بالحملات الإعلانية للتوعية بأهمية الصيرفة الإسلامية والتعريف بأهم منتجاتها	استخدام الخدمات الالكترونية يزيد من تنافسية البنوك الإسلامية
N	Valide	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,75	3,86	3,85	3,93
Ecart type		1,337	1,267	1,259	1,241

3- النتائج المتعلقة بآلية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

مبررات تفعيل الصيرفة الإسلامية

Statistiques

		تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات	تعبئة المدخرات المالية واستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية	الاستفادة من الحلول الاستثمارية التي توفرها صيغ التمويل الاسلامي	تساهم الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الاقتصادي والحد من أثار الأزمات المالية	تفضيل شريحة مهمة من المجتمع الجزائري المعاملات المصرفية الإسلامية
N	Valide	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,95	4,01	3,91	3,95	3,99
Ecart type		1,295	1,191	1,277	1,263	1,276

النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

Statistiques

		يعتبر فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مناسبا للتحول للعمل المصرفي الاسلامي	تسهم النوافذ الإسلامية في انتشار العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية تستقطب المزيد من العملاء	توفر عملية فتح النوافذ الإسلامية فرص استثمارية ذات عوائد معتبرة	تقوم النوافذ الإسلامية بمنافسة البنوك الإسلامية في تطوير الخدمة المصرفية
N	Valide	195	195	195	195	195
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		3,78	3,71	3,72	3,59	3,51
Ecart type		1,326	1,301	1,334	1,302	1,286

الملحق رقم(7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		المعوقات القانونية	المعوقات الشرعية	المعوقات البشرية	توافر الإطار القانوني	الالتزام بالضوابط الشرعية	كفاءة الموارد البشرية	تسويق العمل المصرفي الإسلامي	مبررات التفعيل	النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل
N		195	195	195	195	195	195	195	195	195
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,5376	3,4718	3,5774	3,7521	3,7672	3,9436	3,8462	3,9600	3,6636
	Ecart type	0,92037	1,03534	1,09596	1,10869	1,04623	1,18247	1,13720	1,02918	1,18359
Différences les plus extrêmes	Absolue	0,140	0,154	0,190	0,191	0,214	0,278	0,297	0,213	0,243
	Positif	0,081	0,087	0,097	0,130	0,119	0,186	0,155	0,156	0,129
	Négatif	-0,140	-0,154	-0,190	-0,191	-0,214	-0,278	-0,297	-0,213	-0,243
Statistiques de test		0,140	0,154	0,190	0,191	0,214	0,278	0,297	0,213	0,243
Sig. asymptotique (bilatérale)		,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

الملحق رقم(8): نتائج اختبار علاقة الإرتباط

Corrélations

		بيئة عمل المصرفي الإسلامي	توافر الإطار القانوني	الالتزام بالضوابط لشرعية	كفاءة الموارد البشرية	تسويق العمل المصرفي الإسلامي	تفعيل الصيرفة الإسلامية
بيئة العمل المصرفي الإسلامي	Corrélation de Pearson	1	,924**	,910**	,935**	,879**	,804**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	195	195	195	195	195	195
توافر الإطار القانوني	Corrélation de Pearson	,924**	1	,786**	,810**	,732**	,761**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	195	195	195	195	195	195
الالتزام بالضوابط لشرعية	Corrélation de Pearson	,910**	,786**	1	,807**	,742**	,717**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	195	195	195	195	195	195
كفاءة الموارد البشرية	Corrélation de Pearson	,935**	,810**	,807**	1	,789**	,747**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000

195	195	195	195	195	195	N	
,702**	1	,789**	,742**	,732**	,879**	Corrélation de Pearson	تسويق العمل المصرفي الإسلامي
,000		,000	,000	,000	,000	Sig. (bilatérale)	
195	195	195	195	195	195	N	
1	,702**	,747**	,717**	,761**	,804**	Corrélation de Pearson	تفعيل الصيرفة الإسلامية
	,000	,000	,000	,000	,000	Sig. (bilatérale)	
195	195	195	195	195	195	N	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم(9): نتائج اختبار الأثر

1- أثر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,804[a]	,646	,644	,60962

a. Prédicteurs : (Constante), بيئة عمل المصرفي الإسلامي

b. Variable dépendante : تفعيل الصيرفة الإسلامية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	130,798	1	130,798	351,953	,000[b]
	de Student	71,725	193	,372		
	Total	202,523	194			

a. Variable dépendante : تفعيل الصيرفة الإسلامية

b. Prédicteurs : (Constante), بيئة عمل المصرفي الإسلامي

Coefficients[a]

Statistiques de colinéarité				Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés		
VIF	Tolérance	Sig.	t	Bêta	Erreur standard	B	Modèle
		,000	4,367		,169	,740	1 (Constante)
1,000	1,000	,000	18,760	,804	,043	,804	بيئة عمل المصرفي الإسلامي

a. Variable dépendante : تفعيل الصيرفة الإسلامية

2-أثر متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي في تفعيل الصيرفة الإسلامية

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,805[a]	,649	,641	,61210

a. Prédicteurs : (Constante), المصرفي العمل تسويق

b. كفاءة الموارد البشرية, الالتزام بالضوابط لشرعية, توافر الإطار القانوني, الإسلامي

b. Variable dépendante : تفعيل الصيرفة الإسلامية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	131,337	4	32,834	87,637	,000[b]
	de Student	71,186	190	,375		
	Total	202,523	194			

a. Variable dépendante : تفعيل الصيرفة الإسلامية

b. Prédicteurs : (Constante), كفاءة, الالتزام بالضوابط لشرعية, توافر الإطار القانوني, تسويق العمل المصرفي الإسلامي, الموارد البشرية

Coefficients[a]

Statistiques de colinéarité				Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés			
VIF	Tolérance	Sig.	t	Bêta	Erreur standard	B		Modèle
		,000	4,390		,172	,757	(Constante)	1
3,497	,286	,000	4,357	,350	,074	,323	توافر الإطار القانوني	
3,521	,284	,081	1,752	,141	,079	,138	الالتزام بالضوابط لشرعية	
4,337	,231	,018	2,390	,214	,077	,185	كفاءة الموارد البشرية	
2,975	,336	,022	2,314	,172	,067	,154	تسويق العمل المصرفي الإسلامي	

a. Variable dépendante : تفعيل الصيرفة الإسلامية

3- أثر البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,725[a]	,525	,523	,81761

a. Prédicteurs : (Constante), بيئة عمل المصرفي الإسلامي

b. Variable dépendante : النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	142,755	1	142,755	213,551	,000[b]
	de Student	129,017	193	,668		
	Total	271,771	194			

a. Variable dépendante : النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

b. Prédicteurs : (Constante), بيئة عمل المصرفي الإسلامي

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance	VIF
(Constante)	,454	,227		1,999	,047		
بيئة عمل المصرفي الإسلامي	,840	,057	,725	14,613	,000	1,000	1,000

a. Variable dépendante : النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

4- أثر متطلبات البيئة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي على النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,731[a]	,535	,525	,81583

a. Prédicteurs : (Constante), توافر الإطار القانوني, تسويق العمل المصرفي الإسلامي, كفاءة الموارد البشرية, الالتزام بالضوابط لشرعية

b. Variable dépendante : النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	145,312	4	36,328	54,581	,000[b]
	de Student	126,460	190	,666		
	Total	271,771	194			

a. Variable dépendante : النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

b. Prédicteurs : (Constante), كفاءة الموارد البشرية, الالتزام بالضوابط لشرعية, توافر الإطار القانوني, تسويق العمل المصرفي الإسلامي

Coefficients[a]

Statistiques de colinéarité				Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés			
VIF	Tolérance	Sig.	t	Bêta	Erreur standard	B	Modèle	
		,039	2,083		,230	,479	(Constante)	1
3,497	,286	,000	4,112	,381	,099	,406	توافر الإطار القانونى	
3,521	,284	,564	,578	,054	,105	,061	الالتزام بالضوابط لشرعية	
4,337	,231	,162	1,403	,145	,103	,145	كفاءة الموارد البشرية	
2,975	,336	,013	2,522	,215	,089	,224	تسويق العمل المصرفي الإسلامى	

a. Variable dépendante : النوافذ الإسلامية كآلية للتفعيل

الملحق رقم(10): شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية لبنك BNA



Abstract

This study aims to identify the basic requirements for activating Islamic banking in Algeria by reviewing the reality of banking in Algeria and identifying the most important difficulties that hinder the activation process, while presenting some international experiences in the field of transformation of Islamic banking through study and analysis, in order to try to benefit from it in the development of Islamic banking in Algeria, and this study relied on the investigative method by distributing the questionnaire to a sample consisting of an employees from the frameworks of banks operating in Algeria to find out their opinions as professionals about the possibility of activating Islamic banking in banks and reaching the most important requirements so necessary.

The study concluded that the activation of Islamic banking in Algeria requires the supplying of a set of basic requirements, such as amending some articles of the Monetary and Loan Law or by inserting clauses or chapters related to Islamic banking, in addition to amending the commercial law and tax laws, while adhering to Sharia controls with an effective Sharia Auditing in Islamic banking transactions, Also training and improvement of human resources in the field of Islamic finance and economics, with conducting media campaigns and awareness about the importance of Islamic banking. This study also concluded that the Islamic windows are considered a good and acceptable entrance to initiate and boost Islamic banking, which It is coherent with the recent legal measures promulgated locally to adopt Islamic banking and Islamic finance in general.

Key words:
Islamic banking, transformation, requirements, Islamic finance, Islamic windows.